

# التنمية في ظل عالم متغير



الأستاذ الدكتور  
**أحمد عبد الفتاح ناجي**  
رئيس قسم التنمية والتخطيط  
كلية الخدمة الاجتماعية  
جامعة الفيوم

الأستاذ الدكتور  
**محمود محمد محمود**  
أستاذ التنمية والتخطيط  
وعميد كلية الخدمة الاجتماعية  
جامعة الفيوم

٢٠٠٧ م

النشر  
مكتبة زهراء الشرق



١١٦ شارع محمد - فريد  
٣٩٢٩١٩٢ هـ.ت



# التنمية في ظل عالم متغير

الأستاذ الدكتور

أحمد عبد الفتاح ناجي

رئيس قسم التنمية والتخطيط

خليفة الحمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

الأستاذ الدكتور

محمود محمد محمود

أستاذ التنمية والتخطيط

وعميد كلية الحمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

الشر

مكتبة زمره (القاهرة)

١١٦ شارع نصر فردي (القاهرة)

ت : ٣٩٢٩١٩٢ موبيل ٠١٢٣١٧٧٥١٠

٢٠٠٧م

د. أحمد عبد الفتاح ناجي

التنمية في ظل عالم متغير / محمود محمد محمود

القاهرة : زهراء الشرق ، ( ٢٠٠٦ ) .

٢٠٠ ص ١٧ \* ٢٤ سم .

المحتويات :

التنمية الاجتماعية :

د. ناجي د. أحمد عبد الفتاح

١ - العنوان .

ديوى ٢١٢ ، ٣٠٩

رقم الإيداع	٢٠٠٦ / ١٥٢٠٩
-------------	--------------

مطبعة العرائية للاؤفست

الجزرة ت : ٣٧٥٦٢٩٩



## مقدمة الكتاب

احتلت قضية التنمية بمختلف جوانبها مكاناً بارزاً في المجتمعات بكافة أنواعها متقدمة ومتخلفة على حد سواء، كما حظيت باهتمام العديد من العلماء والباحثين والمفكرين باعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق حياة أفضل للمجتمعات ومستوى معيشة أفضل للأفراد وأسلوب ونقطة بداية لتحرير الطاقات، ولذلك يمكن القول أن التنمية عملية ضرورية وحيوية لتحريك المجتمعات ونقلها من وضع إلى وضع أفضل يبدأ من المجتمع وينتهي لصالحه وتعمل على استثمار الطاقات والإمكانات البشرية الموجودة في المجتمع.

وإذا كانت التنمية قضية هذا العصر فإن تنمية المجتمع من أهم قضايا الدول النامية ومن بينها مصر باعتبارها عمليات جماعية تفاعلية يشترك في حدوثها فريق عمل من التخصصات المختلفة، كما تتطلب تنمية المجتمع تجميع المهارات والاختصاصات والقدرات المختلفة للعمل في مشروعاتها باعتبار البشر هم هدف تنمية المجتمع وفي الوقت نفسه أدواتها.

لذا يمكن القول بأن تنمية المجتمع هي عملية متكاملة تعتمد على الجهود المبذولة الحكومية والأهلية لإحداث التغيير المقصود وتحديث وتطوير الخدمات المقدمة ل جماهير المجتمع مع ضمان عدالة توزيعها.

واهتمام الخدمة الاجتماعية بقضايا التنمية بعامة ومنها القضايا المرتبطة بتنمية المجتمع فرضته مجموعة من الأبعاد بعضها تاريخياً وبعضها معاصراً.

أما البعد التاريخي فكانت التجربة التي قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية في أواخر الثلاثينيات والدروس المستفادة من هذه التجربة في الوقت الحالي باعتبارها من التجارب الرائدة في تنمية المجتمعات المحلية .

أما البعد المعاصر فالواقع يؤكد على ضرورة أن تهتم الخدمة الاجتماعية بتنمية المجتمع، وذلك لما شهدته الفترة الأخيرة من تغييرات جذرية عميقة تمثلت في التحول من النظم السياسية والاقتصادية الشمولية القائمة على الديكتاتورية السياسية والتخطيط المركزي وسيطرة القطاع العام وهيمنة الدولة على مقدرات الحياة الاقتصادية إلى نظم جديدة تتخذ من الديمقراطية والحرية الاقتصادية ركيزة لإدارة واستغلال الموارد.

كما ظهرت أفكار جديدة مثل التخصصية وحرية السوق أو ما يسمى الليبرالية الجديدة، كما ظهرت منظمات تؤثر في كافة عمليات تنمية المجتمع مثل (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي) كما أصبح اليوم هناك دوراً كبيراً لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلات المجتمع وإشباع قدرات مناسبة من احتياجاته مما قد يحدث تغييراً في مفاهيم تنمية المجتمع وبرامجها وخطواتها، ولهذا تم التفكير في محتويات هذا الكتاب.

ولقد جاء هذا الكتاب في ثلاث أبواب عرض الباب الأول تنمية المجتمع أسس ومفاهيم وتكون من ثلاثة فصول عرض الفصل الأول تنمية مجتمع المحلي، واختص الفصل الثاني بتنمية المجتمع المحلي للريفي، وعالج الفصل الثالث تنمية المجتمع المحلي الحضري، وعرض الباب الثاني الجهود التنموية بالريف المصري رؤية تحليلية نقدية واختص بثلاثة فصول عرض الفصل الرابع تطور الجهود التنموية بالريف المصري، وتناول الفصل الخامس مشروعات التنمية المحلية الريفية في مصر، واختص الفصل السادس بعرض تحليلي لتجارب محلية وعالمية في تنمية المجتمعات المحلية، وعرض الباب الثالث تحديات التنمية في ظل العولمة وتناول فصلين عرض الفصل السابع العولمة المفهوم والمضمون، واختص الفصل الثامن بالحديث عن محددات التنمية في ظل العولمة.

ويأمل المؤلفان أن يكون هذا الكتاب مرجعاً لطلاب الخدمة الاجتماعية على مستوى مرحلة البكالوريوس ومرحلة الدراسات العليا، وكذلك الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الميدان، ولعلنا أن نجد كل هؤلاء الفائدة المنشودة في هذا الكتاب.

رؤيتي بنان والشيخ زكريا  
٢٠٠٧

الزلفاء

٢٠٠٧

## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
١٣٤ - ٩	الباب الأول تنمية المجتمع أسس ومفاهيم
٦٧ - ١١	الفصل الأول: تنمية المجتمع المحلي
١١٢ - ٦٩	الفصل الثاني: تنمية المجتمع المحلي الريفي
١٣٤ - ١١٣	الفصل الثالث: تنمية المجتمع المحلي الحضري
٣٣٨ - ١٣٥	الباب الثاني الجهود التنموية بالريف المصري رؤية تحليلية نقدية
٢٢٨ - ١٣٧	الفصل الرابع: تطور الجهود التنموية بالريف المصري
٣٢٧ - ٢٣٠	الفصل الخامس : مشروعات التنمية المحلية الريفية في مصر
٣٣٨ - ٣٢٩	الفصل السادس: عرض تحليلي لتجارب محلية وعالمية في تنمية المجتمعات المحلية.
٤٥٥ - ٣٣٩	الباب الثالث تحديات التنمية في ظل العولمة
٤٢٣ - ٣٤١	الفصل السابع: العولمة المفهوم والمضمون.
٤٥٥ - ٤٢٥	الفصل الثامن: محددات التنمية في ظل العولمة.



# الباب الأول

## تنمية المجتمع أسس ومفاهيم

- الفصل الأول: تنمية المجتمع المحلي.
- الفصل الثاني: تنمية المجتمع المحلي الريفي.
- الفصل الثالث: تنمية المجتمع المحلي الحضري.



# **الفصل الأول**

## **تنمية المجتمع المحلي**

**أولاً: مدخل تاريخي.**

**ثانياً: تعريف تنمية المجتمع المحلي.**

**ثالثاً: مبادئ تنمية المجتمع المحلي.**

**رابعاً: أهداف تنمية المجتمع المحلي.**

**خامساً: خصائص تنمية المجتمع المحلي.**

**سادساً: مراحل تنمية المجتمع المحلي.**

**سابعاً: نماذج تنمية المجتمع المحلي.**

**المراجع التي تم الرجوع إليها في الفصل.**





## الفصل الأول

### تنمية المجتمع المحلي

#### أولاً: مدخل تاريخي:

يفرض الواقع علينا عند الحديث عن تنمية المجتمع المحلي البحث تاريخياً عن ظهور هذا المصطلح والأسباب الكامنة وراء انتشاره في الوقت الراهن حتى أصبح لا غنى عنه لأي دولة تسعى إلى تحسين أحوال مواطنيها والعمل على السير في ركب التقدم والنمو.

ويمكن القول أن مصطلح تنمية المجتمع يرجع ظهوره إلى منتصف القرن العشرين كمحاولة للنهوض بأحوال المناطق الريفية في العديد من المستعمرات البريطانية والفرنسية التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، وانتشر بعد ذلك بمسميات متعددة مثل: التعليم الجماهيري - الإنعاش القروي - الإصلاح الريفي - الجهود الذاتية الريفية - الإرشاد الريفي.

غير أن المصطلح حظي بانتشار دولي منذ أن تبناه مؤتمر كامبردج والذي عقد عام ١٩٤٨ وكان هذا المؤتمر قد نظم بواسطة المكتب الاستعماري البريطاني لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالمستعمرات الإفريقية.

وقد فضل مؤتمر كامبردج استخدام تنمية المجتمع على مصطلح التعليم العام للدلالة على تلك الحركة الهادفة إلى النهوض بالمجتمعات بمبادأة من سكانها، وإذا لم يتخذ هؤلاء السكان تلك المبادأة يتطلب الأمر استخدام أساليب فنية لإيقاظ واستثارة تلك المبادأة، وتلي ذلك قيام معهد لندن للتعليم عام ١٩٤٩ بتنظيم برامج دراسية عن تنمية المجتمع.

وتلى ذلك اهتمام هيئة الأمم المتحدة بمفهوم تنمية المجتمع المحلي وتكونت جمعية لتنمية المجتمع تبعت مكتب الأمم المتحدة للشئون الاجتماعية، وكان نتيجة لذلك قيام الأمم المتحدة بإنشاء قسمًا لتنمية المجتمع المحلي وأعدت أول تقرير لها وأطلقت عليه اسم للتقدم الاجتماعي عن طريق برامج تنمية المجتمع المحلي.

وفي ٢١ فبراير عام ١٩٥٧ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً ببناءً على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتبار تنمية المجتمع بمثابة أحد الإجراءات التي تتخذ لرفع مستوى معيشة المجتمعات الريفية والحضرية، وبلغ اهتمام هيئة الأمم المتحدة بتنمية المجتمع أقصاه حينما تخلت هيئة اليونسكو عام ١٩٦٠ عن مصطلح التعليم الأساسي واستبدلته بمصطلح تنمية المجتمع إشارة إلى جهودها للتعامل مع السكان لمساعدتهم على النهوض ببيئتهم، ومنذ ذلك الوقت اعتبرت تنمية المجتمع المحلي وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

### ثانياً: تعريف تنمية المجتمع:

تعني كلمة التنمية لغة من الفعل "نمى" كما في القول "نمى المال" ونمى الحديث إلى فلان اسنده له ورفعه ونمى الرجل إلى أبيه نسبه وانتمى هو انتسب.

وفي اللغة الإنجليزية يأتي مصطلح تنمية Development من الفعل Develop أو النشوء فيما ينمو نمواً إلى أن زاد ونمى الرجل أي سمن.

وتعني كلمة "مجتمع" جمع من الناس مختلفي الأنواع والأنماط يعيشون في بقعة واحدة لهم ولاءات ومخاوف ومعتقدات ولهم رغبات وميول ومشكلات مشتركة يحسون بإحساسات متقاربة ويستجيبون استجابات متشابهة ويشعرون بأنهم جزء من بعضهم البعض ويعيش هؤلاء الناس في جماعات بينها وفي داخلها كل أنواع العلاقات موجبة وسالبة تعاونية وتنافسية، علاقات صداقة وعلاقات عدواة علاقات حاجة وعلاقات استغناء علاقات ارتباط وعلاقات تفوق كل أنواع العلاقات.

فالمجتمع هو المكان المحدود الذي يعيش فيه الإنسان مع آخرين ويشتركون في حياة تعاونية ولهم أهداف ومصالح واحدة.

وأشار بعض العلماء إلى التفرقة بين مصطلحين هما Community وتدل على المجتمع المحلي الصغير أو المحدود، وكلمة Society وتعتبر عن المجتمع القومي أو الكبير.

والوقوف على المجتمع المحلي باعتباره المجتمع الذي يراد تحقيق تنمية فيه لابد من النظر إليه من خلال ثلاث مدخل هي:

١- المدخل الأول كموقع محلي ويعني وجود مستوطنة بشرية تقع في نطاق أرض محلية معينة.

٢- المدخل الثاني كنسق اجتماعي وتضمن مجموعة من العلاقات المتداخلة بين من يعيشون في نفس الموقع المحلي.

٣- المدخل الثالث كنمط بين العلاقات بمعنى يمثل عنصر الهوية بين الأفراد وليس له سند جغرافي محلي على الإطلاق حيث أن الهوية قد توجد بين أفراد متباعدين من الناحية الجغرافية.

ويمكن القول أن كلاً من مفهوم المجتمع المحلي الصغير أو المجتمع القومي يحتويان على العديد من الدلالات منها:

أ - أن هناك جماعات من الناس يعيشون في منطقة جغرافية.

ب - أن لهؤلاء الأفراد أهداف وقيم وعادات وتقائيد.

ج - تقوم بين هؤلاء الناس العديد من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

د- يدخلون في العديد من العمليات الاجتماعية.

والخلاصة هنا أن مفهوم المجتمع يشير إلى نمط معيشي محدود واهتمامات وثقافات مشتركة، فهو يشغل حيزاً جغرافياً محدداً وللناس في هذا الحيز قدر كاف من الأنشطة العامة التي تكفل إشباع احتياجاتهم اليومية.

أما تنمية المجتمع وضعت لها العديد من التعريفات سوف نعرضها عرضاً تاريخياً فيما يلي:

### ١- تعريف مؤتمر كامبريدج عام ١٩٤٨:

ويرى تنمية المجتمع المحلي بأنها حركة مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي وبمبادأه منه إن أمكن، وتضم تنمية المجتمع المحلي كل أشكال تحسين مستوى الحياة في المجتمع المحلي كما تضم كل أنواع الأنشطة التنموية في المنطقة سواء تلك التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات غير الحكومية.

ولقد وصف هذا التعريف تنمية المجتمع المحلي بأنها حركة ويعني شينين هما قضية تجذب ولاء الناس والتزامهم كما أنها محملة بشحنة

انفعالية والهدف في النهاية هو رفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل.

## ٢- تعاريف الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ ، ١٩٥٩ :

تعريف الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ وينظر إلى تنمية المجتمع على أنها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

تعريف الأمم المتحدة عام ١٩٥٨ وترى تنمية المجتمع المحلي بأنها مجموعة من المدخل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية كوحدات للعمل وتحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محلياً لمحاولة استئثار المبدأ والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير.

وإذا نظرنا نظرة تحليلية إلى التعريفين نجد أن الأول أشار إلى أنها عملية بينما أشار الثاني على أنها مجموعة من المدخل والأساليب الفنية ويمكن القول أن العملية تحتوى في مضمونها على مدخل وعلى أساليب فنية.

كما أن كلا من التعريفين أشار إلى أن تنمية المجتمع المحلي تهتم بتلبية احتياجات مواطني المجتمع المحلي واكتشاف هذه الحاجات والتصدي للمشكلات التي تحد من إشباع هذه الاحتياجات، كما أنها تعتمد على المساعدات الحكومية والخارجية بالإضافة إلى الإمكانيات والجهود المحلية في المجتمع والتنسيق بينهما.

### ٣- تعريف عبد المنعم شوقي عام ١٩٦٧ :

أشار إلى أنها إحدى العمليات التي تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها أخصائيون مدربون، وتكفل مشاركة القطاع الأهلي بموارده البشرية والمادية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية والمساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى.

وهذا أشار التعريف إلى التكامل في التنمية وأكد على أن تنمية المجتمع المحلي ما هي إلا جزء من التنمية الشاملة للمجتمع ككل فهي متعددة الجوانب تتضمن مراحلها التخطيط والتنفيذ والتقييم مع مشاركة القطاع الأهلي والجهود الذاتية في جميع هذه المراحل.

### ٤- تعريف محمود الكردي عام ١٩٧٧ :

ويرى تنمية المجتمع المحلي بأنها هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالعليم والصحة والنقل . . . إلخ بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول وذلك لتحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة.

وبالنظر في هذا التعريف نجد فيه إشارة واضحة إلى خصائص تنمية المجتمع فالتعريف أشار إلى أن لها أهداف معنوية غير محسوسة تكمن في تجمع الناس سوياً والبحث عن حلول لمشكلاتهم، كما أشار إلى الحركة في هذه العملية من خلال استثمار الموارد البشرية بالمجتمع المحلي والعمل على تزويد المجتمع بالخدمات العامة، كما أشار إلى أن هذه العملية يساهم في إحداثها العديد من المتخصصين ولا تقف عند تخصص واحد

كالزراعيين ورجال التربية والتعليم ورجال الإدارة والأطباء والإرشاد الزراعي وتعليم الكبار والخدمة الاجتماعية.

#### ٥- تعريف إسماعيل حسن عبد الباري ١٩٨٢:

ويراها إسماعيل عبد الباري بأنها منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني لإحداث التكامل بين مكونات المجتمع.

وبتحليل هذا التعريف يتضح أنه وصف تنمية المجتمع بأنها منهج والمنهج دائماً هو أسلوب للعمل العديد من المحتويات لتحقيق أهدافه من بينها الدراسة العلمية المنظمة للمجتمع المحلي بكافة قطاعاته الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية، كما تهتم بالإنسان باعتباره هدف التنمية ووسيلتها، كما أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع، وتعتمد على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك وتسعى لتطوير مستويات الحياة نحو الأحسن من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية.

#### ٦- تعريف Sanders ساندرز ١٩٨٨:

يرى ساندرز تنمية المجتمع بأنها الجهود المنظمة لتحسين الأحوال المعيشية بالمجتمع والقدرة على التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي على أساس أربع عناصر رئيسية هي:

أ - برامج مخططة.

ب - تشجيع الجهود الذاتية.

ج- المساعدة الفنية سواء من داخل المجتمع أو خارجه.

د- تكامل التخصصات المختلفة لخدمة المجتمع.

#### ٧- تعريف رفعت رشيد، صلاح الدين فائق عام ١٩٩٢:

ويرى أصحاب التعريف تنمية المجتمع بأنها تعني تهيئة عوامل التقدم الاجتماعي والاقتصادي عن طريق مساهمة أفراد أفراد المجتمع وجماعته واستثمار طاقاته وإمكاناته.

وبتحليل هذا التعريف نجد أنه يشير إلى تنمية المجتمع بأنها أنشطة منظمة تشمل كافة نواحي الحياة في المجتمع المحلي، وتهدف هذه الأنشطة إلى تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قدرته على تحقيق التقدم بالاعتماد على الجهود الذاتية والتعاون بين الجماعات وكذلك المساعدات الفنية من المؤسسات الحكومية والأهلية.

#### ٨- تعريف رشاد أحمد عبد اللطيف ١٩٩٣:

يضع رشاد عبد اللطيف تعريف إجرائي لتنمية المجتمع المحلي من خلال نقاط أربعة هي:

أ - أنها تعتمد على الجهد المشترك بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك.  
ب - تعتمد على القيم الأخلاقية والدينية وتستمد قوتها من تحقيق هذه القيم لأهدافها.

ج- أنها تطوير مستويات الحياة نحو الأحسن من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية وتدعيم القيم الدينية.

د- أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع .



## ١- تعريف أحمد شفيق السكري عام ١٩٩٩:

ويعرف تنمية المجتمع المحلي بأنها المشاركة الكاملة لسكان المجتمع وتعبئة جهود السكان وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لإشباع احتياجات المجتمع ومواجهة مشكلاته من خلال تحقيق أفضل استخدام للإمكانات والموارد المتاحة في المجتمع.

وبتحليل هذا التعريف نقوصل إلى: أن عملية تنمية المجتمع المحلي تعتمد على مشاركة سكان المجتمع المحلي أنفسهم في حل مشكلاتهم وإشباع احتياجاتهم، وتتضمن تقديم العديد من الخدمات والمعونات الفنية بأسلوب يشجع مشاركة الأهالي ومبادراتهم، وتعمل على تدعيم التماسك بالمجتمع وتنمي قدراته على مواجهة المشكلات وإشباع الاحتياجات من خلال زيادة الانتماء والمسؤولية لدى أفراد المجتمع وتتضمن العديد من الأنشطة والبرامج التي يشارك فيها العديد من المتخصصين في المهن المختلفة والتنسيق والتكامل مبدأ من مبادئها يلتزم به العاملون عليها من المهنيين وغيرهم.

## ١٠- تعريف محمود محمود عرفان ٢٠٠٣:

ويعرف محمود عرفان تنمية المجتمع بأنها عملية تمارس على مستوى المجتمع المحلي الصغير وتعتمد على التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية وتسعى إلى تنمية الطاقات البشرية وتتضمن مجموعة من البرامج والمشاريع التي تساهم في مواجهة بعض المشكلات الموجودة بالمجتمع والتنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية بهدف رفع مستوى حياة أفراد المجتمع المحلي.

وبنظرة تحليلية لهذا التعريف نجد أنه ركز على أن تنمية المجتمع تقوم على أساس الفهم والإقناع وتسعى إلى اكتشاف القيادات الشعبية واستثارة سكان المجتمع لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية مقصودة في المجتمع، كما أنها لا تسعى إلى الربح المادي بل تهدف إلى رفاهية المواطنين في المجتمع المحلي، كما أنها عملية تربية لأهالي المجتمع المحلي يتعلمون من خلالها كيف يحلون مشكلات مجتمعهم المستقبلية.

ومن خلال ما سبق عرضه لمفاهيم تنمية المجتمع المحلي منذ ظهورها في أواخر الأربعينيات حتى بداية الألفية الثانية نضع تعريفاً إجرائياً لتنمية المجتمع المحلي في مجموعة من النقاط التالية:

أ - عملية تحتوي على مجموعة من الخطوات المرتبة والمنظمة يشترك في هذه العملية أهالي المجتمع المحلي وتهدف لإحداث تغيير اجتماعي مقصود من خلاله لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لهم.

ب - يشارك في هذه العملية العديد من المتخصصين كالزراعيين ورجال الإدارة والتربويين ورجل الصحة وتعليم الكبار والدين والخدمة الاجتماعية.

ج - يكتسب من خلالها الأفراد المهارات الضرورية التي تساعدهم على التصدي لمشكلاتهم المحلية الحالية والمستقبلية.

د - تهدف إلى زيادة معدلات المشاركة من جانب الريفيين في كافة الجهود الحكومية التي تبذل في مجتمعاتهم من أجل تنميتها والنهوض بها.

هـ - ترتبط هذه العملية ارتباطاً عضوياً بالتنمية القومية بحيث لا تصاغ برامجها بعيداً عن برامج التنمية القومية.

و - تهتم هذه العملية بتحقيق أهداف مادية وأهداف متصلة بالعملية.

ز- من خلالها يتم اكتشاف قيادات جديدة وتدريبها لممارسة العمل التنموي  
تغطي جميع نواحي الحياة في المجتمع المحلي اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

ح- تتم بمنهج ديمقراطي بما ينتج عنه إسهام كافة أبناء المجتمع المحلي  
بالرأي وبالفعل في جهود تنميته.

ت- تتم بتكاثف المساعدات الحكومية حيث الجهود الحكومية مكملة  
ومساعدة للجهود الأهلية والتي تعد هي الأصل والأساس.

### ثالثاً: مبادئ تنمية المجتمع المحلي:

#### ١ - مفهوم المبدأ وتعريفه:

يشير مصطلح المبدأ Principle إلى دلالات متعددة ومتنوعة  
ويشير إلى حقيقة أساسية أو قانون أو قوة محركة تعتمد عليها الحقائق أو  
القوانين أو القوى المحركة، وقد يشير المبدأ داخل إطار نفس هذا المعنى  
إلى قاعدة للسلوك أما المبدأ المهني فيعرف على أنه قاعدة أساسية لها صفة  
الثبات النسبي والعمومية وتعمل على توجيه الممارسة المهنية.

#### ٢ - أهمية المبدأ المهني وقيمه:

يقول "هنري فايول" أنه بدون المبادئ يعيش المرء في الظلام  
والفوضى وإن المبادئ هي المنارة التي تهدي من يسترشد بها ولن يستطيع  
ذلك سوى الذين يعرفون الطريق إليها ولعل ذلك هو ما يجعل للمبادئ قيمة.  
ومن الناحية التحليلية نجد أن للمبادئ قيمة أخلاقية تعود إلى تناعم  
سلوك الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل في مجال تنمية المجتمع مع قيم  
وأخلاقيات المهنة والتزامه بالنسور الأخلاقي للمهنة وعدم خروجه على  
الإطار القيمي والأخلاقي للمجتمع.

ولهذا نجد أن هناك اتفاقاً ضمناً بين الممارسين داخل نطاق المهنة الواحدة على أن مخالفة المبادئ تشكل نوعاً من الخطورة والضرر لا تتفق مع تحقيق أهداف المهنة.

ولتنمية المجتمع العديد من المبادئ يمكن إنجازها فيما يلي:

#### ١- مبدأ المشاركة:

تعرف المشاركة لغوياً بأنها الشراكة ويقال اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر، ويقصد بالمشاركة تعاون فرد مع آخر أو بعض الأفراد مع البعض الآخر في إنجاز عمل مشترك.

والمشاركة هي العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف.

كما تعني المشاركة التغييرات التي تحدث في المواطنين نتيجة لاشتراكهم في عملية تنمية مجتمعهم وتتمثل في تعديل استجاباتهم إزاء مثيرات متغيرة بما يكفل التعامل الإيجابي مع هذه المثيرات، وتعتبر المشاركة غرض مرغوب فيه لبناء القدرة لدى العميل (فرد - جماعة - مجتمع)، ويمكن أن ينظر إليها كناية في حد ذاتها وكطريقة لاكتشاف كيف يمكن أن تكون القرارات أو الخطط مؤثرة وفعالة لأكثر الناس المعنيين بهذه القرارات أو الخطط.

كما يمكن النظر إلى المشاركة بأنها المساهمة أو التعاون مع الآخرين سواء من أهالي المجتمع وقياداته الشعبية أو قياداته المهنية في أي

عمل من الأعمال التي تعود بالنفع على أهالي المجتمع سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الديني.

أ - ويمكن تعريف المشاركة إجرائياً بأنها:

• العملية التي من خلالها يقوم السكان بنور هام وفعال في تنمية مجتمعهم.

• المساهمة بالمال والرأي والجهد في مشروعات وأنشطة تنمية المجتمع.

• التعاون مع باقي المنظمات التطوعية بهدف تحسين الخدمات التي تقدم للسكان بالمجتمع المحلي.

وترجع أهمية المشاركة كمبدأ من مبادئ تنمية المجتمع المحلي لأن من خلالها تزداد خبرات المشاركين، كما أنها تؤدي إلى غرس الاتجاه لحل المشكلات وتفهم العوامل المسببة لها ودراسة وسائل حلها، وإيجاد الموارد التي تساعد على إنجاز تلك الحلول وكل هذا يساعد على إحداث تغييرات في قيم واتجاهات ومعارف المواطنين المشاركين في مشروعات تنمية المجتمع المحلي.

ويمكن أيضاً أن تعزى أهمية المشاركة كمبدأ من مبادئ تنمية المجتمع المحلي إلى أنها تعبير عن احتياجات المستفيدين من الخدمات وحماية مصالحهم، وكما أن توسيع نطاق المشاركة قد يؤدي إلى إثراء القرارات لأنها تصبح متأثرة بمعلومات وخبرات متنوعة، كما أن الإجراءات المتخذة تكون أكثر ملائمة لمتطلبات الموقف الذي يتفاعل معه المشاركون.

ب - ويمكن إنجاز الأهداف التي ترجع من وراء مبدأ المشاركة إلى العديد من النقاط هي:

- ١- أن المشاركة تؤدي إلى تعلم المواطنين عن طريق الممارسة فيدركون مع مرور الوقت ومن خلال الصواب والخطأ كيف يحلون مشكلاتهم بأنفسهم.
- ٢- إن مشاركة المواطنين تجعلهم أكثر نقبلاً للقرارات والمشروعات والبرامج التي يشاركون فيها بروح رياضية، كما أنهم يساندون تنفيذها ويصونونها ويتابعونها وينتفعون منها.
- ٣- إن مشاركة المواطنين تجعلهم مدركين لحجم مشكلاتهم وإمكانياتهم ولحقيقة الخدمات والبرامج التي يشتركون في رسم سياستها.
- ٤- إن مشاركة المواطنين تفتح باب التعاون البناء بين الشعب والحكومة، وتدعم الفكر الحكومي بكثير من الآراء الشعبية الصائبة التي تتأثر بقيم الديمقراطية وأبعادها.
- ٥- إن المشاركة الشعبية الكاملة تؤدي إلى قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكومية في جهودها لمقابلة احتياجاتهم.
- ٦- تساعد المشاركة المواطنين على المحافظة على المال العام.
- ٧- من خلال المشاركة تزداد الممارسة الديمقراطية ويتعود الأفراد على إبداء الرأي بدون خوف أو تردد بما يعود على التنمية بعامة والتنمية المحلية خاصة بعائد فعال يتحقق من خلاله الأهداف التي نسعى إليها.
- ٨- تفتح المشاركة في بعض الأحيان ميادين جديدة للخدمات والأنشطة.
- ٩- ونستخلص من ذلك أن المشاركة كمبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، تعمل على تدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية، وبالتالي

تتم في نجاح النظام الديمقراطي، وإن المشاركة في اتخاذ القرارات وفي تقرير السياسات تحقق رضا المواطنين عن الخدمات والسلع التي يشتركون في تخطيطها وتقريرها، فضلاً عن تنمية إحساسهم بذاتيتهم مما ينعكس أثره في علاقتهم الاجتماعية في نطاق البيئة التي يعيشون فيها، مما يجعلهم يتعاونون مع الحكومة لتحقيق التنمية.

### ٣ - أنواع المشاركة: يقسم البعض المشاركة إلى:

- أ- مشاركة نظامية مخططة: وهي مشاركة المواطنين في أنشطة الجمعيات والمؤسسات المختلفة ومجالات العمل المتعددة ويمكن قياسها عن طريق العضوية فيها والمشاركة في أنشطتها كالمشاركة بالرأي والعمل والجهد.
- ب- مشاركة غير نظامية: وهي مشاركة تتم بين الأفراد وبعضهم وهي غير منظمة وغير محددة ببرنامج معين بل تخضع لنمط العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين أفراد المجتمع.

وتعمل جهود تنمية المجتمع المحلي على تنظيم المشاركة المخططة وتشجيعها حتى تؤتي الثمار الموجودة منها، كما أنها - أي الجهود - تبحث عن أنماط المشاركة غير النظامية أو غير الرسمية لتستثمرها لصالح تحقيق التنمية حيث يعد النمط الثاني من المشاركة إذا لم تستثمر ويوجه جهوده لصالح تحقيق التنمية، وقد يكون أحد المعوقات الأساسية التي تحول دون نجاح جهود وبرامج التنمية المحلية.

#### ٤- معوقات المشاركة:

هناك العديد من المعوقات التي تحد من المشاركة في تنمية المجتمع المحلي ومنها:

١- انخفاض مستوى الدخل لدى الأفراد حيث يصرف ذلك للفرد عن مجرد التفكير في المشاركة.

٢- عدم استقرار الأوضاع المجتمعية والاقتصادية لأن عدم استقرار تلك الأوضاع يخلق في الأفراد والجماعات شعوراً بعدم الطمأنينة.

٣- الشعور بالعزلة حيث أن شعور الأفراد والجماعات بالعزلة عن المجتمع يحد من المشاركة.

٤- عدم وضوح القوانين وتكرارها وتضاربها وعدم استقرارها.

٥- جمود الإدارة وهيمنة البيروقراطية.

٦- انسلاخ القيادات السياسية المنتخبة عن القاعدة الجماهيرية.

٧- الاغتراب فكما زادت حدة الشعور بالاغتراب كلما قلت المشاركة.

٨- الصفات النفسية للسكان والتي تحول دون تحقيق المشاركة الفعالة.

٩- عدم الشعور بالطمأنينة من قبل بعض الأفراد على الأموال التي يشاركون بها مما يزيد من سلبيةهم ولا مبالتهم بما يحدث في المجتمع.

١٠- كما يتأثر حجم المشاركة الشعبية بعوامل اجتماعية واقتصادية كثيرة أهمها الجنس والعمر والحالة الاجتماعية وفترة الإقامة والمستوى التعليمي والثقافي ومدى المشاركة في أنشطة الجمعيات الشعبية في مجال التنمية.



## ثانياً: التقبل:

يعتبر التقبل من المبادئ الرئيسية التي يجب الإلمام بها وتطبيقها عند العمل في تنمية المجتمع، ويعنى التقبل قيام من يعمل بتنمية المجتمع بتقبل المجتمع كما هو لا كما يجب أن يكون عليه بغض النظر عن سلوك أفراد أو معتقداته أو قيمه، وإذا شعر أفراد المجتمع بتقبل العاملين لهم تنمو الثقة ويتم التعاون وتزداد عمليات المشاركة في تنمية المجتمع وعلى العامل في تنمية المجتمع أن يظهر استجابة عملية واضحة للتصير عن هذا التقبل ونلذك بعدة صور مثل الاحترام، والتسامح، وتقدير المشاعر، وتجنب النقد وعدم التحامل، والرغبة في المساعدة.

ويطلب العمل بهذا المبدأ العمل مع المجتمع من حيث هو لتحقيق رغباته وإشباع احتياجات أفراد بما يضمن كسب ثقتهم واستجاباتهم.

كما يتطلب العمل بهذا المبدأ تقبل القوى الاجتماعية الموجودة بالمجتمع والعلاقات السائدة بين أفراد، وفهم المجتمع فهماً كاملاً مبنياً على الدراسة العلمية السليمة وإدراك احتياجات المجتمع ورغباته ومشكلاته وموارده وإمكانياته.

وعلى أخصائي تنمية المجتمع طبقاً لهذا المبدأ العمل على:

- ١- توجيه أهالي المجتمع نحو تعديل أو تغيير القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع والتي قد تعوق عملية التغيير المرغوبة.
- ٢- القضاء على المنازعات والخلافات والصراعات التي قد توجد بين الجماعات والقوى الاجتماعية التي تكون المجتمع.

٣- الاعتراف التام بوجود فروق بين المجتمعات وتقبل هذه الفروق واحترامها.

### ثالثاً: مبدأ حق تقرير المصير:

تقوم فلسفة هذا المبدأ على حقيقة أساسية مؤداها أن الحرية هي أساس التنمية ومن حق أهالي المجتمع أن يحددوا نوع التغيير الذي يشدونه وأن يختاروا البرامج والمشروعات التي تحقق هذا التغيير. كما يتضمن هذا المبدأ حق الفرد أو الجماعة أو المجتمع في العمل على حل المشكلات أو مواجهة المواقف المختلفة بما يتناسب مع قدرة كل منهم.

وهناك بعض المقتضيات التي يتطلبها هذا المبدأ من العاملين في تنمية المجتمع هي:

١- عدم فرض أي فكرة أو مشروع أو برنامج على المجتمع الذي يعمل فيه.

٢- ضرورة إشراك أهالي المجتمع المحلي في عمليات الدراسة وتحديد الأهداف ووضع الأولويات ورسم البرامج، وتنفيذها وتقويمها.

٣- عدم التفرقة بين الجماعات الموجودة في المجتمع على أي أساس عرقي أو ديني ... إلخ.

ويجدر الإشارة هنا إلى مجموعة من الحقائق التي لا بد أن يراعيها العامل في حقل تنمية المجتمع طبقاً لهذا المبدأ وهي:

١- كلما اكتسب العامل في تنمية المجتمع ثقة أهالي المجتمع كلما كان أقدر على توجيههم.

٢- تقبل سكان المجتمع أمر في غاية الأهمية حيث يتوقف على هذا للتقبل مدى استجابة المواطنين للعاملين في حقل تنمية المجتمع المحلي واتباع تعاليمهم وإرشاداتهم والمشاركة في المشروعات التي يتولون تنفيذها.

#### رابعاً: مبدأ الاستعانة بالخبراء:

يعتبر الرجوع إلى الخبراء من الخطوات الهامة والضرورية للعاملين في تنمية المجتمع المحلي وذلك إيماناً منه بأهمية احترام التخصص الذي يتناسب مع نوعية المشكلة المراد الوصول إلى حلول بشأنها لهذا يستعان برجال التعليم عند مواجهة مشكلات تعليمية وبرجال الصحة والطب عند مواجهة مشكلات صحية ... إلخ. وذلك من منطلق أن تنمية المجتمع المحلي تحتوى على العديد من المتخصصين من أخصائيين اجتماعيين وأطباء ومشرفين زراعيين وقيادات دينية وكذلك مسئولين عن النواحي الاقتصادية ومسئولين عن تعليم الكبار كل هؤلاء الخبراء يستعان بهم في كافة المسائل والخطط الخاصة بالمجتمع كفريق متكامل يتولى دراسة الاحتياجات وتحديد أسباب المشكلات كلاً في تخصصه وإيداء الرأي فيها والتعاون فيما بينهم لتنفيذ كل ما يحتاجه المجتمع المحلي.

وقد يحتاج هؤلاء الخبراء من العاملين في حقل تنمية المجتمع خاصة الأخصائي الاجتماعي القيام ببعض الأدوار التي تساعد على إنجاز ما يكلفون به من أعمال ومن هذه الأدوار كالتالي.

أ- توفير المعلومات عن المجتمع المحلي وجماعته ولوجه الأنشطة المختلفة به.

ب- تشجيع الأفراد على المشاركة في بعض المشروعات التى يوحى بها الخبراء.

ج- تنظيم العمل بين الخبراء وتلخيص أهم القرارات التى يتم التوصل إليها.

#### خامساً: مبدأ التكامل:

ويعني التكامل في تنمية المجتمع المحلي شمول هذه العملية كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما يعني التكامل أيضاً تكامل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري بمعنى لا يمكن إجراء تنمية محلية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس ولقد اكتشف العاملون في مجال تنمية المجتمع أن هناك علاقة عضوية بين الريف والحضر ويعني التكامل هنا تكامل في مشروعات تنمية المجتمع المحلي التعليمية ومثال على ذلك يتم إنشاء مدارس تبدأ من التعليم الأساسي حتى التعليم الثانوي، أو في المجال الصناعي يتم عمل مصانع للمنتجات الريفية لمحاصيل يتم زراعتها في المجتمع من الزراعة حتى الإنتاج مثل تصنيع الخضر والفاكهة والعصائر والمربات ... إلخ.

ويلاحظ أن هناك ترادف بين الشمول والتكامل فالخطة الشاملة تعني شمولها لكافة فئات المجتمع وقطاعاته وهذا ينطبق على المشروع التنموي فيجب أن يستفيد منه كل فئات المجتمع فلا تفضل فئة بعضها عن أخرى أو قطاع معين عن قطاع آخر، ونعني أيضاً بالتكامل هنا تكامل عناصر المشروع الواحد مع المشروعات الأخرى فعلى سبيل المثال إذا ما تم تنفيذ مشروع للحد من المشكلة السكانية فلا بد من تكامل هذه المشروعات مع المشروعات الأخرى التى تقوم بها وزارة الصحة والتربية والتعليم

والأكندية ومراكز الشباب باعتبار أن المسألة السكانية تتضمن جوانب صحية وثقافية وتعليمية.

### سلباً: مبدأ الدراسة العلمية المستمرة:

من المبادئ الهامة التي يجب أن يراعيها العاملون في حل تنمية المجتمع مبدأ الدراسة العلمية المستمرة - هذا من منطلق - أن المجتمعات متغيرة وليست ثابتة فالمجتمع (ريفى أو حضري) في حالة حراك مستمر وبناءً على ذلك مشكلاته متغيرة من وقت لآخر واحتياجاته متغيرة، وهذا يتطلب من العاملين في حل تنمية المجتمع للقيام باستخدام المنهج العلمي عند التخطيط لتنميته والذي يبدأ دائماً بالدراسة المتعمقة وجمع البيانات عن المجتمع وتحليلها، وقد يضطر العاملون في حل تنمية المجتمع إلى إعداد استمارات لاستطلاع رأي أهالي المجتمع عن مشكلاتهم واحتياجاتهم، كما قد يقومون بالعديد من الزيارات لمؤسسات الخدمات، وفي هذا المبدأ يجب على العاملين في تنمية المجتمع المحلي استخدام العديد من الأدوات والتي من خلالها يتم دراسة ما يلي:

#### **التمييز بين أنواع المجتمعات وهي:**

##### **١- التمييز بين ثلاثة أنواع من المجتمعات وهي:**

أ- المجتمعات الريفية: هي تلك المجتمعات التي تقوم غالبية سكانها بمهنة الزراعة وما يتعلق بها من شئون وأعمال ويسكنها أساس يعرفون بعضهم بعضاً في الغالب وعلاقاتهم فيما بينهم علاقات مباشرة ويمتازون بالبساطة.

ب- المجتمعات الحضرية: وهي مجتمعات تتميز بالكثافة السكانية المرتفعة وعدم التجانس وضعف العلاقات الاجتماعية وفقرها وميلها للعلاقات الثانوية والاتجاه إلى التخصص وتقسيم العمل.

ج- المجتمعات البدوية: وهي مجتمعات لها مجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها عن كلا النوعين السابقين ولها عاداتها وتقاليدها الصارمة والتي من الصعب الخروج عنها أو التخلي عنها ومن ثم يجب على الأخصائي الاجتماعي مراعاة ذلك عند عمله في هذه المجتمعات.

ولقد تم عرض هذه المجتمعات بشئ من الإيجاز خلال الصفحات الأولى لهذا الفصل.

## ٢ - التعرف على المواقع الجغرافية والثقافية للمجتمع:

وهنا على الأخصائي الاجتماعي أن يتعرف على التربة السائدة في المجتمع إذا كان ريفياً وكذلك الأنهار ومصادر الري والصرف والطرق والمواصلات ومدى قرب المجتمع من مراكز الخدمات والأمطار ومواعيد سقوطها، وإذا كان مجتمعاً حضرياً فيجب أن يتعرف على حدوده والطرق والمواصلات المتوافرة به والمصانع ... إلخ. وكذلك الثقافة السائدة من قيم وتقاليد ومدى تأثيرها على عمليات تنمية المجتمع المحلي.

وإذا كان صحراويّاً فيجب أن يتعرف على مصادر الري والرعي ... إلخ.

## ٣ - أن يبدأ بمعرفة غايات وأهداف المجتمع:

على الأخصائي الاجتماعي أن يتعرف على أهداف المجتمع الذي يقوم بالعمل فيه ويتم من خلاله قيامه بمقابلات عديدة مع الأهالي وكذلك

القيادات الشعبية والقيادات التنفيذية في تحقيق هذه الأهداف والإمكانات التي يمكن توفيرها ذاتياً أو من السلطات الحكومية لهذا الغرض.

#### ٤ - أن يتعرف على المعايير المجتمعية:

وهنا على الأخصائي أن يقف على القوانين التي تنظم العمل في المجتمع، وكذلك القواعد المكتوبة والعادات Customs والتقاليد Traditions والعرف Mores والقيم Valuse وعلى الرغم من أنها أشياء معنوية وغير ملموسة ولكنها تثبت وجودها بحيث يتعرض الخارج عنها لشتى أنواع العقاب الذي يعيده إلى صوابه ويضبط سلوكه، وإذا لم تتلائم الخطط معها باءت هذه الخطط بالفشل، وكل هذه الأمور لا بد للأخصائي الاجتماعي أن يلم بها حتى يساعد المجتمع الذي يعمل معه على تحقيق أهدافه التنموية ومن غير مراعاة هذه المعايير لن يكتب للمشروعات التنموية مهما كان مخطط لها النجاح.

#### ٥ - الوقوف على مشكلات المجتمع:

إن واجب الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل في تنمية المجتمع الوقوف على مشكلات المجتمع والوقوف على مشكلات المجتمع لا بد أن يلتزم الأخصائي الاجتماعي بالدراسة العلمية والاستعانة بأخصائيين في الإحصاء والبحث الاجتماعي، لأن تحديد المشكلات لا يحتاج إلى دراسة منظمة وجهد، ويمكن التوصل إلى المشكلات بالعديد من الطرق مثل استمارات الاستبيان والمسح الاجتماعي والدراسة الاستطلاعية والتقويم للمشروعات القائمة.

كما يمكن الوقوف على المشكلات بإجراء المقابلات مع أهالي المجتمع وكذلك مع المسؤولين والقيادات الشعبية ودراسة الإحصاءات في

مختلف نواحي الخدمات المجتمعية حتى يمكن أن يقف على المشكلات المجتمعية بدقة.

#### ٦- التعرف على القيادات الشعبية والمهنية بالمجتمع المحلي:

لابد للأخصائي الاجتماعي العامل بالتنمية التعرف على القيادات المجتمعية، وذلك لأن الأخصائي لابد وأن يستعين بأنواع متعددة منهم، فقد يستعين بقيادة بحكم مناصبهم كالعمدة والمحافظ، ومدير التعليم، والناسط، والطبيب بالوحدة الصحية ومدير الجمعية الزراعية، وتتوقف الاستعانة بالقيادة على نوع العمل التنموي المراد تحقيقه في القرية أو المدينة وإن كان الرأي الغالب يدعو إلى التعرف على كل أنواع القيادات في المجتمع الذي يقوم الأخصائي الاجتماعي بالعمل به سواء كانت قيادات شعبية أو قيادات تنفيذية لأنه لا يمكن الاستغناء عن هذه القيادات باعتبارنا في التنمية ننظر إلى المجتمع كوحدة واحدة، والتعرف على هؤلاء القادة يضمن للأخصائي نجاح العمل التنموي الذي يسعى إلى تحقيقه في المجتمع المحلي.

#### ٧- التعرف على منظمات الخدمات بالمجتمع المحلي:

فالمنظمة كما عرفها "اتريوني" وحدة مخططة أنشئت بقصد تحقيق أهداف معينة.

والأخصائي الاجتماعي العامل في أي مجتمع سواء كان ريفياً أو حضرياً لابد وأن يتعرف على منظمات الخدمات الموجودة بهذا المجتمع وهناك أنواع عديدة من المنظمات الموجودة في أي مجتمع ولقد صنفنا إلى:

- أ- منظمات للفائدة أو المصلحة المتبادلة: وهي تشمل كل الروابط والجمعيات التي يكون هدفها السائد مصلحة أعضائها ومثال هذه



الروابط المهنية نقابات العمال، والأحزاب السياسية، وهذه المنظمات لابد للأخصائي الاجتماعي من التعرف على قائمتها لما لها من دور في الخطط التنموية التي توضع للمجتمع.

ب- **منظمات الأعمال التجارية والصناعية:** وتشمل جميع الهيئات التي يكون هدفها السائد هو مصلحة مالكيها، من خلال جمع المال ومن أمثلتها شركات التشييد والإصلاح والترميم وشركات النقل.

ج- **منظمات الخدمات:** ويندرج تحتها كل المنظمات التي يكون هدفها السائد تقديم الخدمات من نوع ما إلى عملائها، ومن أمثلة هذه المنظمات المدارس والكلية والمستشفيات والهيئات الخيرية ومؤسسات الرعاية وشركات القطاع العام، والشرطة والسجون والجمعيات الزراعية والمعاهد العلمية والمكتبة.

وبدون الدخول في تفاصيل عن المنظمات وأنواعها تجدر الإشارة هنا إلى أن المنظمات سواء كانت خدمة أو منظمات اقتصادية أو منظمات دينية لابد من التعرف عليها وإيجاد نوع من الاتصال الفعال بينها وبين الأخصائي العامل في التنمية المحلية حتى يضمن نجاح كافة الخطط والمشروعات التي ينوي تنفيذها بالمجتمع المحلي.

#### **٨- التعرف على الخصائص والسمات السكانية لإفراد المجتمع المحلي:**

كما قد أوضحنا أن السكان هم عصب الحياة في أي مجتمع والموارد الذي تعتمد عليه عمليات التنمية الشاملة في أي مجتمع أيضاً، ولهذا كان من الضروري على الأخصائي العامل في التنمية المحلية التعرف على خصائص وسمات سكان المجتمع المحلي، وعلى سبيل المثال تعدادهم

ونوعياتهم وفئات السن وحالتهم التعليمية ونسبة الزواج والطلاق، المستوى الاقتصادي، والمستوى الصحي، نسب المواليد، نسب الوفيات، الخصوبة وكل هذه الأمور ذات أهمية قصوى في المشروعات التنموية التي يقوم الأخصائي الاجتماعي بالتخطيط لتنفيذها.

#### ٩- إقامة علاقات إيجابية وهادفة:

وتتطلب هذه الخطوة من الأخصائي الاجتماعي الوقوف على كل ما يدور في المجتمع المحلي وإقامة علاقات فعالة وهادفة بينه وبين مختلف القيادات المحلية وكذلك جماهير المستفيدين من أهالي المجتمع المحلي، وعلى الأخصائي الاجتماعي أن يوجد الظروف التي تعمل على تنمية علاقات فعالة في المجتمع وهنا أيضاً ينبغي على الأخصائي الاجتماعي ما يلي:

- أ- أن يركز اهتمامه على مساعدة أهالي المجتمع فسي أن يرتبطوا به وبالعاملين معه في المشروع التنموي وكذلك بعضهم ببعض، ومن ثم ينتج عن جهودهم المشتركة تحقيق الأهداف المادية والأهداف المعنوية التي تسعى التنمية المحلية دائماً إلى تحقيقها.
- ب- أن يدرك أن العلاقات التي تبنى على التقبل، والتعاون، والاحترام المتبادل، والمسئولية المشتركة، والمشاركة الواسعة، إنما تعتبر الأساس المثبت للعمل الديمقراطي.
- ج- أن يعلم أن قوة العلاقات بأهالي المجتمع المحلي تحدد إلى درجة كبيرة المدى الذي إليه سيتم دفعهم وتحريكهم لأعلى مستويات المشاركة في المشروعات التنموية.

## سابعاً: مبدأ المرونة:

تعرف المرونة بالقابلية للتغير والتعديل طبقاً للظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يتعرض لها مجتمع من المجتمعات ونعني بالمرونة هنا استطاعة العاملين في حقل تنمية المجتمع أن يغيروا خططهم ومشروعاتهم وبرامجهم من وقت لآخر أو في أي وقت وطبقاً للأحوال التي يمر بها المجتمع سواء ريفي أو حضري.

فالمرونة في الخطط التي توضع لتنمية المجتمع تجعل عمليات التنفيذ مأمونة الجوانب بل ميسورة وممكنة.

كما تعني مرونة الخطة التنموية قابليتها لمواجهة الظروف الزمانية والمكانية في المجتمع أثناء التنفيذ، والمرونة الزمانية أي مراعاة التغير الاجتماعي التلقائي الذي يحدث خلال المجال الزمني المحدد لتنفيذ الخطة. وتعني المرونة المكانية أن يكون المشروع أو الخطة التي تم وضعها على مستوى المجتمع الأكبر قابلة للتطبيق على المجتمع المحلي بعد إدخال بعض التعديلات عليها.

## ثامناً: مبدأ الالتزام بحاجات الأهالي وحاجات المجتمع المحلي:

وتشير الحاجة في علم الاجتماع إلى أنها حالة من عدم الإشباع يشعر بها فرد معين وتنفعه إلى التصرف متجهاً نحو الهدف الذي يعتقد أنه سوف يحقق له الإشباع.

فالحاجة هي مطلب جسمي واقتصادي واجتماعي لازم لبناء الإنسان ككائن حي ومساعدته على تحقيق الإنجاز والشعور بالسعادة والاحتياجات في ضوء تنمية المجتمع المحلي يمكن النظر إليها على أنها حالة عدم توازن يشعر بها أهالي المجتمع نتيجة الإحساس بالرغبة في تحقيق هدف

معين يحتاج تحقيقه إلى جانب توافر إمكانيات وموارد معينة زيادة كفاءة التنظيم الاجتماعي وتوافر نوع من التنسيق في المجتمع.

ويتطلب هذا المبدأ من العاملين في تنمية المجتمع القيام بما يسمى بتقدير الاحتياجات باعتبارها عملية تساهم في تحديد الأهداف واتخاذ القرارات التخطيطية لبرامج الخدمات التي تشبع تلك الاحتياجات.

وتعرف أيضاً هذه العملية على أنها محاولة لتحديد ما هو مطلوب لضمان استطاعة أي مجتمع محلي أن يسير في مستوى مقبول في مجالات الحياة المختلفة وقياس الاحتياجات لأي مجتمع محلي يتطلب ذلك تصنيف للاحتياجات (تعليمية- صحية- اجتماعية - اقتصادية)، كما يتطلب فحص أنواع مختلفة من المعلومات والبيانات بالإضافة إلى البيانات المسجلة مثل تعدادات السكان والإحصاءات المحلية للحكومة وخدمات الخدمات وكذلك يتطلب ذلك إجراء المقابلات وجلسات الاستماع والبحوث.

#### ١ - خطوات تقدير الاحتياجات:

كما يتطلب هذا المبدأ أيضاً القيام بخطوات لتقدير الاحتياجات من

قبل العاملين في حقل تنمية المجتمع المحلي منها:

أ- تحديد المستفيدين والمحتاجين طبقاً لآراء الأهالي والمجتمع.

ب- وصف الأهالي أو الجماعة التي سوف تقدم لها الخدمة.

ج- تحديد الحاجة ووضع بدائل لإشباعها.

د- تنفيذ البديل الذي سيتفق عليه.

## ٢- الأهداف الأساسية لتقدير الاحتياجات:

ويتطلب هذا المبدأ أيضاً الإشارة إلى الأغراض الأساسية لتقدير

الاحتياجات وهي:

- أ- تحديد الاحتياجات المجتمعية الهامة طبقاً لمدى تأثيرها على مواطني المجتمع المحلي.
- ب- اختبار البرامج والأنشطة المجتمعية المتخصصة التي يمكن تنفيذها لمحاولة إشباع تلك الاحتياجات.
- ج- جمع المعلومات التي تعتبر أساساً ومدخلاً لتنمية المجتمع المحلي.
- د- تحديد الأنوار التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع لتوفير الخدمات.
- هـ- تحديد الموارد التي يمكن استخدامها في إشباع الاحتياجات.

## ٣- مقاييس الاحتياجات:

ويتضمن الأخذ بهذا المبدأ للوقوف على مقاييس الاحتياجات ولقد

أجمع العلماء على أنها اثنان هما:

- أ- المسح الاجتماعي سواء كان مسحاً شاملاً أو عن طريق العينة وهو طريقة منظمة لجمع البيانات من أفراد مجتمع معين أو عينة من هؤلاء الناس باستخدام وسائل جمع البيانات المعروفة كالمقابلة والاستبيان والملاحظة.
- ب- دليل الاحتياجات الاجتماعية ويتضمن الدليل خدمات قائمة بالفعل وخدمات مستخدمة وطلبات المواطنين وقوائم الانتظار الخاصة بالخدمة.

## تاسعاً: التقييم:

يعتبر التقييم من المبادئ الهامة لتنمية المجتمع المحلي والتي لا بد وأن يلتزم به القائمون على العمل بهذا المجال ونشير في بداية هذا المبدأ إلى أن هناك تقويم للعمل الذي يتم في المجتمع المحلي وهناك تقويم ذاتي لفريق العمل بالمجتمع المحلي.

ويعني التقييم تحديد القيمة الفعلية للجهود التي بذلت وقياس مدى قربها أو بعدها عن تحقيق الهدف أو الأهداف المقصودة والتقييم عملية أساسية يحتاج إليها كل شخص في حياته العامة والخاصة، فكل منا يحاسب نفسه من وقت لآخر ليتجنب الأخطاء التي ارتكبها أو ليقوم من سلوكه واتجاهاته.

ويرى البعض التقييم على أنه قياس النتائج المرغوبة وغير المرغوبة لبرنامج معين لتحقيق هدف يعتبر أنه ذا قيمة خاصة.

ويمكن القول أن التقييم في تنمية المجتمع منهج علمي يستخدمه العاملون في تنمية المجتمع المحلي بهدف تحديد مدى نجاح العملية القائمة في التأثير على المجتمع من الناحيتين البيئية والبشرية أي ما هو التغيير الذي حدث أو الذي سوف يحدث من تطبيق أو تنفيذ البرنامج سواء في المرافق العامة (صحة - تعليم - زراعة - تجارة) وكذلك التغيير الحادث في أهالي المجتمع المحلي، وتواجه عمليات التقييم في تنمية المجتمع المحلي العديد من الصعوبات من أهمها ما يتعلق بالبيانات التي تعطى للعاملين وما ينتابها من عدم دقة وإهمال وعدم وجود تعاون وثقة بين الهيئات المنفذة والهيئات التي تجرى عملية التقييم.

والتقويم أنواع مختلفة، فهناك تقويم من حيث المدة ويكون يومي، شهري، أو نصف سنوي أو كل خمس سنوات.

وهناك تقويم من حيث الدقة وينقسم إلى نوعين هما:

أ- تقويم تقديري يعتمد على التقدير الشخصي أكثر مما يعتمد على المنهج العلمي.

ب- تقويم علمي باستخدام التجريب والقياس والتقارير التفصيلية والإحصاء.

وهناك تقويم من حيث المدى وينقسم إلى قسمين هما:

أ- تقويم جزئي يهتم بعملية معينة من عمليات التنمية.

ب- تقويم كلي يهتم بالعملية بأكملها.

وعملية التقويم يجب أن تنتهي بتحديد أهداف جديدة ثم تبدأ في وضع الخطة لها، كما تعتمد عملية التقويم على العديد من الأدوات مثل الاستبيان والمقابلة والتقارير والمقاييس وغيرها من أدوات البحث العلمي.

أما الجزء الثاني من المبدأ هو التقويم الذاتي وهو العملية التي يلجأ إليها العاملون في حقل تنمية المجتمع المحلي لكي يقيموا وبموضوعية على مدى نجاح أو فشل ما قاموا به من عمليات، وتشمل هذه العملية سلوكهم المهني ومستواهم للشخصي حيث يتم من خلال هذه الخطوات معرفة ما ينقص المهني من معرفة وخبرة ومهارة في العمل وكذلك الجوانب السلبية والإيجابية في علاقاته بزملائه ومع أهالي المجتمع المحلي والأخطاء التي وقع فيها. وعلى ذلك يكون التقويم الذاتي كجزء من مبدأ التقويم عامة عامل في غاية الأهمية حيث أنه يتعامل مع

جوانب التعقيد والغموض التي تتصل بالملوك الذاتي للقائم بالعمل شخصياً ومهنياً مما يفترض سمات وخصائص معينة لهذا العامل في حقل تنمية المجتمع.

#### رابعاً: أهداف تنمية المجتمع المحلي:

تهدف تنمية المجتمع المحلي إلى إشباع الاحتياجات المتعددة والمتنوعة للأفراد، كما تسعى إلى حل المشكلات التي تواجههم، وهذا من منطلق أن بقاء المجتمع يعتمد على قدرته على مقابلة احتياجات سكانه.

ولقد تغيرت أهداف تنمية المجتمع المحلي منذ نشأة هذه الطريقة وحتى اليوم طبقاً للمتغيرات العالمية التي حدثت على مر الزمن فبدأت في أواخر الأربعينيات بالاهتمام الشامل بالمجتمعات المحلية والتركيز على عمليات الإصلاح الريفي والحضري وتنمية روح المبادرة والطموح لسكان المجتمع وكانت الأهداف في الخمسينيات تنصب على التنسيق بين المؤسسات التي تقدم خدمات مباشرة بالإضافة إلى التنمية. وفي الستينيات وكنيجة لحركة الحقوق المدنية وبرامج عمل المجتمع المحلي فقد اتجه التركيز على الإصلاح الاجتماعي وسيطرة المجتمع المحلي، وفي السبعينيات كان التركيز على مشاركة المواطنين وسبل تدعيمها والاعتماد على الجهود الذاتية كأهداف تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها، وفي الثمانينيات وبداية التسعينيات اهتمت تنمية المجتمع بالبرامج والمشروعات التي تعمل على الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات المحلية بالاعتماد على منظمات المجتمع المدني خاصة جمعيات تنمية المجتمع المحلي والقروض الخارجية التي



تمنح لها من المنظمات الدولية، كما أخذت برامج تنمية المجتمع المحلي تنصب على تحديد المشكلات والاحتياجات الخاصة بالمجتمع المحلي واكتشاف الموارد المحلية واستثمارها وتدريب وتنمية القيادات، كما اهتمت تنمية المجتمع بتحسين نوعية الحياة وتحسين القدرة الإنتاجية لأهالي المجتمع المحلي، وكل هذا يجب أن يتم في إطار السياسات والقوانين الخاصة بالمجتمع القومي.

ومن خلال ما سبق يمكن للتوصل إلى أهداف تنمية المجتمع المحلي فيما يلي:

- ١- زيادة وتنمية قدرات ومهارات المواطنين لكي يشبعوا احتياجاتهم ويحددوا مشكلاتهم ويحققوا المستوى اللائق لهم اقتصادياً واجتماعياً.
- ٢- تقديم الخدمات الفنية (المعونة الفنية) والإدارية لمواطني المجتمع المحلي بطرق تساعد على زيادة المشاركة والمبادأة في التصدي للمشكلات المحلية.
- ٣- تحسين المستوى المعيشي لغالبية أهالي المجتمع المحلي من خلال المشاركة الواسعة في البرامج والمشاريع التي يمكن تنفيذها.
- ٤- مساعدة جماعات المجتمع المحلي على توضيح وتحديد احتياجاتهم وأهدافهم والقيام بالعمل نحو الحصول عليها وتحقيقها.
- ٥- تدعيم المسؤولية الاجتماعية وإحداث تغييرات في اتجاهات المواطنين تجاه بعضهم البعض وتجاه السلطات الحكومية.

٦- توحيد جهود المواطنين مع جهود الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية وتمكينها من الإسهام وبشكل فعال في تحقيق التنمية على المستوى القومي.

ويشير البعض إلى أن لتنمية المجتمع هدفين هما:

أ- هدف يتعلق بالإنجاز: ويقصد به كل ما تحققه عمليات تنمية المجتمع المحلي من منجزات مادية مثل ردم برك أو إقامة منشآت (مدارس - مستشفيات - رصف طرق) أو توفير خدمات (مواصلات - كهرباء ٠٠٠ إلخ) أو استثمار مولد.

ب- هدف يتعلق بالعملية: ويتمثل في التغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم وقِيامهم بعملية تنمية المجتمع، وترتبط أهداف العملية بالعديد من الأهداف الأخرى التي تفسر حدوثها ومنها:

أ - إكساب المواطنين الاتجاه نحو المبادأة لحل المشكلات المجتمعية.

ب - تعود المواطنين على تحمل أعباء المسؤولية الاجتماعية.

ج- تدريب المواطنين على القيام بالأنوار القيادية في المواقف التي تلائم قدراتهم وإمكانياتهم.

د- تدريب المواطنين على ممارسة التقويم الموضوعي من واقع العمل الميداني إذ أن المناقصات التي تتم في الاجتماعات واللجان والمشاركة في تتبع تنفيذ المشروعات وتقويمها يساعد على ممارسة المواطنين للتقويم الذاتي والموضوعي.

## خامساً: خصائص تنمية المجتمع المحلي:

لتنمية المجتمع المحلي العديد من السمات والخصائص يمكن الإشارة إلى بعض منها فيما يلي:

١- لا تختص عملية تنمية المجتمع المحلي بجانب واحد من جوانب الحياة بل هي عملية نهوض شاملة للنواحي الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

٢- تتطلب وجود قيادة مهنية معدة ومدربة على كيفية تحقيق أهداف المجتمع المحلي.

٣- تهتم بحل المشكلات وإشباع الاحتياجات.

٤- تهتم باستثمار للموارد المادية والبشرية المتوافرة بالمجتمع المحلي والتي يمكن توفيرها.

٥- تعمل على اكتشاف القيادات وتنمية قدراتها على تحمل المسؤولية

٦- المشاركة مبدأ أساسي ورئيس لكافة العمليات التي تقوم بها تنمية المجتمع.

٧- تتضمن عمليات تربوية وتعليمية وإرشادية مثل تعليم الكبار ومحو الأمية والإرشاد الزراعي والصناعات الصغيرة والتوعية بكافة الأمور الحياتية التي تؤثر في حياة المواطنين كأهمية التطعيم للأطفال للرضع واستخدام الميكنة والحبوب والبذور المنقاه في الزراعة والاستخدام الأمن للمبيدات الزراعية.

٨- تمارس في كافة المجتمعات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية كما لا تقتصر على دولة دون أخرى فتهتم بها البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء.

٩- تتضمن عدة مساعدات فنية (في شكل موظفين ومعدات وتجهيزات واستشارات) من جانب الهيئات الحكومية والتطوعية سواء كانت محلية أو دولية.

١٠- تعتمد فلسفتها في العمل على الأسلوب الديمقراطي.

١١- تتميز بالشمول والتكامل فهي تهتم بجميع قطاعات المجتمع ولا تترك قطاع وتهمل آخر.

١٢- تؤكد على ضرورة تكاتف جميع التخصصات في مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع المحلي ولا تقتصر على تخصص معين أو مهنة بذاتها.

١٣- تراعي السياق الثقافي والاجتماعي عند تعاملها مع المشكلات المجتمعية وعند التفكير في إشباع الاحتياجات المجتمعية.

### سادساً مراحل تنمية المجتمع المحلي:

نعني بمراحل تنمية المجتمع المحلي تلك الخطوات المترتبة والمتراكبة التي تهدف إلى تحقيق نتائج مادية ومعنوية تنعكس على أهالي المجتمع وكافة مؤسساته، وتسير هذه الخطوات وفقاً للمنهج العلمي ونحكمها بمبادئ وفلسفة وأهداف تنمية المجتمع المحلي، وهذه المراحل تتميز بأنها تنقطع فيها الدراسات والتقييم وتحديد الأولويات وإصدار القرارات واختبار التوقيت الملائم للتنفيذ، ولقد وضعت العديد من المراحل الخاصة بتنمية المجتمع المحلي طبقاً لرأي العلماء.

فيرى الدكتور "عبد المنعم شوقي" أنه يمكن تقسيم مراحل تنمية

المجتمع إلى أربعة مراحل هي:

١- المرحلة التمهيديّة.

٢- المرحلة التخطيطية.

٣- المرحلة التنفيذية.

٤- المرحلة التقييمية.

والمرحلة التمهيدية تتضمن شرح الموضوع للمواطنين، واكتساب ثقتهم، والتعرف على المجتمع بمنظوماته وأجهزته وقِيادته، وبناء الجهاز الذي يتولى العمل بالتمهيدية، أما المرحلة التخطيطية فتتضمن الدراسة العلمية ووضع الخطة، وتشمل المرحلة التنفيذية إيقاظ رغبة في المواطنين بأهمية التغيير وإحداثه وتنشيطه، ثم المرحلة التقييمية وتتضمن العائد من مشروعات تنمية المجتمع المحلي.

لما ريتشارد ميديرموت **Richard Medermott** فحدد مراحل

تنمية المجتمع بخمس مراحل هي:

١- المرحلة التخطيطية.

٢- مرحلة البداية والاطلاق.

٣- مرحلة النمو.

٤- مرحلة التواصل.

٥- مرحلة الانتهاء.

ويرى **بيدل** و**لوريد بيدل** أن مراحل عملية تنمية المجتمع تتضمن

ست مراحل هي:

١- مرحلة الاستكشاف.

٢- مرحلة التنظيم.

٣- مرحلة المناقشات ووضع الخطط.

٤- مرحلة التنفيذ.

٥- مرحلة المشروعات الجديدة.

٦- مرحلة الاستمرار.

لما إدارة التعاون الدولي فتضع لتنمية المجتمع المحلي خمس مراحل كالتالي:

١- تنظيم المواطنين لأنفسهم.

٢- تحديد الاحتياجات والمشكلات المشتركة.

٣- وضع خطط وبرامج لمقابلة الاحتياجات وحل المشكلات.

٤- تنفيذ هذه الخطط مع أقصى استفادة ممكنة من الموارد المحلية.

٥- تدعيم هذه الموارد بالمساعدات المقدمة من منظمات خارج المجتمع المحلي.

ويرى "عبد الحليم رضا" أن عملية تنمية المجتمع تمر بستة مراحل

هي:

١- مرحلة ميدانية.

٢- مرحلة الانطلاق.

٣- مرحلة نهاية جزئية.

٤- مرحلة القيمة المضافة.

٥- مرحلة التقييم والتطوير.

٦- مرحلة إحياء.

بينما يرى "حسين زكي الخولي" أن مراحل تنمية المجتمع أربعة

مراحل أساسية هي:

١- المرحلة الإعدادية.

٢- المرحلة التخطيطية.

٣- المرحلة التمهيدية: بالعلم بنيت به عند رومية

٤- المرحلة التقويمية.

ومن خلال العرض السابق يمكن أن نحدد خطوات ومراحل تنمية المجتمع المحلي بشئ من الإيجاز فيما يلي:

### أولاً: المرحلة التمهيدية:

وتتطلب هذه المرحلة من أخصائي تنمية المجتمع المحلي البدء بدراسة تاريخ المجتمع المحلي، وهذا يجب القيام بجمع معلومات عن المجتمع المحلي من حيث الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسكان من حيث العدد والكثافة والتركيب العمري والمستوى الاقتصادي والنشاط المهني السائد وكذلك أنماط العلاقات السائدة ومظاهر التعاون والنزاع والتنافس، كذلك تتطلب هذه المرحلة من العاملين في تنمية المجتمع للوقوف على الموارد الاقتصادية مثل الانخار والإنتاج والدخل القومي وكذلك المقومات الاجتماعية من عادات وتقاليد وقيم والنظام الأسري ومستوى التعليم والنظم الاجتماعية والدينية، كما عليه الإمام بالمقومات الإدارية والتنظيمية والتنظيمات السياسية السائدة.

والبعض يحدد مهام أخصائي التنمية في هذه المرحلة بأربعة مهام

أساسية هي:

١- كسب ثقة الأهالي:

وتتطلب هذه المرحلة احترام التقاليد والقيم بالمجتمع المحلي واحترام آراء الناس وعدم الاستهجان بأراقتهم وتقدير الصغير والكبير من أبناء المجتمع المحلي والتخلي بقيم ومبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية، وتقبل المجتمع كما سبق الذكر في مبدأ التقبل كما هو لا كما يجب أن يكون عليه،

وتتطلب كسب ثقة الأهالي أمور ثلاثة هي تقبل سمات المجتمع وظروفه وأوضاعه، قيمه واتجاهاته والقوى الاجتماعية المكونة له، كما تحتاج هذه الخطوة إلى عدم إبداء أي سخط واستهجان أو لفتار لما يراه في المجتمع من قيم أو اتجاهات أو عادات أو تقاليد أو ما شابه ذلك، ومحاولة القضاء على المنازعات والخلافات والصراعات التي قد توجد بين الجماعات والقوى الاجتماعية.

٢- تحديد المشكلات: بعد اكتساب ثقة الأهالي يبدأ العاملون في ميدان تنمية المجتمع تحديد المشكلات التي تواجه المجتمع والعمل على حلها دراسة واقعية وهذه المرحلة تتطلب جمع البيانات والمعلومات عن المشكلة والتعرف على الموارد الطبيعية سواء مادية أو بشرية، والرجوع إلى السجلات الإحصائية والوثائق والمستندات، والمنظمات الخدمية ومواردها، وتتطلب هذه المرحلة من العاملين في تنمية المجتمع المحلي استثارة أهالي المجتمع للتعبير عن مشكلاتهم وحاجاتهم والتعرف على الجهود السابق بذلها سواء من الحكومة أو من الأهالي لمواجهتها، وإسهامات مواطني المجتمع المحلي السابقة في مواجهة المشكلات وإمكانية إسهامهم في أي حلول جديدة.

٣- تحليل المعلومات واختيار البدائل: ويتم في هذه المرحلة قيام العاملين في تنمية المجتمع المحلي بعمل تحليل دقيق لكافة المعلومات التي يتم الحصول عليها، ويرتبط هذا التحليل بالهدف الذي تسعى إليه عملية تنمية المجتمع المحلي، ويتم استخدام البحوث والدراسات للتأكد من صحة المعلومات التي تم التوصل إليها من المجتمع، كما يجب هنا وضع العديد من التقارير عن الأهداف المراد التعامل معها لحل



المشكلة، وقد تحتاج في هذه المرحلة إلى بعض الدراسات والاستبارات والمسوح الاجتماعية.

٤- بناء نسق من العلاقات المجتمعية: تعتبر هذه الخطوة الأخيرة من الخطوات التى تتضمنها المرحلة التمهيدية، ومن خلالها يتم الرجوع إلى مواطني المجتمع المحلي باعتبارهم أقدر من غيرهم في التعبير عن المشكلات وأسبابها وأضرارها، ولبناء نسق من العلاقات يجب على العاملين في تنمية المجتمع استخدام وسائل الاتصال المحلية من خلال دور العبادة ومراكز الشباب وقد يتطلب ذلك استخدام الوسائل السمعية والبصرية، والندوات والمؤتمرات والملصقات، وقد يتطلب ذلك وضع العديد من التوجيهات والمقترحات، كما يتم في هذه المرحلة تحديد المنظمات والمؤسسات التى تقع في نطاق الحدود الجغرافية والإدارية التى تظهر فيها المشكلة المجتمعية ومدى إمكانية التعاون والتنسيق بين هذه المنظمات والمؤسسات مع التركيز على جوانب الاستفادة المشتركة لهذه المنظمات والمتوقع حدوثها نتيجة لهذا التنسيق والتعاون.

#### ثانياً: المرحلة التخطيطية:

من خلال المرحلة التمهيدية يتم وضع العديد من الأهداف سواء بمشاركة الناس أو من خلال خبراء في تنمية المجتمع المحلي، كما تتضح المشروعات التى يجب القيام بها، وهذه المرحلة تعتمد على أسلوب التخطيط كمنهاج علمي يمكن من خلاله مواجهة الاحتياجات الجماهيرية والمشكلات المجتمعية.

وتتطلب هذه المرحلة من العاملين في تنمية المجتمع الاستماع إلى وجهة نظر كل من القيادات التنفيذية بالمجتمع وكذلك القيادات الشعبية

وأهالي المجتمع المحلي وتتطلب هذه المرحلة أيضاً للقيام بعملية الموائمة بين الاحتياجات والموارد وترجمة ذلك إلى أهداف ثم برامج يحدد لها إطار زمني للتنفيذ.

كما قد تتطلب هذه المرحلة قيام العاملين في تنمية المجتمع المحلي بمزيد من الدراسة والتحليل للأهداف التي تم وضعها والتأكد من مدى استعداد الأهالي للمشاركة في التنفيذ، كما يجب الاهتمام في هذه المرحلة بتبادل الأفكار بين العاملين في حقل تنمية المجتمع المحلي والقيادات الأخرى والأهالي في كيفية مقابلة الاحتياجات والحد من المشكلات على أسس علمية سليمة، ومحاولة تحقيق نوع من التكامل بين احتياجات ومشكلات المجتمع المحلي والمجتمع القومي، من منطلق - أن علاج المشكلات المحلية يسهم في علاج المشكلات القومية.

وتتضمن هذه المرحلة تحديد الأولويات، والأولويات بمعناها البسيط هي تحديد درجة الأفضلية والأسبقية لمشروع معين أو برنامج عن آخر، ويتوقف تحديد المشروع أو تفضيل برنامج عن آخر على عدة معايير منها:

- عدد المتأثرين بالمشكلة بمعنى أن تهم أكبر قطاع من سكان المجتمع المحلي.

- مدى استعداد الأهالي للتعاون والمساهمة في الحلول المقترحة.
- الزمن أو الوقت الذي يلزم للتعامل معها.
- الظروف الخارجية التي قد تطرأ خلال التنفيذ ومدى وجود بدائل للتعامل معها.
- التكاليف المقدرة للحلول المقترحة.
- إمكانيات وموارد المجتمع المحلي ومدى توافرها.

- مدى علاقتها بالقيم والقيادات والعادات.
- مدى تأثيرها على كافة أرجاء المجتمع المحلي سواء تعليمياً أو صحياً أو اقتصادياً.

وبعد انتهاء هذه المرحلة تتكون اللجان التي تتولى وضع الخطة وغالباً تتكون من القيادات (شعبية وتنفيذية) وبعض الخبراء في مختلف مجالات تنمية المجتمع (اقتصادي - اجتماعي - زراعي - تعليمي - ثقافي... إلخ).

وعند وضع الخطة يتم التقسيم على مراحل زمنية محددة وتحديد المسؤوليات والواجبات بالنسبة للقيادات الشعبية والمهنية وبالنسبة للمواطنين في التنفيذ.

### ثالثاً: المرحلة التنفيذية:

تعني عملية التنفيذ ترجمة الخطط إلى برامج يمكن تنفيذها، وخلال هذه المرحلة يتم تنفيذ البرامج والمشروعات التي تم وضعها وتتكون هذه المرحلة من العديد من الإجراءات وتتطلب وجود لغة مفهومة ومشتركة بين الجهة التي قامت بوضع الخطة والجهة التي تتولى التنفيذ.

وقد تتطلب هذه المرحلة من العاملين في تنمية المجتمع تشكيل لجان متعددة للإسهام في عمليات التنفيذ ومنها لجان للدعوة والإعلام ولجان للتمويل ولجان للعمل الفني وتحدد مهام لكل لجنة فعلى سبيل المثال تتولى لجنة الدعوة والإعلام عمل الندوات لاستثارة المواطنين للمشاركة في العمل، والاتصال بالمنظمات الحكومية والقيادات التنفيذية لضمان مساندتها المادية وكذلك باقي اللجان كل منها تقوم بعمل مهمة محددة لنجاح التنفيذ ومن هذه المهام ما يلي:

• استئارة المواطنين للمشاركة الفعلية في الجهود المبذولة وتعبئة إمكاناتهم وطاقاتهم للعمل الفعلي مع تنظيم حركتهم داخل المجتمع لمواجهة المشكلة.

• المتابعة الميدانية من خلال الزيارات أو التقارير التي تعدها للجان المختلفة.

• متابعة خطوات التنفيذ ومستوى الأداء والالتزام بالبرامج الموضوعية والتوقيت الزمني ومحاولة حفز واستئارة جهد المواطنين كلما كان هناك تحديد حقيقي للتوقيت أو التمويل اللازم لإنجاز المشروع.

ويجب متابعة التنفيذ بتقارير توضح ما تحقق من إنجازات ومدى فاعلية العمل لتحقيق الأهداف، كما يجب أن يصاحب التنفيذ عمليات أساسية منها التسجيل اليومي والشهري لخطوات العمل، كما يصاحب عملية التنفيذ عملية تقويم جزئي وذلك لمعرفة إن كان التنفيذ وفق الخطة الموضوعية أم أن هناك قصور والأسباب الكامنة وراء ذلك للتغلب عليها ومواجهتها قبل أن تستفحل.

ويرى البعض ضرورة أن يتولى تنفيذ الخطة مجموعة من الأفراد الذين يساهمون في وضعها وذلك يرجع إلى أن الذي يضع الخطة إذا قام بتنفيذها قد يصاحبه في كثير من الأحيان الفشل لرغبته إنجاز خطته مهما تجاوزت الميزانيات المخصصة لها والوقت والعاملين وإثباته نجاح خطته عند تنفيذها. وعموماً تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في تنمية المجتمع المحلي حيث لا قيمة لقرار يتخذ ما لم يوضع موضع التنفيذ.

**رابعاً: المرحلة التقييمية:**

التقويم عملية نفذ من خلالها على مدى تحقيق الأهداف الموضوعية، ويعرف بأنه تحديد القيمة الفعلية للتغيرات التي تصاحب الجهود التي تبذل في النواحي التي تتعلق بالعمل، ويرى الكثيرون أن التقويم عملية مستمرة وتصاحب كافة مراحل وعمليات تنمية المجتمع المحلي ولهذا فهي تشبه عملية المتابعة، فما يكاد العاملون في تنمية المجتمع المحلي ينتهون من عملية التقويم حتى يعودوا مرة أخرى إلى المراحل الأولى في عمليات تنمية المجتمع للاسترشاد بما وصلوا إليه من نتائج وخبرات.

ومن مزايا التقييم أنه يوضح مواطن الضعف والصلبية في العمل الذي يتم انجازه مما يساعد على تلاقي ذلك من قبل القائمين عليه، ولهذا فهو عملية حصر للدروس المستفادة ومعرفة تأثير المشروعات التي تم تنفيذها من الناحيتين البيئية والبشرية أي ما هو التغير الذي حدث أو الذي سوف يحدث من خلال هذه المشروعات سواء في المرافق الصحية أو التعليم أو الخدمات الاجتماعية أو الزراعية أو التجارية، وكذلك التغيير الذي حدث في المواطنين أنفسهم.

والتقييم أنواع متعددة يحددها عبد المنعم شوقي في الآتي:

١- من حيث المدة:

أ- تقييم يومي.      ب- تقييم شهري.

ج- تقييم نصف سنوي، د- تقييم سنوي

### هـ- کل خمس سنوات.

## ٢- من حيث المدى:

● **تَقْيِيمُ جِزْئِي يَهْتَمُ بِعَمَلِيَةٍ مُعَيَّنَةٍ.**

- تقييم كلي يهتم بالعملية الكبرى بأكملها.

### ٣- من حيث الدقة:

- تقييم تقديري: يعتمد على التقدير الشخصي أكثر مما يعتمد على المنهج العلمي.
- تقييم علمي: باستخدام التجريب والقياس والتقارير التفصيلية والإحصاء.

### مراحل التقييم:

- يرى ماهر أبو المعاطي أن للتقييم خمس مراحل أساسية هي:
- تحديد الهدف من التقييم سواء كان نوعياً أو شاملاً بموضوعية.
- تحديد المعايير أو المحكات التي ستمستخدم في التقييم.
- جمع البيانات والإحصاءات عن النتائج التي تم تحقيقها.
- تحليل البيانات والإحصاءات عن النتائج التي تم تحقيقها وذلك للوصول إلى الحالة الراهنة التي عليها البرنامج أو المشروع.
- كتابة التقرير الخاص بالتقييم مع إضافة المقترحات التي تساعد على تحقيق الأهداف ومواجهة الصعوبات التي تقف عثرة في طريق تحقيق الأهداف المبتغاه.

بينما يرى "أحمد السكري" أن المراحل والخطوات التي يجب أن

تتم بها عملية التقييم تكمن في خمس مراحل هي:

- المرحلة الأولى: تحديد البرنامج المطلوب تقييمه، وتحديد كل من الأهداف والأغراض والمشكلة التي يعالجها البرنامج والأنشطة المرتبطة به.

- **المرحلة الثانية:** وهي اختيار معايير التقييم وهذه الخطوة تتضمن اختيار المستوى الذي سوف يقرر على أساسه البرنامج.
- **المرحلة الثالثة:** وهي اختيار التصميم المناسب لعملية التقييم أو تحديد ما إذا كان البرنامج الذي يتم تقييمه قد تم من خلال الجمع البسيط للبيانات الأولية أو من خلال التجريب.
- **المرحلة الرابعة:** وهي عملية جمع البيانات واختيار مصدر البيانات وأدوات جمع البيانات وتحديد خطوات وإجراءات جمع البيانات اللازمة.
- **الخطوة الخامسة:** وهي تحليل البيانات ونشر النتائج وهذه الخطوة تعتمد على سؤاليين هما:
  - أ - ما مدى أهمية النتائج التي تم التوصل إليها؟
  - ب - كيف نستفيد من المعلومات؟
 ومن خلال ما سبق من عرض لمراحل وخطوات عملية التقييم يمكن عرض الخطوات الرئيسية لتقييم العمل في مشروعات تنمية المجتمع المحلي فيما يلي:
  - ١- **الخطوة الأولى:** تحديد الأهداف: والأهداف هي الغايات المراد الوصول إليها، والأهداف هنا هي أهداف المشروعات والبرامج والأنشطة التي تم وضعها في المرحلة التمهيدية والتخطيطية، ويجب تقسيم هذه الأهداف إلى وحدات صغرى يمكن قياسها وقياس ما تحقق منها.
  - ٢- **الخطوة الثانية:** تحديد المعايير والمؤشرات: وفي هذه المرحلة يتم تحديد مجموعة المعايير والمؤشرات التي تعتمد عليها عملية التقييم،

وعلى سبيل المثال قد تكون المؤشرات في مشروعات أو برامج تنمية المجتمع المحلي تكمن في:

- تحديد عدد المستفيدين من المشروعات.
- تحديد مدى ملائمة الموارد والإمكانات المتاحة للأهداف التي تسعى إليها المشروعات والبرامج.
- العدالة في توزيع البرامج والأنشطة والخدمات وإشباع الاحتياجات بالمجتمع المحلي.

ويمكن توضيح هذه الخطوة بمثال كالتالي:

- إذا أراد أخصائي تنمية المجتمع المحلي التأكد من مدى وعي أهالي مجتمع محلي ريفي بأهمية الرعاية الصحية والامتناع عن الممارسات الضارة بالصحة كانت المعايير هي عدد المترددين على الوحدات الصحية، وعدم إلقاء الحيوانات النافقة في الترع، وكيفية التعامل مع السماد العضوي وكيفية المحافظة على النظافة والكثف الدوري، والتردد على المراكز الصحية لأخذ الأمصال والتطعيمات... إلخ.

٣- الخطوة الثالثة: تحديد وسائل التقييم: ونعني بها الأدوات التي يستخدمها العاملون في تنمية المجتمع عند القيام بعملية التقييم وهي عديدة منها للملاحظة سواء المباشرة أو غير المباشرة، والاستفتاءات، والمقابلات وللتقارير والمؤتمرات، والمسوح القبلية والبعيدة وإجراء المقارنات بالمجتمعات الأخرى، والرسوم البيانية واستخدام المقاييس بأنواعها.



ويلاحظ أن استخدام وسائل التقييم جميعها أو نوع منها وتفضيله عن آخر يتوقف على المجتمع الذي يعمل به فريق التنمية فالوسائل التقييمية التي تستخدم في المجتمع الريفي تختلف عن الوسائل التي يمكن استخدامها في المجتمع الحضري وكذلك المجتمع البدوي ٠٠٠ إلخ.

٤- الخطوة الرابعة: تحليل البيانات ونشر النتائج: وهذه الخطوة تأتي بعد مرحلة تحديد وسائل التقييم وتتضمن تفرغ وتصنيف البيانات التي تم الحصول عليها من المستخدمين من المشروعات والبرامج التي تم تنفيذها وتحليل هذه البيانات حتى يمكن معرفة ما تحقق من أهداف، وكذلك تحديد ما العوامل والأسباب التي أدت إلى تحقيق الأهداف والعمل على تدعيمها، وكذلك الوقوف على الأهداف التي لم يتم تحقيقها ومعرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى إعاقة تحقيق هذه الأهداف ومحاولة التغلب عليها ومواجهتها، كما أنه لا بد من توضيح أهمية للنتائج وكيفية الاستفادة منها.

#### سابعا: نماذج تنمية المجتمع المحلي:

يعرف النموذج بأنه بناء فكري يتميز بدرجة من التماثل والتجانس الشكلي، موضوع خصيصاً لأغراض البحث بحيث يمكن أن يقودنا إلى فهم أفضل لبعض الخصائص المميزة لموضوع الدراسة الذي كان يمكن أن يظل غامضاً غير مفهوم دون استخدام هذا النموذج كما عرف بأنه بناء معرفي يتضمن مجموعة من المعارف والمعلومات المتصلة بالممارسة. كما يعرف البعض النماذج بأنها التصنيفات التجريبية التي توجه الممارسة وترشدنا كما توجه البحوث والدراسات المهنية.

ويمكن تحديد عناصر مفهوم نماذج تنمية المجتمع فيما يلي:

١- بناء معرفي يتضمن مجموعة من المعلومات والمهارات لتوجيه الممارسة المهنية في مجال تنمية المجتمع.

٢- تصور يوضح أساليب معينة للممارسة لإحداث التغيير المخطط من أجل التنمية.

٣- يربط الطرق بالحقائق بالنظريات.

٤- يقترح الأدوات والاستراتيجيات والتقنيات المناسبة للعمل.

ولقد وضعت العديد من النماذج لتنمية المجتمع المحلي كان أكثرها انتشاراً النموذج الذي وضعه جاك روثمان وحدد له ثلاثة مداخل رئيسية هي:

أ - مدخل التنمية المحلية.

ب - مدخل التخطيط الاجتماعي.

ج- مدخل العمل الاجتماعي.

لما كرستسون فلقد أشارت في كتاباتها إلى نموذج يحتوى على ثلاثة مداخل أيضاً حددتها فيما يلي:

أ - مدخل الجهود الذاتية.

ب- مدخل المساعدات الفنية.

ج- مدخل الصراع.

بينما يرى "عبد الحليم رضا" أن نماذج تنمية المجتمع المحلي لا تخرج

عن نموذجين هما:

أ - النموذج التقليدي: وهو الذي يمثل المدرسة الإنجليزية في تنمية المجتمع.

ب - الإنعاش الريفي: وهو النموذج السائد في الدول الإفريقية المتحدثة بالفرنسية وقد تبنته هذه الدول بعد حصولها على الاستقلال، وهذا النموذج هو في واقع الأمر مزيج من مفهومي الإنعاش الريفي والتنمية المحلية، ولا يركز هذا النموذج على مساعدة نفسه بقدر ما يهتم بقدرة المجتمع على إمكانية تحقيق نوع من التنمية يتواءم مع برامج وخطط التنمية القومية. ويرى "تبيل السمالوطي" أن هناك ثلاثة نماذج رئيسية للتنمية المجتمع هي:

أ - النموذج التكاملي.

ب- النموذج التكيفي

ج- نموذج المشروع.

ويميل الكاتب هنا إلى أن نموذج جاك روثمان ونموذج كرستسون من النماذج التي يمكن تطبيقها في المجتمع المصري، ولهذا سوف نعرض لها من وجهة نظر كرستسون بشئ من الإيضاح فيما يلي:

١ - مدخل الجهود الذاتية: ويرى إبراهيم رجب أن هذا المدخل من أكثر المداخل شيوعاً في كتابات تنمية المجتمع المحلي ويركز أساساً على التعاون والجهود الذاتية للمواطنين، وتقوم فلسفة هذا المدخل على افتراض أنه بإمكان الناس أن يبذلوا الجهود لمساعدة أنفسهم بأنفسهم وأنه ينبغي أن نتاح لهم الفرصة ليقوموا بذلك، وفي هذا المدخل يتجنب الأخصائي الاجتماعي القيام بدور تعليمي وتنظيمي، وكذلك يتجنب فرض الحلول على الناس، ومن مميزات هذا المدخل أنه يساعد الناس على أن يحددوا بأنفسهم ما ينبغي عمله وأثناء هذه العملية يتعلمون كيف يحققون أهدافاً معينة

ويتعرفون على الطريقة التي يمكن من خلالها تحقيق مثل هذه الأهداف في المستقبل.

٢ - مدخل المساعدات الفنية: وتقوم فلسفة هذا المدخل على أن البناء يحدد السلوك بمعنى أن القيام بعمل ملموس مثل (إقامة مدرسة- مستشفى ٠٠٠ إلخ) يؤدي إلى إحداث التغيير أكثر من القيام بعمل معنوي دون فعل مادي، ويرى البعض أن المساعدات الفنية تشمل تقديم القوى البشرية والتدريب والمؤتمرات ونقل التكنولوجيا والتمويل والاستفادة من نتائج البحوث والمعلومات.

ولقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا المدخل أهمها:

أ- أن نجاح هذا النموذج في تحقيق أهدافه يتوقف على نوعية وإعداد وتدريب القائمين على تقديم المساعدة.

ب- لا يمكن الاعتماد كلية على هذا النموذج في تنمية المجتمع المحلي ولكن ينبغي مزجه بدرجة أو بأخرى مع نموذج الجهود الذاتية.

٣- مدخل الصراع: يعتبر هذا المدخل من أقل المدخل استخداماً في الواقع الميداني، وتتمثل الفلسفة التي يستند إليها هذا مدخل في استخدام الصراع في التأكيد على مفهوم العدالة بمعنى ضرورة وجود توزيع أكثر عدالة للموارد في المجتمع المحلي لصالح من يقفون خارج نطاق بناء القوة كالفقراء والأقليات.

ويرى روبنسون أن نموذج الصراع يمكن استخدامه باتباع ثلاث

خطوات هي:

أ - استخدام الصراع.

ب- التحكم في الصراع.

### ج- الوقاية من الصراع.

ويحتاج مدخل الصراع من الأخصائي الاجتماعي تجميع الناس لكي يروا بأنفسهم أن قوتهم تكمن في إعدادهم، وأن أية أقلية محلية تنظم نفسها وتوجد صوتها تستطيع التأثير على مجريات الأمور في المجتمع المحلي، ولهذا فوظيفة الأخصائي هي تنظيم الناس حول قضية معينة لا أن يتولى قيادتهم.

ويتفق الكثيرون على أن الميزة الأساسية لمدخل استخدام الصراع أنه يمكن تحقيق التغيير في أقصر وقت ممكن ولكن في مقابل هذا لابد من أخذ أمرين في الاعتبار هما:

أ- ليس هناك ضمان لاستمرار التغيير بعد حدوثه بالفعل.

ب- لا يولج للنموذج حتى الآن مسألة رد الفعل العكسي لدى أولئك الذين يمس التغيير مصالحهم.

ويؤكد البعض على أن هذه النماذج تفيد في الفهم والتحليل ولكن لا تتحقق في الواقع، والاحتمال الأكبر هو أننا نجد عناصر من كل هذه النماذج ممتزجة معاً في أي مشروع ولهذا يؤكد العديد من العلماء على ضرورة تدريب من يعمل في تنمية المجتمع على المعارف المناسبة والمهارات الفنية التي تتضمنها كل النماذج ولا يقتصر على نموذج واحد.

ونشير في نهاية تناول النماذج إلى التأكيد على التصنيف الذي وضعه عبد الحليم رضا والذي يمكن من خلاله أن نطبق أي نموذج في مجال تنمية المجتمعات سواء كانت ريفية أو حضرية ومن هذه النماذج:

أ - النموذج التقليدي. ب- الإنعاش الريفي.

ج- التغيير المخطط. د- نموذج جاك روثمان.

هـ- نموذج كرسنتسون.

## المراجع المستخدمة

- ١- عبد الرحمن العيسوي: الإسلام والتنمية البشرية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
- ٢- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٧٧.
- ٣- عبد الحليم رضا عبد العال: تنظيم المجتمع (النظرية والتطبيق)، القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، ١٩٨٦.
- ٤- أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩.
- ٥- إبراهيم عبد الرحمن رجب: مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي للمعاصر، القاهرة، مؤسسة الشرق الأدنى، ١٩٨٨.
- ٦- عبد المنعم بدر: مجتمعنا الريفي، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٣.
- ٧- عبد المنعم شوقي: علم الاجتماع الحضري، القاهرة، مكتبة للقاهرة الحديثة، ١٩٦٧.
- ٨- محمد الغريب عبد الكريم: مجتمع القرية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٧.
- ٩- نبيل محمد توفيق السمالوطي: علم لاجتماع التنمية، بيروت، منشورات النهضة، ١٩٨١.
- ١٠- محمود الكردي: لتخالف ومشكلات المجتمع المصري، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٧٧.

- ١١- فوزي بشري أحمد: فلسفة ومبادئ تنظيم المجتمع في إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون: أساسيات تنظيم المجتمع، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣.
- ١٢- رفعت رشيد هباب، وصلاح الدين نامق: تنمية المجتمع برامجها ومشروعاتها ومؤسساتها، مرس اللبان، ١٩٦٢.
- ١٣- رشاد أحمد عبد اللطيف وآخرون: تنمية المجتمع المحلي، القاهرة، دار التوفيق النموجية للطباعة، ١٩٩٠.
- ١٤- هناء حافظ بدوي: التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.
- 15- Irving Aspergel: Community Development, Encyclopedia of Social Work, 12 thed, Volume I,N,S,A.W., 1987, p 29.
- ١٦- أحمد شفيق السكري وآخرون: خبرات وتجارب في التنمية المحلية، الفيوم، دار المروة، ١٩٧٧.
- ١٧- أحمد شفيق السكري، محمود محمود عرفان: تقويم مشروعات التنمية، الفيوم، دار المروة للطبع والنشر، ١٩٩٩.
- ١٨- سوسن عثمان عبد اللطيف: تنظيم المجتمع: أسس الممارسة المهنية، دم. دن، ١٩٩١.
- ١٩- عبد العزيز عبد الله مختار وآخرون: أساليب التخطيط للتنمية، الفيوم، مكتبة أم القرى الجديدة، ١٩٩٦.
- ٢٠- علية حسن حسين: التنمية نظرياً وتطبيقياً، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

٢١- عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون: أساسيات تنظيم المجتمع،  
حلوان، مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة  
حلوان، ١٩٩٤.

22- Dgmpna Casey: Community Development in the  
Third World, N.A.S.W, 1999, p461.

٢٣- إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية، القاهرة، دار الثقافة  
للطباعة والنشر، ١٩٨٢.

٢٤- عبد العزيز عبد الله مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، القاهرة، دار  
الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٨٣.

٢٥- غريب سيد أحمد: علم الاجتماع الريفي، الإسكندرية، دار المعرفة  
الجامعية، ١٩٨٣.

٢٦- محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية  
ومشكلات المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي  
الحديث، ١٩٩٤.

٢٧- عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة  
الشرق، ١٩٨٣.

٢٨- عبد المنعم شوقي: مشاركة المواطنين في التنمية الريفية، الكتاب  
السنوي للتنمية الريفية، القاهرة، بدون ناشر،  
١٩٨٣.

٢٩- أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات  
الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،  
٢٠٠٠.



- ٣٠- محمد رفعت قاسم: تنظيم المجتمع الأسس والأجهزة، القاهرة، بل  
يرنت للطباعة والتصوير، ١٩٩٩.
- ٣١- ماهر أبو المعاطي: الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية لمس  
نظرية وممارسات ميدانية، القاهرة، دار النهضة  
العربية، ٢٠٠٠.
- ٣٢- محروس محمود خليفة: ممارسة للخدمة الاجتماعية دراسات في  
التغير المخطط، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،  
١٩٩٣.
- ٣٣- أحمد رأفت عبد الجواد: المشاركة والتنمية، القاهرة، مطابع جامعة  
المنوفية، ١٩٩١.
- ٣٤- ماهر أبو المعاطي علي: إدارة المؤسسات الاجتماعية، الفيوم،  
مكتبة الصفوة، ١٩٩٨.
- ٣٥- محمود محمود عرفان: تقويم مشروعات وبرامج التنمية  
الاجتماعية، الفيوم، دار الصفوة للنشر والتوزيع،  
٢٠٠١.
- ٣٦- محمد عبد العزيز عيد: الاتجاهات الحديثة في تقويم البرامج،  
القاهرة، الجمعية المصرية لتقويم البرامج، ١٩٨٧.
- ٣٧- محمد سيد فهمي: تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة،  
الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩.



# **الفصل الثاني**

## **تنمية المجتمع الريفي**

- أولاً: مفهوم المجتمع الريفي.**
- ثانياً: مفهوم تنمية المجتمع الريفي.**
- ثالثاً: أهمية تنمية المجتمع الريفي.**
- رابعاً: أهداف تنمية المجتمع الريفي.**
- خامساً: المبادئ الرئيسية لتنمية المجتمع الريفي.**
- سادساً: معوقات تنمية المجتمعات الريفية.**
- سابعاً: مشكلات المجتمع الريفي.**
- ثامناً: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي الريفي.**
- المراجع التي تم الرجوع إليها.**



## الفصل الثاني

### تنمية المجتمع الريفي

أولاً: مفهوم المجتمع الريفي:

١- ما هو المجتمع:

عند الحديث عن مفهوم المجتمع الريفي فإن الواقع يفرض علينا التوقف قليلاً عند كلمة مجتمع.

فيرى علماء الاجتماع أن المجتمع مجموعة متجانسة مترابطة من الناس تجمعهم وحدة مكانية ووحدة زمانية، ويقصد بالوحدة المكانية أن يكون لهذه المجموعة أرض يعيشون عليها، كما يقصد بالوحدة الزمانية أن تكون معيشة هذه المجموعة من الناس لفترة طويلة من الزمان مع بعضهم البعض، ويوجد نظم معينة ومصالح وأهداف مشتركة واحدة، وهكذا يرتبط حاضريهم بماضيهم وتتوحد نظرتهم إلى المستقبل.

ويشير البعض إلى أن كلمة مجتمع تعني جمع من الناس مختلفي الأنواع والأنماط يعيشون في بقعة واحدة لهم ولاءات ومخاوف ومعتقدات ولهم رغبات وميول مشتركة يحسون بإحساسات متقاربة، ويستجيبون لاستجابات متشابهة ويشعرون بأنهم جزء من بعضهم البعض، ويعيش هؤلاء الناس جماعات بينها وفي داخلها كل أنواع العلاقات موجبة وسالبة، تعاونية وتنافسية، علاقات صداقة وعلاقات عدوة، وعلاقات حاجة، وعلاقات استغناء، وعلاقات ارتياح، وعلاقات نفور، وكل أنواع العلاقات.

ومن العلماء من ينظر إلى المجتمع على أنه الناس والبشر الذين يجتمعون معاً في نوع من التقارب المكاني في منطقة جغرافية كبيرة أو صغيرة، وإذا تساءلنا عن السبب الذي يدفع الناس إلى التجمع معاً على هذا الوجه فإننا نقول أن الناس تجمعوا معاً لإشباع احتياجاتهم الإنسانية.

ويرى بعض العلماء أن المجتمع يتكون من الأفراد أو الأشياء والنظم

والعلاقات، أي أنه يشتمل على الإنسان وعلى كل شيء يتعلق بهذا الإنسان ويرتبط به في حياته وبعد مماته كذلك، فالمجتمع هو الذي يصنع الأفراد تماماً كما يصنع الأفراد المجتمع، أي أن هناك تأثير متبادل فيما بين الإنسان والمجتمع، بمعنى أننا لا يمكن أن نتصور إنسان بغير مجتمع، ولا نتخيل قيام مجتمع بدون أفراد.

وأشار بعض العلماء إلى أنه يجب عند الحديث عن المجتمع أن نفرق بين مصطلحين هما Community، وتدل على المجتمع المحلي الصغير أو المحدود وكلمة Society، وتعبر عن المجتمع القومي أو الكبير.

ولقد أشار بعض العلماء على أن كلا المفهومين يحتويان على العديد من الدلالات منها:

أ. أن هناك جماعات من الناس يعيشون في مكان محدود ومنطقة جغرافية معينة.

ب. أن لهؤلاء الناس أهداف وقيم وعادات وتقاليد.

ج. تنشأ بين هؤلاء الناس العديد من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

د. يدخلون في العديد من العمليات الاجتماعية.

ويرى آخرون أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الناس يقيمون عادة على رقعة معينة من الأرض وتربطهم علاقات دائماً نسبية وليست من النوع للعارض المؤقت ولهم نشاط منظم وفقاً لقواعد وأسايب وأنماط متعارف عليها وتصور بينهم روح جماعية تشعرهم بأن كل منهم ينتمي لهذا المجتمع.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نصل إلى أن مفهوم المجتمع يشير إلى نمط معيشي محدد، واهتمامات وثقافات مشتركة، فهو يشغل حيزاً مكانياً وجغرافياً محدداً وللناس في هذا الحيز قدر كافٍ من الأنشطة العامة التي تكفل إشباع احتياجاتهم اليومية.

والذي يميز مجتمع عن آخر هو درجة الولاء والانتماء التي يحس بها أفراد المجتمع تجاهه فالولاء والانتماء للمجتمع يمثلان الركيزة الأساسية التي تنطلق بها برامج التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي، وهناك العديد من الأنواع للمجتمعات منها:

- أ. مجتمعات ريفية.
- ب. مجتمعات حضرية.
- ج. مجتمعات وظيفية.
- د. مجتمعات جغرافية.

### ٣- مفهوم المجتمع الريفي:

لقد واجه الباحثون الذين يقومون بدراسة الريف صعوبات عديدة في وضع تعريف للمجتمع الريفي وذلك لتعرض المجتمع الريفي للعديد من المتغيرات السريعة والمتلاحقة حتى نكاد اليوم أن نقع في حيرة شديدة عندما نحاول وضع تعريف للمجتمع الريفي، ولهذا سوف نعرض العديد من التعريفات التي وضعها العلماء والمتخصصون في دراسة الريف ونصل من خلالها إلى تعريف إجرائي للمجتمع الريفي وذلك فيما يلي:

- يرى بعض العلماء أن المجتمع الريفي ما هو إلا المناطق التي تحددها الدولة في تقسيمها الإداري، وهي القرى وتوابعها المنتشرة في طول البلاد وعرضها، وهي المناطق التي يسكنها طبقة الفلاحين المتجانسين المتعاونين المتكافئين الذين تعود بينهم علاقات لود والذين يتخون من الزراعة عملاً رئيسياً لهم، ويؤدون بذلك ضرائب زراعية.
- وهناك من ينظر إلى المجتمع الريفي من المنظور الرومانسي، أو الخيالي، كجنة تسكنها أسر تعمل بالزراعة يبين هذه الأسر وبعضها البعض وبين الأرض ترابط وتسامح، وهذه النظرة نجدتها في برامج التثقيف.
- وعلى النقيض لما ذكر، فإن البعض يرى الريف على أنه مجتمعات صغيرة مخفية، تخفي في أعماقها أسراراً مخفية، وهذه النظرة تتمثل في الأفلام والروايات ... إلخ.

وإذا تركنا هذه المفاهيم الرومانسية للمجتمع الريفي يرى أن هناك باحثين استعانوا بمحكات عند تحديدهم لمفهوم المجتمع الريفي، وذهبوا إلى أن المنطقة الريفية غالباً تتميز بمجموعة من السمات مثل صغر حجم الجماعة، وقلة عدد السكان، وسيطرة العمل الزراعي والبيئة الطبيعية وضعف الحراك الاجتماعي وسيطرة العلاقات الشخصية والعلاقات غير الرسمية.

وهناك من يرى أن للمجتمع الريفي يمكن تحديده بالعين المجردة فإذا نظرنا ووجدنا منازل مترصة، وشوارع ضيقة، ولا يوجد تنظيم إداري يمكن الحكم على هذه المناطق بأنها مجتمعات ريفية.

ومن الباحثين من استعان ببعض المحكات عند تحديده لمفهوم المجتمع الريفي وذهب إلى أن المنطقة الريفية غالباً تتميز بمجموعة من السمات مثل صغر حجم الجماعة وقلة عدد السكان وسيطرة العمل الزراعي والبيئة الطبيعية وضعف الحراك الاجتماعي وسيطرة العلاقات الشخصية والعلاقات غير الرسمية.

وهناك من يرى أن للمجتمع الريفي هو عبارة عن نموذج له طريقة معينة في الحياة يعتمد أساساً على الزراعة.

ولجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعريف المجتمع الريفي تعريفاً إحصائياً لذلك يعتبر المجتمع الريفي ذلك المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن ألفين وخمسمائة نسمة، أما إذا زاد عن ذلك فهو مجتمع غير ريفي، ولو كان يعمل بالزراعة.

ويتفق مع الآراء السابقة أحد التعاريف الذي أشار إلى أن المجتمع الريفي هو المجتمع الذي يقوم غالبية سكانه بالعمل في مهنة الزراعة، وما يتعلق بها من شئون وأعمال، ويسكنه أناس يعرفون بعضهم بعضاً في الغالب، وعلاقاتهم فيما بينهم علاقات مباشرة، ويمتازون بالبساطة.



ويرى د/ عبد المنعم شوقي أنه يجب النظر إلى مجتمع القرية من أربع

زوايا هامة، هي:

أ- أن القرية هي وحدة تنظيم المجتمع الريفي وإن كان ذلك لا يعني أن جميع القرى تتفق جميعاً في نفس الخصائص والسمات.

ب- أن القرية جزء لا يتجزأ من مجتمع أكبر، وهذا يعني أن القرية ليست مستقلة لو ذات ثقافة متميزة بذاتها.

ج- أن تنمية مجتمع القرية يتطلب تغيراً أساسياً في البنيان الاجتماعي بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة.

د- أن المجتمع القروي يحتاج إلى النظرة التكاملية بالإضافة إلى النظرة المتخصصة، أي أنه يحتاج الفنيين والمتخصصين في تنمية المجتمع والزراعة والصحة والتعليم والإسكان والترويج والتصنيع.

ومن خلال ما سبق من تعريفات متعددة للمجتمع الريفي يمكن وضع

تعريف إجرائي يتحدد في النقاط التالية:

أ- هو مجموعة من الناس تعيش في منطقة جغرافية معينة.

ب- تميزهم عن غيرهم صفات وخصائص تتمثل في العادات والتقاليد.

ج- تسود بينهم العلاقات الاجتماعية القوية.

د- البيئة التي يعيشون فيها متصلة ومتجاورة.

هـ- لديهم اهتمامات مشتركة توجه سلوكهم.

و- يوجد بينهم مجموعة من القيم والمعايير التي تحكم في الضبط الاجتماعي.

ز- تشكل الزراعة المهنة الرئيسية للأفراد الذين يعيشون في هذا المجتمع.

ح- يوجد في المجتمع الريفي مجموعة من المؤسسات والمنظمات الريفية تسعى لتحقيق وإشباع احتياجات الريفيين.

ط- يوجد بينهم تعاون وبين المنظمات المحلية الأخرى.

ويمكن تحليل ما سبق عرضه من تعريف للمجتمع الريفي من خلال عرض وجهة نظر د. نبيل السملوطي وآخرين والذين ينظرون إلى المجتمع الريفي ومفاهيمه من خلال عرض ثلاثة اتجاهات وهي:

الاتجاه الأول: وهو ما يطلق عليه الاتجاه الإحصائي الأيكولوجي ويركز على حجم المجتمع وعدد سكانه ويطبق هذا الاتجاه في الولايات المتحدة حيث يقسم الإحصاء السكاني المناطق التي يطلق عليها ريفية والمناطق التي يطلق عليها حضرية، فالسكان الذين يعيشون في منطقة تعدادها لا يزيد عن ٢٥٠٠ شخص، تعتبر منطقة ريفية وما زاد عدد سكانها عن هذا الحد تعتبر حضرية.

الاتجاه الثاني: ويقوم هذا الاتجاه على أساس الوحدات الإدارية عند تحديده لمجتمع معين إذا كان ريفيا أو حضريا وتأخذ جمهورية مصر العربية بهذا الاتجاه، وعلى سبيل المثال يعتبر هذا التقسيم أن المناطق الحضرية هي المحافظات وعواصمها، والبنابر والمراكز، أما جميع القرى وتوابعها فتعتبر قرى.

الاتجاه المهني: ويقوم هذا الاتجاه على تحديد مفهوم للمجتمع الريفي طبقا للمهنة التي يعمل بها غالبية سكانه، فالمناطق الريفية هي المناطق التي يعمل أغلب أفرادها بالزراعة أما المناطق الحضرية فهي التي يعمل أغلب سكانها بمهن أخرى غير زراعية.

الاتجاه الاجتماعي: يركز هذا الاتجاه في تحديد مفهوم للمجتمع الريفي على أساس نسق القيم السائدة وطبيعة العلاقات والتفاعلات القائمة ونماذج الجماعات المنتشرة ونوعية تنظيم سلوك الناس وأنماط الضبط السائد داخل المجتمع، وعلى الرغم من سلامة هذا الاتجاه من الناحية العلمية إلا أنه يصعب الأخذ به في الواقع العلمي نظرا لصعوبة قياس مثل هذه المتغيرات الاجتماعية كالقيم والاتجاهات والعلاقات.

## ثانياً: مفهوم تنمية المجتمع الريفي:

يُنظر إلى التنمية بعامة على أنها عملية تهدف إلى تعليم وتحفيز الأفراد والمساعدة الذاتية واكتشاف القيادة المحلية ودعم انتماء الأفراد للمجتمع وتوفير المنظمات المحلية كأجهزة لدعم المشاركة المحلية.

وتنمية المجتمع الريفي ما هي إلى عمليات تتم بهدف ووفق خطة عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب في المجتمعات المحلية الريفية بهدف رفع مستوى الحياة في تلك المجتمعات.

وتُعرف أيضاً تنمية المجتمع الريفي بأنها مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير اجتماعي مرغوب فيه نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالاعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسقة كما تكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة المشكلات الموجودة بهذا المجتمع.

كما عُرفت بأنها مجموعة المدخل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية كوحدة للعمل، والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محلياً لمحاولة استئثار المبادرة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير. ويرى البعض أنه يمكن النظر إلى تنمية المجتمع الريفي بأنها المشاركة الكاملة لسكان المجتمع الريفي وتعبئة جهودهم وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم من خلال المشاركة الفعالة في البرامج والمشروعات التي تنفذ بمجتمعاتهم بهدف إحداث تغيير مرغوب فيه مع تحقيق أفضل استخدام للإمكانات والموارد المتاحة في المجتمع الريفي وذلك بالتنسيق مع الهيئات الحكومية الموجودة في المجتمع.

ويرى د. عبد المنعم شوقي أن تنمية المجتمع الريفي ترتكز على محورين أساسيين هما المجتمع الريفي، وتغيير المواطنين لكي يصبحوا أكثر قدرة

على إحداث التنمية من ناحية وتوجيهها لصالحهم من ناحية أخرى.  
ويمكن لنا هنا أن نضع تعريفاً إجرائياً للتنمية المجتمع الريفي في النقاط التالية:

- أ. عملية تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الريفيين من خلال تعبئة وتجميع كافة الموارد المتوفرة بالمجتمع المحلي الريفي، وكذلك التي يمكن توفيرها بالاشتراك مع المنظمات الحكومية.
- ب. تستهدف المشاركة الواسعة من قبل الجماهير الريفية، ويتم من خلال المشاركة تحقيق تعاون فيما بينهم وبين السلطات الحكومية لإشباع الاحتياجات والتصدي للمشكلات التي يعاني منها المجتمع الريفي.
- ج. يشترك في تحقيق أهدافها العديد من التخصصات وليست قصرًا على تخصص واحد.
- د. يتم من خلالها زيادة وعي الأهالي باحتياجاتهم ومشكلاتهم، وكذلك بالمنظمات الموجودة وأهدافها وخدماتها.
- هـ. تهتم باكتشاف القيادات وتدريبها وزيادة خبراتها ومهاراتها لقيامها بدورها التنموي بالمجتمع.
- و. ترتبط هذه العملية ارتباطاً عضوياً بالتنمية القومية حيث لا تصاغ برامجها بعيداً عن برامج التنمية القومية.

ز. لها أهداف متعددة تتمثل في تطوير الإنتاج الزراعي، وزيادة فرص العمل للريفيين، وزيادة دخولهم وزيادة الكفاءة الإنتاجية لأفراد المجتمع الريفي وإعدادهم ثقافياً ومهنياً، والاهتمام بالمشروعات الإنتاجية والصناعات الصغيرة.

### ثالثاً: أهمية تنمية المجتمع الريفي:

لقد برزت أهمية تنمية المجتمع الريفي لما يتمتع به من خصائص أهمها أن أكثر من ٧٥% من سكان الدول النامية يعيش في الريف ويمكن توضيح أهمية تنمية المجتمعات الريفية للمشكلات المتعددة التي يعاني منها سكانها مثل

سيادة الأمية وانتشار الأمراض وسيلادة عادات تقاليد تحد من التقدم والتنمية، ويمكن إرجاع أهمية تنمية المجتمع الريفي أيضاً للعديد من الأسباب منها:

- أ. لأن الإنتاج الزراعي في مصر لا يزال ركيزة للدخل القومي برغم كل المحاولات التي تبذل لتوفير مصادر أخرى للدخل.
- ب. أن تنمية الريف تحقق العدالة بين المواطنين داخل المجتمع الواحد إذ لا يعقل أن يعيش الشق الأقل من سكان الحضر في مستوى أفضل، بينما تعاني الغالبية في الريف من سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.
- ت. إن مشكلة الغذاء تعتبر من أعقد المشكلات التي يقابلها مجتمعنا المصري شأنه في ذلك شأن كثير من الدول النامية التي تضم ثلثي سكان العالم.
- ث. ارتفاع نسبة سكان الريف في العالم الثالث.
- ج. قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على إشباع احتياجات المجتمع الأكبر.
- ح. انخفاض العائد من الزراعة عنه في التجارة والصناعة مما يؤدي إلى انخفاض دخول سكان الريف مقارنة بزملائهم في المدن.
- خ. انخفاض مستويات المعيشة في الريف عنها في المدن: تعليم، صحة، إسكان، ... إلخ، وتفاقم مشكلات الريف وتدخلها وتسمارح معدلات نموها.
- د. تزايد العبء المادي لتمويل التنمية القومية على كاهل أهل الريف.
- ذ. استمرار هجرة الكفاءات البشرية من القرية، وخاصة المتعلمين هرباً من سوء الحال فيها.
- ر. نجاح أهل المدن في استقطاب كل أنواع الاستثمارات دون أهل القرى لما لهؤلاء من وزن كبير في بناء القوة على المستويين الإقليمي والقومي.
- ز. لفتتاع المتعلمين وهم من أهل المدن عامة بأحقيتهم في مستوى معيشة

متميز لمجرد أنهم متعلمين مما يؤدي هذا إلى اهتمام الحكومة برفع مستوى المعيشة في المدن على حساب هذا المستوى في القرى.

#### **رابعاً: أهداف تنمية المجتمع الريفي:**

ويمكن النظر إلى تنمية المجتمع الريفي على أنها تعني مجموعة من البرامج والمشروعات والعمليات التي تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي في المجتمع الريفي ويتضمن هذا التغيير تعبئة الموارد وتنميتها والاعتماد على الجهود الذاتية لأهالي المجتمع لإخراج المجتمعات الريفية من عزلتها ومشاركتها مشاركة فعالة في كافة أوجه الحياة القومية والإسهام في الدخل القومي، ولذلك أشارت مجموعة البنك الدولي للتنمية إلى مجموعة أهداف لتنمية المجتمع المحلي الريفي منها:

- أ- تحسين مستويات المعيشة لأهالي الريف ويتضمن ذلك تعبئة وتوزيع الموارد للوصول إلى توازن مرغوب بين الخدمات الإنتاجية والرفاهية والمشاركة الواسعة من قبل الريفيين في كافة مراحل وعمليات تنمية المجتمع الريفي مما يضمن توزيع الموارد على جميع أفراد المجتمع وقطاعاته والتأكد من وصول الخدمات لجميع أفراد المجتمع.
  - ب- النهوض بمستوى الخدمات في المناطق الريفية من مدارس ومستشفيات وخدمات زراعية وسكانية وثقافية.
  - ج- زيادة قدرة أبناء الريف على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لإشباع احتياجاتهم على أفضل وجه ممكن.
  - د- زيادة الإنتاج عن طريق استخدام كافة الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن في مختلف القطاعات.
- ويمكن تحديد العديد من الأهداف لتنمية المجتمع المحلي الريفي في كافة القطاعات والمجالات يمكن الإشارة إلى بعض منها:

## ١. في المجال الزراعي:

- أ- تحسين وتطوير أساليب الإنتاج الزراعي.
  - ب- تحسين الإنتاج الحيواني.
  - ت- تحسين طرق الري والصرف.
  - ث- تطبيق الوسائل التكنولوجية في ميادين الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي.
  - ج- استخدام التقاوي المنتقاة وإقناع المزارعين بأهمية استخدامها.
  - ح- مقاومة الآفات الزراعية.
  - خ- الإعداد الجيد للمحاصيل وتسويقها.
- ## ٢. في مجال الصناعات الريفية:

- أ- تشجيع الصناعات البيئية مثل صناعة الألياف ومنتجات النخيل والفاكهة والفخار والخزف.
  - ب- تشجيع صناعة الخامات الحيوانية مثل الجلود والفراء.
  - ت- تشجيع استخدام الميكنة في الصناعات الريفية.
- ## ٣. في مجال النشاط التطبيقي والثقافي:

- أ- فتح فصول لمحو الأمية.
- ب- التصدي للمشكلات التعليمية في مدارس القرية.
- ت- الاهتمام بنقل ثقافة أبناء القرية.
- ث- الاهتمام بإنشاء مكتبات بالقرية.

## ٤. في المجال الصحي والبيئي:

- أ- دراسة المشكلات الصحية بالقرية ووضع البرامج اللازمة لحل تلك المشكلات.
- ب- نشر الوعي الصحي والمساهمة في مكافحة الأمراض المنتشرة بالقرية، عمل الإحصاءات الصحية اللازمة للقرية.
- ت- القيام بالكشف والفحص الطبي الشامل للسكان.

ث- نشر الوعي البيئي بين أهالي القرية للمحافظة على نظافة مياه الشرب ومياه الري.

ج- العمل على الاستخدام الجيد والرشيد للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية.

#### ١. في المجال الاجتماعي:

أ- توفير المساعدات الاجتماعية لأهالي القرية المحتاجين.

ب- رعاية الشباب والأمومة والطفولة.

ت- فض المنازعات وإصلاح ذات البين بين الأسر في القرية.

ث- إثارة وعي الأهالي بمشكلات مجتمعهم وبيئاتهم.

ج- معاونة الجمعيات والهيئات المحلية في تأدية خدماتها والتسميق بين

جهودها وتقديم المعونة الفنية لرفع كفاءتها فسي أداء الخدمة وتقدير

احتياجاتها والإشراف عليها.

ح- العمل على إنشاء المؤسسات الترويحية وتقديم برامج الرعاية الاجتماعية

لللازمة.

#### خامساً: المبادئ الرئيسية لتنمية المجتمعات الريفية:

توصل العاملون في تنمية المجتمع إلى مجموعة من المبادئ يمكن

استخدام بعضها أو كلها كموجهات للعمل الميداني وفيما يلي أهم هذه المبادئ:

١. يجب تنفيذ البرامج التنموية المختلفة بما يتفق والاحتياجات الأساسية لأهالي المجتمع:

إنه لمن المهم تحديد هذه الحاجات تحديدا دقيقا مثل الحاجة إلى الغذاء،

الحاجة إلى الكساء، والحاجة إلى التنظيم، الحاجة إلى الصحة... إلخ، مع العمل

على تحديد أدنى وأعلى إشباع لكل حاجة من الحاجات، ونظراً للصعوبات التي

يمكن أن تظهر في هذا المجال من ناحية الأهمية النسبية لكل حاجة من هذه

الحاجات بالنسبة لبعضها البعض، وأهميتها بالنسبة لاحتياجات أفراد المجتمع لابد



أن نراعي ناحية هامة هي ضرورة أن تكون المشروعات الأولى متمشية مع الحاجات التي يشعر بها أفراد المجتمع المحلي والتي يشعر المنمي أنهم في حاجة إلى تنفيذها ويستثير فيهم الشعور بها ويناقشها معهم مناقشة شمولية موضوعية ويختار الوقت والظروف المناسبة لذلك.

## ٢. يجب تنسيق جهود التنظيمات التنموية الخدمية داخل القرية:

إن الترابط العضوي بين مختلف جوانب الحياة أصبح حقيقة مقبولة، ولما كانت هناك عدة نوعيات من الأجهزة التنموية تعمل داخل القرية، ولما كان من المحتمل وجود برنامج عمل نوعي لكل جهاز من هذه الأجهزة يؤدي عن طريقه وظيفة نوعية واحدة حسب نوعية الدور الذي يقوم به الجهاز في القرية مدرسة، جمعية تعاونية، جمعية تنمية المجتمع... إلخ.

وعلى الرغم من أن هذه الخدمات قد تساعد على إدخال بعض التحسينات في القرية، لكن هذه التحسينات تكون عادة محدودة في جوهرها على مستوى مستقبل العمل التنموي بالقرية، بل تكون غير ذات فعالية إذا ما قورنت بذلك الترابط اللازم وجوده بينهما جميعا، وهذا ما يسمى بالمدخل التعاوني بين الأنظمة النوعية المتخصصة العاملة بالقرية عن طريق تبني خطة تصورية متعددة الأبعاد يتولى تنفيذها جهاز أو تنظيم من مختلف المتخصصين والقيادات الشعبية في القرية.

## ٣. الاعتماد على المشاركة الشعبية وتكتيكات الجهود الذاتية:

إن المشاركة الفعالة الممثلة لكل فئات المجتمع في الأنشطة التنموية الخدمية تعد عنصرا حاسما وأساسيا في عملية التغيير المستهدفة، بل إن هذه المشاركة تساعد مساعدة فعالة على ثبات واستمرارية العمل التنموي، كما أن مشاركة الأهالي مع المتخصصين النوعيين يدفع العملية التنموية بنجاح إلى الإمام.

#### ٤. التركيز على التنمية البشرية، وتنظيم دور القيادات المحلية:

ليس الهدف المادي بصورته المطلقة هو المطلوب، بل هناك مسألة ترتبط بعملية تغيير الأنماط السلوكية للناس لتحقيق الحياة الأفضل والتي تناسب طموحاتهم المستمرة في الحاجة إلى حياة معيشية أحسن وأفضل، إلى جانب ذلك فإن الحاجة إلى مساهمات القيادات التطوعية المحلية وإعدادها وتدريبها لكي تقوم بدورها هي بلا شك ناحية هامة يلزم الاهتمام بها والتخطيط لها.

#### ٥. تكامل الخطة التنموية:

أي أنه لابد من وجود مفهوم شامل يوجه الخطة التنموية كلها على مستوى الدولة ريفها وحضرها وليس بالتركيز على القرية وحدها، وما يوجد بها من إمكانيات وموارد مادية وبشرية، بل لابد من إيجاد أو تصور تلك الخطة التي تنظر إلى المجتمع القومي ككل على أنه يشكل كلا عضويا واحدا (بريفه وحضره) بالتنسيق مع التنمية المحلية والتنمية الإقليمية.

وهذه الناحية تؤكد لنا أنه من اللازم وجود سياسة لاجتماعية محددة وكذا نظميات إدارية لها فاعليتها مع العمل على تعبئة كل الموارد المادية والبشرية التي تلزم لتحقيق الأهداف المنشودة المخططة في ضوء دراسة علمية منهجية معروفة تساعد على التقييم الموضوعي في النهاية.

وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن هناك مجموعة من المبادئ والأسس يجب مراعاتها عند القيام بالتنمية الريفية، وتتمثل في الآتي:

١. محاولة تقييد فرص الصراع بين القيم المطروحة والمساندة، أو بين الجماعات واللغات والطبقات المختلفة كنتيجة لإثارة بعض الأنشطة أو محاولة تأجيل هذه الفرص للوقت الذي لا يضر بالأهداف الأساسية والبعيدة لخطة التنمية.

٢. أخذ الخصائص والظروف المميزة للمجتمع المحلي المستهدف بالتنمية في الاعتبار، سواء من حيث إمكانية أو مقومات التغيير فيه كذلك من

حيث مدى تقبله للهيكل التنظيمية المقترحة واستيعابه لأساليب الإدارة المطروحة.

٣. ضرورة تحديد شكل العلاقة بين أنشطة ومشاريع برامج للتنمية والمؤسسات المنبثقة منها مع الأنشطة الأخرى الجارية والمؤسسات القائمة في الواقع الاجتماعي لصالح أهداف التنمية.

٤. مراعاة الموائمة والتنسيق بين أنشطة ومشاريع التنمية المختلفة وأهدافها ومحاولة تحقيق أقصى قدر ممكن من التكامل البنائي والوظيفي بين الأطراف المشتركة في تنفيذ هذه الأنشطة والمشاريع فضلاً عن تلك الموجودة أصلاً بالمجتمع.

٥. توفير الهياكل التنظيمية التي تحقق مبدأ وحدة القيادة في إدارة المشاريع المختلفة دون أن يتعارض ذلك مع الجماعية في اتخاذ القرارات ومبدأ المشاركة في الإدارة.

٦. تجنب التضارب في المسؤوليات والأنوار أو ازدواجها داخل الهياكل المقترحة أو بين الأطراف المشتركة في عملية إدارة أنشطة التنمية.

٧. توفير الظروف المناسبة لإثارة القدرة على الابتكار، وإشاعة روح المبادرة بين الأفراد، وتوفير المناخ المساعد على تقبل الجديد.

٨. توفير فرص تنمية قدرات وإمكانيات أفراد المجتمع وبخاصة قياداته على توصيف الواقع وتحديد المشاكل وأسبابها واقتراح الحلول المناسبة من خلال الارتباط بمبدأ المشاركة في الإدارة والاهتمام بالإعداد والتدريب للأفراد والقيادات.

### **سادساً: معوقات تنمية المجتمعات الريفية:**

لما كانت قضية التنمية -وما زالت- هي لشغل الشاغل للمجتمعات والتي تهدف من وراءها إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي وميادي مقصود من أجل نقل المجتمع من واقع معين إلى واقع آخر أفضل منه خلال فترة زمنية

معينة وفي ضوء تحقيق ذلك، فإن للتنمية في جوهرها تنطوي على نمو سريع في ظاهرة تقسيم العمل، معنى هذا أنه سوف يترتب على المزيد من التنمية مزيد من التخصص والتعقيد، سواء في عدد العلاقات الإنسانية الجديدة التي تنشأ أو في نوعيات تلك العلاقات وكذلك في عدد نوعيات الوحدات الاجتماعية الجديدة التي يشارك فيها أفراد المجتمع، كما يمتد التنوع والتعقيد إلى الأنوار الاجتماعية التي يلعبها أولئك الأفراد، وإلى المستويات التعليمية، والأداء المهني، والمصالح الاقتصادية، والظروف العائلية، وأساليب الحياة، والفلسفات العامة في الحياة، والاتجاهات السياسية... إلخ.

وعلى الرغم من أهمية قضية التنمية إلا أنه يوجد هناك مجموعة من العوامل والمعوقات التي تقف حجر عثرة دون تحقيق أهداف التنمية، وبالتالي لكي يمكن إحداث عملية التنمية لابد من إزالة هذه العقبات وتلك المعوقات. وهناك العديد من وجهات النظر المختلفة التي توضح معوقات التنمية، وهي كالآتي:

#### ١. لاختلالات التوازن في عمليات التنمية:

والتوازن يحمل معنى التكامل بين الأساق المختلفة بطريقة متوازنة، ولذلك فمن الصعوبة بمكان إن لم يكن مستحيلاً تنمية النسق التكنولوجي دونما تنمية لنسق التعليم، أو الاتجاه إلى تنمية الريف دون الاهتمام بتنمية المدينة ولابد من الشمولية في التنمية والتنسيق بين مختلف عمليات التنمية في اتجاهات متلاحقة وفي إطار فلسفة اجتماعية موحدة.

#### ٢. معوقات قيمة:

وتختص بالدور الفعال الذي يلعبه النسق القيمي كنسق محوري في توجيه السلوك والدوافع والإنجاز نحو الفعل الاجتماعي الموجه للتنمية، ومن الأهمية البالغة لهذا الدور الهام للقيم في تكوين البناء الاجتماعي والاقتصادي، أنه مرجع للسلوك الجمعي، ويمكن القول أن القيم والمعايير المعوقة للتنمية تتدرج في:

- الانعزالية وصور اللامبالاة والاعتماد على الغير.

- عدم تقدير قيمة العمل.
- ازدياد العمل البدوي.
- عدم تقدير قيمة الزمن.

وتلعب الاتجاهات دوراً حيوياً في إمكانية التغيير سلباً أو إيجاباً.

### ٣. معوقات الوعي التخطيطي والتنموي:

يعتبر نقص الوعي التخطيطي والتنموي معوقاً أساسياً للتنمية الاجتماعية ويمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- عدم وضوح الهدف من التخطيط للتنمية لدى القائمين عليه.
- عدم الدقة في اختيار الوسائل المحققة للخطة.
- عدم القدرة على التحكم في الخطة عند التنفيذ.
- عدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجالات التخطيط المختلفة.
- عدم توفر الأجهزة المسؤولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات على المستويين القومي والإقليمي.

### ٤. النمو الحضري الهامشي كمعوق للتنمية:

لقد زادت في الآونة الأخيرة عدد التجمعات الهامشية سواء كان ذلك على أطراف المدن أو في القرى بطريقة عشوائية وغير مخططة مما أدى إلى زيادة مستويات الاستهلاك وخاصة في التجمعات الحضرية ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور تلك التجمعات في المدن، هي زيادة أعداد المهاجرين من الريفين إلى المدينة سعياً وراء سرب المراكز الحضرية.

ولعل ما يؤيد ذلك أن العمل الصناعي في معظم المجتمعات النامية لا يستطيع استيعاب سرعة أعداد المهاجرين الريفين، ولعل الأهمية التي احتلها مفهوم الهامشية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، تنبع من هذه الحقيقة

وهي إخفاق عدد المهاجرين الريفيين في الالتحاق بأعمال صناعية، ثم لجوءهم إلى الأعمال الحرفية البسيطة؛ ومما لا شك فيه أن هذا الوضع المستمر يؤدي بطبيعة الحال إلى عواقب وخيمة ويشكل معوقات للتنمية.

ولقد أشار عبد الهادي الجوهري إلى بعض معوقات التنمية، منها:

#### • المعوقات الثقافية:

تعتبر المعوقات الثقافية في المجتمعات النامية من أهم التحديات التي تواجهها عملية التنمية في هذه المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية، وخير شاهد على ذلك وجود أمثلة عامة كثيرة بعضها يحض على شيء، والبعض الآخر يحض على نقيضه، وذلك بطبيعة الحال يؤثر على أنماط السلوك، وبالتالي على مدى تقبل المواطنين ومدى مشاركتهم فيها.

ويمكن التخفيف من حدة هذا التناقض أو القضاء عليه عن طريق:

- أ. وجود سياسة اجتماعية واضحة المعالم والأغراض والأهداف.
- ب. إجراء دراسات وبحوث علمية في محيط المعوقات الثقافية وبخاصة فيما يتعلق بتعاون المخططين الاجتماعيين والثقافيين في ميدان التنمية والعاملين في هذا الميدان على اختلاف تخصصاتهم والجامهير، حيث إنه بدون تعاون الجماهير لا يمكن تحقيق برامج القضاء على العناصر الثقافية التي تقف في سبيل التنمية.

ويمكن تشجيع الجماهير على المساهمة بدور فعال عن طريق:

- أن نجعل الجماهير تعيش في ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية تيسر لها الشعور بالانتماء إلى المجتمع الذي تعيش فيه.

## ٦. معوقات إدارية:

هناك مجموعة من المعوقات الإدارية التي تقف حجر عثرة في مسيل تحقيق أهداف التنمية منها:

### أ. تخلف الأجهزة الإدارية للقلمة:

وتمثل ذلك في بعض السمات أهمها:

- تعقيد في الإجراءات وإغراق في الروتين.
  - البطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضها البعض.
  - عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة.
  - انتشار اللامبالاة والسلبية وعدم احترام الوقت.
  - عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في بعض الأحيان.
  - سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازاته.
- ب. صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية وبين الأجهزة التقليدية من ناحية أخرى.
- ت. العجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسئوليات التنمية.

## ٧. الخوف من الجديد:

يخشى كثير من الأفراد بل والمسؤولون أن يتحملوا تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها وقد تساهم خبراتهم السابقة في تشجيعهم على الإقدام على عدم قبول التجربة الجديدة أو المشروع الجديد.

وقد أشار جمال محمد حسنين إلى بعض معوقات التنمية في المجتمع المصري.

## ٨. معوقات خـاصة بقوى الإنتاج:

وهو المعوقات الخاصة بالإنسان من حيث قـواء الطـبيعية وإمكانياته التكنولوجية وموارده الطبيعية ولا شك أننا على مستوى هذا المجال نجد ما يلي ضعف القدرات البدنية والثقافية عند غالبية السكان بالمجتمع لانتشار الأمراض المتوطنة خاصة بالبلهارسيا.

أ. تخلف أدوات الإنتاج المستخدمة سواء في نطاق الريف أو على مستوى المدينة، حيث لا تزال القوة العضلية والأدوات البدائية للزراعة (مثل الفأس والشادوف) هي قوة العمل الأساسية، وفي المدن يمثل النشاط الحرفي ٩٧% من جملة المنشآت الخاصة التي يعمل بها أقل من (٥) عمال.

ب. محدودية الموارد الطبيعية للمجتمع فالأرض للزراعة لا تتجاوز ٤% من جملة المساحة الكلية للبلاد وموارد الثروات الطبيعية محدودة بالنسبة لعدد السكان كما أن مصادر الدخل المعتمدة عليها أجور العاملين بالدول العربية هي مصادر غير ثابتة وبالتالي لا يمكن أن تكون بديلا عن الموارد الطبيعية. ت. سوء التوزيع الجغرافي والعمري للسكان، فالسكان يتركزون على ٤% من المساحة الكلية للبلاد، كما أن ثلثي سكان المجتمع من فئة الشباب أقل من ٢١ عامًا.

وأثر ذلك على ارتفاع نسبة الإعالة وهي الظاهرة التي تسلب من التنمية الاجتماعية فعاليتها وحيويتها باعتبار أن غالبية أفراد المجتمع غير منتجين.

## ٩. الهجرة من الريف إلى المدينة:

تعد الهجرة ظاهرة كثيرا ما يكون الدافع إليها محاولة للحصول على فرص أفضل في العمل والأجر وحياة لاجتماعية أكثر جاذبية، وكل ذلك من شأنه إيجاد العديد من المشاكل للمجتمع الريفي كنقص الأيدي العاملة بالزراعة، إلى جانب هجرة القيادات المتعلمة والمتقنة لمجتمعاتها الريفية والذي يفقد هذه المجتمعات وعناصرها الإنتاجية صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة



الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات.

١٠. قصور البحوث:

حيث إن هناك عاملين أساسيين يؤثران على إجراء البحوث في الدول النامية:

أ. قلة الأشخاص المدربين الذين لهم خبرة في مناهج البحث.

ب. الاعتقاد السائد بأن البحث عملية باهظة للتكاليف.

وهذان العاملان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ويلاحظ أن البحوث في بعض البلاد النامية ضئيلة تهتم ببعض الجوانب الثانوية التي لا تشغل الاهتمامات الأساسية للمجتمع هذا إلى جانب ضعف الاعتمادات المخصصة للبحوث وتسلط بعض المفاهيم التقليدية.

وطبيعي أن التخطيط للتنمية ينبغي أن يستند إلى بحوث علمية دقيقة ومن شأن أي إجراء غير علمي أن يقودنا إلى مجموعة من التخمينات والافتراضات التي تبعدنا عن الفهم السليم للحاجات الاجتماعية الأساسية وأساليب إشباعها.

١١. الحاجة إلى التدريب:

يلعب التدريب دوراً هاماً في رفع كفاءة العاملين وزيادة إنتاجهم والواقع أن بلاد كثيرة تحول إمكاناتها الضئيلة دون تقديم التسهيلات التدريبية اللازمة لإعداد العاملين في مجال التنمية الاجتماعية، ولا بد من الاهتمام بتدريب كل من خبراء السياسة الاجتماعية وكذلك الأخصائيين الاجتماعيين المهنيين، والوزارات للصحيات والعاملين في تنمية المجتمع والمسؤولين عن إدارة المستشفيات، وقادة الشباب وغيرهم من الفئات العديدة، هذا بالإضافة إلى المتطوعين في مجالات الخدمة الاجتماعية والذين يجب تزويدهم بالمعارف والخبرة التي تجعل الاستعانة بهم إجراء مثمراً هادفاً لصالح عملية التنمية.

١٢. إهدار الموارد البشرية:

لم يحظ رأس المال البشري رغم أهميته إلا باهتمام محدود في كثير من

الدول النامية، ومن الواضح أن بلادا كثيرة لم تستثمر القدرات والمهارات والنكاء البشري على النحو المطلوب، ولا شك أن التقدم الاجتماعي في تلك البلاد يتوقف إلى حد بعيد على القدرة والحكمة في استثمار مواهب المواطنين غير المستمرة لأغراض التنمية، وليست للدولة المتقدمة هي التي تتوافر لديها الموارد الطبيعية بل التي تتوافر لديها الموارد البشرية الواعية للصحيحة المدربة القادرة على دفع عجلة التنمية.

#### ١٣. للعجز في الموارد المالية والإمكانات اللازمة:

وهي مشكلة أساسية تواجهها معظم الدول النامية، وتتمثل في الحاجة إلى المال الكلي اللازم، وكذلك إيجاد التوازن بين ما يصرف على المشروعات الاقتصادية والمشروعات الاجتماعية، والأمل في المستقبل أن توجه الأموال التي تصرف على التسليح وإنتاج أدوات الدمار الشامل إلى استثمارات للتنمية الشاملة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للبشر في كل مكان على السواء.

#### ١٤. عدم تحديد الحجم الأمثل لوحدة التنمية:

ومن الأهمية بمكان محاولة الوصول إلى الحجم الأمثل لوحدة التنمية جغرافيا واقتصاديا وديموграфия، وعدم الوصول لذلك يعتبر معوقا أساسيا من معوقات التنمية.

#### ١٥. العوامل السياسية:

يعتبر الاستقرار السياسي عنصرا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمجتمع المستقر يساعد على زيادة المدخرات والاستثمار بل إنه يدفع بعجلة التكنولوجيا الحديثة إلى الأمام مما يزيد من إنتاج السلع ويؤثر في الخدمات، ولا يزال الاستقرار السياسي مع الأسف ظاهرة نادرة في معظم بلاد العالم النامي حتى إن الكثير من الحكومات الجديدة تحاول إلغاء ما يمكن أن تكون قد حقته الحكومات السابقة، وهذا يؤثر تأثيرا سلبيا في إدارة الأعمال والقدرة على التخطيط للمستقبل، والسياسة النقدية أيضا للكثير من دول العالم

النامي لها تأثير على التنمية الاقتصادية، وقد تؤدي السياسة الضعيفة إلى التضخم المالي الذي يزيد من وطأة مشكلات التصدير والتسويق الخارجي، كما أن السياسة المالية ذاتها لبعض الدول النامية لا تشجع على الاستثمار الذي يؤدي إلى التصنيع فالذين لهم المال في هذه الدول إنما يستثمرونه في بناء المساكن أو شراء الأرض أو استيراد السلع الفاخرة مما قد يخل بميزان المدفوعات كما أن الضرائب المفروضة على المواطنين لا تحصل كما يجب، حتى عند إقرار سياسة معينة للتصنيع فإنها لا تقوم على أسس سليمة من حيث توافر المواد الخام اللازمة أو البسيطة مما يضر بميزان المدفوعات.

ومن الناحية السياسية نجد النظام الإداري والجهاز الإداري ذاته في الكثير من الدول النامية لا يقوى على تحقيق التنمية المتكاملة أو مواجهة مشاكلها، ويستشري الفساد في هذه الأجهزة حتى إنه في الكثير من الحالات يفقد قدرته على تقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين والتي تعتبر حقاً لهم بموجب القانون كل هذا قد أضعف قدرة هذه الحكومات على تنظيم الاستثمار بما في ذلك الدراسات التي يتعين إجراؤها سلفاً وإعداد المشروعات وتنفيذها والقدرة على استخدام رأس المال وتوجيهه طبقاً للسياسة النقدية والمالية والتجارية المرسومة، وتغيير الجهاز الإداري القائم لتنفيذ ذلك وإنشاء ما يمكن أن يكون ضرورياً من مؤسسات مختلفة وهذا كله من أكبر معوقات التنمية.

١٦. الانتظار الدائم لما تقوم به الحكومة من برامج ومشروعات للتنمية ويتضمن ذلك عدم القيام بأي جهد من أجل التنمية.

ويؤكد فوزي بشرى على ما سبق من معوقات للتنمية ويضيف إليها ما

يلي:

١٧. صعوبة قياس درجة إسهام الأغراض الاجتماعية في تحقيق الأغراض العامة لخطة التنمية، ويرتبط ذلك بقضية تنمية الثروة البشرية والنظرة الاقتصادية إلى ما ينفق على الإنسان في صورة خدمات مختلفة: تعليمية،

صحية، ترفيحية.

١٨. نظرة للناس إلى برامج التنمية باعتبارها مهمة حكومية وليست حركة جماهيرية.

١٩. سوء توزيع المرافق والخدمات والصناعات وتركزها بالمواصم والمدن الكبرى.

ويذكر محمد شفيق تصنيفاً لمعوقات التنمية يمكن توضيحه فيما يلي:

أ. معوقات من الناحية الاجتماعية.

ب. معوقات من الناحية الاقتصادية.

ت. معوقات من الناحية الإدارية.

ث. معوقات من الناحية السياسية.

وفيما يلي شرحاً لهذه المعوقات:

أولاً: المعوقات الاجتماعية وتتمثل المعوقات الاجتماعية فيما يلي: ارتفاع معدلات لزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج، مع عدم الاستثمار الأمل لتلك القوى البشرية المتزايدة واختلال الهرم السكاني في المجتمع.

١. سوء توزيع السكان جغرافياً والتفاوت في الازدهار والنمو بين مناطق

المجتمع وهو ما يشار إليه بخلل النسق للتكنولوجيا.

٢. انتشار الأمية، وانخفاض مستوى التعليم.

٣. انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع وانتشار الأمراض

المتوطنة بين الأفراد.

٤. تشغيل الأطفال وتأخر المرأة في كثير من الميادين، مع الاعتماد على

أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

٥. العادات الاجتماعية السلبية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي.

٦. سوء استثمار وقت الفراغ.

٧. التنوع اللغوي.

٨. معاناة الأفراد في المجتمع وضعف الخدمات المقدمة لهم بوجه عام.
٩. شيوع بعض العادات والتقاليد أو التصرفات المعوقة للتنمية، ولقد أشار محمود عبد الحميد حسين إلى أنه من العوامل المعوقة لعطية التنمية ما يلي .

### ثانياً: المعوقات الاقتصادية وتتمثل فيما يلي:

١. انتشار البطالة في المجتمع.
٢. ضعف البنيان الصناعي.
٣. التبعية الاقتصادية للخارج.
٤. ضعف البنيان الزراعي.
٥. سيادة الإنتاج للواحد.
٦. ضعف للموارد الطبيعية والقصور في استثمارها مع عدم القدرة على إيجاد مصادر جديدة للثروة.
٧. نقص رؤوس الأموال.
٨. انخفاض متوسط الدخل الفردي ومستوى المعيشة.
٩. سوء تطبيق استخدام المناطق الحرة وعدم الاستفادة منها بما يدعم الاقتصاد القومي ويحقق الاستفادة برؤوس الأموال الأجنبية.
١٠. الآثار الاقتصادية السلبية في المجتمع.
١١. اتجاه السياسات الانفتاحية بما لا يخدم الاقتصاد القومي ليتحقق انفتاح تجاري في اتجاه واحد من الخارج إلى الداخل يحمل للمجتمع السلع الاستهلاكية الكمالية بمضارها المختلفة.
١٢. تمييز المشروعات الأجنبية عن الوطنية، والتفرقة بين القطاعين الأجنبي والقومي بتقرير مزايا للقطاع الأول لا يتمتع بها الثاني، وهو ما يضر بمركز القطاع القومي ويهدده.
١٣. زيادة معدلات التضخم وشيوع المضاربة وانتشار السوق السوداء وعدم

السيطرة على الأسعار وزيادة الإنفاق الاستهلاكي.

١٤. الإقراض في منح موافقات لإنشاء بنوك أجنبية وبنوك مشتركة داخل المجتمعات لا تخضع لإشراف اقتصادي وطني جدي، الأمر الذي يؤدي إلى استخدام جزء من الودائع الوطنية وتوظيفها وتسريبها إلى الخارج، مما ينتج عنه حرمان المجتمعات الأصلية من الإفادة منها.

ثالثاً: المعوقات الإدارية:

١. سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
٢. عدم واقعية الأهداف مع رفع شعارات رنانة تتعلق بها، مثل: لرفاهية الاجتماعية، والنظم الاقتصادي.
٣. تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها حتى في مجالات أعمالها.
٤. تسرب العمالة الماهرة في كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية إلى خارج المجتمع أو بعيداً عن مجالات تخصصاتهم ومهاراتهم داخل المجتمع.
٥. نقص الخدمات المختلفة المقدمة لأبناء المجتمع وزيادة معاناة الأفراد مع تعدد المشكلات التي يواجهونها في حياتهم اليومية ويكون لها آثارها على تنمية المجتمع.
٦. افتقار القدرة للصالحية في بعض المجتمعات النامية مع انتشار الفساد والانحراف والاستغلال.
٧. الافتقار للجدية وإرادة الإصلاح وانتشار التصرفات السلبية المختلفة المعوقة للتنمية.
٨. عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوة البشرية طبقاً لاحتياجات التنمية لقطاعية في المجتمع مع الافتقار إلى أسلوب تدريب سليم يهدف إلى زيادة مهارات الأفراد.
٩. عدم تمشي برامج التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع، وعدم التخطيط

الجيد لمشروعات التنمية بما يتماشى مع الوضع المستهدف.

١٠. عدم متابعة إنتاجية المشروعات الإنتاجية وتقييمها التقييم الصحيح مع التستر على الأخطاء الموجودة وعدم نشر ميزات المشروعات العلمية، وإهمال القواعد الإدارية الصناعية في إدارة المشروعات العلمية.

#### رابعاً: المعوقات السياسية:

١. التبعية السياسية حيث نجد الدول المتقدمة تمارس تأثيرات واضحة على الدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظم سياسي موالٍ لها.
٢. يؤدي الاستعمار بأشكاله المختلفة والاحتلال العسكري إلى التأثير السلبي على التنمية في المجتمع المستعمر، بل ويؤدي إلى ابتلاع كل اقتصادياته واستنزاف خبراته وثرواته.
٣. يعتبر عدم الاستقرار السياسي وانتشار القلاقل والحروب الأهلية، وأيضاً شيوع جو من القلق والاضطراب وعدم الاستقرار من عوامل إعاقة التنمية في المجتمع.
٤. سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على النظم السياسية وعلى عملية اتخاذ القرارات السياسية.
٥. ضعف المشاركة السياسية وضعف مستوى الثقافة السياسية لدى أبناء هذه المجتمعات، وغياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، يتيح لا شك فرصة لتفرد الصفوة الحاكمة باتخاذ القرارات دون مناقش أو منازع أو منازع.
- ولقد أشارت كل من هالة إسماعيل ومحمد عبد الفتاح إلى بعض المعوقات الخاصة بالتنمية يمكن الإشارة إليها فيما يلي:
١. الأمية:

حيث أكدت الدراسات والبحوث ارتفاع نسبة الأمية، وخصوصاً بين الريفيين، ووجود تفاوت كبير في التعليم بين الذكور والإناث، مما يؤدي إلى عدم

مساهمة المرأة في كثير من الأنشطة المجتمعية، ويؤدي انتشار الأمية إلى سيادة أنماط سلوكية سلبية، ويكون التغيير بطيئاً مما يؤدي إلى تقليل فرص استيعاب أساليب التدريب، وتخفيض الكفاءة الإنتاجية مما يؤثر على الإنتاج والدخل القومي.

## ٢. ضعف الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع المحلي:

هذا الشعور يشير إلى الرغبة والإرادة للأفراد في العمل على صيانة مجتمعهم المحلي، وزيادة درجة تماسكهم، ورفع طاقته وقدراته في مقابلة احتياجاتهم ومواجهته لمشاكلهم، فالشعور بالولاء والانتماء للمجتمع المحلي يربط مصالح الأفراد بمصالح مجتمعهم المحلي، والأفراد الذين لا يشعرون بالانتماء للمجتمع المحلي يفتقرون الدوافع القوية للمشاركة في أنشطته للتنمية، وبالتالي إخفاق هذه المجتمعات في تعبئة الموارد اللازمة لمواجهة مشاكلها المحلية.

## ٣. نقص القيادات:

إن نجاح برامج تنمية المجتمع لا تعتمد على نمو الموارد المادية فحسب، بل تعتمد أيضاً على نمو المهارات بين الأفراد ومشاركة المجتمع بأكمله في عمليات التنمية، فوعي الأفراد بمشاكل المجتمع كلها بالجهود الذاتية، وتحمل المسؤولية في التصدي لأي مقاومة داخلية ضد عمليات التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق وجود قيادات محلية مدربة وناضجة وواعية يمكنها أن تقود عمليات التنمية محلياً.

## ٤. المصالح الخاصة والأغراض الشخصية:

إذا تعارضت التغييرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات في المجتمع فلا شك أنها ستواجه بمقاومة شديدة من هذه الفئات التي تسعى إلى نشر روح المقاومة للتغييرات الجديدة في أكبر نطاق ممكن من الإشاعات المغرضة حول تلك التغييرات، بل قد يصل الأمر إلى مقاومة بعض المشروعات بإيقاف تنفيذها إذا كان لبعض أصحاب المصالح الخاصة نفوذ بالمجتمع.



ومن المعوقات التي ذكرها كل من محمد نيهان وسعيد الشامي، ما يلي:

#### ٥. ضعف المشاركة الشعبية وتجاهلها:

تعتبر المشاركة من أهم عوامل نجاح خطط التنمية ولا يمكن إحداث التغيير المنشود في المجتمع إلا إذا اقتنع أفراد المجتمع بأدقائه وتحمسوا وقبلوا أساليبه وشاركوا في تنفيذه ولا ينبغي أن تصاغ الأهداف القومية عن طريق الصفة وحدها من السياسيين أو الفنيين، وإنما لابد من ترشيدها باشتراك الجماهير العريضة في صياغتها وتنفيذها حيث إن وضع خطط للتنمية يحتاج لمعرفة دقيقة بالموارد والإمكانات ويقع عبء معرفتها على أفراد وجماهير المجتمع.

ويمكن في النهاية توضيح أن جميع المعوقات السابقة أو التي يمكن أن تواجه أي مجتمع سواء حضري أو ريفي يمكن أن تتمثل في:

- أ. معوقات خاصة بالأفراد القاطنين في المنطقة.
- ب. معوقات خاصة بالجماعات وأصحاب النفوذ والسلطة.
- ت. المنظمات والمؤسسات يمكن أن تعتبر معوقاً لتنمية المجتمع.
- ث. العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.
- ج. قلة الإمكانيات والموارد المتاحة.
- ح. معوقات خاصة بعدم وجود قيادات فنية ومهنية تساهم في عملية التنمية؛ لذا يجب على المهتمين والمتخصصين في تنمية المجتمع المحلي أخذ جميع هذه المعوقات في حسابهم للتعرف على كيفية الدخول إلى القرويين.

#### سابعاً: مشكلات المجتمع الريفي:

هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الريفية، وهذه المشكلات لها من الآثار السلبية التي تعوق حركة نمو هذه المجتمعات، الأمر الذي يتطلب مواجهة تلك المشكلات، أو الحد من أثارها السلبية حتى يمكن

النهوض بتلك المجتمعات.

ومن المشكلات التي يعاني منها المجتمع الريفي ما يلي:

#### أ. مشكلات اقتصادية:

يواجه المجتمع الريفي العديد من المشكلات الاقتصادية ومن هذه المشكلات قلة الدخل: أدى انخفاض الأجور والإيجار المرتفع للأرض والبطالة الموسمية إلى قلة دخل الفلاح، إلى جانب عدم وجود مجالات أخرى للكسب غير الزراعة، وفرص العمل المحدودة، وكثرة الإلتجاف التي تزيد من عدد الأطفال كفئة مستهلكة غير منتجة، مما يقلل من نسبة الفئة الوسطى التي تقوم بالإنتاج.

١. أثر البناء القطاعي في الريف: حيث أدى إلى تفتت الملكية التي يحوزها الفلاح الصغير، وصغر المساحات التي يزرعها مما يجعل من المساحات المنزرعة للمزرعة وحدة اقتصادية غير كافية لاحتياجات الأسرة، ولوجود فائض كبير في الأيدي العاملة ليس لها مجال للرزق إلا في أرض المالك الكبير بأقل الأجور.

٢. ندرة رأس المال: حيث أدى ذلك إلى عدم الاتجاه نحو الزراعة الكثيفة والتي تحتاج إلى رأس مال كبير.

٣. ضغط الإنتاج: حيث أدى إلى الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة والاعتماد على محاصيل غير اقتصادية.

٤. قلة فرص العمل، ونقص الحرف.

٥. عدم الاهتمام بنشر الصناعات الريفية والمنزلية.

٦. الاعتماد على محاصيل معونة: مما جعل المنتج تحت رحمة المنافسة والمضاربة في السوق العالمية وتأثر أسعار المحاصيل بالأسعار العالمية.

#### ب. مشكلات اجتماعية:

هناك العديد من المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع الريفي،

والتي يمكن توضيح بعض منها فيما يلي:

١. العادات والتقاليد وخاصة ما يحد من التطور، ويعتبر معوقاً للتنمية مثل: الإسراف في المناسبات كالأفراح والمآتم، والتمسك بالأمثال الشعبية التي تشجع على السلبية والتوكل والتواني عن أداء الحقوق وإلقاء العبء على الجهود الحكومية والحساسة الشديدة والتمسك ببعض الاعتبارات التي قد تؤدي إلى القطيعة بين الأفراد أو الأسر أو القتل أخذاً بالثأر.
  ٢. سيطرة الأسرة، وشدة المراقبة الاجتماعية، وانعدام التأثير المتبادل بين الأفراد.
  ٣. الفهم الخاطئ لبعض تعاليم الدين خصوصاً فيما يتصل بتنظيم النسل وعدم الإقبال على وسائله أو مقاومتها وبعض الأمور كالزواج المبكر أو الزواج بأكثر من واحدة.
  ٤. قلة الإقبال على العمل الجماعي المشترك لحل المشكلات العامة، وقلة المنظمات التطوعية والتنظيمات الشبابية والنسائية.
  ٥. التمسك بالتقديم وعدم الإقبال على الطرق الحديثة ومقاومة التغيير.
  ٦. عدم الشعور بالمسئولية بين أفراد المجتمع والإحجام عن المشاركة في مشاريع التنمية.
  ٧. الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة والتي تفقد الريف باستمرار عناصر تجديده وتطويره.
  ٨. عدم الاستفادة من وقت الفراغ فيما يفيد.
  ٩. عدم الاعتراف بدور المرأة كمعصر فعال في عملية التنمية للنهوض بمستوى الأسرة.
- ج. المشكلات الثقافية:

يعاني المجتمع الريفي العديد من المشكلات الثقافية يمكن للباحث أن يعرض بعضها منها كالتالي:

١. الجهل وانتشار الأمية التي تفق حائلاً أمام وصول مبادئ المعرفة والعلوم

والثقافة العامة إلى الريفيين.

٢. ضعف الإمام بجوانب الحياة في المجتمع ومشاكله.
٣. عدم معرفة الطرق الصحيحة لأداء الأعمال المختلفة أو أنسبها وأصلحها لتحسين مستوى الحياة الريفية.
٤. عدم معرفة نور المؤسسات والأجهزة التي توجد في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تدعيمها المادي والأدبي لهذه الأجهزة، مما يترتب عليه عدم إشباع الاحتياجات المجتمعية.
٥. عدم ملائمة المناهج الدراسية مع طبيعة الحياة بالقرية.
٦. الهجرة المستمرة للمتعلمين من القرية بعد أن أصبحوا غير قاننين بالحياة فيها.
٧. تسرب الأطفال من المدارس للصل في الحقول أو غيرها من الأعمال لمساعدة الأسرة اقتصاديا.
٨. عدم توفير المدرسين للتدريس في القرية.
٩. عدم الاهتمام بتعليم الفتيات.
- د. المشكلات الصحية:

إن الفقر الذي يعيش فيه الفلاح منذ عصور طويلة جعل المستوى الصحي للريف منخفضا عن مثيله في الحضر، وأدى به إلى أن يعاني من العديد من المشكلات الصحية، منها:

١. انتشار الأمراض المتوطنة مثل البلهارسيا والإنكلستوما والملاريا والتيفود، وانتشار البرك والقمائن والمستنقعات، التي تعتبر مصدرا أساسيا من مصادر انتشار الأمراض.
٢. وجود مواطن تكاثر الحشرات والقوارض الناقلة للأمراض كالذباب والبعوض والبراغيث والفئران مثل كعول السباح والفضلات الانمية والحيوانية في الطرقات والحظائر.

٣. قلة التهوية بالمساكن مما يعرض قاطنيها لأمراض سوء التهوية.
٤. الجهل بالأمراض المختلفة وطرق الوقاية منها وعدم الاهتمام والإقبال على التحصين ضد الإصابة بها.
٥. قلة الوعي الصحي لدى الريفيين.
٦. عدم توفر المرافق الصحية بالمنازل وعدم توفر مصادر مياه الشرب النقية وعدم الاهتمام بالنظافة للشخصية.
٧. عدم الاهتمام بعزل المرضى المصابين بأمراض معدية مما يساعد على نشرها بسرعة.
٨. سوء التغذية واعتماد الفلاح على وجبات غذائية لا تفي باحتياجات الجسم مما يجعله عرضة لأمراض سوء التغذية.
٩. عدم الإقبال على تنظيم النمل وكثرة إنجاب الأطفال التي تؤدي إلى ضعف صحة الأم والأطفال.
- هـ. المشكلات العمرانية:

وتتمثل المشكلات العمرانية في الريف فيما يلي:

١. عدم وجود تخطيط عام للقرية وانتشار مساكنها ومرافقها بطريقة عشوائية.
٢. ضيق الطرق وعدم استقامتها مما يعوق حركة السير أو النقل داخل القرية.
٣. تلاصق المنازل وعدم توفر الاحتياجات المعيشية والصحية مع وجود الحظيرة داخلها وتخزين الأطلاب على أسطحها.
٤. الافتقار إلى مياه الشرب النقية ومياه إطفاء الحرائق.
٥. عدم توفر الكهرباء سواء للإضاءة في الطرق والمساكن أو كمصدر للقوى المحركة.
٦. صعوبة وسوء المواصلات ووسائل الاتصال بين القرى وبعضها البعض، وأيضاً بين القرى والمدن وعدم وجود طرق ممهدة تربط القرى بالطرق الرئيسية.

٧. عدم توفر المساكن للموظفين أو العاملين بمرافق الخدمات المختلفة من غير أهل القرية.

وبعد أن قام الباحث بعرض مجموعة من المشكلات التي تواجه المجتمعات الريفية وعلى الرغم من أن هذه المشكلات قد تتفاوت وتباين من مجتمع لآخر سواء كان ذلك في نوع المشكلة أو درجة وجودها إلا أن هذه المشكلات تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الجهود الرامية إلى تنمية المجتمع الريفي.

ويمكن للباحث أن يوضح هذا الدور من خلال مجموعة من الخطوات الإجرائية يقوم بها الأخصائي الاجتماعي لمواجهة هذه المشكلات مع الأخذ في الاعتبار أن كل مشكلة تختلف في طبيعتها وتأثيرها عن الأخرى. وفيما يلي هذه الخطوات:

١. التعرف على المجتمع ومشكلاته.
٢. جمع المعلومات عن هذا المجتمع في النواحي المختلفة الصحية - السكانية - الاجتماعية.
٣. التعرف على القيادات المحلية الموجودة في المجتمع، والتي من خلالها يمكن تقديم يد العون للأخصائي الاجتماعي، كي يتمكن من القيام بدوره في مواجهة مشكلات المجتمع.
٤. إثارة وعي سكان المجتمع وتوعيتهم بالمشكلات القائمة في مجتمعهم وتحديد هذه المشكلات.
٥. مساعدة سكان المجتمع على مناقشة قضايا مجتمعهم.
٦. مساعدة سكان المجتمع على تحديد المشكلات ذات الأولوية لحلها.
٧. غرس الثقة في نفوس أهالي المجتمع واكتساب ثقتهم أيضا.
٨. التعرف على الإمكانيات والمصادر المختلفة التي يمكن الاعتماد عليها لحل المشكلات المطروحة سواء كانت هذه الإمكانيات والموارد مادية أو

بشرية.

٩. وضع برنامج للعمل والخططة التي سوف يسير عليها العمل لمواجهة هذه المشكلات.

١٠. البدء في تنفيذ العمل ومساعدة أفراد المجتمع على الاستمرار في بذل الجهود لحل مشاكلهم.

١١. التقييم والمتابعة لما تم إنجازه تجاه حل المشكلة محل العمل.

### ثامناً: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي الريف:

تمر المجتمعات بتغيير اجتماعي سريع، حيث أصبح التغيير عملية حياتية تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه، ولم يقف الحد عند التغيير الثقافي للمجتمعات، بل أصبح هناك تدخلات لتوجيه هذا التغيير، وإحداث التغيير الاجتماعي المرغوب، والخدمة الاجتماعية هي أكثر المهن اتصالاً بالتغيير الاجتماعي؛ لأنها مهنة إنسانية تعمل على تيسير عمليات التغيير في المجتمع، ومواجهة مشكلاته لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للناس، وذلك من خلال مساعدة هؤلاء الناس على التغيير بما ينمى ومتطلبات التغيير.

ولقد أصبحت الخدمة الاجتماعية لها دورها المؤثر في بناء المجتمعات وإنمائها بعد أن أصبحت تمارس في جميع المؤسسات الثانوية كالمصنع والمستشفى، والمدرسة، ... إلخ، لوفي المؤسسات الأولية كالنوادى ودور الحضانه ومؤسسات رعاية الأحداث والمنحرفين، ومؤسسات التأهيل المهني، ومؤسسات رعاية الأسرة، ووحدات الضمان الاجتماعي، ... إلخ، بل أصبح للخدمة الاجتماعية ميادين للممارسة ومجالات للعمل كثيرة ومتعددة تغطي تقريباً كل مجالات الحياة الاجتماعية.

ويرجع اهتمام الخدمة الاجتماعية بالمجتمع لمجموعة من الأسباب

هي:

أ- أن هذه المجتمعات قد عانت قروناً طويلة من استنزاف مواردها

الاقتصادية والبشرية كما عانت من قهر الإقطاع والحكام  
والمستعمرين، مما انعكس بوضوح على أوضاعها الاقتصادية  
والاجتماعية.

ب- أن الغالبية العظمى من السكان في مصر يعيشون في المجتمع  
الريفي ٥٦,١% وأن هذه النسبة ما لم يتم تحسين مواردها سوف  
تتعاكس بلا شك على قطاعات المجتمع الأخرى.

ج- أنه لا تنمية حضرية حقيقية إلا بالتنمية الريفية على اعتبار أنهما  
جزئين لمجتمع كبير واحد، يتساند كل منهما مع الآخر ويتكامل  
معه.

د- اتساع الهوة بين المناطق الريفية والحضرية وحتى يستطيع  
المجتمع إحداث عملية تنمية لا بد من تضيق هذه الهوة والتقريب  
بين كل من المجتمع الريفي والحضري.

هـ- أن تنمية الريف تحقق التوازن الملائم بين نمو الغذاء والزيادة  
السكانية.

و- أن العمل على تنمية الريف يحقق العدالة بين المواطنين داخل  
المجتمع الواحد.

ز- أن الإنتاج الزراعي في مصر لازال ركيزة للدخل القومي برغم  
كل المحاولات التي تبذل من أجل التصنيع.

ح- تواجه المجتمع الريفي مشاكل عديدة اجتماعية واقتصادية تقف  
عقبة في سبيل التنمية الريفية ونتيجة لهذه المشكلات التي عانى  
منها المجتمع الريفي فترة طويلة من الزمن أخذت الدولة على  
عاتقها وضع برامج لتنمية المجتمعات الريفية اقتصاديا  
 واجتماعيا، ومهنة الخدمة الاجتماعية من المهن التي يمكن أن  
تلعب دوراً كبيراً في هذه الخطط والبرامج.



ويمكن للخدمة الاجتماعية أن تساهم في تنمية المجتمعات الريفية من

خلال عدة عمليات منها:

١. المساهمة في تكوين وتنظيم الجماعات المختلفة في المؤسسات والمنظمات الريفية، وتشجيع أفراد المجتمع الريفي على الانضمام إلى أوجه النشاط التي تتفق مع قدراتهم ورغباتهم.
٢. توفير الخدمات لكل فرد من سكان الريف وإتاحتها للجميع، وليس لفئة خاصة دون غيرها.
٣. القيام بدراسة المجتمع الريفي للتعرف على الاحتياجات والمشكلات والموارد والإمكانيات، وذلك لتحديد مستوى مناسب يتفق وتلك الموارد والإمكانيات على أن يرتبط ذلك بالتخطيط العام الذي تضعه الدولة في تخطيطها للتنمية الشاملة.
٤. العمل على تحسين مستوى الخدمات القائمة في المجتمع الريفي وإنشاء خدمات جديدة يحتاج إليها المجتمع، على أن يكون ذلك ضمن إطار التخطيط العام للدولة.
٥. المساهمة في تحقيق مجتمع الرفاهية الكاملة والكفاية والعدل عن طريق مراعاة تكامل الخدمات حتى تواجه مشكلات وحاجات المجتمع الريفي وتشتمل على الخدمات العلاجية والوقائية والإنشائية.
٦. لا تستطيع الدولة وحدها أن توفر الخدمات لأفرادها، وهنا يظهر دور الخدمة الاجتماعية في العمل على إتاحة الفرصة أمام سكان الريف وتشجيعهم على المساهمة في تخفيف حدة المشكلات وعلاجها وتقديم مجهوداتهم لصالح مجتمعهم، على أن تقوم الدولة بالمساهمة بجزء كبير في التمويل.
٧. تشجيع الأهالي على قيام الجمعيات الأهلية المحلية لتشارك في عمليات النهوض بمجتمعهم من خلال عمليات الدراسة ووضع الخطة والتنفيذ

## والمتابعة والتقييم.

٨. إتاحة الفرصة لأهالي الريف لممارسة الديمقراطية الحقيقية في شتى صور النشاط في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحقيقاً لمبادئ الخدمة الاجتماعية.
٩. تساهم الخدمة الاجتماعية في دراسة تحليل الاتجاهات المختلفة للسكان الريفيين نحو بعض البرامج القائمة في القرية مثل الإرشاد الزراعي والجمعية التعاونية والخدمات الصحية والتعليمية وأساليب للترويج... إلخ.
١٠. اكتشاف القادة الريفيين وتدريبهم وتمييزهم والتعاون معهم في النهوض بمجتمعهم.

## المراجع التي تم الرجوع إليها في الفصل

١. محمد محمود الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠).
٢. علي الكاشف: التنمية الاجتماعية (المفاهيم والقضايا) (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥).
٣. عبد الهادي الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، مدخل إسلامي (القاهرة: مكتبة نهضة لشرق، ١٩٨٢).
٤. جمال مجدي حسنين: دراسات في التنمية الاجتماعية (القاهرة: دار الطباعة للجامعات، ١٩٨٧).
٥. علي سليمان: وجهات نظر في التنمية الريفية في مختار حمزة وآخرون دراسات في التنمية الريفية المتكاملة (القاهرة: مطبعة التأليف، ١٩٧٦).
٦. سامية محمد فهمي وآخرون: مدخل في التنمية الاجتماعية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٦).
٧. عبد الوهاب إبراهيم: نحو أسلوب جديد لمواجهة مشكلات التنمية الاجتماعية في العالم الثالث في محمد الجوهري الكتاب السنوي لعلم الاجتماع (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤).
٨. فوزي بشرى: معوقات تنمية المجتمع في الريف المصري (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٧٤).
٩. هالة إسماعيل عثمان: دور المرأة في المنظمات الجماهيرية في المجتمع الريفي (بحث علمي منشور، المؤتمر الدولي الأول للمرأة العربية، اتحاد المحامين العرب، القاهرة، ١٩٨٥).

١٠. محمد عبد الفتاح عبد الله: ممارسة تنظيم المجتمع لمواجهة معوقات مشاركة المواطنين في التنمية بقرية زهرة (رسالة دكتوراه غير منشورة، الفيوم: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٠).
١١. محمد نبهان وسعيد الشامي: علم الاجتماع الريفي والحضري (القاهرة: الدار البيضاء للطباعة، ١٩٩٢).
١٢. إقبال الأمير السمالوطي: مدخل للتنمية الاجتماعية (القاهرة: مكتبة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بمدينة نصر، ١٩٨٨).
١٣. عوني محمد فتوة: مدخل إلى تنظيم المجتمع (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧).
١٤. محمد عبد الحميد حسنين: دراسات في التنمية الاجتماعية (القاهرة: دار للحكمة للطباعة، ١٩٨٦).
١٥. محمد سلامة غباري: الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة (جدة: مكتبة عكاظ، ١٩٨٣).
١٦. محمود محمود عرفان: دور الرائدات الريفيات في التنمية المحلية (رسالة ماجستير غير منشورة، الفيوم: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ١٩٩٢).
١٧. عبد الحميد عبد الرحيم عارف: علم الاجتماع الريفي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥).
١٨. عبد المنعم بدر: ريفنا النامي في دراسة مقارنة في علم الاجتماع مع التطبيق على السعودية ومصر (الإسكندرية: دار المطبوعات، ١٩٨٢).
١٩. كمال الدين حسين: وسائل الاتصال ودورها في تنمية المجتمع الريفي (القاهرة: مؤسسة دار الثقافة للطبع والنشر، ١٩٧٥).

٢٠. عبد المنعم شوقي: التكمال في التنمية الريفية (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٩).
٢١. مصطفى أحمد حسن: العمل مع الجماعات وتنمية المجتمع الريفي (رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٢).
٢٢. عبد المنعم بدر: مجتمعنا الريفي (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣).
٢٣. عبد العزيز مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، مذكرات غير منشورة (القاهرة: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٠).
٢٤. محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع القروي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦).
٢٥. غريب محمد سيد، عبد الباسط محمد عبد المعطي: مجتمع القرية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧).
٢٦. محمد الغريب عبد الكريم: مجتمع القرية (قراءات في علم الاجتماع الريفي) (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٧).
٢٧. عبد المنعم شوقي: مشكلة الإصلاح في المجتمعات الريفية الحديثة (القاهرة: دار التأليف، ١٩٧٦).
٢٨. حسن إبراهيم عيد: دراسات في التنمية الاجتماعية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٤).
٢٩. عبد المنعم شوقي: مشاركة المواطنين في التنمية الريفية (مجلة تنمية المجتمع، ١٩٨٧).
٣٠. مسعد الفاروق حمودة: تنمية المجتمع الريفي الحضري، دور الخدمة الاجتماعية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨١).

٣١. محمد نبيل جامع: المفتاح في علم الاجتماع (الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، ١٩٧٥).
٣٢. محمد صلاح بسيوني: مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية في مصر، محمد الجوهري وآخرون، للكتاب السنوي لعلم الاجتماع (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠).
٣٣. إبراهيم عبد الرحمن رجب: مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصر (القاهرة: مؤسسة للشرق الأدنى، ١٩٨٨).
٣٤. محمد عبد الفتاح محمد: تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩١).
٣٥. محمود الكردي: التخطيط للتنمية الاجتماعية (القاهرة: دار المعارف المصرية، ١٩٩٧).
٣٦. هاشم مرعي هاشم: تقييم مشروع محو الأمية وتعليم الكبار بالريف من منظور الخدمة الاجتماعية (رسالة ماجستير غير منشورة، الفيوم: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ١٩٩٨).

# الفصل الثالث

## تنمية المجتمع الحضري

أولاً: تقديم.

ثانياً: ما هو المجتمع الحضري.

ثالثاً: خصائص المجتمع الحضري.

رابعاً: مشكلات المجتمع الحضري.

خامساً: مفهوم تنمية المجتمع المحلي الحضري .

سادساً: أسس تعتمد عليها تنمية المجتمع المحلي الحضري.

سابعاً: أهداف تنمية المجتمع المحلي الحضري .

ثامناً: خصائص تنمية المجتمع المحلي الحضري .

تاسعاً: عناصر تنمية المجتمع المحلي الحضري .

عاشراً: عوامل نجاح تنمية المجتمعات المحلية الحضرية.

أحد عشر: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي الحضري.

أهم المراجع التي تم الرجوع إليها في الفصل الثالث.





## الفصل الثالث

### تنمية المجتمع الحضري

#### أولاً: تقديم:

تعد قضية تنمية المجتمع الحضري من أكثر القضايا العلمية تعقيداً نظراً لارتباط تلك القضية بعدد من المتغيرات التي تتأثر بها وتؤثر فيها، ولا يخفى على أحد أن تنمية المجتمع المحلي الحضري تواجه العديد من المعوقات والعقبات التي تحد من فعاليته بل وتقلل من توجهاتها الإيجابية في كثير من الأحيان.

والاهتمام بقضية التنمية الحضرية يرجع كما سبق الإشارة إلى أن المجتمعات الحضرية أصبحت في الآونة الأخيرة تعاني كثيراً من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمعمارية... إلخ، بالإضافة إلى سيطرة كثير من القيم والمعايير السلوكية التي تدعم التخلف وتحد من التقدم، وفي إطار ذلك تعد المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي الحضري عقبة أمام تقدمه وتنميته، ولهذا أصبح هناك ضرورة لإلقاء الضوء على مفهوم المجتمع الحضري والتنمية الحضرية وخصائصها وأهدافها لطالب الخدمة الاجتماعية، وما يمكن أن تسهم به الخدمة الاجتماعية في ذلك مع غيرها من المهن الأخرى.

#### ثانياً: ما هو المجتمع الحضري:

تناول العلماء والمتخصصون المجتمع الحضري بالدراسة والتحليل ونشير إلى بعض منها فيما يلي:

فلقد عرف "مصطفى الخشاب" المجتمع الحضري بأنه وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة والنظافة ومقسمة إدارياً ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة ونقل نسبة المشتغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات، وتمتاز بكثافتها وسهولة مواصلاتها وتخطيط مرافقها

ومبانيها، وهندسية أراضيها كما تتمايز فيه الأوضاع والمراكز الاجتماعية والطبقية.

أما عبد المنعم شوقي فيرى أن المجتمع الحضري هو ذلك المجتمع الذي يتميز بعدم التجانس بين سكانه وسيادة العلاقات الثانوية والضبط الاجتماعي الرسمي هو السائد بينهم.

ونستطيع أن نحدد مفهومنا للمجتمع الحضري فيما يلي:

- أ - منطقة جغرافية محددة المساحة.
- ب - يعيش فيها عدد كبير من السكان.
- ج - العلاقات التي تقوم بينهم علاقات ثانوية.
- د - لا يعتمد سكان المجتمع الحضري على مهنة واحدة، بل هناك مهنة أخرى متعددة ومتباينة.
- هـ - يتوافر في هذا المجتمع قدر من الخدمات الأساسية مثل "المدارس والمسكن، والمستشفيات".
- و - يتوافر في هذا المجتمع البنية الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي.
- ل - يسود فيه درجة عالية من الضبط الاجتماعي الرسمي.

### **ثالثاً: خصائص المجتمع الحضري:**

ويمكن الإشارة إلى بعض خصائص المجتمع الحضري من وجهات نظر متعددة:

- ١- العمومية: وتعني ممارسة أعضاء المجتمع الحضري واشتراكهم في نوعية معينة من النظم والقواعد والاتجاهات في علاقتهم بعضهم ببعض الآخر، وبصرف النظر عن الظواهر النفسية المتعلقة بالإدراك والوجدان والرغبات لكل فرد من أفراد المجتمع.
- ٢- حجم المجتمع: ونلاحظ هنا أن حجم المجتمع الحضري كبير نسبياً، إذا قورن بالمجتمع الريفي، كما أن المباني والمنشآت العامة به أكبر، وعلى

ذلك فإن المجتمع الحضري يتميز بكون الحجم وزيادة الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع.

٣- الإلزام: بمعنى أن المجتمع يفرض على أعضائه الالتزام بنظمه وقواعده واتجاهاته، وتلعب عملية التنشئة الاجتماعية دوراً هاماً في تحقيق هذا الالتزام، ويجب أن نميز هنا بين الإلزام والالتزام، فبينما يلعب القانون واستخدام السلطة العقابية الدور الأساسي في تحقيق الإلزام تلعب التنشئة الاجتماعية بما تتضمنه من جزاءات أخلاقية الدور الأساسي في تحقيق الالتزام.

٤- المكان: يتميز عدد السكان في المجتمع الحضري بالفضامة إذا تم مقارنته بالمجتمع الريفي، ويتميز السكان في المجتمع الريفي بعدم التجانس في النواحي الاجتماعية والنفسية ويتضح ذلك في المعتقدات والآراء وأنماط السلوك واللهجات.

٥- الصراع: حيث تتوزع الملكيات توزيعاً غير متوازن بين أعضاء المجتمع، وبالتالي ينقسم إلى صنفين اجتماعيين تتجانس بعضهما مع بعض، والصراع ليس قاصراً على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وإنما ممتد إلى العلاقات الاجتماعية بجميع أشكالها سواء كان صراعاً فكرياً أو سياسياً أو أخلاقياً أو جالياً.

٦- المهنة: المهنة السائدة في المجتمعات الحضرية هي الصناعة والتجارة والإدارة وهذه المهنة يغلب عليها صفة التخصص.

٧- مستوى المعيشة: يعتبر مستوى المعيشة في الحضر أعلى منه في الريف، وذلك لأن مستوى الأجور في العمل غير الزراعي أعلى من مستواه في العمل الزراعي، كما أن المدينة يتوافر فيها أشكال الرفاهية والخدمات العامة ووسائل المواصلات والمستشفيات وعيادات الأطباء والمؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها.

٨- البيئة الاجتماعية: يتميز المجتمع الحضري بالعلاقات النفعية السطحية وتسود بينهم العلاقات غير الشخصية ويغلب طابع الحياة الفردية، وبذلك يعتبر التماسك الاجتماعي في المجتمع الحضري أقل منه في الريف.

٩- التغير: وهو يعني أن المجتمع سواء كان حضرياً أو ريفياً يتسم بالتغير فلا يوجد مجتمع واحد مطلق وإنما هناك مجتمعات متعددة تختلف نماذج التنظيم والسلوك والعمليات في كل منها تبعاً لنموذج معين، وبناء على ذلك تختلف الاحتياجات والرغبات في كل فترة زمنية عن الأخرى، وهذا ينطبق على المجتمع الحضري أو اليفي.

١٠- التشريعات القانونية: وهي من الخصائص التي تتميز بها المدينة على القرية، ففي المدينة تبرز التشريعات والأساليب الرسمية لتحل محل طاعة التقاليد السائدة في القرية، وذلك بصفتها وسيلة أساسية لتنظيم علاقات سكان المدن وحياتهم الاقتصادية، وذلك لأن المدينة هي المركز الرئيسي الذي يحتوي على جميع المؤسسات الاجتماعية التي تحسم فيها كل أمور الإنسان.

١١- أنوار للمرأة: حيث تتميز المدن بتعدد أنوار للمرأة وتحررها إلى حد كبير، كما أن أنوارها تصبح واضحة وغير مرتبطة كثيراً بالواجبات المنزلية التقليدية.

١٢- الترابط: والترابط هنا ليس المقصود به التوحد والجمود وإنما يعني التكامل والتأثر المتبادل بين مكونات وأجزاء المجتمع وهو لا ينفي الصراع بين هذه الأجزاء والمكونات بقدر ما يؤكد كاحد العناصر الأساسية للترابط.

### رابعاً: مشكلات المجتمع الحضري:

تعني كلمة مشكلة موقف يواجهه الإنسان ولا يستطيع التوصل إلى حلول لهذا الموقف أو بمعنى آخر تعجز قدراته وإمكاناته عن التوصل إلى حل لهذا الموقف، والمشكلات بالمجتمع الحضري هي عبارة عن مواقف وأحداث تواجهه

هذا المجتمع وتقف عثرة في سبيل تنميته والنهوض به، ولقد وضع العلماء العديد من المشكلات للمجتمع الحضري.

فهناك بعض العلماء أشار إلى أن المجتمع الحضري تواجهه أربعة أنواع من المشكلات هي:

- أ. مشكلة نقص الخدمات الأساسية: الموجودة وعدم قدرتها على مواجهة احتياجات الأفراد، فعلى سبيل المثال هناك مدارس لا تكفي كل الأطفال الذين هم في سن الإلزام ... إلخ.
  - ب. مشكلات تنسيقية: وتعني أن هناك منظمات تقوم بتأدية الخدمات بالمجتمع المحلي، ويتوافر بها الإمكانيات ولكن لا يوجد بينها علاقات تنسيقية وتنظيمية تساعد على الاستفادة من هذه الخدمات.
  - ج. مشكلات سلوكية: وتشمل الإجرام والسرقه والتسول والبطالة وتشرذم الأحداث والبغاء.
  - د. مشكلات نفسية: أهمها القلق والتوتر والضغط العصبي وسوء العلاقات الاجتماعية بين الأفراد كل هذا ناجم عن التحضر والحياة الحضرية.
- ويرى محمد الجوهري أن المشكلات التي تواجه المجتمع الحضري يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع هي:
- أ. مشكلات اقتصادية: وتتمثل في قلة الدخل وضعف الإمكانيات الخاصة بالأفراد وتعدد الاحتياجات غير المشبعة، وكل هذا يؤدي إلى زيادة الفقر وانتشاره.
  - ب. مشكلات اجتماعية: وتتمثل في الجريمة بأنواعها والأمراض العقلية والنفسية والانحراف والإدمان والبطالة والهجرة والتفكك الاجتماعي وضعف العلاقات الاجتماعية، وزيادة الكثافة السكانية، وتفاقم ظاهرة عدم الانتماء واللامبالاة والسلبية وتعاطي المخدرات في بعض أحياء المجتمع الحضري خاصة الأحياء العشوائية.

ج. مشكلات فيزيقية: وتتمثل في تدهور البيئة الحضرية وظهور الأحياء المتخلفة ونقص الخدمات مثل الإسكان والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، وتلوث المياه والهواء، وانتشار بعض الأمراض المرتبطة بالتحضر، ونقص في خدمات المواصلات والمنافع العامة والترويح وشغل أوقات الفراغ. ونرى على حدة أن مشكلات المجتمع الحضري تنحصر في أربع مشكلات أساسية، هي:

أ. مشكلات اقتصادية: وهي مشكلات تتعلق بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية.  
ب. مشكلات اجتماعية: تتعلق بسوء التكيف، وكذلك المشكلات العائلية ومشكلات العمل.

ج. مشكلات عمرانية: مثل مشكلة الإسكان حيث تزداد الكثافة السكانية في الكيلو متر المربع.

د. مشكلات تخص حركة المرور: حيث أفاط الشوارع التي لا تتناسب مع حركة المرور وزيادة السيارات بأنواعها.

ويجب أن نؤكد هنا على حقيقة هامة وهي أن المجتمعات الحضرية تعاني كثير من المشكلات من أهمها مشكلة لزيادة السكانية وما يرتبط بها من مشكلات، ومشكلة البطالة وخاصة بين المتعلمين حيث تتضاءل فرص العمل، ومشكلة الإمان التي زلت معدلاتها بنسبة كبيرة، ومشكلة الفقر وخاصة في الأحياء العشوائية في أطراف المدن، والتلوث البيئي بأنواعه وتدهور الخدمات الأساسية كالمياه والصرف الصحي، والكهرباء، والطرق، والمواصلات، وكل هذه المشكلات تحتاج من المتخصصين والقيادات التنفيذية والشعبية العمل على مواجهتها والحد منها ما أمكن.

## خامساً: مفهوم تنمية المجتمع المحلي الحضري:

يرى المؤرخون أن مفهوم تنمية المجتمع المحلي الحضري يمكن إرجاعه إلى عام ١٩٤٧ عندما ظهرت حركة أطلق عليها حركة تخطيط المدن والقرى في بريطانيا وقامت هذه الحركة بوضع برامج وخطط تهدف إلى تجديد المدن والقيام بعمل تغييرات في المسكن وبناء العمارات وإنشاء الشوارع وغرس الأشجار والاهتمام بالنواحي العمرانية والجمالية للأحياء والمدن.

وفي عام ١٩٦٩ ظهر مفهوم آخر لتنمية المجتمع الحضري اهتم بالمشكلات الحضرية وضرورة التعامل معها لتحقيق التنمية الحضرية، واهتم هذا المفهوم بالبحث عن الحاجات الاجتماعية والفسولوجية للمدن واهتم بالأحياء الحضرية المتخلفة.

وأشار أحد العلماء في غضون ذلك إلى أن تنمية المجتمع الحضري تعني وضع برامج للتدريب المهني وبرامج لتوفير الإسكان المنخفض التكاليف لكل سكان المجتمع المحرومين وتوفير فرص العمل والاهتمام بخدمات البيئة الأساسية من طرق وصرف صحي ومياه شرب وكهرباء ووسائل مواصلات مريحة وأماكن للترفيه.

ويرى الفاروق زيك يونس أن تنمية المجتمع الحضري تعني قيام المجتمع وباشتراك المواطنين أنفسهم من خلال مجالس الأحياء وما شابهها من تنظيمات بدراسة وعلاج مشكلات هذه المجتمعات واقتراح الحلول لعلاجها. ويراهما محمد رفعت قاسم بأنها المحاولات التي تستهدف تعبئة مكان المجتمع المحلي الحضري للمشاركة في تحسين ظروف مجتمعهم لكي يستطيعوا مواجهة مشكلاتهم والتصدي لها.

ويراهما آخرون بأنها مجموعة العمليات الديناميكية المتكاملة التي تحدث في المجتمع الحضري من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة.

وعرفت بأنها عملية تدخل مقصود في شبكة العلاقات الاجتماعية أو تكوين العلاقات فيما بين أفراد وجماعات المجتمع والمنظمات والأجهزة التي تخدم المجتمع المحلي لتسهيل حل المشكلات الاجتماعية، وتحسين أوضاع وتوزيع الخدمات.

ويمكن من خلال ما سبق أن نضع تعريفاً إجرائياً لتنمية المجتمع الحضري في النقاط التالية :

- أ- عملية لها صفة الاستمرارية، تتم في ضوء السياسة العامة للدولة.
- ب- تستهدف هذه العملية تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، إلى آخره، لأهالي المجتمع الحضري.
- ج- تتضمن هذه العملية مواجهة المشكلات التي يتعرض لها أهالي المجتمع المحلي الحضري.
- د- تعتمد هذه العملية على المشاركة والمعونة الذاتية من جانب أهالي المجتمع المحلي للملطات الحكومية.

- هـ- الأسلوب الديمقراطي هو المبدأ الأساسي في كافة مراحلها وخطواتها.
- و- تعتمد على الأسلوب العلمي من خلال تعاون التخصصات المختلفة.

#### **سادساً: أسس تعتمد عليها تنمية المجتمع المحلي الحضري:**

هناك بعض الأسس تعتمد عليها تنمية المجتمع المحلي الحضري يمكن الإشارة إلى البعض منها فيما يلي:

- ١- التنسيق: ويعني به مراعاة عدم الازدواجية والتضارب عند القيام بتنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بتنمية المجتمع الحضري، وذلك بهدف الحفاظ على المال العام وتهيئة الجو المناسب لإثراء التعاون بين مؤسسات المجتمع وجماعاته المختلفة.

- ٢- شمول الخدمات: ويعني أن تتضمن أنشطة وبرامج تنمية المجتمع الحضري كل قطاعات المجتمع وفئاته وجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية به،



وعدم الاهتمام بقطاع على حساب القطاع الآخر، أو حي على حساب الحي الآخر، مثال ذلك عدم الاهتمام بالخدمات والمشروعات التعليمية وترك الخدمات الصحية... إلخ.

٣- الاتزان: ونعني به هنا الموازنة بين الاحتياجات المتعددة والإمكانات المحدودة، كما يعني مراعاة الأخذ بأولوية الاحتياجات التي تهم غالبية سكان المجتمع، ومراعاة أجزائه المختلفة وفئاته خاصة الفقيرة، وينطلق الاتزان هنا من حقيقة نقول: إن احتياجات المجتمع المحلي الحضري وأهالي المجتمع هم أساس برامج وخطط تنمية المجتمع، ولهذا يجب على العاملين في تنمية المجتمع أن يعتبروا واجبه الأساسي ومسئوليتهم الرئيسية تتمثل في تلبية الاحتياجات للسكان بالمجتمع المحلي ورفع مستوى معيشتهم والتخطيط الواعي العلمي لتحقيق ذلك، كما يجب على فريق العمل التمتوي أن يفهم الظروف والأوضاع التي أوجدت هذه الاحتياجات وأن يسعوا نحو التأثير في مثل هذه الظروف بقدر الإمكان.

٤- بناء قنوات جديدة للاتصال: تحتاج تنمية المجتمع المحلي الحضري إلى فتح قنوات اتصال جديدة بين جميع الأجهزة التي تعمل في تنمية المجتمع، وكذلك بين المنظمات وخدمات الخدمات حتى يدرك كل جهاز وكل منظمة الدور الذي يجب أن تقوم به، كما يجب فتح قنوات للاتصال بين فريق العمل التمتوي وجميع فئات المواطنين حتى يتم الاستفادة الكاملة من جميع البرامج والأنشطة التي يتم تنفيذها بالمجتمع.

#### **سابعاً: أهداف تنمية المجتمع المحلي الحضري:**

لتنمية المجتمع المحلي الحضري العديد من الأهداف يمكن الإشارة إلى بعض منها فيما يلي:

أ. إشباع احتياجات الأهالي وإعدادهم للمشاركة الفعالة في صياغة القرارات والبرامج التي تمس مجتمعهم حاضره ومستقبله.

- ب. تأكيد التعاون بين الحكومة والهيئات والمؤسسات الأهلية لمنع تكرار الخدمات وازدواجها.
- ج. تشجيع المبادأة لدى أهالي المجتمع للمشاركة في مواجهة المشكلات التي يعاني منها مجتمعهم.
- د. تشجيع المساعدات الفنية من خارج المجتمع المحلي الحضري للمشاركة في تنميته نظراً لنقص الخبرات التي يمتلكها أهالي هذه المجتمعات.
- هـ. اكتشاف القادة الشعبيين في المجتمع المحلي الحضري وتدريبهم على العمل وقيادة الجماهير وإعدادهم لتحمل المسؤولية وتأهيلهم للعمل في المؤسسات المختلفة حتى يستطيعوا الإسهام بطريقة إيجابية في عمليات التنمية المحلية.
- و. تدعيم مشاركة المواطنين وتهيئة المناخ الصالح لها من خلال:
- أ- إرساء الحياة الديمقراطية السليمة وذلك من خلال توفير حرية الرأي بدءاً من الأسرة حتى آخر لبنة المجتمع وأخذ رأي الجماهير واحتياجاتهم ومراعاتها وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب في كل أرجاء المجتمع.
  - ب- الاهتمام بالقوة الصالحة في المنزل والمدرسة والمصنع وكل مرفق، وكل جهاز من أجهزة الدولة لما لها من دور في التأثير على مشاركة المواطنين سلباً وإيجاباً.
  - ج- الاهتمام بالمشروعات ذات العائد الاقتصادي أو النفع المادي للمواطن حتى تكون حافز على المشاركة.
  - د- إيجاد برامج تدريب جادة للقيادات الشعبية ورفع مستوى كفاءتهم وتنظيم دورات تدريبية لفريقه للعاملين في مجال التنمية.
  - هـ- تدعيم الجهد التنموي على مستوى الجيرة أو المجاورة المحلية بالمدينة ومساعدة الأهالي بالمجتمع الحضري على اكتشاف

البدائل الممكنة لمواجهة مشكلاتهم المحلية والتصدي لها.

و- استئارة القيادات الشعبية الموجودة في هذه المجتمعات للمشاركة في مواجهة مشكلاتها.

ز- تقوية العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الحضري، مما يساعد على اكتساب الأهالي الاتجاه إلى المبادرة لحل المشكلات المجتمعية.

ح- تعودّ المواطنين على تحمل أعباء المسؤولية الاجتماعية والانتماء للمجتمع الذي يعيشون فيه.

### **ثامناً: خصائص تنمية المجتمع المحلي الحضري:**

قام آرثر دانهام بالإشارة إلى العديد من الخصائص الأساسية لتنمية

المجتمع المحلي الحضري يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

١. تسعى تنمية المجتمع المحلي الحضري إلى الحد من المشكلات التي تواجه أهالي المجتمع المحلي الحضري، وذلك على المستوى المحلي.
٢. تقوم على فلسفة مؤداها أن الجهود الذاتية عملية أساسية والمشاركة مبدأ أساسى عند التعامل مع سكان المجتمع المحلي.
٣. تتضمن تنمية المجتمع المحلي الحضري مساعدات فنية قد تأتي هذه المساعدات من خارج المجتمع المحلي وتتمثل في موظفين ومعدات وتجهيزات وتمويل واستشارات فنية من جانب الهيئات الحكومية والأهلية.
٤. تهتم بكافة أوجه الحياة في المجتمع المحلي وبمجموع حاجاته وليس بأي جانب متخصص من جوانبه كالصحة والتعليم.
٥. تشمل عمليات تعليمية فمن خلالها تتاح الفرصة أمام المواطنين كيف يعملون من أجل النهوض بمجتمعهم وكيف يعبرون عن مشكلاتهم ويتعرفون على احتياجاتهم والموارد المتوفرة بالمجتمع لإشباع هذه الاحتياجات والحد من المشكلات.

٦. تتبنى برامج تنمية المجتمع المحلي البرامج التي تعتمد على رغبات سكان المجتمع المحلي الحضري وآمالهم.
٧. تعتمد على التعاون والتكامل والتكاتف بين التخصصات المختلفة في مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع.
٨. تسعى إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة بالبيئة المحلية.
٩. تركز تنمية المجتمع المحلي الحضري على القيادات المحلية وتسعى إلى تسميتها لتحمل مسؤولياتها المجتمعية من خلال تنمية المهارات والقدرات وإكساب المعارف والمعلومات التي تؤهلها للتعامل مع المواطنين لإحداث التغيير والعمل على استمراره.
١٠. تستخدم الأسلوب الديمقراطي عند التعامل مع المواطنين.

### **تاسعاً: عناصر تنمية المجتمع المحلي الحضري:**

١. تعتمد تنمية المجتمع المحلي الحضري على العديد من العناصر، لكي تحقق الأهداف التي تسعى إليها، وهي أهداف خاصة بالعملية وأهداف خاصة بالإنجاز، ولقد أشار البعض إلى العديد من العناصر التي يجب أن تتضمنها وتقوم على أساسها عمليات تنمية المجتمع المحلي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:
١. تعتمد التنمية المحلية الحضرية على المشاركة كعنصر فعال في كافة عملياتها مع أهالي المجتمع المحلي، مع الإسراع بالنتائج المادية المحسوسة؛ لأن الإسراع بهذه النتائج الملموسة يشجع السكان على القبول والمساهمة في مشروعات أخرى مستحدثة.
٢. الأسلوب الديمقراطي من العناصر الفعالة في مواجهة وحل المشكلات التي تواجه المواطنين حيث يتاح من خلال الديمقراطية المشاركة الواسعة في رسم ووضع الخطط للتنمية، وتنفيذها وتقييمها.
٣. تعتبر مراكز القوة والقيادات الشعبية المؤثرة العناصر الأساسية في إنجاز

- المشروعات التنموية التي تعود بالنفع العام على أهالي المجتمع الحضري.
٤. المجتمع الحضري هو وحدة العمل للقائمين بالعملية التنموية، والقرارات التي يتم اتخاذها يجب أن تقوم على أساس عقلاني.
٥. التدريب لأهالي المجتمع المحلي وقياداته من العناصر الهامة والضرورية لعمليات تنمية المجتمع المحلي للوقوف على كل ما هو جديد، والتخلص من العادات والتقاليد المعوقة للعمل التنموي، واكتساب أنماط جديدة من العادات والتقاليد المدعمة للعمل التنموي.
٦. الجماعات التي تقوم على أساس المساعدة الذاتية عنصر فعال لتنمية المجتمع المحلي الحضري في مواجهة المشكلات التي تعاني منها هذه المجتمعات.
٧. التعاون بين الهيئات الحكومية والمؤسسات الأهلية لإنجاز المشروعات التنموية ومنع الازدواج والتضارب في تقديم الخدمات من العناصر الفعالة في تنمية المجتمع المحلي الحضري.
٨. التخطيط عنصر من العناصر الأساسية لعمليات تنمية المجتمع المحلي الحضري حيث التعرف على الاحتياجات والموارد والمشكلات وتحديد البدائل والتنفيذ والتقييم ضرورة لكل العمليات التي تتم ويقوم بها العاملون في حقل تنمية المجتمع الحضري.

### **عاشراً: عوامل نجاح تنمية المجتمعات المحلية الحضرية:**

تهدف تنمية المجتمع المحلي الحضري ضمن ما تهدف إلى تحقيق التغيير الاجتماعي المقصود في العلاقات الاجتماعية للأهالي وتنمية قدرة السكان على الاعتماد على الذات، لأنهم أقدر على تحديد ما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح له، كما تتضمن التنمية برامج ومشروعات، وتنمية قيادات، وغرس قيمة المشاركة والاعتماد على الذات، ولكي يتم ذلك هناك مجموعة من العوامل لا بد من مراعاتها منها:

- ١- ضرورة زيادة قدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم ويظهر ذلك من خلال تحريك المواطنين لحل مشكلات مجتمعهم المحلي، حيث يتطلب من العاملين في حل تنمية المجتمع القيام بمساعدة المواطنين على ذلك من خلال تقسيم العمل فيما بينهم وإيجاد التنظيمات التي تلائم تحركاتهم.
- ٢- العمل على تحقيق التعاون بين المواطنين ويتطلب ذلك قيام العاملين في تنمية المجتمع المحلي بالعمل على زيادة التفاهم بين المواطنين في المجتمع وزيادة فرص الاتصال بينهم.
- ٣- التعامل مع سكان المجتمع المحلي طبقاً لعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم ومعاييرهم الأخلاقية إلى أن يستطيعوا تغيير أوضاعهم.
- ٤- المثابرة ونعني بها قيام العاملين في تنمية المجتمع المحلي بالعمل على استمرار المجتمع في التحرك كوحدة واحدة لتحقيق الأهداف المجتمعية، بالرغم من الصعوبات التي تواجه أفرادها في تحقيق الأهداف المجتمعية.
- ٥- التضامن: ويعني قيام العاملين في تنمية المجتمع بالعمل على تحريك المواطنين المشتركين في نشاطات اجتماعية تنموية كوحدة واحدة مدفوعة لقوة جذب لتحقيق الأهداف المشتركة.
- ٦- إكساب الاتجاه إلى حل المشكلة فالمواطنون في المجتمع المحلي يتعايشون مع بعض المشكلات التي يدركونها ويحسون بضررها عليهم، غير أنهم لا يتحركون لحل تلك المشكلات والعاملون في حل التنمية عليهم مساعدة المواطنين للقيام بعمليات من شأنها أن تعود المواطنين بالمجتمع على تحديد المشكلات المجتمعية وتفهيم العوامل المسببة لها ودراسة وسائل حلها.
- ٧- تنمية القيادات الشعبية المحلية، حيث ترتبط أهداف وبرامج تنمية المجتمع الحضري باكتشاف القيادات الشعبية وتدريبها للقيام بدورها في استئثار أهالي المجتمع للمشاركة في تنميته، وبالإضافة إلى تنمية الوعي لدى الأهالي للمشاركة المجتمعية فالمشاركة العديد من المميزات، يمكن الإشارة

إليها فيما يلي:

أ- الإحساس بالمسؤولية لدى المشاركين حيث تعطي المشاركة نوعاً من الإحساس بالأهمية لديهم لإحساسهم بأنهم يشاركون في اتخاذ القرارات.

ب- إن مشاركة السكان تزيد من ثقة المجتمع في نفسه، ويحدث ذلك من خلال الممارسة حيث تنتج عملية المشاركة تنمية القدرة على التضامن وتزيد روح التعاون في المجتمع.

ويمكن للعاملين في حقل تنمية المجتمع المحلي الإسهام في زيادة فاعلية المشاركة لدى الجماهير في تنمية مجتمعاتهم من خلال عدة طرق منها:

أ. تحديد مجالات المشاركة التي يمكن للمواطنين من خلالها توجيه جهودهم سواء البشرية أو المادية على أن تكون تلك المجالات ذات صلة بصالح هؤلاء المواطنين.

ب. تهيئة المواطنين في المجتمع للمشاركة الشعبية القائمة على الشعور بالمسؤولية الجماعية بدافع الرغبة الحقيقية والتي لا أثر فيها للذاتية أو للكسب المؤقت.

ج. إتاحة الفرصة لمشاركة فئات جديدة في العمل التتموي مثل المرأة والشباب.

د. مساعدة المواطنين على تنسيق جهودهم وتسهيل العمل الجماعي بينهم وزيادة قنوات الاتصال الفعال.

٨- تنمية روح الولاء والانتماء لدى سكان المجتمع المحلي الحضري، وذلك بالعمل على إيجاد عمل مشترك أو استثمار موقوف للتوحد بينهم.

٩- تشجيع الأهالي على الاستفادة من البرامج والأنشطة والمشروعات التي توفرها جهود العاملين في تنمية المجتمع المحلي، والقيام بمشروعات إنتاجية صغيرة وصناعات بيئية خاصة المتعطلين منهم.

## أحد عشر: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي الحضري:

تسعى الخدمة الاجتماعية إلى مواجهة المعوقات التي تحد من تنمية المجتمعات بوجه عام والمجتمعات المحلية الحضرية بوجه خاص، ولذلك عُرِفَتْ بأنها ذلك النوع من الممارسة المهنية الذي يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية ويساهم بإيجابية وفاعلية في رفع مستوى معيشة المواطنين اقتصادياً واجتماعياً باضطراد ويساهم في زيادة نصيب الفرد في الدخل القومي مقوماً بما يحصل عليه من خدمات.

وتهدف الخدمة الاجتماعية التنموية من خلال عملها في المجتمعات المحلية الحضرية إلى تحقيق العديد من الأغراض، هي:

١. المساهمة في خلق رأي عام مستنير لتحمل مسؤوليات التنمية من خلال تغيير اتجاهات المواطنين إزاء الاستهلاك المريع ومحاولة إكسابهم العادات السلوكية الإيجابية التي تزيد من فعالية المواطنين في العمل.
  ٢. محاولة التخفيف من حدة العوامل الاجتماعية المعوقة للتنمية مثل: عدم التقدير الكامل لعامل الوقت بالإضافة إلى انتشار الأمية، والتي تؤثر على الكفاية الإنتاجية.
  ٣. العمل على توفير للخدمات الاجتماعية مثل: المدارس والإسكان والأندية والمستشفيات وأماكن الترويح ووسائله.
  ٤. الاهتمام بالشباب باعتبارهم قادة التنمية في المستقبل ومساعدتهم على حل المشكلات باستخدام الأسلوب العلمي.
  ٥. وضع واقتراح الحلول للمشكلات التي تؤثر على التنمية مثل مشكلة التسرب الدراسي وانخفاض مستوى التحصيل.
- ويمكن للخدمة الاجتماعية مواجهة المعوقات التي تواجه تنمية المجتمعات المحلية الحضرية من خلال:

أ- قيام الأخصائي الاجتماعي بدور المعالج، ويشمل هذا الدور القيام بتشخيص



المشكلات التي يعاني منها المجتمع، والعوامل التي أدت إلى حدوثها، ثم البحث عن الوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلات.

ب- استئثار سكان المجتمع لتعبئة مواردهم حتى يشاركوا في جهود التنمية المحلية (دور المثير).

ج- قيامه بدور الخبير، حيث يزود المجتمع المحلي الحضري الذي يعمل معه بالحقائق والخبرات التي تمكنه من مواجهة المشكلات التي يعاني منها.

د- العمل على تنمية قدرات المجتمع على التكامل والتوافق مع الظروف المتغيرة (دور المنمي).

هـ- العمل على مساهمة سكان المجتمع المحلي في مواجهة مشكلات مجتمعهم عن طريق مشاركتهم ومشاركة المسؤولين بالمجتمع في حل تلك المشكلات.

و- مساعدة السكان على تعلم المهارات الخاصة بحل المشكلات وتكوين العلاقات مع بعضهم البعض ومع المسؤولين، والمهارة في الاتصال بالمسؤولين على المستوى للرأسي والأفقي.

ز- الاتصال بالهيئات والمنظمات التطوعية بالمجتمع المحلي الحضري للتعرف على أهدافها وبرامجها وأنشطتها المختلفة، ومدى ما يمكن أن تسهم به في جهود تنمية المجتمع المحلي الحضري.

## أهم المراجع التي تم الرجوع إليها في الفصل الثالث

١. مصطفى الخشاب: الاجتماع الحضري (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦).
٢. عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع الحضري دليل عمل لأمانة الحكم المحلي، جهاز تنمية القرية (القاهرة: الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦).
٣. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٩).
٤. محمد الجوهري وآخرون: دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري (القاهرة: دار الكتاب للتوزيع، ١٩٧٩).
٥. حسين عبد الحميد رشوان: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٢).
٦. محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٧٢).
٧. عبد المنعم شوقي: علم الاجتماع الحضري (القاهرة: مكتبة للقاهرة الحديثة، ١٩٦٧).
٨. جمال مجدي حسنين: دراسات اجتماعية (القاهرة: دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩٢).
٩. هدى توفيق محمد سليمان: دور الأخصائي الاجتماعي مع القيادات الشعبية لتنشيط الجهود الذاتية (رسالة ماجستير غير منشورة، الفيوم: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩١).
١٠. علية حسن حسين: التنمية نظريا وتطبيقا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧).

١١. الفاروق زكي يونس: تنمية المجتمع في الدول النامية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٧).
١٢. سوسن عثمان عبد اللطيف: التنمية المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٨).
١٣. أحمد رأفت عبد الجواد: تقدير موقف أهم تجارب تنمية المجتمع الحضري في ج.م.ع دراسة ميدانية، (الأمانة العامة للحكم المحلي، ١٩٧٩).
١٤. عبد الهادي الجوهري: المشاركة والتنمية (القاهرة: مجلة تنمية المجتمع، العدد الرابع، ١٩٧٧).
١٥. ماهر أبو المعاطي، أحمد محمد عليق: الخدمة الاجتماعية في مجال المجتمعات المستخدمة (حلوان: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٨).
١٦. نبيل محمد صادق: طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣).
١٧. عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع وتنظيمه (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٢).
١٨. محمد أحمد عبد الهادي، عوني بسيوني للتجار: التنمية المحلية (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٩٦).
١٩. عبد الباسط عبد المعطي: في التنمية البلدية، دراسات وقضايا (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠).
٢٠. عبد العزيز عبد الله مختار: التخطيط لتنمية المجتمع (القاهرة: دار الحكم للطباعة والنشر، ١٩٩٢).
٢١. محمد مصطفى حبشي: السياسة المحلية للتنمية الحضرية (بحث علمي منشور في المؤتمر الدول حول الخدمة الاجتماعية

والمستقبل في البلاد النامية، القاهرة: المعهد العالي  
للخدمة الاجتماعية بمدينة نصر، ١٩٩٢).

٢٢. محمود محمود عرفان: التنمية المحلية الحضرية في محمود محمد محمود  
وأخرون تنمية المجتمع رؤية معاصرة (القاهرة: مكتبة  
زهراء الشرق، ٢٠٠٣).

٢٣. محمد نجيب توفيق: مدخل تكاملي للخدمة الاجتماعية للإسهام في عمليات  
للتنمية وتحدياتها (بحث علمي منشور بمؤتمر تطوير  
مناهج الدراسة لإعداد الأخصائيين الاجتماعيين في  
مصر، المنيا: مكتبة الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٦).

٢٤. محمود الكردي: التخلف ومشكلات المجتمع المصري (القاهرة: دار  
المعرفة الجامعية، ١٩٧٧).

٢٥. إبراهيم عبد الرحمن رجب: مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي للمعاصر  
(القاهرة: مؤسسة لشرق الأدنى، ١٩٨٨).

# **الباب الثاني**

## **الجهود التنموية بالريف المصري**

### **رؤية تحليلية نقدية**

**الفصل الرابع: تطور الجهود التنموية بالريف المصري.**  
**الفصل الخامس: مشروعات التنمية المحلية الريفيه في مصر.**  
**الفصل السادس: عرض تحليلي لتجارب محلية وعالمية في تنمية المجتمعات المحلية.**



## **الفصل الرابع**

### **تطور الجهود التنموية بالريف المصرى**

المرحلة الأولى: مرحلة الانفتاح بالمشروعات الاقتصادية العامة (ما قبل عام ١٩٠٠).

المرحلة الثانية: مرحلة الإسلام عن طريق القوانين والتشريعات (من عام ١٩٠٠-١٩٣٨).

المرحلة الثالثة: مرحلة البداية العلمية لتنمية المجتمعات الريفية على أسس واضحة (من عام ١٩٣٩-١٩٥٢).

المرحلة الرابعة: مرحلة التنمية الريفية في ظل التحول الاشتراكي (من عام ١٩٥٢-١٩٧٠).

المرحلة الخامسة: مرحلة التنمية الريفية في ظل الانفتاح الاقتصادي (من عام ١٩٧١-١٩٨٠).

المرحلة السادسة: مرحلة التنمية الريفية المتكاملة في ظل الإسلام الاقتصادي (من عام ١٩٨١ وحتى الآن).





## تطور الجهود التنموية بالريف المصري

إن جهود التنمية الريفية في مصر ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب وإنما ظهرت واتضحت معالمها في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ومن ثم يصعب الادعاء بأن القرية المصرية قد لقيت اهتماماً واضحاً قبل حوالى المائة عام الأخيرة، وطوال هذه المدة تأثرت تلك الجهود بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد ومن ثم اختلفت وتنوعت تلك الجهود من فترة إلى أخرى ولم تستمر على وتيرة واحدة.

فلقد اختلف الطماء في تقسيمهم لمراحل التطور التاريخي لجهود

التنمية الريفية في مصر، ويمكن عرض وجهات نظرهم فيما يلى:

أ- يرى "عبد المنعم شوقي" أن حركة التنمية والتنظيم في الريف المصري قد مرّت بخمس مراحل رئيسة وهي:

١- مرحلة الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية العامة.

٢- مرحلة الاهتمام بالفلاح عن طريق الخدمات المفردة.

٣- مرحلة شمول الخدمات تحت وزارة واحدة.

٤- مرحلة شمول الخدمات تحت عدة وزارات.

٥- مرحلة التكامل.<sup>(٩٧)</sup>

ب- وفي بحث أجرته أكاديمية البحث العلمى حول المسكن الريفي والتخطيط العمراني للقرية المصرية، حدد التطور التاريخي لجهود التنمية الريفية في الريف المصري من خلال ثلاث مراحل هي:

١- فترة ما قبل إنشاء الوحدات المجمع (من بداية القرن ١٩ وحتى عام ١٩٥٤).

٢- فترة الوحدات المجمع (من عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٦٠).

٣- فترة الحكم المحلي (من عام ١٩٦٠ وحتى الآن).<sup>(٩٨)</sup>

ج- ويرى "مسعد الفاروق حموده" أن حركة تطور خدمات التنمية في الريف المصري قد مرّت بمرحلتين هما:

١- من عام ١٩٣٩ وهو تاريخ إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية وحتى عام ١٩٥٢.

٢- ومن عام ١٩٥٢ وحتى الآن. (٩٩)

د- ويرى "محمد كامل البطريق، ومحمد جمال شديد" أن حركة تطور التنمية في الريف المصري قد مرّت بخمس مراحل هي:

١- منذ عهد الاستعمار البريطاني عام ١٨٨٢-١٩٢٣.

٢- من عام ١٩٢٣ - ١٩٣٨.

٣- من عام ١٩٣٨ - ١٩٤٦.

٤- من ١٩٤٦ - ١٩٥٢.

٥- من ١٩٥٢ وحتى الآن. (١٠٠)

هـ- ويرى "مختار حمزة" أن مراحل تطور جهود التنمية في الريف المصري قد مرّت بست مراحل هي:

• أولاً: تقديم الحد الأدنى من الخدمات.

• ثانياً: الإصلاح عن طريق التشريعات والقوانين.

• ثالثاً: الإصلاح العملي بالريف في ظل تجارب وزارة الشؤون الاجتماعية.

• رابعاً: مشروعات وتجارب تنمية للريف في ظل ثورة ١٩٥٢.

• خامساً: مشروعات وتجارب تنمية الريف في ظل نظام الإدارة المحلية.

• سادساً: مشروعات وتجارب تنمية الريف في ضوء برنامج التنمية الريفية المتكاملة. (١٠١)

و- ويقسمها "إبراهيم محرم" إلى خمس فترات زمنية هي:

١- الفترة الأولى: ١٨٨٢-١٩٢٣.

٢- الفترة الثانية: ١٩٢٣-١٩٣٨.

٣- الفترة الثالثة: ١٩٣٨-١٩٥٢.

٤- الفترة الرابعة: ١٩٥٢-١٩٦٠.

٥- الفترة الخامسة: ١٩٦٠-١٩٩٤.

وهناك من قسمها إلى مرحلتين هما:

• مرحلة ما قبل الثورة (١٨٨٢-١٩٥٢).

• مرحلة ما بعد الثورة (١٩٥٢ وحتى الآن).

وفى هذه الدراسة سنعمد فى دراستنا لتطور الجهود التنموية فى الريف المصرى على الطريقة الزمنية، مبتكئين من عام ١٨٠٥ وهى بداية تسولى "محمد على" حكم مصر ونشأة مصر الحديثة، لتقسيم تلك الجهود لمراحل زمنية ست، حتى نستطيع من خلال دراسة كل مرحلة تحليل سياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية بها ونقدها.

ومن ثم يمكن التمييز بين المراحل الستة كالآتى:

١- المرحلة الأولى: مرحلة الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية العامة (ما قبل عام ١٩٠٠).

٢- المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاح عن طريق القوانين والتشريعات (من عام ١٩٠٠-١٩٣٨).

٣- المرحلة الثالثة: مرحلة البداية العلمية لتنمية المجتمعات الريفية على أسس واضحة (من عام ١٩٣٩-١٩٥٢).

٤- المرحلة الرابعة: مرحلة التنمية الريفية فى ظل التحول الاشتراكى (من عام ١٩٥٢-١٩٧٠).

٥- المرحلة الخامسة: مرحلة التنمية الريفية فى ظل الانفتاح الاقتصادى (من عام ١٩٧١-١٩٨٠).

٦- المرحلة السادسة: مرحلة التنمية الريفية المتكاملة فى ظل الإصلاح الاقتصادى (من عام ١٩٨١ وحتى الآن).

وأود أن أن أشير إلى أنني سأتناول بالتحليل والنقد سياسات ومشروعات التنمية المحلية بالريف المصرى فى كل مرحلة من مراحل تطور الجهود التنموية بالريف المصرى السابق ذكرها فى ضوء العناصر الآتية:

- ١- الظروف والأوضاع المجتمعية السائدة خلال المرحلة.
- ٢- ملامح سياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية خلال المرحلة.
- ٣- فلسفة التنمية السائدة خلال المرحلة.
- ٤- نقد وتحليل سياسات ومشروعات التنمية خلال المرحلة.
- ٥- أهم المشروعات للتنمية فى الريف المصرى خلال المرحلة (وهو ما يتناوله الباحث فى فصل مستقل).

أولاً: المرحلة الأولى: مرحلة الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية العامة (ما قبل علم ١٩٠٠):

#### ١- الظروف المجتمعية السائدة فى هذه المرحلة:

أيقظت الحملة الفرنسية فى مستهل القرن التاسع عشر الوعى المصرى ليؤثر على الأوضاع الاجتماعية القاسية التى فرضها عليه الاحتلال العثماني خلال قرون عدة، من ابتزاز أموال الشعب وخيافته لمصلحتهم الذاتية، كما أن النظام الاقطاعى بما يشمل من إهمال وتعسف حرم المصريين من أبسط حقوق الإنسان فى الحياة، وتحمل الشعب كل ذلك بفعل عاملين أساسيين أسهما فى تضليله وقمعه وهما القوة الغاشمة المتصارعة للأتراك، والمماليك، وأكثوية الخلافة التركية، حتى أن الحملة الفرنسية على مصر لم تجد بين رجال مصر وقادتها من يترك أبسط بديهيات العلم الحديث، وأن كتابات "الجبرى والرافعى" وغيرهم من المؤرخين لتتخر بالمضحكات والمبكمات التى توضح تخلف الشعب فى ذلك العصر.

وبثورة الشعب على الحملة الفرنسية أننت شمس التخلف بالمغرب خاصة وأن هذا الشعب الثائر قد اختار بنفسه حاكمه (محمد على)، ورضخت لذلك

الدولة التركية، ولكن هذا الحاكم استطاع أن يستغل متناقضات المجتمع المصري آنذاك في تقنين قواه وقيادته، حتى تمت له السيطرة الكاملة على مقاليد الأمور، ووجه كل مكاسب الثورة الشعبية لصالحه الخاص ولصالح أسرته من بعده<sup>(١)</sup>.

وعندما تولى (محمد علي) مقاليد حكم البلاد أعلن نفسه ملكاً لجميع أراضي مصر، ومنح أفراد أسرته وبعض خاصته من الأعيان والمقربين مساحات شاسعة من الأراضي، وظل الفلاح أجيراً للأرض، لو في أفضل الحالات مستأجراً لبعض مساحاتها من ملاكها سواء كانوا من الأسرة الحاكمة أو خاصتهم المتميزة.<sup>(٢)</sup>

ولقد أفرز عصر الالتزام في عهد (محمد علي) وأسرته نظام الملكية الفردية والملوك القائمين الذين يقومون في الحضر، ومن ثم كل ذلك هناك تقسيم للعمل بين المصريين الذين تخصصوا في الزراعة والأجانب الذين يقومون في المدن للإدارة وجمع الضرائب. وعلى امتداد التاريخ كان هناك مجتمعان منفصلان تماماً، مجتمع الريف، ومجتمع الحضر، وكانت العلاقة الواضحة بينهما هي علاقة التسلط والاستغلال إلى الحد الأقصى من جانب المدينة للقرية.<sup>(٣)</sup>

وتعاقبت الحياة السياسية على مصر وكانت علاقة الشعب بالسلطة الحاكمة يسودها التوتر والظلم، إلى أن جاءت أسرة (محمد علي)، حيث كان نظام الحكم مطلقاً، وسار في إدارة شئون البلاد على خط "المستبد العادل"، إلى أن جاء حكم (الخديوي)، وظل نظام الحكم قائماً، وظهرت الحركة الدستورية، وأنشأ (إسماعيل) في عام ١٨٦٦ مجلس شورى النواب، وقد ظهرت هيئة كبار الملوك في الهيئة البرلمانية الأولى. حيث كان يوجد (٥٨٨) عضواً من عدد أعضائه البالغ ٧٥ عضواً، وفي الهيئة الثانية ١٨٧٠، زاد عدد العدد والمشايع

إلى ٦٣ عضواً، وفي الثالثة عام ١٨٧٦ كان عددهم ٦٠ عضواً، وفي بعض الأحيان، كان يمثل العمدة منيريات بحالها. (١)

ولقد تركت الحكومات في هذه المرحلة السلطة في القرية المصرية للعمد والمشايخ وتركزت لهم ما يشاعون من سيادة وتحكم، وكان الفلاح ليس له رأى مباشر أو غير مباشر في اختيار حاكمه، وكانت صلة الفلاح الفقير بالعمدة أشبه بصلة العبد بالمسيد لأن العمدة حاكم مطلق، يتهم ويحكم ويعاقب ويفصل في المنازعات وفي فقراء الفلاحين الذين لا يجرون على الشكوى. (٢)

ولم تكن هناك قواعد منظمة لأوضاع العمد ومشايخ القرى، وكان أول تشريع منظم لهذه الأوضاع هو الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس ١٨٩٥ ونص على أن الترشيح للعمدية يكون لمن يملك عشرة أفدنة فأكثر من أهل القرية ولا يقل عمره عن ٢٥ سنة، وكان لوزير الداخلية حق فصل للعمدة دون إبداء الأسباب. (٣)

وهكذا عاش الفلاح الحقيقى مبعداً عن المشاركة فى إدارة دفة الحكم وشؤونه على أى مستوى، مما أتاح فرصة واسعة لتوجيه الحكم لصالح كبار الملاك المستغلين، وهكذا ترك نظام الحكم والإدارة غير العادل شعوراً عميقاً لدى الفلاحين بأنه لا وزن لهم فى إدارة شئون مجتمعهم أو حتى قراهم، وأن قضاء الحاجات والمصالح من خلال جهاز الإدارة والحكم لا يمكن أن يتم إلا بالرشوة والوساطة والمحسوبية، وأن مفهوم الخدمات الحكومية العادلة هى مجرد شعارات لا تتحقق على أرض الواقع. لذلك اهتزت الثقة وتعدمت فى أى جهد حكومى حتى ولو سعى مخلصاً للإصلاح، وبات ينظر إليه بداية بارتباك وتشكك من طول المعاناة والخبرة القاسية فى الماضى. (٤)

وظلت مصر تترزح تحت النظام الإقطاعى ولم تستطع الخلاص منه، وعانى الشعب أيام أسرة محمد على وخاصة (إسماعيل) من ذلك الإقطاع، وبدأ الاستعمار الأجنبى يتسلل إلى داخل البلاد ويسيطر على النواحي السياسية

والاقتصادية بها، إلى أن جاء الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢، الذي حرص ما وسعه الحرص على استمرار تخلف المجتمع المصرى ودعم الطبقات الإقطاعية المستقلة ليستمر تمكنه من مقدرات البلاد.<sup>(٨)</sup>

ومن ثم، تعرضت مصر خلال هذه المرحلة إلى ثلاثة أنواع من الاستعمار وهي: الاستعمار العثماني، الفرنسي، والإنجليزي.

## ٢- ملامح سياسات ومشاروعات التنمية المحلية في هذه المرحلة:

تحتمت حكومة (محمد على) في الفلاح، وفي فرض أنواع معينة من المحاصيل، وفي تحديد سعر المحصول، وتعلمه زراعة محاصيل جديدة، وحماه من مساومات التجار وخاصة الأجانب منهم، وظهرت سيطرة الدولة على وسائل الانتاج الزراعى<sup>(٩)</sup>، وأخذت كثيراً من الزراعات وشقت للقنوات وحفرت الترعة، ولقد خلت تلك الفترة تقريباً من لية منظمات اجتماعية أهلية في الريف والتي تهدف بدورها لتحسين أحوال الناس من جميع الجوانب.<sup>(١٠)</sup>

ويمكن "محمد على" من تحويل الزراعة المصرية من اقتصاد الاكتفاء على الذات إلى اقتصاد رأسمالى، وما ترتب على ذلك من قيام روابط تجارية ثم استعمارية بعد ذلك بين مصر ولوروبا، ولأدى القضاء على نظام الاتزلم إلى وجود علاقة مباشرة كانت مفقودة بين السلطة المركزية والمجتمع المحلى.<sup>(١١)</sup>

واستحدث (محمد على) وظائف جديدة، وهي وظائف تتدرج فى أهميتها ودرجة نقلها داخل القرية على النحو التالى: الصراف، الكتبة، المساح والخولى، المشد، إمام المسجد) ومن المتوقع أن يمارس أصحاب هذه الوظائف تأثيراً دحل القرية، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن معظمها مرتبط بالأرض وعملية تنظيم الانتاج للزراعى، فضلاً على أنها مكمله لوظيفة شيخ البلد أقوى أفراد القرية.<sup>(١٢)</sup> ولقد أدت الضغوط التى فرضت على (محمد على) بسبب الأزمة الاقتصادية فى عامى ١٨٣٦-١٨٣٧، فضلاً عن نقص العائد النقدى بسبب هروب الفلاحين من الأرض إلى مجموعة من الاصلاحات منها خفضاً عما

سبق ذكره- إصلاح نظام الري، ووضع الأساس الثقافي لضمان استمرار كل هذه الإصلاحات، عن طريق تكوين فئة من المتعلمين والمهنيين المصريين الذين يمكن أن يحموا هذه التغيرات ويكسبوا قدرًا من الاستمرار، وأخيرًا تكوين الجيش المصري الذي يمكن أن يحمي النظام برمته. (١٢)

ولقد اقتصر التعليم في الريف على الكتاتيب الملحقة بالمساجد، والتي لا تزال موجودة في معظم قرى مصر حتى الآن، ويعتبر "الكتاب" هو أقدم المؤسسات التعليمية في مصر، ولقد لعب دوراً أساسياً في التعليم بالريف المصري نظراً لغياب الدور الحكومي في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى مقاومة كبار الملاك والقطاعيين لأي تغيير ثقافي أو اجتماعي في قراهم حتى لا يزيد وعي سكانها.

ولقد حُولت بعض الكتاتيب إلى مكاتب أميرية من الدرجة الثالثة في عام ١٨٨٠، كما فتحت عدد من المدارس الابتدائية، وأضيفت في هذه الفترة مدارس وكتاتيب الأوقاف إلى نظارة المعارف، ثم وُضعت لائحة الكتاتيب عام ١٨٩٨ ورفع مستوى تعليمها، وضوعف عدد الكتاتيب تقريباً في الفترة من ١٨٧٨-١٩٠٣، وتقرر في هذه الفترة مبدأ إعانة الكتاتيب الصالحة من نظارة المعارف. (١٣)

ولم تكن العناية بالخدمات الصحية عاجية كانت أم وقائية موجودة قبل عام ١٨٢٠، ومنذ ذلك التاريخ أخذت الحكومات المتعاقبة تهتم ببعض الشيء بالخدمات الصحية بصفة عامة، فأنشئ في عام ١٨٢٧ "ديوان الصحة والاستباليات" في نظارة الحربية للإشراف على الوحدات الطبية في الجيش، وفي عام ١٨٣٢ انتشر وباء الكوليرا بالبلاد فأنشئ "المجلس الصحي" بمدينة الإسكندرية، وانشئ كذلك "محجر الإسكندرية" وأنشئت ثلاثة مكاتب للصحة في (دمياط ورشيد والعريش)، وفي عام ١٨٣٧ صدرت لائحة التفتيش الصحي على المدارس، وعين طبيب مصري لكل مديرية لملاحظة وعلاج التلاميذ، وفي عام



١٨٣٨ صدرت أول لائحة لقيد المواليد والوفيات، وفي عام ١٨٤٦ خصصت مستشفى لكل مديرية، وبُدئ في ردم للبرك، وفي عام ١٨٥٥ تقرر علاج الفقراء بالمجان، وفي عام ١٨٩٠ تم تطعيم الأطفال ضد الجدري وتم تشكيل "مجلس الصحة العمومية" وأصبح تابعاً لوزير الداخلية، الذي يعتبر نواة لوزارة الصحة العمومية فيما بعد. (١٥)

لما عن خدمات الرعاية الصحية الريفية، فلم يكن هناك تخطيط شامل للصحة الريفية بشكل واضح ومحدد، وكان حلاق الصحة هو للشخصية الصحية الهامة بالقرية، فقد كان في الواقع طبيب القرية ومكلف بقيد المواليد والوفيات وتبليغ العمدة عن حالات الأوبئة المنتشرة، وبسبب الجهل خضع الفلاحون لسيطرة الدجالين والمشعوذين بشأن معالجة الأمراض، وكان نتيجة لذلك أن كثرت الوفيات بين الفلاحين خاصة بين الأطفال، مع انخفاض متوسط عمر الرجال في الريف، وبسبب الإهمال، تركت القرى دون غلبة صحية، حيث لم تكن هناك مياه نقية ولا كهرباء، ولا تعرف المراحيض ولا الحمامات الخاصة، لذلك أصبحت البلهارسيا والانتكستوما وأمراض العيون والأمراض الجلدية وسوء التغذية من الأمراض المنتشرة في الريف. (١٦)

### ٣- فلسفة التنمية السائدة في هذه المرحلة:

كان هدف الحكومات في برامجها ومشروعاتها في هذه المرحلة خدمة الطبقة الحاكمة، وكبار الملاك، كما أن خطط التنمية قد ارتبطت بشخص الحاكم وإرضاء طموحه، وإن تعارض ذلك مع طبقة صغار الزراع وإهمال مصالحهم، ولم تهتم تلك الحكومات في هذه المرحلة بالمشاركة الشعبية في أية برامج أو مشروعات، وكان التركيز بالدرجة الأولى في برامج الإصلاح على التنمية الزراعية دون غيرها، وقد تأثرت برامج الخدمات بالتوجيهات الأيديولوجية الغربية ونموذجها الرأسمالي، نتيجة للاحتكاك المباشر بين الثقافة المصرية

والأوربية منذ عهد (محمد على) ودخول الفكر الفرنسى والانجليزى والعثمانى خلال القرن التاسع عشر، وحركة البعثات الخارجية.

#### ٤ - تحليل نقدي لسياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية فى المرحلة:

- الجهود التى بُذلت فى هذه المرحلة اتسمت بالفردية والعشوائية وعدم التنسيق، ولم تؤدّ الدولة دورها تجاه أهالى الريف فى توفير الخدمات التى تمكنهم من العيش فى مستوى يليق بأنميتهم ودورهم المطلوب فى النهوض بالزراعة وهى هدف الحكومات المتعاقبة فى هذه المرحلة وكذلك هدف الإقطاع والمستعمرين الانجليز.
- كما كانت الخدمات الحكومية تقدم كهبة ومنحة للشعب وليست حقاً مكتسباً، ولقد اختلف الدافع إليها، فقد يكون دينياً، أو ترفعاً من الطبقة الارستقراطية، أو منعاً لسخط الأهالى، أو محاولة لكسب أصواتهم فى الانتخابات البرلمانية. ومن ثم، يمكن أن نلم بما قامت به الجهود الحكومية والتطوعية التى بذلت فى مجال الخدمات الاجتماعية، تارة بمفهوم واضح لفكرة التنظيم، وتارة أخرى باتجاه غير مقصود، وتارة أخرى بفكر مجدد وإن كان بعيداً عن الأصول الفنية لتنظيم وتنمية المجتمع، وباستعراض هذه الجهود نجد ما يلى: (١٧)
- فى عام ١٧٩٨، صدر أول قانون للتسول فى مصر أثناء الحملة الفرنسية.
- فى عام ١٨١٣، إرسال أول بعثة تعليمية مصرية إلى فرنسا فى عهد محمد على.
- فى عام ١٨١٦، إنشاء أول مدرسة للهندسة فى مصر.
- فى عام ١٨٢١، إنشاء أول جمعية خيرية فى مصر.
- فى عام ١٨٢٦، إنشاء كلوت بك أول مجلس صحى.
- فى عام ١٨٢٧، إنشاء أول مدرسة للطب فى مصر.
- فى عام ١٨٣٧، إنشاء ديوان المدارس، ويمثل أول وزارة للتربية والتنظيم فى مصر.
- فى عام ١٨٥٥، إنشاء المجمع العلمى.

- فى عام ١٨٦٢، إنشاء مدرسة للفنون والصنائع.
  - فى عام ١٨٦٥، وقعت مصر اتفاق إلغاء الرقيق بينها وبين إنجلترا وأنشئت على أثر ذلك جمعية محاربة الرقيق الأبيض التى تحولت سنة ١٩٤٣ إلى الجمعية المصرية لرعاية المرأة والطفل.
  - فى عام ١٨٦٨، إنشاء جمعية المعارف للتأليف والطباعة والنشر.
  - فى عام ١٨٧٠، إنشاء على مبارك أول دار للكتب.
  - فى عام ١٨٧٢ إنشاء دار العلوم.
  - فى عام ١٨٧٥ ، إنشاء أول مدرسة \* للعميان والخرس\* من البنين والبنات.
  - فى عام ١٨٧٥، إنشاء الجمعية الجغرافية.
  - فى عام ١٨٧٨، إنشاء الجمعية الخيرية الإسلامية الأولى.
  - فى عام ١٨٨٢، صدر أول تشريع للأحداث وعُدل عام ١٩٠٤.
- ويلاحظ على السرد التاريخي للخدمات الاجتماعية فى تلك المرحلة أن الجهود الأهلية كان لها اليد الطولى فى تقديم الخدمات، ولكن عابها الفردية وعدم التنسيق بينها.

وفى هذه المرحلة جاء الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية العامة، حيث تقتصر دور الحكومة على الاهتمام بمشروعات الرى (فى عهد محمد علي وإسماعيل)، وإدخال المحاصيل الجديدة فى عهد (محمد علي وإسماعيل) أيضاً، والاهتمام بنظام الملكية فى عهد(سعيد باشا).<sup>(١٨)</sup>

ومن ثم، فقد خلت القرى المصرية فى هذه المرحلة من أية مؤسسات أو جهود خدمية أو تنمية.

ثانياً: المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاح عن طريق القوانين والتشريعات من ١٩٠٠-١٩٢٨م (مرحلة البداية المبكرة لوجود تنظيمات اجتماعية

تنمية فى المجتمع الريفي):

#### ١- الظروف المجتمعية السائدة فى هذه المرحلة:

كانت البلاد فى هذه الفترة تحت الاحتلال والحكم البريطانى مباشرة، ولقد ركز المحتل البريطانى على الموارد الأولية التى يمكن أن تزدهر بها

صناعته، وكان في مقدمتها محصول القطن دون غيره من المحاصيل، ومما زاد الحالة سوءاً احتكار ملكية الأراضي الزراعية في أيدي قلة، ولقد أدت الرغبة في زيادة الملكية إلى زيادة الطغیان وارتكاب مختلف أنواع الضغط والقسوة لتجريد صغار الملاك من ملكياتهم، والتحكم في أرزاق الأجراء بما لم يترك لأهل القرية ما يتمكنون به من تحسين أحوالهم المعيشية أو تحسين البنيات التي يعيشون فيها.<sup>(١٩)</sup>

ولقد عانى الريف المصرى نتيجة لهذا الاستعمار كثيراً من المشاكل، من استنزاف اقتصادى قاسٍ و رهيب، وقهر سياسى، وتخلف اجتماعى طال مداه وامتدت جنوره وتشعبت، وانعكس ذلك كله على أوجه الحياة المختلفة<sup>(٢٠)</sup>. ومن ثم، اتسمت الحياة الاجتماعية والثقافية لمجتمعنا المصرى بصفة عامة، وريفه بصفة خاصة، بالإهمال والجمود فى ظل الاحتلال البريطانى، ومقاومة كبار الملاك لأى تغيير ثقافى أو اجتماعى فى قراهم حتى لا يزيد وعى سكانها فيطالبون بتحسين أحوالهم وتغيير أوضاعهم، بما يؤثر فى مقدار ما يحصلون عليه من خيرات نتيجة لجهل الفلاحين، أو يقلل من مراكزهم الاجتماعية والسياسية إذا زاد وعيهم وطالبوا بتغيير أوضاعهم وتمكينهم من الارتفاع بمستوى معيشتهم.

ولقد تميزت هذه الفترة فى المجتمع المصرى بوجود فوارق بين طبقة الأغنياء المحدودة الأفراد، وعامة الشعب وخاصة الفلاحين، فقد امتلك ٥% من السكان ١٥% من الأرض الصالحة، وكانت عمليات المال والتجارة فى أيدي الأجانب من يونانيين إلى إيطاليين إلى لبنانيين وغيرهم يعيشون فى مجتمعهم الخاص، أما المالكون للأرض فقد كان لهم ثقافتهم الخاصة أيضاً يميزها الطابع الغربى، وكان الشعور بالعداء وعدم المساواة يسود بين الفقراء والأغنياء وبين القرويين والحضرين، وبين النساء والرجال.

ومنذ عام ١٨٨٢ وحتى إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩،  
بهمننا هنا أن نعرض للصورة الموجزة التي رسمها الميثاق لمجتمع ما قبل  
الثورة تأييداً لذلك:

- كان الغزاه الأجانب يحتلون القواعد المدججة بالسلاح لإرهاب المواطن  
المصري وتحطيم مقاومته.

- وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى، وتفرض المذلة  
والخنوع.

- وكان الإقطاع يملك الحقول، ويحتكر لنفسه خيراتها، ولا يترك لملايين  
الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد.

- وكان رأس المال يمارس ألواناً من الاستغلال للثروة المصرية بعد أن  
استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته.

- وهذه القوى المتعددة التي حددها الميثاق لا يمكن أن ينتج عنها إلا مجتمع  
متخلف يعيش الفقر ويعانى الحرمان.

وقد أدى الانخفاض الشديد لأسعار القطن في عام ١٩٢٩ نتيجة للأزمة  
الاقتصادية التي اجتاحت العالم كله إلى آثار اجتماعية لها أهميتها، فقد قذفت  
الأزمة بعدد كبير من العمال إلى الشوارع، كما ظهرت مشكلة التمتعّل بين  
المتعلمين أيضاً، وقد قدر عدد المتعلمين من حملة البكالوريا في عام ١٩١٧ في  
نفس السنة ١٥٠٠ متعطل، ولقد أدى هذا كله إلى حقيقتين:

الأولى: تتمثل في ظهور نوع من الوعي الاجتماعي والشعور بضرورة القيام  
بنشاط إيجابي لمقابلة المشكلات السائدة خاصة من جانب المتعلمين وأولئك الذين  
أنبئت لهم زيارة البلاد الأخرى ومقارنة الأحوال الداخلية بأحوال تلك البلاد  
التي زاروها.

والحقيقة الثانية: تتضح في إدراك الحكومة لضرورة القيام بمجهودات سريعة  
ولو سطحية لضمان عدم ثورة الأهالي. (٣١)

ولقد كان الاحتلال الانجليزي عام ١٨٨٢ عقبة أمام هذه القوى المنطلقة إلى التقدم إلا أن مكافحتها لهذا الاحتلال لم يوقف جهودها الإصلاحية في الميادين المتعددة، وبرزت في هذه المرحلة قيادات واعية توجه نضاله من أجل التحرر والتقدم، وكانت ثورة ١٩١٩، هي التعبير عن أهداف الشعب السياسية والاجتماعية. (٢٢)

وقد شهدت هذه الفترة حصول مصر على استقلالها كنتيجة مباشرة لثورة ١٩١٩، حيث صدر أول دستور مصري عام ١٩٢٣، وانتخب أول برلمان للبلاد في ذلك العام، وبهذا انتقل الحكم من سلطة استعمارية مباشرة إلى سلطة ملكية برلمانية، غير أنه كان استقلالاً منقوصاً ضعيف الفاعلية، إذ استمر التأثير القوي لسلطة الاحتلال، وارتكز العصر الملكي على هذه السلطة حماية للعرش، والتقت كبار الملوك لتوظيف نتائج الثورة من سلطة تشريعية برلمانية وحكومة منتخبة لتوجيهها في صالح هذه الطبقة دون غيرها، ولعب الاستعمار والقصر دوراً حاسماً في تقنين القوى التي شاركت في الثورة بتلويحه لها بمقاعد الحكم والسلطة.

وهكذا انقسمت هذه القوى على نفسها مرقاً وأحزاباً وتفرغت أساساً للصراع فيما بينها على الحكم والسيطرة، وقد اتصفت هذه الفترة بكثرة الوعود والأقوال وقلة التنفيذ والأفعال، فكانت الأحزاب المتنازعة على مقاعد البرلمان توثباً لسلطة الحكم، تبث الوعود البراقة عن الدعوة لإصلاح الريف وما تزعم القيام به من برامج وخدمات اجتذاباً لأصوات الفلاحين، دون أن تلقى بالاً إلى نوافر إمكانات تحقيق هذه الوعود. (٢٣)

## **٢- ملامح سياسات ومشروعات التنمية الريفية بالمرحلة:**

بدأت حركة النهوض بالمجتمع الريفي مصاحبة للحركة التحريرية الوطنية التي قامت ضد الظلم من الاستعمار والاقطاع، ولقد بدأت الجهود التخطيطية لتنمية المجتمع الريفي بالحركة التعاونية في عام ١٩٠٨، ولقد أنشئت

لؤل جمعية تعاونية زراعية عام ١٩١٠ فى قرية "شبرا النملة" بطنطا، وفى عام ١٩١٣ أصدرت الحكومة قانوناً لحماية صغار الملاك ينص على عدم فرض ضريبة على الملكيات التى لا تزيد عن خمسة أفدنة، وأخذت هذه الجهود تأخذ شكل تنظيمات محلية ريفية ابتداءً من عام ١٩١٨ بإنشاء المجالس القروية بصورتها القديمة.

ثم شهدت فترة العشرينيات من القرن العشرين جهوداً كبيرة فى مجال تنمية المجتمع الريفى، حيث صدر قانون التعاون الأول عام ١٩٢٣، وكان يهدف إلى توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لصغار الزراع، كما تم إنشاء بنك التسليف الزراعى عام ١٩١٣، لتخفيف الأعباء عن الفلاحين.

ولقد صدرت عدة قوانين وتشريعات وبرامج للإصلاح الريفى تمثلت أيضاً فى صدور قانون التعليم الإلزامى عام ١٩٢٤، وإنشاء بعض المدارس الإلزامية فى كثير من القرى، وصدر أيضاً قانون الجمعيات الزراعية عام ١٩٢٣، والقانون الثانى للتعاونيات عام ١٩٢٧، وتم تأسيس بنك التسليف الزراعى عام ١٩٣١ للأخذ بيد الزراع وتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لهم، وتمويل المزارعين والتعاونيات، وبالتالي دفع جهود التنمية الريفية. (٢٤)

ومن أبرز ملامح هذه الفترة أنها بدأت بعد تصريح ٢٨ فبراير الذى نالت مصر من ورائه استقلالاً جزئياً، وانتقل الحكم من تحت الحكم الإنجليزى المباشر إلى الحكم البرلمانى الملكى، وكانت البرامج والخدمات الريفية فى هذه الفترة تنسم بصفة غالبية هى كثرة الوعود والأقوال وقلة التنفيذ والأفعال حيث تأثرت مقاليد الحكم بعاملين هما: النفوذ البريطانى على الحكم، والنفوذ القطاعى الداخلى على الحكم. (٢٥)

ولقد اعتمد النظام الإدارى فى الريف إبان تلك الفترة على نظام "العمد" غير المكلف مادياً للدولة، وتركزت مسؤوليات "العمد" فى حفظ الأمن والممتلكات والمساعدة فى تطبيق القوانين المتعلقة بالضرائب والتجنيد والتحصينات ضد

الأمراض الوبائية، وذلك دون اهتمام بتحسين أحوال معيشة الريفيين وإيجاد فرص حقيقية للتنمية الريفية. (٢٦)

ولقد بذلت محاولات لتقديم أنواع من الخدمات الصحية، ولكنها لم تقابل الاحتياجات الصحية لأهل الريف، فقبل عام ١٩٠٥، انتشر في مصر الكوليرا وقضى على عشرات الألوف من الأهالي، فقامت الدولة بالاهتمام بالتطعيم ضد الأمراض، وكانت هذه نقطة هامة في مقاومة الأمراض، وفي حوالي ١٩١٠ ظهر مشروع المستشفيات المتنقلة لعلاج الرمد بالريف والحد من انتشاره، وقد كان يعتبر مشروعاً ناجحاً لأنه أول مشروع استهدف الاهتمام بصحة سكان الريف، وفي عام ١٩٢٠ بدأ إنشاء وحدات متنقلة للأمراض المتوطنة، وأخذت هذه الوحدات تتزايد تدريجياً في القرى والمدن حتى أصبح عددها يزيد على ١٠٠ وحدة. (٢٧)

وعلى أية حال، لم يكن في مصر حتى عام ١٩٢٢ فيما عدا مستشفيات (قليوب واسنا) سوى مستشفى عمومي واحد في بندر كل مديرية، وفي عام ١٩٢٣ بُدئ في إنشاء للمستشفيات المركزية، ثم أعقب ذلك فترة تميزت باهتمام الحكومة بمكافحة الأمراض الاجتماعية التي تفكك بالمواطنين وتقلل من إنتاجيتهم، ففي عام ١٩٢٨ بدئ في مكافحة مرض الجذام، وفي عام ١٩٢٩ مرض السل، ومنذ عام ١٩٣٠ والخدمات العلاجية تُنفذ في الريف عن طريق إنشاء مستشفيات قروية تعمل كعيادات خارجية<sup>(٢٨)</sup>، وبدأت مصلحة الصحة في عام ١٩٣٠ بإنشاء بعض المستشفيات القروية، وكانت من حيث عددها ونوع الخدمة التي تؤدي بها قاصرة عن مواجهة المشكلات الصحية الريفية، على أن هذا المشروع لم يكتب له التوسع لقلّة الاعتمادات، فلوقف التوسع فيه عام ١٩٣٧، وعندما أُنشئت وزارة الصحة بدلاً من مصلحة الصحة العمومية عام ١٩٣٦، أُنشئت بها في عام ١٩٣٧ مصلحة للشئون القروية والبلدية، وكان من بين أهدافها في مجال تحسين البيئة ردم البرك، وتوصيل مياه للشرب في



الريف<sup>(٢١)</sup>، وإنشاء وحدات صحية بها أسرة بالريف، ولقد اقتضى القيام بالخدمات الصحية في الريف إنشاء مشروعات ريفية لها عدة مسميات في مراحل مختلفة، فقد أنشئت المستشفيات القروية عام ١٩٢٨، وكان ضمن أنشطة المراكز الاجتماعية التي أنشئت في أواخر هذه المرحلة.<sup>(٢٢)</sup>

ولم تبدأ الحركة الجديدة لإصلاح القرية إلا في عام ١٩٣٦، حينما تكونت لجنة وزارية للنظر في برامج إصلاح القرية المصرية ودراسة مشروع إنشاء جمعيات تعاونية وصحية بقرى الريف، على أن تكون الخدمة الصحية مدخلاً من مداخل النهوض بالقرية في مختلف النواحي، ولقد استمرت اللجنة في دراستها ولم تنته إلى نتيجة واضحة حتى بداية سنة ١٩٣٩.<sup>(٢٣)</sup>

غير أن هذه الفترة شهدت على الجانب الآخر إصلاحات تنبأها المتعلمون والمثقفون في محاولة لتدعيم مكاسب ثورة ١٩١٩، فبذل السيد (طلعت حرب) ورفاقه جهوداً جبارة في إقامة أول بنك وطني صميم هو "بنك مصر" ومجموعة من شركاته الاقتصادية الكبرى، واتجهت مجموعة من خريجي المدارس العليا والجامعة إلى تأسيس جماعات متعددة تهتم بإصلاح الأحوال الاجتماعية في البلاد، مثل جماعة "الرواد"، و"رابطة الإصلاح الاجتماعي"، وهو ما شكل بداية لقيادة اجتماعية مستتيرة تطالب بإصلاح الأحوال الاجتماعية والمعيشية لكافة فئات الشعب، وفي مقدمتها الفلاحين بما تحملته طويلاً من معاناة مضيئة، وبرزت بذور الدعوة إلى تنفيذ برامج محددة للإصلاح الريفي، تركزت في فكرة إنشاء المراكز الاجتماعية للريفية، وقد ساعد على انتشار هذه الأفكار الإصلاحية، تأجج للمشاعر الوطنية ضد الاحتلال البريطاني بعدما اكتشف الشعب زيف الاستقلال الدستوري دون مقوماته السياسية السليمة، وقد ساعدت معاهدة ١٩٣٦ على إعطاء فرصة أوسع لانتشار هذه الدعاوى الإصلاحية بعدما حثت المعاهدة من النفوذ الاستعماري في البلاد.<sup>(٢٤)</sup>

ولعل من أبرز مشروعات النهوض بالمجتمع بهذه الفترة إنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بالقاهرة عام ١٩٣٦، والتي قامت ببعض التجارب للنهوض بالمجتمع الريفي ومن أبرزها التجربة الرائدة التي خططت لها الجمعية لإصلاح حال القرية المصرية وتحسين أحوال الفلاح والاستفادة من الخريجين الجدد لمعاهد الخدمة الاجتماعية الوليدة وذلك بإنشاء مركز اجتماعي في كل من قريتي (النابل وشطانوف) وكانت هذه التجربة تركز على عدة مبادئ منها:

- إقناع الأهالي وإيمانهم بفوائد الإصلاح ومزاياه، وتعاونهم مع المصلحين في هذا المجال.
- ينبغي أن يكون الإصلاح ثمرة الإرشاد الاختياري وبعيداً عن الإلزام.
- مشاكل القرية متداخلة وتؤثر كل منها في الأخرى، لذا يجب معالجتها معاً في وقت واحد.
- يجب أن يكون الإصلاح قليل التكاليف حتى يمكن للأهالي الاعتماد على أنفسهم في مواصلته واستمراريته. (٣٢)

### ٣- الفلسفة المسندة للتنمية في هذه المرحلة:

اعتمدت هذه الفترة في سياسة الإصلاح في المجتمع الريفي على سن القوانين والتشريعات وإن كانت هذه القوانين والتشريعات لا تنظر إلى مراعاة أوضاع أهالي الريف وظروفهم، وكان من نتيجة ذلك أخذ الريفيين للجانب السلبي في عملية الإصلاح منذ بداية المرحلة والاعتماد الكلي على الحكومة في كل شيء، حتى بدأ الاهتمام الشعبي بمشروعات وبرامج التنمية بإنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، والتي تعد من أهم الركائز في حركة النهوض بالريف في هذه المرحلة.

## ٤- تحليل نقدي لسياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية في

### المرحلة:

- على الرغم من أن هذه المرحلة شهدت الإراصات المبكرة لنشأة الحركة التعاونية في مصر، والتي ظهرت إلى الوجود في السنوات الأولى من القرن العشرين، غير أن هذه التعاونيات قوبلت بتجاهل الحكومة التي سمعت إلى وضع قانون يخضعها تماماً لسيطرة الدولة، وإن لم يقدر له الظهور إلا في عام ١٩٢٣ (قانون التعاون الأول)، ومن ثم، ظلت التعاونيات تعمل دون غطاء قانوني خلال الفترة من عام ١٩٠٨-١٩٢٣، مما سبب ضعفها وصعوبة انتشارها.<sup>(٢٩)</sup>
- ومن ثم، فقد اتسمت الجمعيات التي أنشئت في تلك الفترة بالضعف لأسباب عديدة منها: عدم وجود هيئة للإشراف والرقابة على الحركة التعاونية وتدريبها، وعدم رعاية الدولة ومساندتها، وعدم إصدار قانون ينظم عملها، وخوف الإقطاعيين من تجمع للفلاحين، بالإضافة إلى عدم وجود هيئات أو بنوك تقوم بتمويل الحركة التعاونية.<sup>(٣٠)</sup>
- كما لم تنجح الجمعيات التعاونية في النهوض بالمجتمع الريفي نظراً لأنه لم يقبل عليها في المرحلة الأولى من تكوينها إلا كبار الملاك، وحتى في الحالات التي قبل عليها الزراع المتوسطون أو الصغار، ظلت الإدارة والإشراف لكبار الملاك فاستأثروا بخدماتهم ولم تصل إلى صغار المزارعين، ومن ثم، إذا ما كانت الحكومة هي التي أمرت بإنشاء الجمعيات التعاونية، فلماذا لا تتولى أمرها وتصلح من حالها، وتوصل خدماتها إلى كل الفلاحين بالقرية؟
- ويمكن أن نسمي هذه المرحلة وبصدق "مرحلة الإصلاح عن طريق القوانين"، فما كان على المتقنين أو الحكام إذا ما عنّ لهم إصلاح وضع قائم يعتقدون أنه يجب تعديله.. إلا استصدار قانون يضع حدوداً لما يجب على

الفلاح اتباعه، دون أن يهتم أى إنسان بإقناعه بأسباب صدور هذا القانون، وكانت النتيجة الحتمية لذلك: (٣٦)

- أ- انتشار المصلية والاعتماد الكلى على الحكومة.
- ب- جاء أثر هذه القوانين عكسياً إذ حاول المزارعون للتهرب من تطبيقها لاعتقادهم بأنها لم تصدر لصالحهم وإنما لصالح الحكام وكبار المزارعين.
- ج- كان لبعض القوانين الصحية أثراً العكسى أيضاً فلم يفتتح الفلاح بحدواها. وتهرب من تنفيذها، ولستخدم كافة الوسائل فى ذلك ومنها رشوة القائمين على تنفيذها لكى لا يُجبروه عليها، كما ساعد على عملية التهرب من تطبيق القوانين الصحية سوء الخدمات الصحية ذاتها التى كان يتلقاها الفلاح إذا ما نُفذ القانون.
- ح- على الرغم من إصدار قانون التعليم الإجبارى أو الإلزامى، وإنشاء بعض المدارس الإلزامية فى كثير من القرى، إلا أن نوع التعليم، ومدى احتياج الفلاح له، ونوع المدرسين، جعلت الفلاح يدفع الغرامة المقررة على أن يرسل ابنه إلى المدرسة، ويفضل أن يستبقه للعمل معه فى الحقل لو أن يُلحقه فى أى عمل آخر، فإذا كانت الحكومة تطلب أن يكون بالقرية تعليم، وتجبره على إرسال ابنه للمدرسة وفقاً لقانون تصدره وترغمه على ذلك، فلماذا لا تقوم الحكومة ببناء الفصول المطلوبة، وتزويدها بالمدرسين والأدوات اللازمة؟.
- د) لقد تسببت هذه المرحلة والتى اعتمدت على التقنين فى الإصلاح فى أن يأخذ الفلاح الجانب الملبى، مع فقد الثقة فى الحكومة وموظفيها بسبب سوء معاملتهم له، وأصبح اسم الموظف مقروناً بالضرر الذى يسببه للفلاح نتيجة مخالفة الفلاح للقانون، بدلاً من أن يكون مقروناً بالفائدة التى تعود على الفلاح من تنفيذه للإجراء المطلوب، فأصبحت وظيفة معاون الزراعة مقرونة فى ذهن الفلاح بمحاضر (الدودة- رى للرسم.... الخ) ووظيفة الطبيب مقرونة بكرىونات العزل .... الخ.

وعلى الرغم من القيام ببعض الخطوات الإيجابية نحو التنمية المحلية الريفية فى هذه المرحلة، إلا أن تلك الخطوات جاءت فى بعض القطاعات دون الأخرى، ولم يحدث من خلالها عملية تكامل أو تنسيق أو مشاركة شعبية، كما كانت جميع تلك الجهود مستهفة أولاً وأخيراً مصلحة المستعمر ويطانته، إلى أن بدأ الاهتمام الشعبى بالتنمية الريفية من خلال التجارب التى تبنتها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، والتى لا يزال صداها حتى الآن.

• وتميزت هذه المرحلة بأن أنشئت فى الإسكندرية عام ١٩٣٥ مدرسة للخدمة الاجتماعية بواسطة الجالية اليونانية، ولكن تم تعريبها بعد ذلك، وتكونت لجنة من المدرسة التى أنشأتها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية لتخريج أخصائيين اجتماعيين مدربين لقيادة العمل فى المشروعات التى ترمع إقامتها، ومن المدرسة التى أنشأتها الجالية اليونانية وزارة المعارف (التعليم حالياً) لتوحيد المناهج بين المدرستين. (٣٧)

### ثالثاً: المرحلة الثالثة: مرحلة البداية العلمية لتنمية المجتمعات

الريفية على أسس واضحة من عام ١٩٣٩ - ١٩٥٢:

#### ١- الظروف والأوضاع المجتمعية السائدة:

نتيجة للعوامل السياسية والاجتماعية التى سبق توضيحها فى المرحلة السابقة انقسم المجتمع ثقافياً واجتماعياً وسياسياً إلى مجموعتين، اتسمت شقة التفاوت والتباين بينهما حتى أصبحت ظاهرة واضحة نسميها ظاهرة الازواج، ففى بعض أحياء المدن الكبيرة نجد العلم والفن والعمران والنولدى والشوارع والتمدن، وفى باقى أنحاء البلاد نجد مجتمعات تقترب من مجتمعات القرون الوسطى لا يصل إليها القانون، والأمراض المتفشية والبؤس والفقر، بل امتد إلى أبعد جذور المجتمع وأعقها، فالتعليم فى القرية إن وجد فإنه فى كتاتيب ومدارس إلزامية، بينما فى المدينة فى مدرسة ابتدائية تنتهى بتلميذها إلى أعلى

مراحل التعليم والثقافة إذا شاء، كما تركزت الخدمات العامة في المدن الكبرى وحرم منها الريف، فتكس الأطباء في المدن الكبرى، وقبّع العلماء في جامعاتهم، وعزف الفنيون من المهتمين والزراعيين عن الانتقال إلى الريف، وبذلك حرم الريف من هذه القوى الفنية، وزادت شدة التخلف الحضارى بين الريف والحضر بما عمد إليه النظام الرأسمالى والإقطاعى والاستعمارى من إضعاف شخصية القرية وحرمانها من ممارسة السلطة ومن التقدم وإبقاء القرية منفصلة ومتخلفة عن المدينة وراضية بما هي فيه من تخلف، بل وإفئاع أهلها أن حياتهم أفضل من حياة المدينة التى يسود فيها الانحلال. (٢٨)

وقد أدى تبلور رأى عام ضاغط في نهاية المرحلة السابقة يطالب بتحسين أحوال الريفيين، مع بزوغ نجم عدد من قادة هذا التيار الإصلاحى وتقلدهم مواقع السلطة الحكومية، إلى انفئاع للوزارات المختلفة وتنافسها على تقديم الخدمات للريفيين، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتشار مبادئ الحرية وحقوق الإنسان في كافة أنحاء العالم ومن ضمنها مصر، والتي كانت جسراً لانتقال وإنفئاع العديد من التيارات الفكرية خلال الحرب، مع دخول البلاد حرب فلسطين في عام ١٩٤٨، وما نتجت عنه من آثار سلبية، عاود للرأى العام ضغطه مطالباً بالجدية في إصلاح الأحوال التى أصبحت غير مقبولة مع الوعى المتزايد بين أبناء الشعب، وهكذا خيم مناخ يدعو للتشاور والياس من إمكانية أن يوفر النظام الاجتماعى السياسى لقائم فرصة حقيقية للإصلاح المأمول، ومع هذا التشاور كانت هناك بنور تختمر لفضب شعبى عميق نما بسمرة عقب هزيمة للجيش في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ بفعل تأمر القصر وكبار رجال المال في صفقة الأسلحة الفاسدة، ثم غلى المرجل بعد حريق القاهرة فى ٢٦ كانون الثانى/ يناير ١٩٥٢، لينفجر البركان بالثورة فى تموز/ يوليو من نفس العام. (٢٩)

وكان من حسن طالع الطبقة الحاكمة فى ذلك الوقت أن أعلنت الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩، مما أتاح الفرصة لإيجاد فرص عمل لما يقرب من ربع مليون عامل مع قوات الحلفاء، بالإضافة إلى ظهور الكثير من الحرف والمهن المتصلة بوجود تلك القوات فى مصر، مما ساعد على رواج الحالة الاقتصادية وارتفاع سعر القطن وأجور العمال، فخفضت حدة السخط والتذمر فى صفوف العمال والفلاحين إلى حد ما، ولقد تعرضت مصر خلال فترة الحرب للكثير من الدعاية للمرضىة من جميع النواحي، أدت إلى تيارات متباعدة ترتب عليها انقسامات متعددة فى صفوف الشعب، يضاف إلى ذلك أن ظروف الحرب أدت إلى موجه من التضرر ترتب عليها هجرة كبيرة من الريف إلى المدن، ومن ثم، أخذت المدن تواجه مشكلات متعددة من جميع النواحي.<sup>(٤٠)</sup>

وفى ظل هذه الظروف، وما ترتب عليها من زيادة سخط الجماهير وتذمرها تغلظت الثورة فى نفوسهم، وساد البلاد عدم الاستقرار السياسى، ولم تستطع أى حكومة أن تستمر فى الحكم لأكثر من شهر بل أيام، ومثال ذلك حكومة "جيب الهالى" التى استقالت بعد يوم واحد من تشكيلها، وكثرت الاغتيالات السياسية، ونشطت الحركات المناهضة لنظام الحكم، وفى إحدى ثورات الغضب قامت الجماهير بحرق مدينة القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢.<sup>(٤١)</sup>

## ٢- ملامح سياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية فى المرحلة:

وإذا كانت محاولات التنمية الاجتماعية المحلية قد بدأت فى مجال النشاط الأهلى عام ١٩٣٨ فى قرية المناليل بالتجربة التى قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، فكانت أول محاولة بناة لاستثارة الجهود الإيجابية لأبناء الريف للاهتمام بمجتمعهم، ففى عام ١٩٣٩ يمثل أول جهد قومى منظم للنهوض الاجتماعى بقيام وزارة للشئون الاجتماعية والتى عهد إليها بتنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة لرفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لأفراد الشعب، والتى أنشأها " على ماهر" عندما تولى رئاسة الوزارة، وكان هو نفسه رئيساً

للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية عام ١٩٣٩، ولقد أنشئت الوزارة ضمن تنظيماتها لأول مرة قسماً للفلاح برئاسة السيد (أحمد حسين) أحد الأعضاء البارزين في تلك الجمعية، وأخذت الوزارة على عاتقها فكرة المراكز الاجتماعية الريفية.<sup>(١٢)</sup>

فقد قام الأخصائيون الاجتماعيون منذ عام ١٩٣٩ ببعض التجارب العلمية في إصلاح القرية... أى تجارب تستخدم الأسلوب العلمى فى ضوء ظروف المجتمع المحلى، وكان هذا اتجاهًا جديدًا رائدًا فى العمل بالنهوض بالمجتمع بغير الاتجاهات التى كانت متبعة من قبل، ذهب الأخصائيون الاجتماعيون إلى الريف، أول ما ذهبوا إلى قرية "شطانوف" مركز لشمون منوفية، وإلى قرية "المنايل" مركز شبين القناطر، منذ عام ١٩٣٩، حيث بدؤوا عملهم الرائد فى إخلاص وتقان، وفى صبر ولمل، تدفعهم إلى ذلك ثورتهم الرائدة، كما يدفعهم حبهم الواعى لبلادنا، ونجحت التجارب فى "شطانوف" وفى "المنايل"، أى نجحت للتجارب العلمية التى تعنى بالفلاح، وحياة الفلاح، بغرض تحسين حالته، ورفع مستوى المعيشة فى القرية بأساليب العمل المباشر، وفى عام ١٩٤١ أنشئت خمسة مراكز اجتماعية أخرى على غرار مركزى شطانوف والمنايل، وتلا ذلك إنشاء مراكز أخرى بلغ عددها عام ١٩٤٩ (١١١) مركزاً، ففرت فى عام ١٩٥٤ إلى (١٧١) مركزاً.<sup>(١٣)</sup>

• وازدادت مشروعات وخدمات التنمية الريفية وتنوعت بشكل واضح نتيجة اندفاع الوزارات المختلفة وتنافسها فى تقديم الخدمات للريف عن طريق مداخل تتفق واختصاصاتها حيث نجد:<sup>(١٤)</sup>

• فى عام ١٩٤٢ تولى وزارة الصحة معالى السيد (عبد الواحد الوكيل) وكان أيضاً أحد قيادات جمعية الدراسات الاجتماعية، فاستصدر قانوناً للصحة القروية والذى تعهدت الدولة بموجبه باعتماد محدد فى ميزانيتها لبرامج تحسين الصحة القروية، ويعتبر مشروع تحسين الصحة القروية عام



١٩٤٤ الذى أنشئ تنفيذاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٢، ثم القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧، والمعدل بالقانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦، هو أول برنامج منسق لخدمات الصحة القروية على نطاق واسع، ويقوم هذا المشروع على إنشاء مجموعة صحية قروية لكل (١٥) ألف إلى (٢٠) ألف من السكان، وهم يكونون عادة عدداً من القرى تتراوح بين ٣-٦ قرى على أبعاد من مقر المجموعة، ولقد أنشئت حوالي (٢٠٥) مجموعة حتى عام ١٩٥٢.

• واتجهت وزارة الزراعة إلى تحسين خدماتها من خلال عدة برامج فى مقدماتها إنشاء الوحدات الزراعية لتقديم الإرشاد الزراعى للفلاح ورعاية المسائل الريفية الزراعية غير الاجتماعية عام ١٩٤٤.

• وفى عام ١٩٤٦ أنشأت وزارة التجارة والصناعة إدارة للصناعات الصغيرة التى اهتمت بإنشاء مراكز التدريب الصناعى الحرفى فى الحضر والريف.

• وبدأت وزارة المعارف (التعليم حالياً) فى إنشاء نوع خاص من المدارس الابتدائية سمي بالمدارس الريفية، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية وظهر صعوبات فى توفير السلع الاستهلاكية بدأ التوسع فى إنشاء جمعيات تعاونية استهلاكية جنباً إلى جنب مع نشر التعاونيات الزراعية، بجهود متميزة قام بها السيد (إبراهيم رشاد) ومعاونوه فى مصلحة التعاون التى كانت تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية آنذاك.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت هناك محاولة أولى لتنسيق الخدمات فى الريف، حيث شكلت اللجنة العليا لمكافحة الفقر والجهل والمرض، ثم عدل تسميتها بالمجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين عام ١٩٤٦، وكانت هذه اللجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزراء الخدمات كالمشئون الاجتماعية والصحة والتعليم، وقد وضعت هذه اللجنة برنامجاً لتنسيق الخدمات التى تقدمها مختلف الوزارات، ونشر تلك الخدمات المنسقة فى الريف المصرى

على مدى ثماني سنوات، وقد تلخصت الخطة التنسيقية في إنشاء مركز اجتماعي في كل قرية لو أكثر يبلغ عدد سكانها عشرة آلاف نسمة، بحيث يكون هذا المركز بمثابة محور الخطة وتتضمن خدماته عيادة خارجية، ومدرسة ريفية، ومركزاً للتدريب الصناعي الريفى، وفي كل ثلاثة مراكز اجتماعية تنشأ مجموعة صحية بها أطباء وسيارة إسعاف، وبها قسم دخلي، وتقوم المجموعات الصحية بخدمة العيادات الخارجية الريفية المقامة في للمراكز الاجتماعية، وفي نطاق كل خمسة مراكز اجتماعية تنشأ وحدة زراعية وبيطرية لتوفير للخدمات المتعلقة بمستلزمات الإنتاج الزراعي كالتقاوى والأسمدة، وبذلك يصبح المركز الاجتماعي بمثابة حلقة الصلة بين أهالي القرى وجميع أجهزة الخدمات الموجودة في نطاقه.

وكخطوة مبدئية لبرنامج السنوات الثمان، رأت اللجنة العليا تنفيذ الخطة التنسيقية في مركز إدارى واحد خلال العام الأول حتى يكون صورة لما سيكون عليه حال الريف في نهاية البرنامج، وقد اختير مركز "منوف" بمحافظة "المنوفية" ليكون منطقة البداية بحكم كونه أكثر المراكز ازدهاراً بسكان الريف في مصر، وتم التنفيذ فعلاً بإنشاء المراكز الاجتماعية والوحدات الصحية والزراعية والمدارس الريفية، كما اختيرت قرية "مرس اللبان" كم منطقة وسيطة لتكون مقراً للرئاسة المشرفة على المشروع من قبل جميع الوزارات المعنية، وكذلك تم إنشاء المنشآت اللازمة لعمل وسكن الموظفين بهذه القرية وجميع القرى التي وقع عليها الاختيار، في حدود المركز الإدارى المذكور لتأدية هذه الخدمات، فتم إنشاء ١٨ مركزاً اجتماعياً، ٣ وحدات صحية ريفية، ١٨ مدرسة ريفية، ووحدة زراعية بمشتملاتها الزراعية والبيطرية.

وبدا أن التنمية الريفية المتكاملة قد أوشكت على الظهور، ولكن الواقع جاء بخلاف التمنيات، إذ سقطت الوزارة التي تبنت المشروع، ودخلت البلاد حرب فلسطين، ووجهت أغلب الاعتمادات الحكومية للمجهود الحربى، وبدأت

كل وزارة تحاول التلمص من التزاماتها تجاه المشروع، وهكذا تعثر المشروع للتموى المنمق، وانتهى إلى مجرد مجموعة متناثرة من الخدمات الحكومية غير المترابطة، وسلمت المباني الخاصة بإدارة التجربة بمرس اللبان إلى هيئة اليونيسيف لكي تقيم بها المركز الدولي للتربية الأساسية في العالم العربي.

ونظراً لبطء للتوسع في المراكز الاجتماعية نتيجة لقلّة الاعتمادات المدرجة في الميزانية لإنشاء هذه المراكز رأت مصلحة الفلاح أنه يمكن خدمة المجتمع عن طريق تنظيمات ينشئها الأهالي ممثلة لجمعيات المراكز الاجتماعية يخدمون بها مجتمعاتهم فعاونت الأهالي على إنشاء "جمعيات الإصلاح الريفى" التى تعينها الدولة فنياً بزيارات الأخصائيات الاجتماعيات المتكررة، وتعينها مالياً ببعض الإعانات المالية، لكي تتمكن من توفير بعض خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية والاقتصادية التى يحتاجها المجتمع.

ولقد تمكنت هذه الجمعيات من إظهار الكثير من القيادات المحلية وتمكينها من خدمة مجتمعاتها ومعظمها لا يزال فى ميدان العمل<sup>(١٥)</sup>. ولقد بلغ عدد الجمعيات ١٦٤ جمعية منذ وضع نظامها الأساسى عام ١٩٣٤ وحتى عام ١٩٥٤، وقد أظهرت فى مجموعها نشاطاً مشجعاً مما أشار إلى فائدة للتوسع فى إنشائها، ويلاحظ أن هذه الجمعيات كانت أقل نفقة من المراكز الاجتماعية، وذلك لعدم بناء بيانات جديدة خاصة بها، وعدم تخصيص موظفين لكل جمعية كما هو حادث فى المراكز الاجتماعية<sup>(١٦)</sup>.

وفى سنة ١٩٤٥ وضع نظام المجالس القروية للعناية بشئون البيئة الصحية وإنشاء المرافق الصحية مثل عمليات المياه وأعمال النظافة ورمد البرك وغيرها<sup>(١٧)</sup>.

وفى عام ١٩٥٠ قامت محاولة أخرى لتكامل الخدمات فى الريف تحت إشراف وزارة الصحة بالتعاون مع هيئة الصحة العالمية، فأنشأت "مركز التنظيم والتدريب بقلوب" لكي يقوم بعمليات التنمية والتنظيم فى بعض مراكز محافظة

القليوبية، وقام المركز فعلاً بإنشاء وحدات خدمات متكاملة في أنحاء متفرقة في منطقة عمله، كما أنشأ مجالس للتنسيق والتخطيط وتدعيم الهيئات الاجتماعية، واستمر العمل فيه حتى عام ١٩٦١، إلا أن الحكومة رأت أن التجربة لم تثبت صلاحيتها تماماً فقررت عدم تكرارها والاستغناء عن خدمات المركز الموجود.<sup>(١٨)</sup>

### ٣- الفلسفة السائدة للتنمية في هذه المرحلة:

شهدت هذه المرحلة تدخلاً من جانب الحكومة، ولكن كان عشوائياً، وغير مخطط يفتقد التنسيق والتكامل، مع تعاظم الدور الشعبى والذي كان أكثر اهتماماً من الدور للحكوى بمشروعات التنمية الريفية.

ولقد اعتمدت فلسفة الإصلاح في هذه المرحلة على تدعيم المشاركة الشعبية والاهتمام بالجهود الذاتية مع الاعتماد على الامكانيات المحلية.

### ٤- تحليل نقدي لسياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية في

#### هذه المرحلة:

وهكذا، ومن خلال العرض السابق، وفي خلال نحو سبع سنوات، ظهرت الخدمات الريفية بوضوح وتنوعت أشكالها، فأصبح هناك مراكز اجتماعية، وتعاونيات زراعية واستهلاكية، ووحدات زراعية، ومجموعات صحية، ومدارس ريفية، ومراكز تدريب حرفية، غير أن:

- التنسيق كان مفتقداً وغائباً فيما بين مختلف هذه الجهود، مما أدى إلى ازدواج الخدمات وتكرارها، ومن ثم، تحول التعاون المفترض فيما بين الجهات والوزارات المعنية إلى تناقض بين القائمين على هذه الخدمات، انقلب إلى صراع يستهدف كل طرف فيه أبعاد الأطراف الأخرى لينفرد وحده بساحة الريف.

- ولم تسعف الميزانية المحددة للحكومة أن توفر لكل هذه البرامج المتعددة الإمكانيات المادية اللازمة لانتشارها، مما أدى إلى اقتصار جهودها على عدد محدود من المناطق الريفية كنماذج غير معممة.
  - كما أن التنافس المعيق أدى إلى تكثيف الخدمات فى بعض المناطق واحتكارها للإمكانات المتاحة، وخاصة تلك التى تتمتع ببعض النفوذ السياسى، وحرمان باقى المناطق الريفية من هذه الجهود.
- وظهر واضحاً غياب مفهوم محدد متفق عليه للتنمية الريفية، إذ توجهت كل هذه الجهود إلى إيجاد خدمات حكومية وليس تنمية ريفية متكاملة بالمعنى الصحيح. (١٩)

ومن ثم، يمكن القول أن ما أنشأته الوزارات فى هذه المرحلة كانت وحدات لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية دون أن يكون لها تأثير إيجابى فى تنمية المجتمعات الريفية، ولو أن هذه الوزارات ألقت بثقلها، لتعزيز المراكز الاجتماعية، لكان الوضع غير الوضع، ولتغيرت صورة الريف، ولكن بدلاً من ذلك وجدنا تسابقاً مضطرباً خلال فترة لا تتعدى سنوات قليلة، اهتمت فيه الوزارات بالتسابق فى إنشاء الوحدات الإدارية، وإقامة الأبنية، دون الاهتمام الحقيقى بالخدمات المقدمة وكيفية توصيلها للأهالى فى القرى المصرية، مع غياب التنسيق والتكامل والتخطيط، وكان الدافع إلى ذلك استجابة الحكومة للرأى العام الذى بدأ يطالب بإصلاح الريف.

كما اهتمت هذه المرحلة بمحاولات لوضع سياسة لتنمية الريف المصرى، إلا أنها كانت سياسة غير ثابتة واهتمت بالعشوائية، وعدم التنسيق، مما أدى إلى ازدياد الخدمات وتكرارها، وضياح المسؤولية بين هذه الخدمات المتنوعة والمتصارعة، ولم يوجد أى برنامج محدد ومرسوم لتنفيذ أى مشروعات للإصلاح الريفى، كما أن المشروعات التنموية التى ظهرت فى هذه المرحلة لم تتبع من الناس أنفسهم ومن شعورهم بالحاجة إليها، بل فرضت عليهم

مما أضعف استجابتهم لها واستفادتهم منها، كما لم تكن هذه المشروعات شاملة لمختلف نواحي الحياة الريفية حتى يسهل تعميمها، كما لم يُراعى فيها ترتيبها وفقاً لحاجات أهالي الريف، كما كانت تنقص بعض القائمين عليها الخبرة اللازمة بحياة الريف ومشاعر أهله ونزعاتهم، مما أضعف روح التعاون بينهم، كما كانت تدور تلك المشروعات بطريقة مركزية شديدة، مما قضى على شخصية الهيئات المحلية والإقليمية وأضعف روح التعاون بينهم، وأضعف شخصية المنفذين المحليين والإقليميين وتقيدهم باختصاصات محددة، وجعل التصرف في كل صغيرة وكبيرة مرجعه إلى الإدارة في القاهرة. (٥٠)

وقد بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مشروع للمراكز الاجتماعية في الريف عام ١٩٤١ والذي يرمى إلى رفع مستوى المعيشة بواسطة سبل الانعاش الاقتصادي مع الرعاية للصحة والاجتماعية ولقد نضرت أحياناً وعمل على تقويتها أحياناً أخرى، دون سياسة مرسومة بشكل تخطيطي يساعد على انتشارها والقيام بأهدافها وتعميمها في الريف. (٥١)

وإذا ما كانت محاولات التنمية المحلية قد بدأت في مجال النشاط الأهلي عام ١٩٣٨ في قريتي "المنابيل وشطانوف" بالتجربة التي قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، باعتبارها أول محاولة بناءة لاستثارة الجهود الإيجابية لأبناء الريف للاهتمام بمجتمعهم، فإن عام ١٩٣٩ يمثل أول جهد قومي منظم للنهوض الاجتماعي بقيام وزارة خاصة للشؤون الاجتماعية عهد إليها بتنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد الشعب. (٥٢)

وعلى صعيد آخر، كانت التعاونيات التي انتشرت في مختلف ربوع الريف تسعى جاهدة للبحث عن مصدر تمويلي لأنشطتها وكان مصدرها للمنطقى "بنك التسليف الزراعي، وعندما لمست صده وتجاهله سعت إلى إنشاء بنك تعاوني مستقل، ولكن الحكومة وأدت هذا الحل الذاتي كي تضمن استمرار

سيطرتها على التعاونيات، وهو الأمر الذى أدى إلى استمرار التعاونيات ضعيفة القدرات، محدودة الإمكانيات، وبالتالي ضئيلة التأثير فى جهود التنمية الريفية.<sup>(٥٣)</sup>

وعليه، نتفق مع القول بأن جميع المجهودات الإصلاحية فى الريف- سواء كانت جمعيات تعاونية أو مجالس قروية أو تجربة إصلاح القرية "ببهيتم"- كان حكمها كله تمهيداً لتجارب إصلاح القرية التى أشرفت عليها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية والتى كانت الأساس الذى بنيت عليه فكرة للمراكز الاجتماعية.

ولقد تناولت كل عملية من عمليات الإصلاح الريفى فى مصر قبل ١٩٣٩ زاوية من زوايا الإصلاح سواء كانت اقتصادية أو تعليمية أو صحية، أو عمرانية، حتى جاءت تجارب الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ومن بعدها المراكز الاجتماعية فتناولت مشكلات المجتمع سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية، كما اهتمت بإشراك المواطنين فى الإصلاح، فكانت بحق هى بدء حركة التنمية والتنظيم فى المجتمع الريفى.<sup>(٥٤)</sup>

ويمكن حصر أسباب التخلف والقصور فى تحقيق تنمية ريفية فى هذه المرحلة إلى مجموعة عوامل متعددة أهمها: <sup>(٥٥)</sup>

أ- العوامل الإدارية والسياسية: وتتمثل فى:

أ- عدم وجود خطة للعمل أو برامج محددة الأهداف والوسائل مما أفقد المياسة الاجتماعية الاستقرار والتنسيق للآزمين لتحقيق الأهداف المرجوة.

ب- بعثرة الجهود والأموال فى مشروعات غير منسقة وغير مرتبة حسب أولوياتها ومدى الحاجة إليها.

ج- الحلول للمشاكل كانت جزئية وسطحية ولا تتناول غير المظهر ولا تعالج المشاكل بالقضاء على أسبابها ودواعيها.

د- عدم الاستقرار الحكومى وتعاقب الوزراء والحكام أدى إلى أن أصبحت السياسة الاجتماعية فى تغير دائم، تتشكل حسب مقتضيات الحال وتخضع للأهداف السياسية والدعاية الحزبية.

#### ب- العوامل الاقتصادية والسكنية: وتمثلت فى:

أ- الزيادة فى عدد السكان دون أن تصاحبها زيادة مماثلة فى الإنتاج والدخل أدى إلى فشل أى حركة للإصلاح الاجتماعى.

ب- عجز إيراد الأمة عن الوفاء باحتياجاتها المتزايدة من مستلزمات الحياة ومن الخدمات والمرافق.

#### ج- العوامل الفكرية:

حيث أدى نشاط الاستعمار والأجانب وساعد على ذلك غموض السياسة الإصلاحية فى الدولة إلى أن نشطت حركة النقل من مشروعات الإصلاح فى المجتمعات الغربية إلى بلادنا دون مراعاة للثقافة والظروف المحلية التى يعيشها مجتمعنا، مما أدى إلى أن يصبح الإصلاح مظهرياً وبعيداً عن حاجات الشعب الحقيقية فى أغلب الأحيان.

#### د- العوامل التنظيمية:

أدت النظم المركزية لوزارة الشؤون والوزارات التى تتعامل معها فى أمور الإصلاح إلى تعدد فروع الوزارة بالأقاليم حتى أصبح فى كل إقليم تفتيش للفلاح، والضمان، وتمائلت لاختصاصات المراكز الاجتماعية والجمعيات التعاونية ومكاتب الضمان فى كثير من النواحي، وأدى هذا إلى التضارب فى الاختصاصات، واللبطه فى الإجراءات وازدواج الخدمات، والتهرب من المسؤولين والتنازع على الاختصاص وعجز الوزارة عن القيام باختصاصها، ولم تنجح أى محاولة لتنسيق الجهود المشتركة.

وفى ختام هذه المرحلة، نذكر أنها امتازت بتطور الخدمات واتجاهها إلى العملية وانتشارها وبدئية تنظيمها وظهور المشروعات النموذجية كإنشاء



مدرسة الخدمة الاجتماعية، وإتمام أول دراسة عن الفقر، وتجارب إصلاح القرية، وإنشاء أول نظام للمراكز الاجتماعية وتجارب رعاية الأحداث وفى الختام إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية على النحو الذى رأيناه.

**المرحلة الرابعة: مرحلة التحول الاشتراكي من ١٩٥٣ - ١٩٧٠م:**

### **١- الظروف والأوضاع المجتمعية السائدة فى المرحلة:**

تعتبر هذه المرحلة من أخطر وألق المراحل فى حياة الشعب المصرى، فقد تمكن فيها من الثورة على الأوضاع الفاسدة التى كانت تسمود البلاد، واستطاع أن يتحرر سياسياً واقتصادياً وأن يقوم بتحول اجتماعى عميق أحدث تغييراً جذرياً فى جميع الأوضاع بالبلاد، حيث كانت:

- الحياة العامة كلها فى ذلك الوقت خاضعة للنفوذ الإقطاعى والرأسمالى والاستعمارى.
- الإقطاع والرأسمالية وهما فى ذروة تسلطهما يستخدمان الدولة بأجهزتها المختلفة (شرطة، جيش، قانون، قضاء، تعليم، المستعمر، الديمقراطية للزائفة) كأداة قمع رهيبة.
- البرلمان بمجلسيه (الشيوخ والنواب) لم يكن إلا منتدى لأصحاب الأراضي والرأسمالية أو المتعفين الذين كانوا يسيرون فى ركابهم، ولم يصدر أى برلمان إقطاعى أى تشريع يتسم حتى بشيء من الثورة.
- ملكية الأراضي الزراعية - والتى كانت مصدر الثروة القومية- لم تكن فى أيدي أبناء البلاد، بل كانت فى أيدي طبقة من عناصر غير مصرية غالباً.
- طبقة الإقطاعيين والرأسماليين هى المسيطرة على زمام الحياة الاقتصادية والمتسلطة على الحكم، وهى منبع رؤساء الحكومات والوزراء وأعضاء البرلمان وقادة الأحزاب الكبرى.
- التشريع يتم لخدمة مصالح الإقطاع والرأسمالية، وكان التشريع أيضاً يضغط على الكادحين ويدلل المترفين.

- التعليم يحمي النظام الطبقي، والطريق لإتمامه شاق لا يقدر على إتمامه إلا المقتدر مادياً.
- ظلت الوظائف الكبرى فى أيدى الطبقة العليا والمتوسطة، كما كانت غالبية ضباط الجيش من أبناء الطبقة الإقطاعية والمتوسطة .
- إزاء تلك الأوضاع قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، هادفة إلى تغييرها تغييراً جذرياً، وكانت الثورة أصدق تعبير عن رغبة الشعب فى التغيير، فالتفت حولها وأيدها وساندها منذ ساعة قيامها.
- تحالف الاستعمار والصهيونية العالمية والرجعية العربية لمحاربة النظام الثورى فى مصر والعمل على إسقاطه بأى وسيلة من الوسائل حتى لا يستطيع أن يحقق أهدافه فى تنمية مصر وإطلاقه نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة. (٥٦)

ولقد بدأت بعض التطورات الهامة فى المجتمع واتجاهاته نشير إلى

أهمها:

- فى أكتوبر عام ١٩٥٤ اضطرت بريطانيا إلى توقيع اتفاقية الجلاء، وتكونت خلال تلك الفترة " هيئة التحرير " كمنظمة شعبية تستهدف تكتيل الجماهير وتوحيد جهودها لمحاربة الاستعمار.
- تأميم قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦، للحصول على إيراداتها والإسهام فى بناء المد العالى الذى عرقل الاستعمار - وعلى رأسه أمريكا - بنساءه، وتمصير إدارات البنوك وشركات التأمين حفاظاً على سلامة الاقتصاد المصرى من التهريب للخارج.
- فى عام ١٩٥٦ بدأ العدوان الثلاثى على مصر (بريطانيا- فرنسا- إسرائيل) لغزو البلاد وقتل ثورة الشعب قبل أن يستقل أمرها.
- قيام (الاتحاد القومى) كمنظمة شعبية تتحمل مسئولية تحقيق إعادة بناء الدولة وتكتيل جهود أفراد الشعب وتوجيهها لزيادة الإنتاج، وكبديل لهيئة التحرير.

• فى يوليو ١٩٦١ صدرت القوانين الاشتراكية وحددت السمات الأساسية للتطبيق الاشتراكى فى مصر فيما يأتى:

أ- سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج.

ب- التخطيط القومى الشامل.

ج- زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع (العدالة الاجتماعية).

د- سيطرة الشعب على الأمور السياسية. (٥٧)

فى عام ١٩٦٢ صدر "ميثاق العمل الوطنى" محدداً لأهداف ومبادئ المجتمع الاشتراكى الجديد وسياسة العمل الاجتماعى فى إطار المفاهيم الاشتراكية، حيث أشار الميثاق الوطنى إلى الرعاية الاجتماعية فى كثير من أجزائه، واعتبارها قوة دافعة للإنتاج، وأكد على أن التخطيط الاشتراكى مطالب بأن يدرك أن غاية الإنتاج هى توسيع نطاق الخدمات، كما أشار الميثاق إلى كثير من برامج الرعاية الاجتماعية، واعتبار الإنسان هو الأساس فى كل عملية إصلاحية، كما أشار إلى بعض المبادئ العامة التى يلزم مراعاتها فى رسم طرق الرعاية والإصلاح الاجتماعى مثل:

أ- يجب أن تكون طرق العمل طرقاً مستتبطة محلياً، حيث قال الميثاق فى الباب الخامس "إن الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره".

ب- يجب الاستفادة من الخبرة للعملية المحلية، قال الميثاق فى الباب نفسه أيضاً "إن تجربة الصواب والخطأ هى فى حياة الأمم - كشأنها فى حياة الأفراد - طريق للنضج والوضوح".

ج- ممارسة الديمقراطية هى أساس للتربية الديمقراطية: قال الميثاق فى نهاية الفصل الخامس إن العمل الديمقراطى سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة عميقة فى إحساسها بالإنسان ... خلاقة ومبدعه ينعكس أثرها

بدوره على ممارسته للديمقراطية وفهمه لأصولها، وكشفه لجوهرها الصافي النقي".

د- يجب مراعاة تكافؤ الفرص بين المواطنين، حيث يقول الميثاق في الباب السادس: "إن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا بفرص متكافئة أمام كل مواطن".

هـ- الإصلاح لا يكون عن طريق الإرغام، حيث يقول الميثاق في الباب التاسع "إن الإقناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان".

و- الإصلاح لا يكون عن طريق إغراق الناس في الأمل، يقول الميثاق في الباب الثامن أيضاً "إن تحريك طاقات الشعب إلى العمل لا يجب أن يتم عن طريق إغراق الجماهير في الأمل، لكنه من أُلزم للواجبات في تلك الفترة أن تتضح أمام الشعب بجلاء صعوبة الوصول إلى الأهداف المرجوة".

ز) الإصلاح لا يكون عن طريق الوعظ والإرشاد، يقول الميثاق في الباب الثامن "إن التقدم الوطني لا تحققه كلمات محفوظة عالية الرنين".

ح) يجب أن يبدأ الإصلاح بتحقيق رغبات الشعب، ويقول الميثاق في الباب نفسه "وينبغي أن يصاحبه (الإصلاح) تقدير للتطلعات الكبرى للجماهير".

ط- يجب توزيع المسؤولية على أكبر عدد من الناس، حيث يقول الميثاق في الباب نفسه "إن تكديس سلطات كبيرة في أيدي قليلة تؤدي دون جدال إلى انتقال السلطة الحقيقية إلى غير المسؤولين عنها بالفعل أمام الشعب".

ك- الإسراف نوع من الانحراف، حيث يؤكد الميثاق في الباب الثامن على أن قيادة المشروعات الكبرى في عملية التطوير في حاجة إلى أن تؤمن بأن الإسراف هو نوع من الانحراف.

هذا هو أهم ما يتعلق بالرعاية الاجتماعية وبرامج التطور والإصلاح سواء من ناحية السياسة العامة أو الأهمية، أو البرامج، أو المبادئ والأساليب العمل. (٥٨)

حرب يونيو ١٩٦٧ (النكسة)، وإن كانت مصر قد خسرت هذه المعركة، إلا أن تحالف الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية لم ينجح فى تحقيق أهدافه، وبفضل تصميم الشعب وإرادته فى التغيير وإيمانه بحكومته الثورية، صمد فى وجه العدوان، وتحمل التضحيات وأعاد بناء قواته المسلحة وسار فى تطبيق برامج التنمية وتعميق التطبيق الاشتراكي، وفقاً لما جاء فى قوانين يوليو الاشتراكية، وميثاق العمل الوطنى وبيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨، وحركة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ وغير ذلك من القوانين التى تصدر تباعاً.<sup>(٥٩)</sup>

## ٢- ملامح سياسة ومشروعات التنمية المحلية الريفية فى هذه المرحلة:

بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، اتجهت نحو ميدان التنمية الريفية فى اتجاهات ثلاث هى:

أ- صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول لتنظيم الملكية، ومقناً للعلاقة بين المالك والمستأجر، وذلك بعد أربعين يوماً من قيامها.

ب- اجتهدت حكومة الثورة فى تبنى التخطيط منهاجاً لعملها بصورة عامة، وفى خدمة الريف بصفة خاصة، فأنشأت "المجلس الدائم للتنمية الاقتصادية" الذى ركز على تنشيط المشروعات الصناعية فى المناطق الحضرية، مما ساعد على سحب القوة المتعطلة فى الريف موفراً لها فرص عمل منتجة فى قطاعات غير زراعية، ثم أنشأت المجلس الدائم للخدمات عام ١٩٥٣ لإعطاء دفعة لبرامج الخدمات خاصة فى الريف.<sup>(٦٠)</sup>

ج- فى عام ١٩٦٠ صدر القانون ١٢٤ بشأن نظم الإدارة المحلية ليوجب نوعاً من المشاركة الشعبية، ونص فى مادته الأولى على تقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية هى: المحافظات، المدن، والقرى، مما أكد على الاتجاه نحو اللامركزية فى الإصلاح الريفى وتضمن هذا القانون إنشاء مجالس للقرى بهدف تنمية المجتمع الريفى وتنظيم مجهودات الإصلاح فيه، على أن تقوم تلك المجالس بإدارة الوحدات المجموعة فى القرى التى تقع فى دائرة اختصاصها.<sup>(٦١)</sup>

ثم بادرت الحكومة بتكوين لجنة للتخطيط القومى التى أنشأت المجلس الدائم للخدمات فى ١٧/١٠/١٩٥٣ وكان من أهم وظائفه وضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة وال عمران والشئون الاجتماعية، والتنسيق بينها ومتابعة تقويم الخدمات المختلفة ورفع مستوى الإعداد الفنى والتوجيه والإرشاد، وضمان مشاركة الشعب فى النشاط الاجتماعى مع استمرار المتابعة فى تنفيذ المشروعات المقترحة بالتقارير الدورية واللجان الدراسية والبحوث، بالإضافة إلى تنسيق جهود النشاط الأهلى والبحث والدراسة لإمكان توسيع هذا النشاط.

ولقد قام المجلس الدائم للخدمات - ضمن ما قلم به من أعمال - بدراسة مختلف برامج الخدمات الاجتماعية التى كانت موجودة قبل الثورة ودراسة أسباب قصورها، للكشف عن أسباب عدم نجاحها فى إحداث التنمية الريفية والتى يمكن بلورتها فى الآتى:

أ- غموض فكرة الإصلاح، وعدم فهم عوامل التخلف أو التغاضى عنها، وإهمال الأخذ بأساليب العلاج.

ب- عدم التنسيق بين جهود الأجهزة الحكومية والتنافس بينها، بسبب عدم العناية بوضع برنامج إصلاحى متكامل، والانتقال إلى التخطيط والدراسة لمختلف المشروعات.

ج- تضارب البرامج الإصلاحية باختلاف الأحزاب التى كانت تسعى للبقاء فى الحكم لتتمكن من خدمة مصالح أعضائها على حساب مصالح الجماهير.

د- ضعف أعداد القائمين بالأمر على نولى الرعاية المختلفة مع ضعف خبراتهم عنها، وعن الحياة الريفية بصفة خاصة.

هـ- عدم الأخذ بأراء المواطنين فيما يتصل بالكثير من الخدمات التى كانت تفرض عليهم دون دراسة أو إتاحة الفرصة للتعبير عن احتياجاتهم.

و- ضعف الميزانيات المخصصة لتمويل الخدمات والذي يرجع إلى تعدد برامج الحكومات المتعاقبة وتضاربها، مع تدخل بعض الوزارات فى وظيفة واختصاصات وزارات أخرى.

ز- عدم وجود عدالة فى توزيع الخدمات وألوان الرعاية المختلفة، مع عدم شمول الخدمات لمختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ح- المبالاة فى الإنفاق على المشروعات، مع عدم وضوح ترتيب أولويات الاحتياجات، وإدارة هذه المشروعات بعيداً عن أماكنها مما أدى إلى مظهريتها بسبب ضعف الإشراف المباشر عليها.

ط- كثرة القيود واللوائح والاختصاصات الكثيرة والمتعددة التى ساعدت الموظفين على التكاسل والتهرب من المسؤوليات ووضع التقارير البراقة البعيدة عن الواقع خوفاً من الجزاء أو طمعاً فى الترقيات. (١٧)

وانطلاقاً من نتائج فحص المشروعات السابقة، تم وضع مشروع إنشاء "الوحدات المجمعّة لتؤدى للريف مختلف الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، وذلك اعتباراً من عام ١٩٥٤، وتعتمد فكرة الوحدة المجمعّة على فلسفة تجميع خدمات وزارات الخدمات (الشئون الاجتماعية، الصحة، الزراعة، للتربية والتعليم) فى جهاز واحد يقدم هذه الخدمات فى شكل متكامل، بحيث يضم المشروع جميع الخدمات التى كانت تقوم بها المراكز الاجتماعية، والمجموعات الصحية، والوحدات الزراعية، والمدارس الريفية، بطريقة منسقة متكاملة، على أن يكون تنفيذ هذا المشروع ديمقراطياً فى توجيهاته، بما يحقق إعلاء الريفيين للحكم المحلى المليم، وهو ما يمثل المحاولة الثالثة لتنسيق الخدمات بالريف المصرى، على أن تخدم كل وحدة مجمعة ما يقرب من (١٥) ألف نسمة فى قرية واحدة أو فى عدد من القرى المتجاورة، ويقوم بالتخطيط والتنسيق والتنفيذ فى تلك المنطقة، وكان من المفروض أن يتم إنشاء ٨٦٣ وحدة مجمعة لخدمة كل القطاع الريفى بالجمهورية، ولكن بعد إنشاء

٢٥٠ وحدة وممارستها للنشاط، ظهرت بعض الصعوبات الناجمة عن علاقات الوزارات المشتركة في تكوينها، ومن ثم لوقف التوسع في الإنشاء لعوامل متنوعة، مما أدى إلى عدم استكمال المشروع، واتجهت كل وزارة إلى إنشاء وحدات خاصة بها لخدمة المجتمعات الريفية كالوحدات الاجتماعية، والوحدات الزراعية، والوحدات الصحية، أما وزارة التربية والتعليم فتقوم بإنشاء مدارس التعليم العام والفنى على اختلاف مستوياتها. (١٢)

وقد شهدت هذه المرحلة أيضاً إصدار قانون "التعاون الموحد" عام ١٩٥٦ لدفع جهود الحركة التعاونية في مجال التنمية، وكان من نتيجته بدء تنفيذ برنامج موسعة للانتماء الزراعى التعاونى لتوفير القروض لصغار الزراع ومستأجرى الأراضى بضمن محاصيلهم، وليس بضمن الأملاك، مما حرر الريفيين من سيطرة الملك والمربين على الإنتاج الزراعى، كما شهدت هذه المرحلة انتهاج الدولة لسياسة التخطيط المركزى خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٧٢ مع ارتقاء نسبى فى قوة هذا التخطيط بعد نكسة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وخلال فترة التخطيط المركزى ولقيت وتكبت تنفيذ الخطة الخمسية الأولى من ١٩٦٠-١٩٦٥ ثم ما تلاها من "ضد" وتعبئة موارد المجتمع لخوض معركة التحرير، اعتمدت الدولة أساساً على قطاع الزراعة لتمويل التنمية فى بقى القطاعات، ومن ثم، وضعت الدولة برنامج مختلفة لإحكام سيطرتها على قطاع الزراعة مثل: برنامج تنظيم الإنتاج الزراعى، برنامج التسويق الزراعى، بالإضافة إلى برنامج الائتمان الزراعى، وعلى جانب آخر، اهتمت الدولة بنشر الخدمات التعليمية والصحية أساساً فى الريف بالتوسع فى إقامة المدارس والوحدات الصحية الريفية كمبانٍ ومنشآت بدرجة أكبر من التوسع فى نوعية الخدمة المتاحة بها، كما شهدت هذه المرحلة أيضاً ظهور ممثلى الفلاحين والعمال لأول مرة فى مجلس الأمة (مجلس الشعب حالياً) بعد أن خصص لهم



المستور ٥٠% على الأقل من مقاعد هذا المجلس وغيره من المجالس الشعبية.<sup>(١٤)</sup>

ومن أجل ذلك قامت حكومة الثورة بإعداد الأطباء والممرضين ونشر المستشفيات والمستوصفات والوحدات الصحية، والقيام ببرامج التأمين الصحي، هذا فضلاً عن توفر المستشفيات والعيادات الخاصة، كما قامت بإعداد مئات الآلاف من المدرسين، وأنشأت آلاف المدارس، حيث كانت تبني أربعمئة مدرسة في العام في السنوات الأولى للثورة، هذا فضلاً عن إنشاء وزارة للتعليم العالي لتتولى مسئولية فتح أبواب التعليم بالجامعات والمعاهد العليا أمام الطلاب وإعدادهم ككوادر فنية لجميع المجالات في الدولة، مع مجانية التعليم في مختلف مستوياته، كما سمحت بالمدارس والمعاهد الخاصة، كما قامت بإنشاء ما يقرب من ألف مصنع، ودعمت القطاع الخاص وشجعت على إنشاء الورش والمصانع لتوفير فرص العمل لملايين من العمال بالإضافة إلى المؤسسات التجارية والمالية، كما أنشأت وزارة لنقوى العاملة، ووزارة الإصلاح الزراعي والري لتعملاً جنباً إلى جنب مع وزارة الزراعة لاستصلاح الأرض البور وتوسيع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني وتمليك الأراضي للفلاحين المعتمدين، للعمل على زيادة الدخل للقطاع الكبير من الشعب الذي يعمل بالزراعة وتحسين مستوى معيشتهم.<sup>(١٥)</sup>

ولقد أخذت الدولة بمبدأ التخطيط القومي الشامل، وتضمنت الخطة المشار إليها سابقاً، التوسع في إنشاء الوحدات الاجتماعية القروية كجهاز حكومي تنطلق منه الجهود لإحداث التنمية يكملها جمعيات أهلية للتنمية الاجتماعية، وفي عام ١٩٦٦ بدأ تنفيذ مشروع اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية في القرى ويمثل هذا المشروع مرحلة في محاولة التكامل بين الجانب الاجتماعي والجانب السياسي في المجتمع، ثم كان الاتجاه إلى توحيد تسمية الجمعيات العاملة في القطاع الريفي، حيث أصبحت تسمى "جمعيات التنمية

الاجتماعية"، وبدأت تأخذ في الانتشار على ضوء التطورات التي صاحبت انتشار الوحدات الاجتماعية، ويبلغ عدد الجمعيات العاملة بالمجتمعات الريفية عام ١٩٩٠ حوالي ٢٣٣٤ بنسبة ٨٥,٢% من إجمالي جمعيات التنمية بصفة عامة، وفي عام ١٩٦٥ ونتيجة للمجهودات التي بذلت لتخزين المياه وراء السد العالي واستصلاح ما يقرب من المليون فدان، ثم إنشاء ما يقرب من ٤٠٠ قرية جديدة في عشر مناطق في جمهورية مصر العربية.<sup>(٦٦)</sup>

ولقد لوحظ في الفترة التي أعقبت الثورة بعض الظواهر التي تدل على تفاعل إيجابي مع أهداف تلك الثورة منها:

أ- اتساع قاعدة العمل الاجتماعي في الجمعيات وامتداد أنشطتها إلى مناطق نائية ومجتمعات كانت محرومة منها كمناطق الريف والمجتمعات الصحراوية والنائية.

ب- زيادة إحساس الجماهير بالمشاكل الاجتماعية وإقبالهم على مواجهتها.

ج- وضوح طريق العمل والهدف أمام الجمعيات في ضوء فلسفة الثورة الجديدة.

د- اتساع فرص القيادة والممارسة الديمقراطية أمام الجماهير في الريف والحضر عن طريق المجالس القروية ولجان الاتحاد الاشتراكي والنقابات العمالية والجمعيات الأهلية... الخ.

هـ- تطبيق نظم لامركزية الإدارة كاتجاه جديد يعمل على تنمية الوعي الاجتماعي في الأقاليم أدى إلى تفهم المواطنين لتلك المؤسسات وزدياد إقبالهم على تكوين الجمعيات والاندماج لعضويتها.<sup>(٦٧)</sup>

### ٣- الفلسفة المساعدة في هذه المرحلة:

أخذت مصر بالنظام الاشتراكي وأصبحت الأيديولوجية الاشتراكية هي التي توجه كل عمل وطني، وأصبحت الحكومة مسئولة مسئولة كاملة عن توفير

الرعاية الاجتماعية وتطوير وتنمية المجتمع، على أساس الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي والدور البارز للدولة في الاقتصاد والمجتمع.

#### ٤ - تحليل نقدي لسياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية في

##### المرحلة:

• كان لقوانين الإصلاح الزراعي، وبناء المد العالي، وتبني حكومة الثورة للتخطيط منهاجاً لعملها، مع ظهور اللامركزية في إدارة المشروعات التنموية، واستخدام الأسلوب العلمي في إنشائها، مع الاهتمام بمشاركة الأهالي من خلال جمعيات التنمية بمثابة قمة العمل الريفي في مصر في هذه المرحلة.

• كما تتميز هذه المرحلة بتحمل الحكومة مسئولية الرعاية الاجتماعية مسئولية تكاد تكون كاملة وقيامها بالعديد من المشروعات التنموية في الريف المصري، وكان للثورة الفضل الأكبر في القيام لأول مرة بالتخطيط الاجتماعي على أساس قومي تجاه الريف.

• وعلى الرغم من أن خطة مشروع إنشاء "الوحدات المجمع" قد بنيت ١٩٥٦ على أساس إنشاء ٨٦٣ وحدة مجمع خلال خمس سنوات، وفعلاً أنشئ خلال الفترة من ١٩٥٦-١٩٥٨ عدد ٢٥٠ وحدة مجمع، ثم أوقف التوسع في إنشاء لعوامل متنوعة، إلا أنه عندما تم وضع الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠-١٩٦٥، أدرج فيها إنشاء مائة "وحدة مجمع" بمعدل عشرين وحدة سنوياً فقط، وهو ما يشير إلى ضعف واقعية الخطة الأصلية للمشروع، وعدم تناسبها مع الموارد المالية التي خصصتها بدرجة أكبر من اهتمامها بالريف.

• وعلى الرغم - أيضاً - من إصدار قانون "التعاون الموحد" عام ١٩٥٦ لدفع جهود الحركة التعاونية في مجال التنمية، إلا أنه لم تكن هناك جهوداً تنسيقية للربط بين برامج "الوحدات المجمع" من ناحية وبرامج التعاون

الزراعى من ناحية أخرى، كما استمرت إدارة القرى من خلال "العمد" بالتركيز على النواحي الأمنية أساساً، مما أفقد العمل الريفي للقيادة الموحدة التي يمكن أن تدفع جهود التنمية فيه، كما أدى اعتماد الدولة على التعاونيات الزراعية باعتبارها الأداة التي تسيطر بها على قطاع الزراعة، إلى فقد التعاونيات صبغتها الشعبية وبعدها من أن تكون منظمات اجتماعية قادرة على تحريك ودفع جهود التنمية. (٢٨)

• وعلى جانب آخر ركزت جمعيات تنمية المجتمع على الأنشطة التنموية الاجتماعية دون غيرها من الأنشطة التي تقوم بها هيئات وأجهزة أخرى في الدولة مثل الجوانب الصحية والتعليمية والاقتصادية، مما يعنى العدول عن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة في هذه المرحلة. (٢٩)

• وعلى الرغم من ظهور ممثلين للفلاحين والعمال لأول مرة في مجلس الأمة، وفقاً لما حدده لهم الدستور وفي غيره من المجالس الشعبية، إلا أن صعوبات التطبيق الديمقراطي أدى إلى تسلق أعداد كبيرة لا ينتمون للعمال أو الفلاحين كي ينالوا شرف تمثيل هذه الفئات، وبالتالي افتقد الفلاحون فرصة أن يكون لهم حضور قوى ومؤثر في صنع القرار، برغم كفالة الدستور لهذه الحقوق، ومع صدور قانون "الإدارة المحلية" الأول عام ١٩٦٠ والذي أتاح لأول مرة مشاركة ممثلى المواطنين فى اقتراح برامج ومشروعات الخدمات فى القرى والمناطق الريفية ومشاركتهم إلى حد ما فى متابعة تنفيذها، غير أن تمثيل المواطنين كان يتم من خلال أعضاء يختارهم التنظيم السياسى الوحيد الذى كان قائماً فى ذلك الوقت وهو الاتحاد الاشتراكى العربى بعد ذلك. (٣٠)

• بلغ التوسع الاقتصادى والتصنيع ذروتها فى مصر بين عامى ١٩٥٥- ١٩٦٥ حيث شهدت مصر فى تلك الفترة السياسات الاشتراكية الناجحة، وفى تلك المرحلة شهدت مولد القطاع العام، ومشاركة العمال فى الإدارة،

وقوانين الإصلاح الزراعى، وفيها زاد متوسط الدخل الحقيقى للفرد بنسبة ٣,٦% خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠-١٩٦٥، وتمثل ذلك فى زيادة استهلاك الفرد خلال سنوات الخطة بنسبة ٢%<sup>(٧١)</sup>، وحدث تنوع فى مصادر دخل الريفيين بنشر الصناعات الريفية والزراعية، كما قامت الدولة بمنح صغار الملاك إعفاءات من ضريبة الأراضى الزراعية ودفع الفائدة على القروض الزراعية لتشكيل الأساس الاقتصادى فى الريف.<sup>(٧٢)</sup>

• وفى ظل نظام اللامركزية الذى تبلور من خلال القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية، طرأت على مشروعات وخدمات التنمية الريفية تغييرات جذرية فى تنفيذ برامج الخدمات حيث اتجهت التنظيمات الإدارية فى وزارات الخدمات إلى إعادة تنظيم أجهزتها التنفيذية على أساس وجود إدارات أو مراقبات أو مناطق إقليمية تمنح سلطة واسعة للبت فى المسائل حتى ترد الموافقة على كل إجراءاتها من الوزارة المركزية بالقاهرة، ولقد نتج عن ذلك أن أصبحت البرامج وتنفيذها يتمشيان مع الظروف الإقليمية مما يدعم فائدتها، وبدأ تنفيذ هذا النظام ليرتكز على أساس حكم السكان المحليين لأنفسهم عن طريق ممثلين يقومون على مصالحهم ويرعون شئونهم.<sup>(٧٣)</sup>

• وعلى الرغم من اهتمام الحكومة بنشر الخدمات التعليمية والصحية بالريف المصرى، إلا أنها اهتمت بالكم لا بالكيف، بمعنى أنها توسعت فى إقامة المدارس والمستشفيات كمبانٍ ومنشآت، بدرجة أكبر من التوسع فى نوعية الخدمة المتاحة بها، كما أنها لم تعط اهتماماً كافياً لخدمات البنية الأساسية كالطرق والكهرباء والمواصلات والصرف الصحى ومياه الشرب النقية، حيث كان الاهتمام - كما سبق أن أسلفنا - مركزاً على التنمية الصناعية بأمل توفير فائض فى المستقبل يمكن معه تقديم خدمات أكثر ارتفاعاً للمناطق الريفية والحضرية على السواء.<sup>(٧٤)</sup>

- وتتميز هذه المرحلة بالاهتمام والتوسع فى تعليم الخدمة الاجتماعية، وانتشار الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتشجيع الدولة لها، وإصدار التشريعات التى تنظم نشاطها وتحدد العلاقة بينها الدولة.

### المرحلة الخامسة: مرحلة الانفتاح الاقتصادى من ١٩٧١-١٩٨٠:

#### الظروف والأوضاع المجتمعية السائدة فى المرحلة:

بعد تولى للرئيس السادات السلطة، شرع منذ منتصف السبعينيات فى تغيير التوجهات الرئيسية التى كانت سائدة خلال العهد الناصرى، فعلى الصعيد الاقتصادى تم الانتقال من صيغة الاقتصاد الموجه القائم على التخطيط المركزى إلى صيغة الانفتاح الاقتصادى، وعلى الصعيد السياسى تم الانتقال من صيغة التنظيم السياسى للواحد إلى صيغة التعددية السياسية المقيدة، وعلى صعيد المواجهة مع إسرائيل إلى سياسة التقارب مع الشرق وبخاصة الاتحاد السوفيتى السابق، وإلى سياسة التقارب مع الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، مع تراجع نسبى فى دور الدولة فى الاقتصاد والمجتمع، وفى إطار تحديد ما سبق إجماله يمكن القول:

- فى إطار سعى الرئيس السادات لتثبيت دعائم حكمه، طرح شعارات دولة المؤسسات وسيادة القانون والديمقراطية.
- فى عام ١٩٧١ تمكن السادات من التخلص من خصومه الذين نظر إليهم على أنهم يشكلون تحدياً رئيسياً له، خاصة وأنهم كانوا يشغلون أغلب المراكز الحساسة فى الدولة، والذين أطلق عليهم مراكز القوى خلال ما عرف بثورة التصحيح التى جرت فى مايو ١٩٧١.
- فى عام ١٩٧١ قام الرئيس السادات بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكى العربى بالانتخاب مرة أخرى.

- وفى عام ١٩٧٢ صدر الدستور محدداً المقومات الأساسية للمجتمع فى: التضامن الاجتماعى- تكافؤ الفرص- الأسرة- المرأة- رعاية الأخلاق- حق العمل- كفالة للخدمات- للتعليم- التربية الدينية.
- فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ انتصرت قواتنا المسلحة على الجيش الإسرائيلى وعبرت قناة السويس وحطمت خط بارليف.
- وفى أبريل عام ١٩٧٤ أصدر الرئيس السادات ورقة أكتوبر.
- وفى أغسطس من العام نفسه ١٩٧٤ أصدر الرئيس السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى والتى أكدت على ضرورة تعدد الآراء والاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكى، فضلاً عن تمثيل هذه الاتجاهات فى قيادته.
- فى يوليو ١٩٧٥، أقر المؤتمر القومى العام الثالث للاتحاد الاشتراكى العربى فكرة إقامة منابر ثابتة داخل الاتحاد الاشتراكى العربى، وكان من بين لجان المؤتمر لجنة خاصة بالمنابر، والتى قامت بوضع الضوابط والأسس التى يجب أن تقوم على أساسها المنابر.
- فى يناير ١٩٧٦ تم تشكيل "لجنة مستقبل العمل السياسى من (١٦٨) عضواً.
- وفى مارس ١٩٧٦ عقد المؤتمر المشترك للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب، ووافق المؤتمر على إقامة ثلاثة منابر ثابتة داخل الاتحاد الاشتراكى العربى، مع تغيير اسمها إلى "تنظيمات" بدلاً من منابر وهى: (٧٥)
- تنظيم مصر العربى الاشتراكى ويمثل الوسط ومقرره مدوح سالم.
- تنظيم للتجمع الوطنى التقدمى الوجدوى ومقرره خالد محى الدين.
- تنظيم الأحرار الاشتراكيين ومقرره مصطفى كامل مراد.
- فى يوليو ١٩٧٧ صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب.

• في عام ١٩٨٠ تم تعديل الدستور المصري. (٧٦)

ولقد شهدت علاقات مصر الخارجية تحولات جوهرية في هذه المرحلة، ففي مطلع السبعينيات اتجهت علاقات مصر بالاتحاد السوفيتي (السابق) نحو التدهور وانتهى الأمر بطرد الخبراء السوفيت من مصر وإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين - كما تدهورت علاقات مصر بالغاليلية العظمى من الدول العربية وبخاصة بعد زيارة الرئيس السادات للقدس وتوقيع اتفاقيتي كامب-ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وانتهى الأمر بعزلة مصر عن العالم العربي ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس مع تجميد عضوية مصر فيها. (٧٧)

ومع تدهور العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وما ترتب عليه توقف دول العالم الاشتراكي عن تمويل وتنفيذ مشروعات الخطط المتفق عليها، بل ومطالبة مصر بمسئولية ما عليها من التزامات دون اعتبار للصعوبات التي تواجه الاقتصاد المصري، والزيادة المضطردة في عدد السكان، وما تتطلبه من زيادة في النفقات مع ندرة الموارد المحلية المصرية بانقطاع إيرادات قناة السويس، وبترول سيناء، وتقلص السياحة، وانخفاض إنتاج بعض القطاعات بسبب احتلال سيناء. (٧٨)

ومن ثم، اتجهت الدولة إلى التوسع في الاقتراض من الخارج وذلك تحت ضغط تصاعد الأزمة الاقتصادية في الداخل من ناحية، وفرض عقوبات اقتصادية على مصر من قبل الدول العربية من ناحية أخرى، وقد شكلت المديونية الخارجية أحد العناصر الأساسية للأزمة الاقتصادية. (٧٩)

وعليه، أصبح الجو مهيئاً من الناحية السياسية لعودة القوى للرسمالية الدولية للساحة المصرية، فتحت ضغط ندرة الموارد المتاحة وللأزمة للتنمية أصبحت مصر مستعدة لقبول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن أجل ذلك صدر قانون الاستثمار في شأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة



رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والذي عدلت بعض أحكامه بمقتضى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بهدف إزالة العقبات التى تحد من حرية إطلاق رءوس الأموال العربية والأجنبية والوطنية، وإعطاء المستثمر المصرى نفس المزايا التى يتمتع بها المستثمر الأجنبى. (٨٠)

ومع قرب نهاية السبعينيات كانت الدولة المصرية مهددة بالإفلاس، كما تعرضت مصر لضغوط من صندوق النقد الدولى لتحرير الأسعار وتقليص الدعم، وهو ما أدى إلى تغذية التوترات الاجتماعية والاضطرابات السياسية، ولقد وصل الأمر إلى حد الانفجار على غرار ما حدث فى فنزائفة بنابر ١٩٧٧. (٨١)

وهناك اتفاق شبه عام على أن التطبيق السئ لسياسة الانفتاح الاقتصادى وغياب أو ضعف الضوابط القانونية والتنظيمية المرتبطة بذلك قد أفرز جملة من الاختلافات والتناقضات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى كان لها تأثيراتها على الحياة بصفة عامة، نذكر منها:-

- اتساع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات.
- أدى الانفتاح إلى زيادة حدة الأزمة الاقتصادية فى البلاد.
- أن جانباً هاماً من النشاط الاستثمارى فى ظل الانفتاح اتجه إلى القطاعات والأنشطة الخدمية سريعة الربح والعائد، وبالتالي لم يسهم فى توسيع القاعدة الانتاجية، مما أدى إلى تفاقم مشكلات البطالة والتضخم والمديونية، وتدننى مستويات المعيشة بل وعدم إشباع الحاجات الأساسية لقطاعات عريضة من المواطنين .
- كما أن سياسات الانفتاح أدت إلى تعميق تبعية مصر للخارج وبخاصة أمريكا والدول الغربية.
- كما كان للانفتاح الاقتصادى انعكاساته السلبية على منظومة القيم الثقافية فى المجتمع حيث برزت قيم جديدة على السطح تتعلق أساساً بالكسب السريع

الذى لا يقرن بأى عمل منتج، وممارسة الشطارة والفساد والميل على مبدأ "اخطف واجرى".

كما ترتب على ما سبق بعض التداعيات السلبية الأخرى منها:

أ- اتساع نطاق ظاهرة الفساد السياسى والإدارى والتى تمثلت فى شيوع الرشوة والمحسوبية والاتجار بالوظيفة العامة.

ب- بروز تنظيمات لرفض السياسى والاجتماعى وبخاصة للتنظيمات والجماعات الإسلامية المسيية، والتى من المؤكد أن مناخ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية خلال السبعينيات والثمانينيات كان عاملاً مساعداً على تنامي هذه الجماعات، كما كانت الانتفاضة الشعبية فى يناير ١٩٧٧ التى وصفها الرئيس السادات بأنها "انتفاضة حرامية" تعبيراً عن انهيار نتيجة لتلك الأوضاع، أضف إلى ذلك تزايد الاضطرابات العمالية والتى ارتبطت بمطالب اقتصادية واجتماعية بصفة أساسية.

وامتد الانفتاح الاقتصادى إلى الريف، حيث سمح للرأسمالية الريفية هى الأخرى بحرية الحركة الاقتصادية، ولكن التحولات التى طرأت على رأسمالية المدينة، لم يحدث ما يماثلها تماماً فى الريف، بل ظلت رأسمالية الريف تنمو نمواً المضطرب، كل ما أحدثه الانفتاح الاقتصادى لديها، هو إتاحة المزيد من الفرص للرأسمالية لديها، وحرية الحركة، وحرية النمو الرأسمالى، ولتخذ ذلك صورة تدعيم الملكية الزراعية عن طريق صدور قانون تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر وتقرير حق المالك فى طرد المستأجر، إذا تأخر عن دفع الإيجار، ورفع القيمة الإيجارية للقدن، وجواز تحويل العلاقة الإيجارية من الإيجار النقدى إلى العينى (المزارعة)، وإلغاء لجان فض المنازعات، وتحويلها إلى القضاء العادى، ولم تكن رأسمالية الريف بحاجة إلى انفتاح اقتصادى حيث أجبرت الدولة على رفع أسعار المحاصيل الزراعية باضطراب، كما تأكد سيطرة الفلاحين المتوسطين والأغنياء على الجمعيات التعاونية، حيث أدت إلى جعل

أربعة أحماس أعضاء مجالسها ممن لا نقل ملكيتهم عن عشرة أفدنة بدلاً من خمسة أفدنة، واشترطت فيهم معرفة القراءة والكتابة، بينما ٩٥% من صغار الفلاحين أميون، وبالإضافة إلى الانفتاح الاقتصادي ظهرت سلوكيات دعمها كذلك أبناء الذين سافروا للعمل بالدول العربية، وعادوا إلى القرية، وتشكلت مجموعات لامتناس لأموالهم من خلال السلع الاستهلاكية، ورفض الكثير منهم العودة إلى مهنتهم الأساسية للزراعة، واتجهوا إلى نشاطات أخرى، كـشراء سيارات النقل والأجرة والعمل بالتجارة وهكذا أصبح بالريف فئة عائدة ومعها رأس المال، وأخرى في انتظارها لامتناسه في مشروعات خاصة، وأثر هجرة هؤلاء العمل الزراعى إلى عدم توفر وارتفاع أسعار العمالة الريفية، كما أن ازدياد الثروة لدى هؤلاء جعلهم يتطلعون إلى السلطة في القرية، وأصبح السلوك الاكتفائى بالقرية غير موجود، حيث تغيرت نظرة الفلاح، بعد أن كان يزرع ليأكل، أصبح تفكيره اقتصادياً بمعنى ماذا يزرع؟ وكـم سيكسب؟ وتحولت القرية المصرية إلى قرية أكثر استهلاكاً، حيث تأثرت بالانفتاح الاقتصادي، والسفر للعمل بالدول العربية، فاستمرى بين الريفيين ما يسمى بالملوك المظهري. (٨٢)

## ٢- ملامح سياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية خلال المرحلة:

أ- تعد تجربة "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" من أبرز ما شهنته هذه المرحلة فيما يتعلق بالتنمية الريفية، حيث أنشئ هذا الجهاز عام ١٩٧٣ ولا زال مسئولاً عن تنمية القرية المصرية فى مصر حتى الآن، وفقاً للقرار الجمهورى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣ والذي حدد مسئولية الجهاز فى تنفيذ السياسة العامة واقتراح الخطة العامة للمشروعات وإجراء الدراسات والبحوث، مما يعد خطوة هامة نحو الاهتمام بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى. (٨٣)

ب- وبعد برنامج كهربة الريف من أحد أبرز المشروعات فى تطوير القرية ويؤدى إلى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمجتمعات الريفية للخروج من العزلة الثقافية، وقد دخل مشروع كهربة الريف مرحلة التنفيذ الفعلية بعد إنتهاء العمل بالسد العالى فى يناير ١٩٧١، وتبنى الحكومة لهذا المشروع، حيث تم إنشاء هيئة كهرباء الريف، وأصبحت عدد الأسر التى تتمتع بالكهرباء فى الريف فى تعداد ١٩٧٦، ٤٥,٧% بعد أن كانت نسبتهم فى عام ١٩٦٦ قد بلغت ٣٧,٨%، ويؤكد التعداد أن ٨١,٤% من الأسر فى عام ١٩٧٦ لا تتمتع بالكهرباء، وكانت نسبتهم فى عام ١٩٦٦ قد بلغت ٩٩,٧%.<sup>(٨١)</sup>

ج- وقد شهدت الفترة التالية لعام ١٩٧٦، انصاراً حاداً للتعاونيات الزراعية" بعد صدور قانون "بنوك القرى" الذى نقل إليها غالبية ما تقوم به التعاونيات من أنشطة مع إحكام الدولة سيطرتها على القطاع الزراعى بنفس السياسات التى بدأت بها أعول المستنديات.

د- وفى عام ١٩٧٧ بدأت تجربة التخطيط التكاملى للتنمية الريفية بمحافظة الشرقية، وتهدف التجربة إلى الوصول لنموذج للتنمية الاجتماعية المتكاملة فى المجتمع المحلى الريفى فى إطار قانون الحكم المحلى.

هـ- مشروع الإسكان والتنمية الذى يقوم بتنفيذه جهاز تنظيم الأسرة والسكان منذ منتصف ١٩٧٧ ويغطى ٢٥٢٥ وحدة محلية تضم ٢٩١٥ قرية وينفذ فى اثنى عشرة محافظة ريفية بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية وهيئة التنمية الدولية الأمريكية نتيجة للدراسات التى أجراها جهاز تنظيم الأسرة والسكان بالاشتراك مع وزارة الحكم المحلى وجهاز بناء وتنمية القرية لتحقيق أهداف سكانية من خلال تناول واستخدام المجتمع المحلى وحتى مستوى القرية المصرية لبعض الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

و- وفى عام ١٩٧٩ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى، لتدعيم الصلة بين الحكومة المركزية

والوحدات المحلية بجميع أنحاء الجمهورية من المحافظة إلى القرية الصغيرة والذى تم تعديله فى عام ١٩٨١ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١.

ز - وتنفيذاً للاتفاقية المبرمة بين الحكومة المصرية والأمريكية والصادر بها القرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٨، أنشئ مشروع مراكز للخدمات الاجتماعية المتكاملة بمصر، وذلك بكل من محافظتى أسبوط والغربية، وأحد مكوناته الهامة هو اختبار فكرة تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال جهد منظم لتنمية المجتمع. <sup>(٨٥)</sup>

ح - ساد فى هذه المرحلة الاهتمام ببنوك القرى، وتطورت قيمة السلف المقدمة من بنك الائتمان والتنمية للزراعية من (١٥٩٦٠) ألف جنيه فى بداية ١٩٥٢ إلى (١٨٥,٠٠٠) ألف جنيه فى بداية الثمانينات، مما يشير إلى زيادة سنوية للسلف المقدمة للفلاحين، وكان أكثر معدلات الزيادة عام ١٩٧٧، كما تطور العدد الكمى للجمعيات التعاونية للزراعية من (٤٦٧٣) جمعية فى بداية السبعينيات إلى (٥١٦١) جمعية فى بداية الثمانينات بوزاد عدد الجمعيات التسويقية من (٧) جمعيات فى بداية السبعينيات إلى (١٤) جمعية فى أوائل الثمانينات، كما زادت فى الفترة نفسها جمعيات الثروة الحيوانية من (٢٧) جمعية إلى (١١٨) جمعية. <sup>(٨٦)</sup>

ط - أنشئ صندوق التنمية المحلية كشخصية اعتبارية مستقلة فى إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهورى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨، وبدأ فى مزولة نشاطه بصورة عملية اعتباراً من نوفمبر ١٩٧٩، وصندوق التنمية المحلية صندوق تنموى يهدف بالدرجة الأولى إلى تدعيم التنمية الاقتصادية فى قطاع المحليات والقرية على وجه التحديد، إلا أنه يختلف فى استراتيجيته وسياسته عن تلك الأجهزة الائتمانية المتعددة فى مجال الإقراض، ومحور الاختلاف هذا يتركز على أن الصندوق لا يؤدى الدور المنوط بالجهاز المصرفى فى خلق الائتمان نظراً لأنه ليس بنكاً تجارياً أو مصرفياً. <sup>(٨٧)</sup>

### ٣- فلسفة التنمية السائدة في المرحلة:

من المؤكد أن الأيديولوجية التنموية التي تنتهجها الدولة تمثل الإطار الرئيسى الذى تتحدد فى ظله أبعاد وملاحج نورها فى عملية التنمية، وفى ضوء ذلك بدأ نظام السادات منذ منتصف السبعينيات التحول عن أيديولوجية التنمية التى كانت سائدة خلال الستينيات والتى كان أساسها التوجه الاشتراكى للقائم على أساس الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزى والدور البارز للدولة فى الاقتصاد والمجتمع، وبالمقابل فقد تبنى نظام الرئيس السادات توجهاً رأسمالياً للتنمية، وذلك فى إطار ما يعرف بـ "رأسمالية الدولة التابعة"، وجسدته سياسة الانفتاح الاقتصادى التى سار النظام فى تطبيقها بخطوات متعارعة منذ عام ١٩٧٤. (٨٨)

### ٤- نقد وتحليل سياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية فى المرحلة:

أ- على الرغم من أن تجربة "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" من أبرز ما شهدهته هذه المرحلة فيما يتعلق بالتنمية الريفية، حيث حفلت الخطوة التنفيذية للجهاز بالعديد من البرامج والمشروعات فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى، اعتمدت بدرجة جوهرية فى تنفيذها على "وحدات الحكم المحلى"، و"المجالس المحلية" المنتخبة لإدارة القرى بعد تعديل قانون "الإدارة المحلية عام ١٩٧١، إلا أن ضعف فاعلية هذه الوحدات وتلك المجالس من ناحية، وقصور حماس الوزارات المعنية فى أن تنسق أنشطتها مع غيرها من الوزارات من خلال "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" من ناحية أخرى، أدى إلى أن تنفيذ هذه المشروعات لم يحقق نقلة فعلية على طريق التنمية الريفية المتكاملة. (٨٩)

ب- أدى التطبيق السئ لسياسة الانفتاح الاقتصادى إلى ظهور شرائح اجتماعية من الأثرياء الجدد، وإلى زيادة أعداد الفقراء والمهمشين، وتآكل لوضاع شرائح الطبقة الوسطى، وإلى زيادة حدة الأزمة الاقتصادية فى البلاد، وتفاقم مشكلات البطالة، والتضخم والديونية، وتكفى مستويات المعيشة بل وعدم إشباع الحاجات

الأساسية لقطاعات عريضة من المواطنين، كما أدت إلى تعميق تبعية مصر للخارج وبخاصة للولايات المتحدة والدول الغربية.

ج- ولم تكن السياسات العلمية الأخرى المرتبطة بعملية التنمية أفضل حالاً من السياسات الاقتصادية، حيث عانت من مشكلات التقطع وعدم الاستمرارية، والفجوة الكبيرة بين الأهداف المعلنة والمخرجات الحقيقية، ناهيك عن ضعف التنسيق بين الوزارات والأجهزة المعنية بتنفيذ تلك السياسات، فعلى سبيل المثال:

١- فإن سياسة التعليم العالي لم يتم إعدادها في ضوء احتياجات سوق العمل ومتطلبات عملية التنمية، مما أدى إلى وجود وفرة من الخريجين في بعض التخصصات وندرة في تخصصات أخرى، مع محدودية سوق العمل، أدى إلى زيادة مشكلة البطالة بين الشباب المتعلمين، ناهيك عن ضعف الإمكانات المادية للجامعات والمعاهد، مع زيادة أعداد المقبولين بها. أما عن مشكلات التعليم الابتدائي فقد كانت ولا تزال كثيرة ومتشعبة.

٢- سياسة التدريب والتأهيل والتي تشكل ركيزة أساسية لخلق قوة عمل مدربة، ليس هناك ما يؤكد على وجود سياسة عامة حقيقية وفعالة لذلك خلال السبعينيات.

٣- ومع الأهمية القصوى التي تمثلها السياسة العلمية وسياسة نقل التكنولوجيا بالنسبة لعملية التنمية فالمؤكد أنه لم تكن هناك سياسة واضحة مدروسة في أي من المجالين، والأخطر من ذلك وجود نوع من الانفصال بين البحث العلمي من ناحية والسياسات المطبقة من ناحية أخرى، وهو ما يسهم في جعل تلك السياسات تنفد إلى الرؤية والوضوح كما يجعلها أكثر عرضة للنقض والفشل.

٤- وهناك أمثلة كثيرة، وما سبق مجرد نماذج أو أمثلة، وهو ما يؤكد على أن معضلات السياسات العلمية كانت الأسباب الرئيسية لتعثر عملية التنمية خلال السبعينيات، فقد عانت سياسات عديدة من الارتجالية في وضعها،

وعدم الفاعلية فى تنفيذها، وعدم كفاءة أجهزة وإجراءات تقييمها وتطويرها،  
ناهيك عن ضعف التنسيق بين الأجهزة والوزارات المعنية بتنفيذ السياسات  
المختلفة. (٩٠)

٥- وفى غضون الثمانينيات بدأت محاولات إحياء التخطيط القومى جنباً إلى  
جنب مع السير فى سياسة الانفتاح الاقتصادى، مما أوجد حالة من عدم  
الوضوح ومن عدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى، انعكس على التنمية  
الريفية أيضاً. (٩١)

٦- إن تزايد انسياب التمويل الخارجى، وعلى الأخص التمويل الذى اتخذ شكل  
الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قد أحدث تشويهاً واضحاً فى نمط الاستثمار  
والإنتاج والاستهلاك، حيث أصبح جانباً كبيراً من هذه الاستثمارات يتركز  
فى إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية المعمرة، وما يعنيه ذلك من إشاعة  
أنماط استهلاكية ترفيحية لا تتناسب مع إشباع الاحتياجات الأساسية  
للجماهير ولا مع ضرورة ترشيد الاستهلاك، ناهيك عن أن أعباء التمويل  
الخارجى قد تزايدت بشكل واضح وأصبحت تلتهم نسباً متزايدة من الموالد  
المحلية، وقد تمثل ذلك فى ارتفاع نسبة ما تخصصه الدولة من حصيلة  
صادراتها لدفع أعباء الديون الخارجية (الفائدة + قسط الديون). (٩٢)

### المرحلة السادسة: التنمية الريفية المتكاملة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى خلال الفترة من ١٩٨١ وحتى الآن:

١- الظروف والأوضاع السائدة فى هذه المرحلة: ولقد شهدت هذه الفترة  
الأحداث الآتية: (٩٣)

أ- فى أكتوبر ١٩٨١ تولى الرئيس مبارك السلطة على أثر اغتيال السادات فى  
حادث المنصة للشهير.

ب- إعادة حالة الهدوء والاستقرار إلى الحياة السياسية بعد أن شهدت العديد من  
مظاهر التوتر وعدم الاستقرار السياسى والاجتماعى خلال السنوات الأخيرة



من حكم المصادات وذلك على الصعيد الداخلى تمثلت فى عدة إجراءات كان أهمها:

- الإفراج تدريجياً عن المعتقلين السياسيين وبخاصة أولئك الذين اعتقلوا فى سبتمبر ١٩٨١.
- الانفتاح على أحزاب المعارضة وتغيير لغة الحوار معها والتأكيد على أنها جزء من النظام السياسى، والسماح بإعادة إصدار أغلب صحف المعارضة التى أغلقت فى سبتمبر ١٩٨١.
- رفع الرئيس مبارك شعار الطهارة ومحاربة الفساد، وتم بالفعل إحالة عدد من قضايى الفساد إلى القضاء.
- كما رفع شعار تصحيح سياسة الانفتاح الاقتصادى وتحويله من انفتاح استهلاكى إلى انفتاح إنتاجى، ولذلك دعا إلى عقد مؤتمر للاقتصاديين المصريين للبحث فى أفضل السبل لمعالجة الأزمة الاقتصادية.
- ج- أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد تبنى الرئيس سياسة واقعية قوامها إعادة مصر إلى مكانها فى الصف العربى ولذلك قام بالآتى:
  - وجه بوقف الحملات الإعلامية ضد الدول العربية.
  - تخفيض مستوى التطبيع مع إسرائيل إلى حدود دنيا، ورفض الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ بسحب السفير المصرى من إسرائيل .
- د- فى عام ١٩٨٧ وبعد قمة عمان أعادت مصر تطبيع علاقاتها مع الدول العربية.
- هـ- فى عام ١٩٨٤ شهدت مصر أول انتخابات برلمانية فى عهد مبارك، والتى يعتبرها البعض البدلية الفعلية لفترة حكمه.
- و- وعلى الصعيد الخارجى أيضا اتجه نظام الرئيس مبارك إلى إعادة التوازن للسياسة المصرية تجاه القوتين الأعظم (الاتحاد السوفيتى السابق- الولايات المتحدة الأمريكية).

ي- وفي ظل غياب سياسة مالية واقتصادية واضحة وفاعلة للدولة تنامت خلال الثمانينيات وتحت سمع للدولة وبصرها شركات توظيف الأموال، تلك الظاهرة التي شكلت نوعاً من النهب المنظم للاقتصاد المصري، ولا تزال ذيول المشكلة حتى الآن.

ح- في مطلع أغسطس ١٩٩٠ قيام العراق باحتلال الكويت، وما ترتب على موقف مصر من هذه الحرب من تداعيات، كانت أحد العوامل التي أسهمت في تخفيض الضغوط على الاقتصاد المصري بشكل غير مباشر.

ط- في أبريل ١٩٩١، وبعد دخول مصر في مفاوضات مطولة مع صندوق النقد الدولي وذلك للاتفاق على برنامج للإصلاح الاقتصادي في ضوء الأسس والقواعد التي يحددها الصندوق وبالفعل وقعت مصر على هذا البرنامج.

ز- حدث تطور ملحوظ في هيكل النظام الحزبي، فبعد أن كانت أربعة، أصبحت في عام ١٩٩٨ (١٤) حزباً.

### ملاحح سياسيات ومشروعات التنمية المحلية الريفية خلال هذه

#### الفترة:

أ- مجتمعنا المصري يعيش الآن فترة التحول من نظام اقتصادي مخطط إلى نظام اقتصادي حر، يعتمد على آليات السوق أو ما يعرف بالخصخصة.<sup>(٩١)</sup>

ب- كما شهدت هذه المرحلة محاولة العودة لنظام التخطيط منذ عام ١٩٨٢، اعتماداً على المؤشرات والمحفزات مع الاهتمام بتشجيع الخصخصة منذ أواخر الثمانينيات، ولقد بدأت أثناءها محاولات إحياء التخطيط القومي جنباً إلى جنب مع السير في سياسة الانفتاح الاقتصادي.

ج- وشهدت هذه المرحلة عدداً ضخماً من البرامج والمشروعات، كثيراً منها تموله جهات ومؤسسات أجنبية مثل: مشروعات الأسر المنتجة، وتنمية المرأة الريفية من خلال جهود وزارة الشؤون الاجتماعية، ومشروع المزارع الصغير، والمشروع القومي للميكنة الزراعية، من خلال جهود

وزارة للزراعة، ومشروع معالجة الجفاف عند الأطفال، وبرامج تنظيم الأسرة، من خلال جهود وزارة الصحة، ومشروعات التأهيل والتدريب المهني على الصناعات الحرفية، من خلال جهود عدة وزارات مثل القوى العاملة والصناعة والإسكان والإدارة المحلية.

د- ومع الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر تمهيداً للانتقال إلى اقتصاديات السوق الحرة، ظهر "الصندوق الاجتماعى للتنمية" كآلية تستهدف تقليل حدة الآثار السلبية لهذا الإصلاح، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة ظواهر البطالة وتقليل أعداد العاملين الزائدين عن حاجة العمل فى الحكومة وشركات قطاع الأعمال العام.

هـ- ومن خلال كم غير قليل من المنح والمعونات والقروض الأجنبية، اتجه صندوق التنمية الاجتماعية لتمويل مشروعات مكثفة لاستخدام عنصر العمل، وتسارعت جهود مختلف الجهات فى الدولة لتحقيق الهدف نفسه، وهو إتاحة مزيد من فرص العمل للشباب، سواء كانت فرص عمل مؤقتة أو مستقرة . نفذ منها عدد لا يستهان به فى الريف. (٩٥)

و- وخلال هذه المرحلة، صدر القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٨ الخاص بنظام الإدارة المحلية، لينظم المستويات التخطيطية فى المجتمع المصرى ودور كل منها.

ز- وفى خلال هذه المرحلة، تم تطبيق أربعة خطط للخدمات الاجتماعية ١٩٨٧/٨٢، ١٩٩٢/٨٧، خطة ١٩٩٧/٩٢، وأخيراً خطة التنمية القومية ١٩٩٧/٢٠٠٢ واستراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧م، وكلها تسعى إلى الارتقاء المستمر بأداء الإنسان المصرى باعتباره العنصر الفعال فى تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً. (٩٦)

ح- وفى خلال هذه المرحلة، ومع بداية عام ١٩٨٥ دخلت العلاقة بين المالك والمستأجر فى الريف المصرى دائرة الاهتمام من جديد، فقد اقترح مشروع

لتنظيم تلك العلاقة ينص على رفع القيمة الإيجارية إلى (١٥) مثل الضريبة السارية عام ٨٣، ويعاد النظر في تقدير القيمة الإيجارية كل عشر سنوات، وبصدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، حسم جدل وخلاف للثمانينيات ليحدد أبعاد العلاقة بين المالك والمستأجر، فلقد تضمن القانون فترة انتقالية خمس سنوات تنتهى بنهاية السنة الزراعية ١٩٩٧/٩٦ أى أكتوبر ١٩٩٧، ومنذ هذا التاريخ أصبح تنظيم العلاقة الإيجارية للأراضى الزراعية وفقاً لأحكام القانون المنى. (٩٧)

ط- فى عام ١٩٩٢ بدأ تنفيذ مشروع للتنمية الشاملة والرعاية المتكاملة لطفل القرية.

ى- ويُعد البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" من البرامج التنموية الحديثة الموجهة إلى الريف المصرى، والمطبق فى عام ١٩٩٥/٩٤، كخطوة هامة فى سبيل تنمية الريف اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، كما يرسى دعائم الديمقراطية ويعمقها فى نفوس أبنائه، لارتكازه على مفهوم المشاركة الشعبية المحلية فى التنمية فكراً وتخطيطاً وتمويلًا وتنفيذًا، ويقوم أيضاً - على فكرة تكامل وتساند كافة الأنشطة الحكومية المقدمة فى الريف المصرى، ويعتبر جهاز بناء وتنمية القرية المصرية هو اللقائم على تنفيذه بالتنسيق مع الوزارات المختلفة. (٩٨)

ك- وقد توجت جهود التنمية للريفية فى مصر بإنشاء وزارة متخصصة للتنمية الريفية لأول مرة فى تاريخها، حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٩٦ بتشكيل الوزارة، ثم صدور قرار جمهورى رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٩٧ بالتعديل الوزارى الجديد حيث الوزارة لأول مرة فى مصر وكان الهدف من وراء إنشائها: (٩٩)

٢- تنمية الريف المصرى.

٣- توفير مقومات نهضته ليمسهم فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## وقد تحدثت لخصائصها في:

- ٢- وضع السياسات والبرامج اللازمة لبناء وتنمية الريف المصرى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وذلك فى إطار السياسة العامة للدولة.
  - ٣- اقتراح الخطط اللازمة لتنفيذ هذه السياسات والبرامج.
  - ٤- إقرار توزيع الاعتمادات المالية المدرجة لمشروعات التنمية، واقتراح مصادر التمويل المختلفة، والجهود الذاتية اللازمة لتنفيذ الخطط.
  - ٥- تقييم ومتابعة الخطط.
  - ٦- تقييم الإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية، وتحديد متطلبات دعمها سواء من الناحية المالية أو من ناحية الخبرات الفنية.
  - ٧- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنمية الريفية بالاشتراك مع الجهات المعنية والخبراء والمختصين.
  - ٨- الإدارة والإشراف على مراكز إعداد الأسر المنتجة الممولة ضمن الخطة الاستثمارية.
  - ٩- الإشراف على مراكز إعداد الأسر المنتجة والتي أقامتها وتقيمها جمعيات تطوعية بجهودها الذاتية.
  - ١٠- التوجيه والإشراف والمتابعة والمعاونة فى التسويق بالنسبة لمشروعات الأسر المنتجة الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية.
- ويتبع وزير التنمية لريفية الجهات الآتية:
- ٢- صندوق دعم الصناعات الحرفية والبيئية والإنتاج الريفى.
  - ٣- جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى.
  - ٤- جهاز التنمية الشعبية.
  - ٥- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية.
  - ٦- الإدارة المركزية للأسر المنتجة.

### ٣- الفلسفة المفقدة في هذه المرحلة:

تمثلت أيديولوجية التنمية خلال السنوات العشر الأولى من عهد الرئيس مبارك في محاولة للتوفيق بين الأيديولوجيتين اللتين سادتا خلال عهدي سلفيه وخاصة أن كلا منهما قد سعت إلى تغيير المجتمع المصري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، مع التأكيد على تحويل الانفتاح الاستهلاكي إلى انفتاح إنتاجي، مع زيادة الاهتمام بالفقراء.

ثم اعتباراً من الفترة الثانية لحكم الرئيس وبداية من عام ١٩٩١، وهو تاريخ تبنى مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وهكذا تم إعطاء التوجه الرأسمالي للتنمية دفعة ملحوظة خلال عهد الرئيس مبارك. (١٠٠)

### ٤- تحليل نقدي لمسياسات ومشروعات التنمية المحلية بالريف المصري خلال المرحلة:

أ- على الرغم من أن للريف في غضون الثمانينيات قد شهد عدداً ضخماً من البرامج والمشروعات القطاعية التي سعت لإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية جزئية، لكنها افتقدت روابط التنسيق والتكامل من جهة، وافتقدت الانطلاق من رؤية استراتيجية شاملة من جهة أخرى، وبرغم محاولات اجتذاب المشاركة الشعبية في هذه البرامج والمشروعات، فإن قرون الإهمال والاستنزاف والظلم الاجتماعي لورثت للفلاح سمات شخصية وخصائص نفسية وسلوكيات عملية يصعب اعتبارها مواتية لتحقيق المشاركة الشعبية الفعالة في جهود التنمية المأمولة، هذا بالإضافة لاستمرار العديد من القيود التشريعية والتنظيمية التي تحد من انطلاق المشاركة الشعبية، فضلاً عن الاتجاهات غير المشجعة لدى بعض القيادات الوسطى والقاعدة المسؤولة عن الجهود الحكومية في الريف والتي لا تزال تعتبر التنمية مجرد خدمات نتاج للقرية تفضلاً من جانب الدولة. (١٠١)

ب- على الرغم من إنجاز الحكومة للمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى، والخاصة بإصلاح السياسات المالية والنقدية خلال النصف الأول من التسعينيات، حيث تم توحيد سعر الصرف، وتخفيض عجز الموازنة، وتحقيق فائض فى ميزان المعاملات التجارية، وزيادة فى احتياطيات الدولة من النقد الأجنبى، ومع أهمية هذه الإنجازات بالنسبة للاقتصاد المصرى، إلا أنه من المؤكد أن تحقيقها قد تم بثمن اقتصادى واجتماعى فادح دفع الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودى الدخل<sup>(١٠٢)</sup>، وبخاصة فقراء الريف، وأصحاب المشروعات الصغيرة، والنساء والأطفال، مثل تقلص الخدمات الاجتماعية والصحية للنساء أو الخاصة بتثنية الأطفال، مع تقلص فى الدعم المخصص للتعليم الذى يؤدى بدوره إلى انخفاض قدرة النساء على كسب الدخل أو صعوبة الالتحاق بالأعمال الإنتاجية المدرة للدخل.

ج- وعلى الرغم من المحاولات التى بذلت لإحياء عملية التخطيط القومى فى الثمانينيات جنباً إلى جنب مع السير فى سياسة الانفتاح الاقتصادى، إلا أن ذلك لوجد حالة من عدم الوضوح ومن عدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى، انعكس على التنمية الريفية أيضاً.<sup>(١٠٣)</sup>

د- ونظراً للأهمية التى تمثلها السياسة التعليمية بالنسبة لعملية التنمية وبخاصة فيما يتعلق بتوفير احتياجات سوق العمل من أصحاب التخصصات المختلفة ذات الصلة الوثيقة بسياسات وبرامج التنمية فإن الخطاب السياسى الرسمى خلال هذه المرحلة يولى السياسة التعليمية اهتماماً خاصاً، بل إن النظام السياسى رفع شعار تطوير التعليم كمشروع قومى لمصر خلال النصف الثانى من التسعينيات، ولكن على الرغم من ذلك فإن السياسة التعليمية شأنها شأن السياسة الاقتصادية عانت من كثير من مظاهر التقطع وعدم الاستمرارية وهو ما أفرز عدداً من الآثار السلبية التى تؤكد معنى وجود فجوة بين التعليم والتنمية، نذكر منها:<sup>(١٠٤)</sup>

١- الفجوة بين الزيادة فى عدد الجامعات من جانب، وعدم توافر الهياكل والمقومات الأساسية للعديد من الجامعات وبخاصة الإقليمية منها من جانب آخر.

٢- الفجوة بين إعداد خريجي الكليات النظرية وإعداد خريجي الكليات العملية والتطبيقية وهو ما أدى إلى وجود وفرة فى خريجي الكليات النظرية وارتفاع معدل البطالة بينهم فى الوقت الذى يوجد نقص ملحوظ فى إعداد الخريجين الذين تتطلبهم بعض المجالات وثيقة الصلة والارتباط بالتنمية.

٣- حالة الاضطراب التى عانت منها السياسة التعليمية لسنوات بسبب بعض القرارات الارتجالية التى اتخذتها وزارة التربية والتعليم ثم تراجعت عنها بعد سنوات بعد أن أفرزت آثارها السلبية على العملية التعليمية.

٤- مشكلة الأمية فى مصر تعتبر واحدة من المشكلات المزمنة الوثيقة الارتباط بالسياسة التعليمية، حيث تتجاوز نسبة الأمية (٥٠%)، وتلقى هذه المشكلة بتأثيراتها السلبية على مختلف قضايا التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى مصر.

هـ- وعلى الرغم أن الحكومة أنشأت الصندوق الاجتماعى للتنمية للتخفيف من وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادى للتعامل مع مشكلات البطالة والفقر، إلا أنه لم يرق بالنور المتصور له، حيث أن جهوده المبذولة فى هذا الإطار لا تتناسب مع الجهود المطلوبة لمواجهة تزايد معدلات البطالة، وذلك نتيجة المشكلات التى تواجه الصندوق وأسلوب إدارته لمنح القروض لمشروعات التنمية الصغيرة وغيرها، فضلاً عن ضعف مولوده المالية. (١٠٥)

### استنتاجات حول ماضى جهود التنمية فى الريف المصرى وحاضرها:

من غير الواقعى أن يتم التخطيط لمستقبل التنمية الريفية بدون معرفة نتائج جهود الماضى والتى من خلالها يمكن تشكيل خلفية يمكن الاعتماد عليها فى الممارسة، وفى فهم الحاضر لأنه امتداد للماضى، وفهم الحاضر والماضى



للجهود التى بذلت فى تنمية القرية المصرية تنفعنا للتنبؤ بما يمكن عمله فى

المستقبل، وبما يمدنا بالتغذية العكسية والتى نقيدها فى تصميم سياسات

ومشروعات التنمية المحلية بالريف المصرى من جانب، وفى زيادة خبرة

المسؤولين عن التنمية الريفية وفهمهم لواقع الريف المصرى، وبما سيعود كذلك

على الممارسات المهنية، وإعداد برامج التدريب المناسبة للمشاركين فى جهود

التنمية المحلية بالريف المصرى من جانب آخر.

ومن ثم، يمكن استخلاص بعض النتائج التى أمكن استنباطها من التحليل

السابق لسياسات ومشروعات التنمية متمثلة فى الآتى:

١- أن حركات الإصلاح قبل الثورة قد حاولت طرح حلول لمشكلات لقرية

المصرية، إلا أن معظمها انصب على الجانب الاقتصادى، مع تجاهل البعد

الاجتماعى إلى حد ما.

٢- تبنى الحكومات المتعاقبة فى مصر لسياسات تنمية غير مدروسة، وخاصة

قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، مع اعتقادها فى التصنيع باعتباره المفتاح

السحرى للنمو الاقتصادى، ومن ثم فقد تجاهلت تلك السياسات القطاعات

الزراعية وغيرها.

٣- اهتمام الحكومات المتعاقبة قبل الثورة بالتححرر من الاستعمار والحصول

على الاستقلال السياسى على حساب التنمية خلال تلك الفترة، ولم ينظر إلى

فقراء الريف على أنهم ضحايا عملية التنمية الحكومية، ولكن بوصفهم

ضحايا لممارسات قد أولوها بأنفسهم، بمعنى ضحايا الحفاظ على القديم

ورفض التطور، وإن كانت قد تغيرت هذه النظرة بعد قيام ثورة يوليو

١٩٥٢.

٤- لوحظ غياب التخطيط والتنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالتنمية

المحلية بالريف وتصارعها فى تقديم الخدمات مما أدى إلى تخطيط تلك

الجهات، وحدثت ازدواجية وتضارب وتنافس وصراع بينها، وقد أثر كل ذلك على عدم استفادة الريفيين منها.

٥- ارتباط خطط ومشاريع التنمية الريفية فى عصر "محمد على" بشخص الحاكم وإرضاء طموحه، ومن جاء بعده سواء (إسماعيل أو سعيد)، لم يكن لها أية إسهامات تنموية تذكر فى الريف المصرى، وجميع الجهود التى بذلت فى هذه الفترة قد استهدفت أولاً وأخيراً مصلحة الإقطاع والمستعمر.

٦- غياب مفهوم واضح للتنمية الريفية، حيث كانت كل الجهود موجهة إلى إيجاد خدمات وليس تنمية بالمعنى الصحيح، وظل هذا حتى إنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، حيث بدأ الاهتمام الشعبى الفعلى بالمشاركة لتنمية الريف، واستخدام الأسلوب العلمى فى إحداث التنمية الريفية، من خلال تبنى الجمعية لبعض التجارب التنموية التى يوجد لها صدى موجود حتى الآن.

٧- لوحظ ارتباط الخدمات والمشاريع الريفية بكثرة الوعود والأقوال مع قلة التنفيذ والأفعال، مع ربطها دائماً بسياسة الاستعمار البريطانى والنفوذ الإقطاعى بالريف المصرى.

٨- كما لوحظ تعدد وتنوع الخدمات فى الريف المصرى، ولكنه كان من ناحية النوع فقط مع إهمال جانب الكيف والانتشار، باقتصارها على مناطق محددة كنماذج مما أدى إلى حرمان باقى القرى من الخدمات، وبالرغم من أهميتها بالنسبة لعملية التنمية، إلا أنها كانت جهوداً متناثرة لا رابط بينها، ينقصها التكامل والتعاون، مع شيوع المسئولية، مع عدم استطاعة الدولة لتغطية جميع النفقات المطلوبة لأداء تلك الخدمات.

٩- لم يظهر أى وعى قومى تجاه الريف المصرى إلا عقب الحرب العالمية الأولى، وخاصة بعد أن نالت مصر قسطاً من استقلالها عام ١٩٢٣، حيث

تنبه المصلحون الاجتماعيون لضرورة النظر إلى الريف والعمل على النهوض به وحل مشكلاته.

١٠- قامت الحكومة المصرية بإنشاء أول مجلس إيماني يهدف إلى تطوير الريف اقتصادياً واجتماعياً وهو المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعي عام ١٩٣٦.

١١- كما لوحظ أن برامج ومشروعات التنمية الريفية تتعارض أحياناً مع سياسات وبرامج ومشروعات تنمية أخرى، أو قد تتجاهل حقوق وحاجات وأولويات السكان المحليين.

١٢- سياسات التنمية قبل الثورة كانت تخدم الصفوة أو النخبة الحاكمة والاستعمار فقط دون الاعتدال بمصالح وآمال الطبقات الفقيرة وخاصة أبناء الريف المصري، عكس ما حدث بعد الثورة، حيث لوحظ أن هناك التزاماً حكومياً متزايداً بمفهوم المشاركة الشعبية الواسعة النطاق بهدف جعل سياسات التنمية ومشروعاتها معبرة قدر الإمكان عن حاجات الريفيين وواقعهم.

١٣- لم تسهم مشروعات وبرامج وسياسات التنمية الريفية قبل الثورة في توصيل أصوات الناس لصانعي القرار، بل أسهمت في تهميشهم واستبعادهم، ومن ثم فقد شهدت مشروعات التنمية في الريف فشلاً ذريعاً لسيطرة طبقة سلطوية إدارية بيروقراطية على مقاليد الأمور، ومهّنت دور الفلاحين، واعتمدت على النخبة المحلية في رسم السياسات وتقييم النتائج.

١٤- بل ما يزيد الأمر صعوبة، أن فوائد التنمية بصفة عامة ومشروعاتها بصفة خاصة كانت توزع بصورة غير عادلة بين الناس في الريف، فتستفيد الصفوة أو النخبة فقط على حساب فقراء الريف.

١٥- أغلب المشروعات التي أنشأتها الدولة قبل وبعد الثورة ما هي إلا ترجمة لأهداف سابقة حددتها الدولة دون مراعاة لجماهير الفقراء في الريف ودون أدنى رأى لهم سواء في السياسات الإصلاحية أو المشروعات التنموية.

١٦- أغلب التنظيمات التي أنشأتها الحكومة قبل الثورة لم تسهم بفاعلية في تحسين حياة أبناء الريف بقدر ما كانت أداة في أيدي الحكومة لفرض توجهاتها.

١٧- سياسات واستراتيجيات التنمية الريفية نابعة دوماً من وجهة نظر سلطوية يغلب عليها الطابع الهيراركي الحكومي في إدارتها، والناس بعيدون عنها، لا يُستشارون ولا يؤخذ رأيهم فيها، بمعنى أنه لم يكن ثمة اهتمام بهؤلاء المخاطبين بعملية التنمية.

١٨- ركز القائمون على أمر التنمية المحلية بالريف المصري قبل الثورة على الوضع الاجتماعي لهم (الوجافة والبرستيج) بخلاف أنهم كانوا يفتقرون التدريب على أنشطة التنمية ومتطلباتها، وأيضاً افتقارهم الإحساس الفعلي بمشكلات الريف الذي يعملون فيه، بجانب أنهم غير متخصصين، وغير واعين بأصول عملهم وقواعده وأسسها، مع عدم الإخلاص في العمل وخدمة المجتمع، إلا القلة الوطنية والتي أصبحت لها بصماتها في التنمية الريفية بعد ذلك.

١٩- من الملاحظ أنه من الغريب أن تضع الصفوة الثرية الحاكمة التي تقطن الحضر، المشروعات التنموية التي تضع حلولاً لمشكلات يعاني منها غيرهم، دون أن يشاركوا في صياغتها، ومن ثم وبطبيعة الحال تكون نتيجة تلك المشروعات مخيبة للأمل، كما تلتى أو تتحول ثمارها لمصالح واهتمامات تلك الصفوة والنخبة المحلية بالريف.

٢٠- على الرغم من شيوع مفهوم التنمية المجتمعية، والمشاركة الشعبية وخاصة في بداية التجارب التنموية في المنایل وشطآنوف، إلا أن سياسة

التنمية خلال هذه الفترة وحتى قيام ثورة يوليو، ومن خلال التطبيق العملي لها، جعل الأمر وكأنه أبعد ما يكون عن المشاركة الحقيقية، حيث أُنست السياسات التنموية وكأنها تندفع من أعلى لأسفل ثم تهبط على الناس بأفكار وبرامج غريبة عنهم.

٢١- ومن الملاحظ كذلك أن أي استراتيجية تنموية من جانب الحكومة، كانت تفترض بداهة عزز سكان الريف عن إطلاق مبادراتهم الخاصة بالتنمية الريفية، إلا أن التجارب تؤكد أنه إذا ما توفرت الظروف المناسبة والحافز، فسوف تندفع جماهير الريف للمشاركة في عملية التنمية، ما دامت في النهاية تصب في خانة مصالحهم، ولنا في تجربة "محمد شلبي" في تنمية القرية، وتجربة المراكز الاجتماعية في "المناليل وشطانوف" قديماً، وتجربة "تقينا الأشراف" حديثاً خير مثال على ذلك.

٢٢- لوحظ أيضاً أن اهتمام الأهالي كان أسبق من اهتمام الحكومة في تنمية الريف، كما لوحظ أن بعض المشروعات كانت تقام في القرى عن طريق الصنف، أو الوساطة قبل الثورة، ولكن جهاز بناء وتنمية القرية قد استطاع أن يضع معايير لاختيار القرى التي يعمل من خلالها.

٢٣- على الرغم من أن التنسيق كان مفقوداً أو غائباً فيما بين مختلف الجهود المبذولة، إلا أنه قد ظهرت محاولات لتنسيق الخدمات في الريف قبل الثورة تمثلت فيما يلي:

أ- يعتبر مشروع تحسين الصحة القروية عام ١٩٤٣ والذي أنشئ تنفيذاً للقانون ٤٦ لسنة ١٩٤٢، ثم القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ والمعدل بالقانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦، هو أول برنامج منسق لخدمات الصحة القروية على نطاق واسع.

ب- وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت هناك محاولة لتنسيق الخدمات في الريف، حيث قد شكلت اللجنة العليا لمكافحة الفقر والجهل والمرض، ثم

عُذلت تسميتها بالمجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين عام ١٩٤٦،  
ونعتبرها أول محاولة لتنسيق الخدمات بالريف على المستوى القومى.

ج- وفى عام ١٩٥٠، لُقِّى "مركز التنظيم والتدريب بقلوب" كمحاولة ثانية  
لتنسيق وتكامل الخدمات فى الريف، تحت إشراف وزارة الصحة بالتعاون  
مع هيئة الصحة العالمية.

د- وفى عام ١٩٥٤، بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ تم وضع مشروع إنشاء "الوحدات  
المجمعة" لتؤدى للريف مختلف الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية  
والتعليمية فى جهاز واحد وبشكل متكامل، وهو ما يمثل المحاولة الثالثة  
لتنسيق الخدمات بالريف المصرى، عن طريق المجلس الدائم للخدمات  
والذى أنشأته الدولة فى ١٧/١٠/١٩٥٣.

هـ- وفى عام ١٩٦٠، أصدرت الحكومة قانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ لتعيد تنظيم  
الإدارة المحلية، بإنشاء مجالس للقرى يكون من بين أهدافها تنمية المجتمع  
الريفى وتنظيم وتنسيق جهود الإصلاح فيه، ثم توالى بعد ذلك إصدار  
القوانين التى تنظم جهود الحكم المحلى ومنها:

- القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١.
- القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥.
- القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١.

- القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٨.

٢٤- لعل ما يميز فترة الخمسينيات والستينيات بعد قيام الثورة، صدور  
قانون الإصلاح الزراعى، وقوانين يوليو الاشتراكية وتبنى التخطيط كمنهاج  
للعمل، وصدر قانون ١٢٤ بشأن نظام الإدارة المحلية، وإنشاء مجالس  
لتنسيق الخدمات كما سبق أن لوضحنا، مع الاهتمام بالتخطيط المركزى

خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٢ والتي ولكبت تنفيذ الخطة الخمسية الأولى من ١٩٦٠-١٩٦٥ وإصدار قانون التعاون الموحد عام ١٩٥٦.

٢٥- وتعد تجربة "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية"، من ضمن أبرز ما شهدته فترة السبعينيات فيما يتعلق بالتنمية الريفية، حيث أنشئ هذا الجهاز بالقرار الجمهورى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣، كذلك برنامج كهربة الريف، وتجربة التخطيط للتكامل للتنمية الريفية بمحافظة الشرقية عام ١٩٧٧، وتنفيذ مشروع مراكز الخدمات الاجتماعية المتكاملة بمصر بكل من محافظتى أسيوط والغربية عام ١٩٧٨، وكذلك مشروع الإسكان والتنمية الذى قام بتنفيذه جهاز تنظيم الأسرة فى منتصف ١٩٧٧، والاهتمام ببنوك القرى، وإنشاء صندوق للتنمية المحلية فى إطار جهاز بناء وتنمية القرية بموجب القرار الجمهورى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨.

٢٦- كما شهدت فترة السبعينيات تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، وما كان لها من آثار سينية سبق ذكرها فى تحليل المرحلة الخامسة.

٢٧- وشهدت مرحلة الثمانينيات وما بعدها فترة التحول من نظام اقتصادى مخطط إلى نظام اقتصادى حر يعتمد على آليات السوق أو ما يعرف بالخصخصة، كما شهدت هذه المرحلة محاولة العودة لنظام التخطيط القومى، مع تشجيع الخصخصة والمسير فى سياسة الانفتاح الاقتصادى جنباً إلى جنب وذلك فى غضون الثمانينيات، ولقد شهدت هذه المرحلة عدداً ضخماً من البرامج والمشروعات كثير منها تموله جهات أجنبية.

٢٨- كما شهدت هذه الفترة أيضاً أخذ مصر بسياسات الإصلاح الاقتصادى، وإنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية، وتطبيق أربع خطط للخدمات الاجتماعية هي: ٨٢/٨٧، ١٩٨٧/١٩٩٢، ١٩٩٢/٩٢، وأخيراً خطة للتنمية القومية ١٩٩٧/٢٠٠٢، واستراتيجية التنمية المتكاملة حتى عام ٢٠١٧، وفى عام ١٩٩٢، بدأ تنفيذ مشروع التنمية الشاملة والرعاية المتكاملة لطفل

القرية، ويُعد البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" من أبرز البرامج التنموية الحديثة الموجهة إلى الريف، ولقد توجت جهود التنمية الريفية فى مصر بإنشاء وزارة متخصصة للتنمية الريفية لأول مرة فى تاريخها بصدر القرار الجمهورى رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٩٧.

ومن ثم، يرى الباحث أنه لا تزال الدولة هى التى توجه أو تدير عملية التغيير المجتمعية، وأن سياسات التنمية الريفية نابعة دوماً من وجهة نظر سلطوية حكومية وأن النخبة فى المحافظات هم الذين غالباً ما يسيطرون على عملية إدارة للتنمية، ولاشك أن الأمر يتطلب ما يلى:

- تدخل الحكومة لدعم الجماعات والفئات الأمد احتياجاً وخاصة الجماعات الريفية.

- ضرورة إحداث توازن بين تدخل الدولة ومشاركتها فى عملية التنمية الريفية، وبين مشاركة المخاطبين والمستفيدين منها.
- وجود التآزر سياسى بالعمل على إحداث ذلك التوازن.

وبصفة عامة، توصلنا تلك الاستنتاجات فى النهاية إلى محاولة الإجابة عن سؤال حيوى وهلم وهو:

كيف نضع أجندة عمل - مقترحة - للدولة فى مجال التنمية المحلية للريف المصرى، خاصة ونحن فى بدء القرن الحادى والعشرين؟

وسوف نحاول من خلال الطرح النظرى وتحليل ونقد الجهود التى بذلتها الدولة فى مجال إصلاح وتنمية الريف المصرى خلال فترة قريت من مائتى عام، أن نضع تصوراً مقترحاً لأجندة عمل للدولة فى مجال التنمية المحلية للريف المصرى تحتوى على العناصر الآتية:

- ١) الأسس التى يقوم عليها التصور المقترح لأجندة العمل.
- ٢) الأهداف التى يقوم عليها التصور المقترح لأجندة العمل.
- ٣) الفلسفة التى يقوم عليها التصور المقترح لأجندة العمل.



٤) المبادئ التي يستند عليها التصور المقترح.

٥) وسائل تحقيق الأهداف.

٦) الجهات المسؤولة عن التنفيذ.

وسوف نتناول تلك العناصر في ضوء التصور المقترح كما سيرد

عرضه على النحو التالي.

رؤية مستقبلية لأجندة عمل للدولة في مجال التنمية المحلية للريف المصري: (١١٠)

١- التركيز أو الأسس التي تقوم عليها أجندة العمل في مجال التنمية المحلية

### لـلـريفيـة:

أ- التنمية المحلية للريفية تبدأ من القاع وتتطلع لأعلى.

ب- التنمية المحلية للريفية تحتاج لإدارة تنمية ريفية قوية.

ج- التخلص من التصورات النظرية الخيالية للتنمية المحلية للريفية، والنظر

لواقع الأليم للريف المصري، والاعتماد على النماذج المحلية وتعميمها.

د- النهوض بالريف المصري، رهن بوجود تطور في شكل الدولة نفسه، أي

نمو المجتمع بكل قطاعاته.

هـ- إحياء عادات وقيم القرية المصرية الأصلية (التعاون- التكافل- المشاركة)

كسبيل لمواجهة القصور في الموارد.

و- وضوح الرؤية الثقافية للعمل بكنوز التراث الديني والثقافي والأخلاقي مع

الاستفادة بما يولكبها من العلوم والمعارف العصرية.

ز- وضوح الرؤية الاجتماعية ونقص أساليب وتكنولوجيات التعاون والعمل الجمعي، أو ما

يسمى بالهندسة الاجتماعية.

ح- وضوح الرؤية الاقتصادية، وأن تكون موضع الاهتمام الدائم للقيادات

للتنمية والسياسية باعتبارها تتعامل مع الموارد البشرية والطبيعية في

المجتمع الريفي.

ط- وضوح الرؤية السياسية التي تحكم المجتمع، فالتنمية حركة زعامة وقيادة واعية لا بد لها من التزام وإيمان سياسى وحكومى وليس اعتماداً على الجهود الحكومية فقط كما هو الحال حتى الآن ولكن بالاعتماد على الشعب وتشجيعه للمشاركة والتخلص من القيم والاتجاهات الرجعية.

ي- تأسيس الأيديولوجية التنموية المستمدة من منهج الله وشريعته، مع الاهتمام ببناء الشخصية الريفية للتخلص من قيم واتجاهات التخلف والامية والتبعية والاستسلام للقوى الرجعية فى الريف.

ك- تطبيق مبدأ لا مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ فى ظل تنسيق مركزى.  
ل- رفع كفاءة المنظمات الريفية (حكومية وأهلية) مع توفير خدماتها فى الأماكن التى لا تتواجد بها، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر تخلفاً وخاصة قرى الصعيد.

م- إحداث تغيرات جوهرية فى البنيان الاجتماعى للقرية المصرية، يودى إلى تحسين جوهري فى فاعلية المشاركة الشعبية فى جهود التنمية.

## ٢- الأهداف التى نسعى إلى تحقيقها:

أ- دمج المواطن الريفى فى كافة مناحى الحياة فى القرية، ومشاركته فى كافة ما يهم حياته.

ب- استغلال الجانب الروحى والدينى لدى الريفى فى تنمية المشاركة المجتمعية فى التنمية.

ج- تحقيق المساواة الاجتماعية وعدالة توزيع عوائد التنمية لتحقيق الرخاء الاقتصادى والرفاهية الاجتماعية، والرضا النفسى للسواد الأعظم من السكان الريفيين.

د- الربط بين برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية والاحتياجات الفعلية للناس فى المحليات.

هـ- صياغة سياسة تنمية تستند على المشاركة واسعة النطاق، ومحقة لمناهج التنمية التى ينبغى أن تتم من المستوى القاعدى- من أسفل لأعلى- لإتاحة الفرصة لفقراء الريف للمشاركة والتعبير عن آرائهم فى كل ما بهم حياتهم.

و- الاهتمام بتصنيع الريف مع زيادة الإنتاج الزراعى، بهدف رفع أو تحسين مستوى المعيشة فى الريف المصرى.

ز- إحداث توازن بين تدخل الدولة ومشاركتها فى عملية للتنمية لدعم الفئات الأشد احتياجاً فى الريف، وبين مشاركة هؤلاء فى عمليات التنمية، مع وجوب التزام الحكومة بالعمل على إحداث ذلك التوازن.

ك- وضع مشروعات إرشادية رائدة لإعادة إحياء العادات والقيم الريفية الأصيلة، مع التوسع فى المشروعات القومية

٣- الفلسفة التى بنى عليها هذا التصور:

للتنمية عمل شعبى من الشعب وإليه، وبالتالي فإنه يجب على الشعب المشاركة فيها، ولذلك يجب أن تدور الفلسفة التى تبنى عليها سياسات ومشروعات التنمية فى المجتمع الريفى حول دمج المواطن العادى فى كافة مناحى الحياة فى القرية، ومشاركته فى كافة ما بهم حياته، مع الاهتمام بالجانب الروحى الدينى للقوى المصرى.

كما يجب أن تركز فلسفة سياسات ومشروعات التنمية الريفية على كيفية حدوث التكامل بين الفرد والمجتمع، وتطوير أو تحقيق الاكتفاء الذاتى مع أقل قدر ممكن من المساعدات الحكومية، مع التركيز على إحياء عادات وقيم القرية المصرية الأصيلة كسبيل لمواجهة القصور فى الموارد والإمكانات، ومن الأهمية بمكان أن نؤكد على ضرورة إحداث توازن بين تدخل الدولة ومشاركتها فى عملية التنمية الريفية وبين مشاركة المنتفعين والجمهور من وراء سياسة التنمية هذه، ولاشك أن الأمر يتطلب وجود التزام سياسى حكومى بالعمل على إحداث ذلك التوازن.

#### ٤- المبادئ التي يقوم عليها التصور المقترح لأجندة العمل:

- أ- الإيمان والثقة في قدرات الريفيين وإمكاناتهم
- ب- إدراك أن التنمية نسق نشاطى محوره الفلاح والأسرة الريفية.
- ج- الإيمان بالعمل للفريقى وتقدير كل صاحب مجال لأهمية ولحتمية المجالات الأخرى لنجاح التنمية.
- د- الإصرار على مشاركة المستهدفين بالتنمية واستغراقهم فى جهودها.
- هـ- النظر إلى التنمية على أنها عملية تعليمية.
- و- وضع معايير لرصد وتسجيل البيانات، وتقويم مدى نجاح المشروعات التنموية.
- ز- الاهتمام بالترباط والتنسيق المؤسسى الجيد مع الهيئات المعاونة داخل وخارج المجتمع الريفى.
- ح- استمرار التنمية للحكومية جنباً إلى جنب مع الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية.
- ط- الأخذ بفلسفة للحكم المحلى ومعايير الإدارة الفعالة فى برامج ومشروعات التنمية.
- ى- الاستفادة من الخبرات والنماذج الناجحة لمشروعات التنمية الريفية وخطوات تنفيذها حتى يمكن تطبيقها على نطاق واسع.
- هـ- وسائل تحقيق الأسس والفلسفة والمبادئ والأهداف التى تقوم عليها

#### أجندة العمل:

يستلزم تحقيق وتنفيذ أجندة عمل لتنفيذ استراتيجية تنمية للقرية المصرية ضرورة توافر إمكانيات هامة وضرورية من حيث المبدأ يأتى فى مقدمتها:

- أ- الإمكانيات التخطيطية مثل: جمع البيانات والمعلومات، تحديد الأهداف ووسائل الوصول إليها، والبعد الزمنى والمرونة والتنفيذ والمتابعة، مع أهمية

تطبيق لا مركزية التخطيط والتنفيذ في ضوء التنسيق والتكامل القومي، مع

أهمية تحديد الجماعات المستهدفة بناء على معايير محددة.

ب- الإمكانيات الإدارية والتنظيمية: الإدارة عنصر حاسم في نجاح الخطط التنموية، كما أن ممارسة العمل الإداري من خلال تنظيمات متطورة خالية من الروتين ومجهزة بالعدد الكافي من الأشخاص المناسبين، ولضمان وجود بناء تنظيمي لإدارة ناجحة للتنمية الريفية، يتطلب ذلك الآتي:

- ضرورة لنتقاء تجديد القيادات المتهاكلة، وتطبيق قاعدة التغيير الدوري للصفة القيادية.
- ضرورة اكتشاف قيادات التنمية الريفية سواء الأهلية أو الحكومية وإعدادها وتدريبها وتنميتها وتوزيع المسؤوليات عليها.
- توفير الحوافز التي تدعو لاستقراء تلك القيادات وخاصة الحكومية في المجتمعات الريفية.
- إتاحة الفرصة للشباب لتولي مسؤولية قيادة التنمية الريفية، وإزاحة أي معوقات تقف في طريقهم، مع الاهتمام بالعنصر النسائي في تحمل مسؤولية تنمية الريف المصري.
- القضاء على ظاهرة التضييق الحكومي ومركزية الإدارة الحكومية، والبيروقراطية، وذلك بإحياء نظام الحكم المحلي إحياء حقيقياً.
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب تطبيقاً صريحاً، وخاصة في مشروعات وبرامج التنمية الريفية ووحدات الحكم المحلي أو الإدارة المحلية وخاصة في الريف.
- ج- الإمكانيات المادية: والتي بدونها لا يمكن توقع نجاح أي برنامج تنموي وتتطلب:
- تحديد الاحتياجات المالية بدقة، ومصادر الحصول عليها، وتناسبها مع الواقع الفعلي للقرية.

- التركيز على المشروعات التي يمكن تحويلها أساساً بالجهود الذاتية، أو تلك التي عادة ما تلقى رولجاً لدى المنظمات الدولية، كذلك المشروعات ذات العائد السريع والجاذبة للجماهير.
- الاهتمام بالتمويل الذاتي وتنمية مصادره وتطويرها، وعدم الاكتفاء بالمصادر الحكومية.
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.
- ومن ثم فهناك - أيضاً - مجموعة من النقاط التي يمكن أن يسترشد بها واضعو ومخططو السياسات والمشروعات التنموية، وتتمثل في الآتي:
- للعمل الجاد نحو إصلاح السياسات القومية بما يتماشى مع واقع وظروف كل إقليم بل كل قرية من قرى مصر.
- الحاجة إلى سياسة خاصة ومشروعات وبرامج تخفف من حدة الفقر الريفي، تهدف من ورائها إلى:
  - الاستثمار في مجال التنمية الزراعية.
  - توزيع أكثر عدالة للدخل وعوائد مشروعات التنمية.
  - المشاركة الكاملة لفقراء الريف في التنمية.
  - توسيع قاعدة العمالة بين الريفيين في الأعمال العامة بالريف.
  - زيادة دخول الريفيين وتوزيع مصادرها.
  - زيادة الكفاءة الإنتاجية للأفراد.
  - إعداد الريفيين ثقافياً ومهنياً للتعامل مع مشروعات التنمية والعمل بها.
  - تشجيع التصنيع الريفي والتجارة من خلال الصناعات الصغيرة المرتبطة بتصنيع المنتجات الريفية، وفتح أسواق لها على مستوى الوحدات المحلية (مجالس قرى، أو المركز التابع له، عواصم المحافظات).

- توعية الريفيين ورفع مستوياتهم الثقافية وتشجيع التعليم ومحو أمية الريفيين.

- أهمية تأسيس بنية نفسية اجتماعية للمجتمع الريفي.
- أهمية وجود التزام حكومي وأهلي (وجميع الأطراف المشتركة) بتنمية الريف، على أن تكون في قلب أي تخطيط قومي للتنمية.
- تشجيع وحفز ودفع أهالي الريف وخاصة الفقراء للمشاركة في عملية التنمية.
- المواجهة الشاملة والتغيير الجذري بالشجاعة والجرأة اللازمة لمواجهة جماعات وقوى الضغط المحلية، ومراكز الهيمنة الحكومية التي ترى في التغيير التتموى تهديداً لمصالحها المكتسبة القائمة، مع وضع الضوابط والأساليب المختلفة لحماية مشروعات التنمية ونواتجها من التحول لمصلحة تلك الجماعات.

#### ٦- الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- وبسبب الطبيعة المتداخلة للمشكلات في المجتمع الريفي، لذا ينبغي أن تتضافر الجهود في تنفيذ سياسات ومشروعات التنمية في الريف المصري متمثلة في جهود:
- المنظمات الريفية الحكومية والأهلية مع رفع كفاءتها، توخي العدالة في توزيع خدماتها وتوظيف مولودها في المناطق الريفية.
  - الأفراد، مع أن الدراسات تشير إلى أن قدرتهم على الإسهام الفعال في شئون مجتمعاتهم المحلية تتناسب طردياً مع مستوياتهم الاقتصادية.
  - الأحزاب والكوادر السياسية في القرى.
  - وحدات الحكم المحلي أو الإدارة المحلية.
  - بنوك القرى.
  - المنظمات الدينية (المسجد- الكنيسة).

## المراجع

- ١- مسعد الفاروق حموده: تنمية المجتمع الريفي والحضرى، دور الخدمة الاجتماعية (الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٢) ص ص ٧٥-٨١.
- ٢- محمد كامل البطريق ، محمد جمال شديد: تنمية المجتمع المحلى (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩) ص ص ٢٥١-٢٥٨.
- ٣- مختار حمزة وآخرون: الخلفية التاريخية لأجهزة تنمية المجتمع فى مصر، فى: مختار حمزة: دراسات فى التنمية الريفية المتكاملة (القاهرة: دار التأليف، ١٩٧٦) ص ص ١٤٠-١٥٢.
- ٤- إبراهيم محرم: التنمية الريفية- المفهوم والقواعد- التجربة المصرية- قضايا جوهريّة- برنامج مستقبلى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٠-٥١.
- ٥- سهرير لطفى: العلاقة المتبادلة بين المناطق الحضرية والريفية فى الدول النامية، "إشارة خاصة لحضر وريف مصر"، نقلاً عن: التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية- المتطلبات والسياسات، سلسلة قضايا للتخطيط والتنمية رقم (١٠٣)، معهد للتخطيط القومى، سبتمبر ١٩٩٦، ص ٤٢.
- ٦- طلعت مصطفى السروجى: تغير بناء وتطور خدمات الرعاية الاجتماعية فى الريف، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلون، ١٩٨٨، ص ١٩٩٣.



- ٧- ابنه الشاطئ: قضية الفلاح (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ب.ت) ص ٥٤،٥٥، نقلاً عن: طلعت السروجي، المرجع السابق، ص ٩٨.
- ٨- صلاح العيد: علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع المحلي (القاهرة: دار التعاون للطباعة والنشر، ١٩٧٢) ص ٢١٢-٢١٣.
- ٩- إبراهيم محرم: شروق، للبرنامج المصري للتنمية الريفية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص ٥.
- ١٠- أحمد كمال أحمد وآخرون: مقدمة الرعاية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٧.
- ١١- جلال الدين مصطفى يحيى: المجلد فى تاريخ مصر الحديثة (الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٢) ص ١٣-١٦.
- ١٢- أحمد كمال أحمد وآخرون: الخدمة الاجتماعية والمجتمع الريفى (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٨٧) ص ١٥٣.
- ١٣- طلعت مصطفى السروجي: مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤.
- ١٤- أحمد زايد: البناء السياسى فى الريف المصرى (القاهرة: دار المعارف، ط١، ١٩٨١) ص ٢٥٩-٢٦٢.
- ١٥- المرجع السابق، ص ص ٢٦٥-٢٦٦.
- ١٦- على فؤاد أحمد: علم الاجتماع الريفى (القاهرة: مكتبة النهضة الحديثة، ١٩٦٦) ص ص ١٠٩-١١٠.
- ١٧- يحيى حسن درويش وآخرون: السياسة الاجتماعية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ط٢، ١٩٦٢) ص ١٩٦.
- ١٨- طلعت السروجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧.

- ١٩- يحيى حسن درويش: الوسيط في تنظيم المجتمع (القاهرة: دار الصفا، ١٩٧٨) ص ٢٩٧.
- ٢٠- عبد المنعم شوقي، أحمد النفرأوى: تنمية المجتمع الريفي. دليل عملي (القاهرة: جهاز بناء وتنمية القرية، ١٩٧٦) ص ١٥.
- ٢١- كمال الحسنى: تطور جهود التنمية الاجتماعية فى القرية، المجتمع العربى الجديد (القاهرة: جمعية نشر الثقافة الاجتماعية، العدد ١١٣، يناير ١٩٦٧) ص ٨.
- ٢٢- السيد الحسينى: التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية (القاهرة: مطابع سجل العرب، ط ١، ١٩٨١) ص ٩.
- ٢٣- أحمد كمال وآخرون: مقنة الرعاية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٩-٣٨٠.
- ٢٤- المرجع السابق، ص ص ١٥٨-١٥٩.
- ٢٥- إبراهيم محرم: شروق البرنامج المصرى للتنمية الريفية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.
- ٢٦- حسن على دلود: تاريخ تنمية المجتمعات الريفية فى مصر، بحث مقدم إلى الندوة الدولية عن المرأة الريفية والتنمية، جامعة عين شمس، ١٩٨٠، ص ٦.
- ٢٧- مختار حمزة: الخلفية التاريخية لأجهزة تنمية المجتمع فى مصر، فى : مختار حمزة وآخرون، دراسات فى التنمية الريفية المتكاملة، ص ١٤.
- ٢٨- إبراهيم محرم: شروق البرنامج المصرى للتنمية الريفية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.
- ٢٩- على فؤاد أحمد: علم الاجتماع الريفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧.

- ٣٠- يحيى حسن درويش وآخرون: السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦.
- ٣١- على فؤاد أحمد: علم الاجتماع الريفى، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.
- ٣٢- يحيى حسن درويش وآخرون: السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦.
- ٣٣- كمال الحسنى: تطور جهود التنمية الاجتماعية فى القرية ، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.
- ٣٤- إبراهيم محرم: شروق البرنامج المصرى للتنمية الريفية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص ١١.
- ٣٥- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا: وزارة الشئون الاجتماعية فى مصر، نشأتها وتطورها (القاهرة: المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية، ١٩٨٨) ص ١٩٣.
- ٣٦- إبراهيم محرم: شروق البرنامج المصرى للتنمية الريفية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص ١٠ (بتصرف).
- ٣٧- محمود فوزى إبراهيم: الإدارة فى التعاونيات (القاهرة: الاتحاد التعاونى المصرى، ب.ت) ص ٦٤.
- ٣٨- كمال الحسنى: مرجع سبق ذكره، ص ١٠-١٢.
- ٣٩- سيد أبو بكر حساين: طريقة للخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٦) ص ٢١٦.
- ٤٠- كمال الحسنى: تطور جهود التنمية الاجتماعية فى القرية ، مرجع سبق ذكره، ص ١٢-١٣.
- ٤١- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ١١-١٣.

- ٤٢- سيد أبو بكر حسنين: طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٧-٢١٩.
- ٤٣- المرجع السابق، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.
- ٤٤- كمال الحسنى: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.
- ٤٥- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ١١.
- ٤٦- سيد عويس: الخدمة الاجتماعية ودورها القيادي في مجتمعنا الاشتراكي المعاصر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦) ص ٢٧٧.
- ٤٧- أنظر:
- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١-١٣.
  - يحيى حسن درويش وآخرون: السباسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦.
  - يحيى حسن درويش: الوسيط في تنظيم المجتمع، ص ص ٣٠٠-٣٠١.
  - مختار حمزة: الخلفية التاريخية لأجهزة تنمية المجتمع في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٥-١٤٦.
  - على فؤاد: علم الاجتماع الريفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.
  - كمال الحسنى: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥-١٧.
  - فؤاد محمد الزلاقي: تاريخ العمل الاجتماعي في مصر، تأصيل برامج الرعاية الاجتماعية، (الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، المجلد الأول، ١٩٨٣) ص ص ٢٠٩-٢١٢.
- ٤٨- كمال الحسنى: مرجع سبق ذكره، ص ٢١.
- ٤٩- سيد أبو بكر حسنين وآخرون: للخدمة الاجتماعية في النظام الاشتراكي، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦) ص ٥٦٧.

- ٥٠- يحي حسن درويش وآخرون: السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.
- ٥١- عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع وتنظيمه، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥١.
- ٥٢- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.
- ٥٣- صابر عبد الحميد الصباغ: أثر تجربة الوحدات المجمع في التنسيق بين الخدمات في التنمية الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ٤٠-٤١.
- ٥٤- يحيى حسن درويش: السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٤.
- ٥٥- كمال الحسنى: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.
- ٥٦- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.
- ٥٧- عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع وتنظيمه، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠.
- ٥٨- أحمد كمال أحمد وآخرون: مقنة للرعاية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٣-١٦٥.
- ٥٩- هدى بدران: تنظيم المجتمع (الجيزة: مطبعة للمليجي، ١٩٦٩) ص ٣٠٨.
- ٦٠- أنور محمد الزلاقي: تاريخ العمل الاجتماعي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٥.
- ٦١- محمد كامل البطريق: الخدمة الاجتماعية مهنة ذات علم وفن (القاهرة: مكتبة الانجلو، ط ٢، ١٩٦١) ص ٣٦٦-٣٦٧.
- ٦٢- أحمد كمال أحمد وآخرون: مقنة للرعاية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨-١٨٠.
- ٦٣- سيد أبو بكر حسنين: طريقة الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٤-٢٣٥.
- ٦٤- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

٦٥- سعودي عبد الهادي حسين: تطور ممارسة تنظيم المجتمع في الريف، رؤية تاريخية، في: إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون: أساسيات تنظيم المجتمع (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣) ص ٢١١.

٦٦- أحمد كمال أحمد وآخرون: مقامة الرعاية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨٢-١٨٤.

٦٧- انظر:

- سيد أبو بكر حسنين: طريقة الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤٣-٢٤٤.

- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

- سعودي عبد الهادي حسين: مرجع سبق ذكره، ص ٢١١.

٦٨- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦-١٧.

٦٩- سيد أبو بكر حسنين: طريقة الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٩.

٧٠- سعودي عبد الهادي حسين: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١١-٢١٢.

٧١- يحيى حسن درويش: الوسيط في تنظيم المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٩.

٧٢- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥-١٦.

٧٣- صلاح العبد: الاتجاه التكاملي في التخطيط للتنمية الريفية، الحلقة الدراسية العربية الأولى للتخطيط للتنمية الريفية، مايو ١٩٧٠، ص ٧٩.

٧٤- انظر:

- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

- سوسن عثمان عبد الطيف: محاضرات فى التنمية الاجتماعية (المعهد  
العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ١٩٩٠) ص ١٢٠.
- ٧٥- على الجريتلى: خمسة وعشرون عاماً، دراسة تحليلية للسياسات  
الاقتصادية فى مصر (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٧٥)  
ص ٦٥.
- ٧٦- محمد رياض القيمي: معوقات تنفيذ استراتيجيات للتنمية الريفية  
المتكاملة، وبعض تصورات مقترحة بشأنها، فى  
الكتاب السنوى الأول للتنمية الريفية، مرجع سبق  
ذكره، ص ١٧٣.
- ٧٧- مختار حمزة: الخليفة التاريخية لأجهزة تنمية المجتمع فى مصر، فى  
مختار حمزة وآخرون دراسات فى التنمية الريفية  
المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٠-١٥١.
- ٧٨- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.
- ٧٩- أنور محمد الزلاوى: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٦.
- ٨٠- كمال الصننى: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.
- ٨١- جودة عبد الخالق وآخرون: الانفتاح، قضايا أساسية (القاهرة: معهد  
التخطيط القومى، ١٩٨٦) ص ٥.
- ٨٢- حسنين توفيق: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٩.
- ٨٣- إبراهيم العيسوى: التحول إلى الانفتاح- العوامل الداخلية، الانفتاح-  
الجنور والحصاد والمستقبل (القاهرة: المركز العربى  
للبحوث والنشر، ١٩٨٢) ص ٧٨.
- ٨٤- حسنين توفيق: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٩.
- ٨٥- للمرجع السابق: ص ص ٢٠٢-٢٠٤.
- ٨٦- طلعت مصطفى السروجى: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٠-١٣١.

٨٧- لمزيد من التفصيل: انظر

- حسن داود وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ٣٧-٤٠.
- أحمد فتحى الدفراوى: الحكم المحلى والتنمية الريفية (جهاز بناء وتنمية القرية، يناير ١٩٧٦) ص ١٩.
- ٨٨- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.
- ٨٩- طلعت مصطفى السروجى: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٣.
- ٩٠- إبراهيم محرم: دليل التعامل مع صندوق للتنمية المحلية (وزارة للتنمية المحلية: جهاز بناء وتنمية القرية، صندوق التنمية المحلية، نوفمبر ١٩٩٩) ص ٥.
- ٩١- حسنين توفيق: مرجع سبق ذكره، ص ١٩٨.
- ٩٢- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.
- ٩٣- حسنين توفيق: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠٠-٢٠٦.
- ٩٤- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.
- ٩٥- رمزى زكى: الأزمة الراهنة فى الفكر التنموى، مجلة للعلوم الاجتماعية (الكويت: جامعة الكويت، العدد الثانى، السنة الثامنة، تموز/ يوليو ١٩٨٠) ص ٣٩.
- ٩٦- أنور محمد الزلاقى: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤١-٢٤٩.
- ٩٧- القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم الجمعيات والمؤسسات الخاصة فى مصر.
- ٩٨- محمد رفعت قاسم: المنظمات القاعدية ودورها فى التنمية المحلية، فى: عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون: الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع فى الأجهزة الأولية والثانوية (القاهرة: دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩١) ص ٥٩.



## ٩٩- للاستزادة والتوضيح انظر:

• ماهر أبو المعاطي على: التخطيط الاجتماعى ونموذج السياسة الاجتماعية  
فى المجتمع المصرى (الفيوم: مكتبة الصفوة، ١٩٩٩)  
ص ص ١٠٣-١٣١.

١٠٠- عبد الحميد يونس زيد : العولمة والدولة وعلاقة الملكية الزراعية،  
بحث منشور فى المؤتمر السنوى الحادى عشر،  
العولمة والخدمة الاجتماعية، (كلية الخدمة الاجتماعية،  
جامعة القاهرة، فرع الفيوم، خلال الفترة من ٢-٤ مايو  
٢٠٠٠) ص ١٣٨٥.

١٠١- وزارة الإدارة المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، البرنامج  
القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق"، القاهرة،  
١٩٩٥، ص ص ٦-١٩.

١٠٢- إبراهيم محرم: "شروق" للتنمية الريفية (القاهرة: دار التعاون، ط٢،  
سبتمبر ١٩٩٧) ص ص ٣٤٠-٣٤٣.

١٠٣- حسنين توفيق: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

١٠٤- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

١٠٥- حسنين توفيق: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٩.

١٠٦- أحمد عبد الفتاح نلجى: آثار الإصلاح الاقتصادى على التنمية المستدامة  
فى مصر، مجلة كلية التربية (جامعة الأزهر، كلية  
التربية، العدد (٩٥) الجزء الأول، ديسمبر ٢٠٠٠،  
ص ٢٧.

١٠٧- حسنين توفيق: مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

١٠٨- المرجع السابق: ص ص ٢٥٠-٢٥١.

١٠٩- زينب عبد العظيم محمد: صندوق النقد الدولى والإصلاح الاقتصادى فى  
الدول النامية: جوانب سياسية، دراسة للإصلاح

الاقتصادى فى غانا وشيلى ومصر، كتاب الأهرام  
الاقتصادى، العدد (١٤٣) أول ديسمبر ١٩٩٩، ص  
١٦٢-١٦٧.

١١٠- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا: التنمية المحلية فى المناطق  
الريفية العربية، مرجع سبق ذكره، ص.

١١١- استعان الباحث فى هذا الجزء بالاستنتاجات التى توصل إليها من خلال  
التحليل، بجانب نتائج بعض الدراسات منها:

- محمد نبيل جامع (باحث رئيس وآخرون): التحليل الشامل لأسباب تخلف  
القرية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ٦-٤٥.

مسد طه علام (باحث رئيس وآخرون): التنمية الريفية ومستقبل القرية  
المصرية، المتطلبات والسياسات، مرجع سبق ذكره،

ص ص ٢٧١-٢٧٢.

**الفصل الخامس**  
**مشروعات التنمية المحلية**  
**الريفية فى مصر**



## الفصل الخامس

### أهم مشروعات التنمية المحلية الريفية

#### فى مصر

سنتناول فى هذا الفصل تحليل مشروعات التنمية المحلية فى ضوء

التصور المقترح الآتى

١- التثاثة والمفهوم.

٢- الأساس التخطيطى للمشروع ومدى التنفيذ.

٣- فلسفة المشروع.

٤- مكونات المشروع.

٥- أهداف المشروع.

٦- جهاز العمل أو الهيكل الوظيفى.

٧- تمويل المشروع.

٨- الصعوبات التى تواجه المشروع والدروس المستفادة، فى ضوء آراء

المختصين، ونتائج بعض الدراسات التى أجريت فى مجال الخدمة الاجتماعية.

#### ١- المركز الاجتماعى الريفى:

ما هو إلا مؤسسة اجتماعية محلية غير حكومية تبدأ وتنهض وفقاً للنظم الديمقراطية، يقرر القرويون قيامها للهيمنة على الشئون الاجتماعية فى قريرتهم، ويتولون بأنفسهم تسيير نفة أعمالها- وفى هذا بطبيعة الحال مجال واسع لإكساب القرويين من الخبرة والأماليب الديمقراطية ما يعينهم على النهوض بمستوى مقومات الصلاحية الوطنية بينهم، ولهذا فإن المركز الاجتماعى لا يقوم فى منطقة قروية إلا بعد اقتناع سكانها بفائدتة، فيتقدمون بطلب لإنشائه ويسهمون فى تكاليفه ويتولون إدارته. (١)

كما يعتبر المركز الاجتماعي مؤسسة أهلية معانة حكومياً أى أنه يمدد من القطاعين الأهلي "سكان القرية التي ينشأ فيها المركز" الحكومي كما يشترك الأهالي والموظفون الحكوميون في إدارته ويهدف المركز الاجتماعي إلى إسداء خدمات للقرية في مختلف المجالات. (٧)

### المراكز الاجتماعية: البداية والدافع:

قصدت وزارة الشؤون الاجتماعية منذ إنشائها إلى أن يتولى الريفيون خدمة أنفسهم بأنفسهم حتى يمكن تعميم الإصلاح في الريف والتوسع فيه بطريقة عملية وبأقل نفقة، وعلى ذلك رأت الوزارة ضرورة العمل على إشعار الريفيين بحاجة مجتمعهم إلى الإصلاح حتى يقبلوا عليه مختارين ويشاركوا فيه مادياً وأدبياً. وبذلك يمكن التدرج بالإصلاح الريفي إلى أن يحمل الأهالي عبئه الأكبر، ويقتصر دور الحكومة على الإشراف والتوجيه وتقديم للمعونة المالية.

وبعد دراسة ظروف الريف واحتياجاته ومختلف مشاكله واستعراض ما قامت به بعض البلاد الأخرى التي تشبه ظروفها ظروفنا وعرض التجارب العملية التي تقوم بها بعض الهيئات المعنية بالخدمة الاجتماعية، بعد ذلك لتتبع المسئولون بضرورة العمل على رفع مستوى القرية في جميع نواحيها عن طريق برنامج متوازن شامل، وفي ضوء هذه النتيجة تقرر البدء في إنشاء للمراكز الاجتماعية إذ دلت الدراسات والأبحاث والخبرة على أن المركز الاجتماعي هو خير وسيلة للإصلاح الشامل البعيد عن الارتجال وارتفاع التكاليف. (٨)

حيث بادر الأخصائيون الاجتماعيون منذ عام ١٩٣٩ ببعض التجارب العلمية في إصلاح القرية أي تجارب تستخدم الأسلوب العلمي في ضوء ظروف المجتمع المحلي، وكان هذا اتجاهاً جديداً.. اتجاهاً رائداً.. في العمل بالنهوض بالمجتمع بغير الاتجاهات التي كانت متبعة من قبل.

ذهب الاخصائيون الاجتماعيون إلى الريف، أول ما ذهبوا، إلى قرية "شطانوف" مركز أشمون منوفية، وإلى قرية "المنايل" مركز شبين القناطر، منذ

عام ١٩٣٩. بدأوا عملهم الرائد فى إخلص وتقن.. وفى صبر ولأمل .. تنفعهم إلى ذلك ثورتهم الرائدة .. كما يدفعهم حبهم الواعى لبلادنا.

ونجحت التجارب فى شطانوف وفى المنایل.. أى نجحت التجارب العلمية التى تعنى بالفلاح.. وحياة الفلاح .. بغرض تحسين حالته، ورفع مستوى المعيشة فى القرية بأساليب العمل المباشر، وفى عام ١٩٤١ أنشئت خمسة مراكز اجتماعية أخرى على غرار مركزى "شطانوف والمنایل" وتلا ذلك إنشاء مراكز أخرى بلغ عددها فى عام ١٩٤٩ (١١١) مركزاً قفزت فى عام ١٩٥٤ إلى ١٧١ مركزاً.<sup>(٤)</sup>

وحيث بدأت الوزارة فى إنشاء المراكز الاجتماعية عام ١٩٤١ فأنشأت فى ٥ مايو من هذه السنة خمسة مراكز سار فيها العمل كتجربة وهذه المراكز الاجتماعية هى:

- ١- تلا بمديرية المنوفية.
- ٢- برما بمديرية الغربية.
- ٣- العلاقة بمديرية الشرقية.
- ٤- بهناى بمديرية المنوفية.
- ٥- أبو النمرس بمديرية الجيزة.

وفى عام ١٩٤٣ بعد نجاح التجربة أنشئت ستة مراكز أخرى ثم تسالى إنشاء للمراكز الاجتماعية حتى صار عددها ١٧١ فى عام ١٩٥٥ موزعة فى جميع أنحاء القطر وتخدم حوالى ١,٥ مليون نسمة.<sup>(٥)</sup>

ولقد بدأ أول مركز اجتماعى حكومى فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٤١ فى قرية "منية الحيط" بالفيوم تحت إشراف "إدارة العلاج" بوزارة الشؤون الاجتماعية بعد نجاح التجربة التى قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية.<sup>(٦)</sup>

## أهداف المركز الاجتماعي:

هى مؤسسة أهلية مهمتها القيام بكل الخدمات التى تحتاجها القرية فى وقت واحد ويستهدف هذا المشروع:

- خدمة للفلاح والقرية فى كافة النواحي الاقتصادية والثقافية والصحية معاً وفى وقت واحد.
- استثمار وعى الأهالى وتنمية شعورهم بالمسئولية الاجتماعية وإقناعهم بمزايا التطور والتغير وضمان إقبالهم على خدمة مجتمعاتهم ومساهماتهم المادية والمالية فى تكاليف الإنشاء والإدارة والاشتراك الفعلى فى تسيير أمور مجتمعاتهم.
- توحيد الإشراف على من يناط بهم القيام بالخدمات الاجتماعية والزراعية والثقافية. (٧)

ومن ثم كان الهدف من هذه المراكز هو النهوض بالنواحي الاجتماعية بالقرى، وحل مشاكلها الاقتصادية والصحية والتعليمية والترويحية بأسلوب متوازن، وإحداث تغيير هادف فى اتجاهات الأفراد وسلوكهم وقيمهم وعاداتهم كل ذلك من خلال أربعة أقسام يضمها المركز هى العيادة الطبية ودار رعاية الأم والطفل ودار الخدمة الاجتماعية ودار الصناعات الريفية. (٨)

### الأسس التى تقوم عليها المراكز الاجتماعية:

تقوم فكرة المركز الاجتماعى على أربعة أسس رئيسية هى:

- ١- التربية الديمقراطية.
- ٢- مساعدة الأهالى أنفسهم لخدمة أنفسهم والاستفادة من خبرة وتجارب الفنيين.
- ٣- البساطة وقلة التكاليف.
- ٤- الإصلاح الشامل.



## كيفية إنشاء مركز اجتماعي:

١- يقدم أهل القرية أو مجموعة للقرى المتجاورة بحيث لا يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة إلى الوزارة بطلب لإنشاء مركز اجتماعي في بيئتهم ويتعهدون فيه بالمشاركة بجزء من تكاليف الإنشاء. ويسهم الأهالي بحوالي ٥٠٠ جنيه وقطعة أرض مساحتها ١-٢ فدان ويجب أن يقدم الطلب من الأهالي وليس من شخص واحد كما أن الإسهام يجب أن يكون من جميع أهالي القرية. وليس من أثرياء القرية فقط وذلك مما يميز المركز الاجتماعي عن غيره من المؤسسات الأخرى.

٢- بمجرد تقديم الطلب تقوم الجهة المختصة بالوزارة بعمل بحث اقتصادي اجتماعي شامل لمعرفة الموارد والإمكانيات ومدى توفر الخدمات العامة في البيئة أو مبلغ نقصها.

٣- بعد اعتماد إنشاء المركز الاجتماعي تقوم الوزارة بتقديم نوعين من الإعانات:

(أ) إعانة فنية إرشادية ممثلة في الأخصائي الزراعي الاجتماعي والطبيب والحكيمة ومساعد المعمل وباقي الموظفين الآخرين.

(ب) إعانة مالية وهي عبارة عن إعانة إنشائية حوالي ١٠٠٠٠ جنيه وإعانة سنوية حوالي ٥٠٠ جنيه في العام.

٤- بعد اعتماد المركز الاجتماعي يجتمع المسهمون في إنشاء المركز وتسمى الجمعية التأسيسية للمركز التي تتحول بعد ذلك إلى جمعية عمومية (جمعية للمركز الاجتماعي) وتقوم الجمعية بانتخاب مجلس إدارة، لإدارة المركز الاجتماعي، ويقوم هذا المجلس بتشكيل خمس لجان من بين أعضاء الجمعية المهتمين بالمسائل العامة لمساعدة المجلس في أعماله.

## نظام العمل في المركز الاجتماعي:

قبل شرح نظام العمل في المركز الاجتماعي يجدر بنا أن نذكر أن بناء المركز الاجتماعي يتكلف حوالي من ٧-٨ آلاف جنيه مع توخي البساطة للتامة في البناء وهو يتكون من الوحدات الآتية:

١- دار الخدمة الاجتماعية.

٢- عيادة طبية.

٣- دار لرعاية الأم والطفل.

٤- مرافق أخرى.

ويعمل جميع موظفي المركز كالأخصائي والطبيب والحكيمة متعاونين كفريق واحد كما أنهم يتعاونون مع المؤسسات الحكومية والأهلية المحلية التي تقدم خدمات عامة.

وبهذه الوسيلة يقوم المركز الاجتماعي بالتنسيق بين جميع الجهود الحكومية والأهلية في القرية ويمنع التضارب بين هذه الجهود ويعاون الأهالي على الاستفادة بأكبر قدر ممكن من جميع الهيئات القائمة في البيئة. (٩)

بمعنى أن المركز الاجتماعي يضم مؤسسات اجتماعية وصحية وطبية وزراعية وتروحية بشرف على العمل فيها فريق متعاون يضم الأخصائي الاجتماعي والطبيب والزائرة الصحية.

ويدار المركز وفق أسس الحكم الذاتي؛ فله جمعية عمومية تضم جميع الأعضاء المشتركين ينتخب من بينهم مجلس إدارة المركز ولجانه المختلفة، وهي لجنة الاقتصاد والزراعة ولجنة الشئون الصحية والعمرانية ولجنة المصالحات ولجنة المساعدات ولجنة أشغال البنات ولجنة الثقافة والرياضة والرحلات (النادي الريفي).

ويقتضى تخطيط المركز أن يعتمد نشاط المركز الاجتماعي على مجهود جمعيته العمومية ومجلس إدارته ولجانه أكثر من اعتماده على موظفيه. (١٠)

ويتكون الجهاز الوظيفي للمركز الاجتماعي من:

- أخصائى زراعى اجتماعى.
- طبيب يعمل "كل أو بعض الوقت".
- حكيمة "زائرة صحية".
- مساعد معمل.

يعاونهم بعض الفنيين الذين يخدم الواحد منهم أكثر من مركز اجتماعى واحد، مثل الصيدلى، معلم الصناعات الريفية، مدرسات الأشغال والتفصيل، الطبيب البيطرى. ويعاون هؤلاء جميعاً عمال لخدمة فروع العمل المختلفة.

### الصعوبات والدروس المستفادة: (١١)

تعتبر تجربة المراكز الاجتماعية من أهم التجارب التنموية التى قامت فى الريف المصرى وهو ما يرجع على الأقل لثلاثة أسباب:

أولها: أسبقيتها التاريخية حيث أنشئ أول مركز اجتماعى فى أواخر عام ١٩٣٨ بقرية المنایل فى محافظة القليوبية.

ثانيها: أن الجهة التى تبنيتها كانت شعبية صرفة وهى الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية كتنظيم أهلى يضم مجموعة من القيادات التطوعية الرائدة فى ميدان الإصلاح الاجتماعى.

ثالثها: أن الفلسفة التى قامت عليها قد ارتكزت أساساً على التنمية الريفية المتكاملة وليس الجزئية أو القطاعية، إلا أنه قد اعترضتها بعض الصعاب فى أداء رسالتها سوف نقوم بتوضيح أهمها، وتتمثل أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة فى الآتى:

١- لعل أهم الدروس المستفادة من هذا المشروع الهام هو أن المساندة الحكومية القائمة على اقتناع القيادة السياسية بعد ضرورة ليس فقط للبدء فى المشروع بل أيضاً للاستمرار فيه ففور تقلب الأوضاع السياسية وسقوط الوزارة التى اقتصرت بفكرة المراكز الاجتماعية واعتمدت التمويل اللازم لها، جاءت

حكومة جديدة نقضت ما قررته سابقتها وحرمت الفكرة من الموارد المالية التى تمكنها من الاستمرار والانتشار.

٢- التأثير السلبى للقوى الإقطاعية ذات النفوذ القوى فى الريف والتى حاولت توجيه مشروعات وبرامج للتنمية التى يقوم بها المركز الاجتماعى بما يحقق مصالحها وضربها للمفهوم الديموقراطى الذى يتيح تكافؤ الفرص بين المواطنين للتأثير على حياتهم الاجتماعية، إذ أن هذا المفهوم كان يهدد مصالح ونفوذ هذه القوى الإقطاعية، وهو وضع كان سائداً فى أوائل الأربعينيات حيث بدأت هذه التجربة الرائدة.

٣- ضعف مستوى تدريب القائمين على العمل للتنموى، فقد كان هذا التدريب يوجه أساساً إلى ما يُرجى أن يتحقق فى الريف من أهداف وآمال، دون تدريب هؤلاء للقادة الجدد على كيفية استثارة الأهالى وتحويل هذه الاستثارة إلى برامج ومشروعات. وبالتالي كان الأخصائى أو الموظف الجديد يوفد إلى القرية وهو متشبع بالأهداف دون إلمام بالطرق والوسائل التى تؤدى إليها، وبمعنى آخر كان التدريب يهتم بماذا نريد ولا يهتم بكيف نحققه.

٤- ضعف مستوى الإشراف على المراكز الاجتماعية، وقد تمثل هذا فى عدة أوجه من بينها:

أ- إهمال طبيعة المركز الاجتماعى كمؤسسة تغيير اجتماعى خلال قيامه بدور قيادى فى توفير وتعليم المجتمع، فى مقابل الاهتمام باعتبار المركز مؤسسة تقديم خدمات، وقد انعكس ذلك فى مطالب مستمرة من جهات الإشراف إلى المراكز ببيانات إحصائية ذات طبيعة مادية عن خدمات المركز الاجتماعى، مثل عدد الأرباب الموزعة من النقاوى، وعدد الدواجن من السلالات المحسنة التى وزعت على الفلاحين، بصرف النظر عن الكيفية التى تم بها هذا التوزيع أو مدى اقتناع الأهالى باستخدامها أو مدى سلامة هذا الاستخدام واستمراريته.

ب- اهتمام المستويات الإشرافية بتقييم العاملين على أساس نتائج ملموسة يمكن كتابتها في تقارير نمطية يُطالب الأخصائيون والأطباء بملاء بياناتها. وقد أدى ذلك إلى أن الموظف الذي يعمل بالطرق الصحيحة لتغيير اتجاهات الأفراد لا يجد لديه من البيانات المادية قدر ما يجد زميله الذي أهمل استئارة تفاعل المواطنين ولجأ إلى فرض المشروعات والخدمات فرضاً.

ج- ضعف الدراية الفنية لدى كثير من المشرفين لتوجيه العاملين الفنيين، ومن ثم تقتصر الإشراف على التفقيش والمحاسبة على النتائج دون توجيه ومعاونة فنية عن الوسائل وكيفية التغلب على الصعوبات.

د- كثرة حركات التنقلات بين العاملين الميدانيين بما لم يسمح لهم بالاستقرار في البيئة التي يعملون فيها، وبالتالي لم يتح لأغلب هؤلاء العاملين الإلمام بظروف وحاجات المجتمع المحلي والتعرف الدقيق بالأهالي واكتساب ثقتهم، وهي شروط ضرورية للعمل المجتمعي الناجح.

هـ- ضعف مستوى التسجيل والتقييم وهو ما جعل الاستفادة من نتائج وخبرات القيادات المحلية الناجحة أو الفاشلة على حد سواء أمراً صعباً، وبالتالي افتقد التخطيط المستقبلي خبرة الماضي والتغذية المرتدة لنتائج الأعمال السابقة وانعكاسها على المشروعات والبرامج التالية.

٦- إغفال التجربة للجانب التعليمي من خلال عدم وجود دور مباشر للمدرسة الريفية في نشاط المركز بعكس النشاط الزراعي والصحي والتروحي، برغم قيام المركز بالتنمية الريفية المتكاملة.

٧- عدم الاهتمام بتكبير مسكن ريفي للطبيب والذي افترض أنه سيعمل كل الوقت بالقرية برغم اهتمام المسؤولين عن المشروع بتكبير سكن للأخصائي الزراعي الاجتماعي أو الحكيم، وهو ما أدى إلى سلبية الأطباء تجاه المشروع.

٨- كان من الشروط الجوهرية لقبول إنشاء مركز اجتماعى فى قرية معينة أن يتوافر "وعى كامل" لدى الأهالى للإسهام فى إنشاء المركز، وهو مطلب يعنى أن هؤلاء الأهالى قد عبروا مرحلة الاستئثار للمشاركة واقتنعوا بها، دون تحديد من سيقوم بهذه المهمة الحيوية، إذ أن الأخصائى الاجتماعى ان يبدأ عمله فى القرية إلا "بعد" إنشاء المركز وليس سابقاً له. وهو نفس ما يمكن قوله فيما يتعلق بضرورة توافر السيولة فى الحصول على التبرعات المقررة للإسهام فى إنشاء المركز، إذ أن ذلك يعنى أن أثرياء القرية وقادريها قد توافر لديهم- من تلقاء أنفسهم- مستوى معين من الشعور بالمسئولية الاجتماعية، فإذا لم يتوافر ذلك ذاتياً فمصير مطلب للقرية هو الرفض.

٩- لم يتبلور أى دور للمنظمة التعاونية الزراعية فى أنشطة المركز، بالرغم من أن البحث الذى كان على إدارة الشئون الاجتماعية إجراؤه قبل الموافقة على إنشاء المركز يتضمن مدى نشاط الجمعية التعاونية الزراعية وإقبال الأهالى على عضويتها والتعامل معها، حيث كان يؤخذ ذلك مؤشراً لاستعداد المواطنين للمشاركة فى البرامج التنموية التى سيقوم بها المركز الاجتماعى، ولكن لم يتضح أى رابط تنسيقى أو تكاملى مع هذه المنظمة التعاونية بالفعل فى القرية.

١٠- كانت النظرة السائدة على المستوى المركزى أو الإقليمى أن هذا المشروع يتعلق بوزارة الشئون الاجتماعية دون غيرها من الوزارات، وبالتالي لم يلق تعاوناً وتجاوباً مع باقى الجهات التابعة لتلك الوزارات وخاصة وزارة الصحة والتى سرعان ما أقامت لنفسها مشروعها الخاص لتحسين الصحة القروية عام ١٩٤٢، مبتعدة بذلك عن التكامل المفترض مع مشروع المراكز الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن هذه المراكز قطعت مرحلة من النجاح فى أداء رسالتها إلا أنه قد اعترضتها بالإضافة إلى الصعاب السابقة بعض الصعاب من أهمها: (١٢)

١- اعتماد المراكز على الأخصائي الزراعى الاجتماعى ولم تعتمد على الأخصائيين الاجتماعيين من خريجي معاهد للخدمة الاجتماعية فلم يتيسر تحقيق التنمية على أسس ومبادئ للخدمة الاجتماعية.

٢- عدم توافر الأطباء للزمن والراغبين فى الإقامة فى القرية واستمرار خدمتها.

٣- تداخل مصلحة للفلاح بفرض مشروعات على المراكز الاجتماعية مما أفقد المراكز ميزة تقرير مصيره. ودعا إلى فشل معظم المشروعات المفروضة وخاصة ما يتصل منها بالزراعة والصناعات الريفية والمنزلية.

٤- ربط أهل القرية بين انتخابات أعضاء مجلس إدارة المركز وبين عصبية القرية كما أثر على ديمقراطية التشكيل الجماعى للمركز.

٥- قيام وزارات عديدة كالزراعة والصحة والتربية والتعليم والتجارة والصناعة بإنشاء مشروعات متناثرة فى القرية دون تنسيق بينها مما أثر على انتشار مشروع المراكز الاجتماعية.

٦- كما واجهت المراكز الاجتماعية صعوبات أخرى كثيرة فى مقدمتها مقاومة الإقطاعيين الذين كانوا يؤثرن فى برامج المراكز تأثيراً يحقق أهدافهم أكثر من تحقيقه للخدمة العامة التى أنشئت المراكز من أجل تحقيقها- كما واجهت المراكز ضعفاً فى جهاز الموظفين القائمين بالعمل للذين كان ينقصهم التدريب الكافى للعمل فى مشروعات التنمية الاجتماعية بالريف. إلى جانب ما تأثر به المشروع من سوء الإشراف عليه والتدخل فيه.

## ومهما كان الأمر:

- فإن مشروع المراكز الاجتماعية قد قام على أسس فنية تتفق مع برامج الخدمة الاجتماعية ولهذا أيدته هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية التي نادت بالدعوة للأخذ بالمشروع بين مختلف الدول التي تعمل في هذا الميدان.
- إن مشروع المراكز الاجتماعية حقق نجاحاً ملموساً، مما أدى إلى ارتفاع الوزارات المختلفة للإسراع بتقديم خدماتها إلى الريف والعمل بمفردها، مما أدى إلى تكرار الخدمات بين الوزارات وعدم التنسيق بينها. (١٢)
- أن المركز الاجتماعي قام بجانب وظيفته التخطيطية والتنسيقية بتقديم خدمات مباشرة للأهالي لا على سبيل التجربة ولكن كجزء من وظيفته في المجتمع المحلي الذي يعمل به، كما قام بدور كبير في التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية في القرية بما يمنع التضارب بين هذه الجهود ويعملون الأهالي على الاستفادة بأكبر قدر ممكن من جميع الهيئات القائمة في البيئة.
- أن المركز الاجتماعي كتجربة أضافت مفهوماً جديداً في العمل مع المجتمعات لتتميتها وهو الإسهام الفعلي للدولة في المشروع إلى جانب إشراك الأهالي حتى يتولد لديهم الشعور بأن المشروع تابع منهم. (١٣)
- أن الخدمات المتنوعة التي تقدمها المراكز الاجتماعية تمت من خلال مشروعات مدروسة ونفذت طبقاً لأولوية الحاجة إليها، عن طريق مجلس إدارة جمعية المركز الاجتماعي ولجانه المختلفة للسابق الإشارة إليها ومشاركة الأهالي أنفسهم تحت توجيه وإرشاد الموظفين الفنيين، وبتنسيق تام مع وحدات الخدمات الأخرى والمؤسسات الأهلية في منطقة عمل المركز، وهذا ما يتمشى مع فلسفة الإصلاح الريفى، وأحدث نظريات التنمية الريفية المتكاملة.
- المراكز الاجتماعية أول تجربة محلية في تطبيق نوع من البرامج المنسقة التي تتعارض مفرداتها، ولا تقتلر لجزائها.



• المراكز الاجتماعية قامت على أسس هامة تعتبر بمثابة الفلسفة التي قام عليها مشروع المراكز الاجتماعية، وهي قائمة على أحدث الاتجاهات فى الخدمة الاجتماعية ومتماشية مع أسلم النظريات فى الإصلاح الريفى، ولتى كانت سبباً فى تقدير الهيئات الدولية ولتى اعتبرتها نموذجاً يجب الإفادة منه فى رفع مستوى الحياة الريفية فى كثير من البلاد المختلفة. (١٥)

## ٢- جمعيات الإصلاح الريفى:

إن الصعوبات التى أدت إلى بطء التوسع فى المراكز الاجتماعية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها هى التى وجهت مصلحة الفلاح إلى أن تجرب فى القرية منظمة اجتماعية أبسط سميت "جمعية الإصلاح الريفى" لتؤدى بعض الخدمات التى يؤدها المركز الاجتماعى، ولا تقل عنه أثراً فى إيقاظ وعى وتدريب أهلها، على العمل الجماعى، ولهذا المنظمة مجلس إدارة ولجان فرعية أسوة بما هو متبع بالمركز الاجتماعى، وتعمل فى مبنى يتبرع به الأهالى، ويشرف عليها ويوجهها موظفو أقرب مركز اجتماعى.

وقد بلغ عدد هذه الجمعيات ١٤٦ جمعية منذ وضع نظامها الأساسى عام ١٩٤٣ وحتى عام ١٩٥٤، وقد ظهرت فى مجموعها نشاطاً مشجعاً مما أشار إلى فائدة التوسع فى إنشائها، إذا ما زلنا عون الدولة لها، وربط بينها وبين المراكز الاجتماعية، فى توزيع منسق على مختلف الأقاليم، وقد أخذ فعلاً فى تنفيذ هذه الخطة، فأدرجت الدولة فى ميزانية ١٩٥٤/٥٣ الاعتمادات اللازمة لإعانة ١٠٠ جمعية. (١٦)

وتعرف جمعيات الإصلاح الريفى بأنها (جمعيات أهلية يقوم العمل فيها على نفس الأسس والمبادئ التى تقوم عليها المراكز الاجتماعية من تشكيل الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان وخدمة المجتمع المحلى فى مختلف النواحي الاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية والترويحية دون التقيد بإنشاء مبان أو تعيين موظفين متفرغين للعمل. (١٧)

ويلاحظ أن هذه الجمعيات كانت أقل نفقة من المراكز الاجتماعية وذلك لعدم بناء مبان جديدة خاصة بها وعدم تخصيص موظفين لكل جمعية كما هو حادث في المراكز الاجتماعية. (١٨)

وبذلك انقصر دور الوزارة في هذه الجمعيات على ناحيتين: (١٩)

١- إيفاد موظفين للإشراف على تلك الجمعيات بصفة دورية.

٢- تقديم إعانات مالية لتلك الجمعيات.

أما الدور الذي قامت به جمعيات الإصلاح الريفى فى تنمية المجتمع الريفى فكان نفس الدور الذى كانت تقوم به المراكز الاجتماعية وهو: "النهوض بالقرية ودراسة مشكلاتها والعمل على الحد من هذه المشكلات وتقديم الخدمات لأهالى القرية فى النواحي التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية وكانت خدماتها مقصورة على القرية التى توجد بها".

#### أولاً: الوحدة المجمعية: المنشأة والمفهوم:

هى الصورة التى ظهرت بها المحاولة الثانية لتنسيق الخدمات، والوحدة المجمعية هى مؤسسة مجتمعية ريفية شبه حكومية، أوجدتها المجلس الدائم للخدمات العامة، وخصها بأكبر قدر من عنايته، وبأول برنامج من برامج الريفية وقد رسمت الخطة على أساس أن تؤدى الوحدة المجمعية جميع الخدمات التى كان يقوم بها المركز الاجتماعى والوحدة الزراعية والمجموعة الصحية والمدرسة الريفية، مجمعة فى مكان واحد وفى تناسق تام للمجتمع الريفى الذى تقوم بخدمته. (٢٠)

ولقد كان من نتائج دراسات لجان المجلس الدائم للخدمات إبراز أهمية تنسيق وترابط مشروعات ووسائل ومداخل النهوض بالقرية والذي وضع على أساسه فكرة الوحدات المجمعية والتى تضم المدرسة والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية فى إطار إدارى واحد، ولضمان عمليات التنسيق تقرر أن تدار الوحدة بمجلس إدارة عضويته لرؤساء الأقسام التعليمية والصحية والاجتماعية

ورئاسة المجلس دورية وأن ينشأ مجلس إقليمي للخدمات بكل مديرية تتكون عضويته من ممثلي وزارات الخدمات على أن ينضم إليهم مندوب وزارة الخزانة، كما يقدم التنسيق على مستوى الجمهورية عن طريق اللجنة الوزارية ولقد وضعت خطة شاملة لتعميم الوحدات المجمعنة بجميع أنحاء الريف وبدئ في سنة ١٩٥٤ بإنشاء الوحدات الأولى التي بلغ عددها ٢٥٠ وحدة حتى بدء الخطوة الخمسية الأولى في سنة ١٩٦٠. (٢١)

والوحدة المجمعنة هي جهاز من أجهزة الدولة لتحقيق التقدم الاقتصادي والنهوض الاجتماعي والثقافي وتهدف إلى خلق شخصية الريف والقرية خلقاً جديداً يتميز بالحيوية والنشاط والابتكار ويتسم بالتكامل الذي يجمع الجهود ويوجهها طبقاً لخطة واقعية ترسم من صميم احتياجات القرية وتكون قابلة للتنفيذ. (٢٢)

### الأساس التخطيطي للمشروع:

وقد تضمن برنامج الوحدات المجمعنة إنشاء ٨٦٣ وحدة بالريف. خلال خمس سنوات بحيث يتم إنشاء ٦٠٠ منها في السنوات الثلاث الأولى أما بقية الوحدات فيتم إنشاؤها في السنتين الرابعة والخامسة باستكمال بقية المرافق اللازمة، من ١٩٣ مجموعة صحية قائمة وكذلك من ٦٨ مركزاً اجتماعياً مبنياً لتحويلها إلى وحدات مجمعة. وقد بنى التقسيم على اعتبار تخصيص وحدة مجمعة لخدمة حوالي ٥,٠٠٠ نسمة، يقيمون في حوالي خمس قرى تقع في رقعة زراعية مساحتها حوالي ٥٠٠٠ فدان وتقام الوحدة المجمعنة على مساحة قدرها خمسة أفدنة، ولقد شهد عام ١٩٥٤ أول وحدة مجمعة في قرية "بنى هلال" التابعة لمركز منيا القمح بمحافظة الشرقية.

وقد تقرر أن تكون أولوية إنشاء هذه الوحدات في المناطق الخالية تماماً من أي نوع من الخدمات، مع تأجيل المناطق التي توجد بها مجموعات صحية ومراكز اجتماعية للمراحل الأخيرة، حيث يتم تحويلها إلى وحدات مجمعة.

## مدى ما نفذ من المشروع:

وقد بلغ عدد الوحدات المجمة التي تم إنشاؤها ٣٢٧ وحدة حتى يونيو ١٩٦٨ تخدم ١٤٣٥ قرية مجموع سكانها ٥,٥٧٩,٠٠٠ نسمة. (٢٣)

### فلسفة العمل بالوحدات المجمة: (٢٤)

تتلخص الفلسفة التي تكمن وراء مشروع الوحدات المجمة، في اعتبار أن المجتمع وحدة متكاملة وجميع الخدمات التي تؤدي تهدف في مجموعها إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذا المجتمع، والوحدة المجمة في تطورها الطبيعي لابد أن تصبح في المستقبل أداة مشتركة تستخدمها أجهزة الدولة جميعاً، لتوصيل الخدمات إلى الريف، فالوحدة المجمة بخدماتها المتعددة وأقسامها المختلفة والتنسيق والترابط في برامجها وإمكانياتها الفنية وانتشارها في جميع أنحاء الريف، يمكن اعتبارها مؤسسة لها فاعليتها في تنمية المجتمع الريفي، ويمكن حصر الركائز التي تشملها هذه الفلسفة في الآتي:

- ١- توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية للفلاح.
- ٢- رفع وعي الفلاح وزيادة دخله عن طريق تحسين الإنتاج الزراعي، ونشر الصناعات الريفية.

ومن ثم، تعتبر الوحدة المجمة المؤسسة التي عن طريقها تتحقق نهضة شاملة لكل جوانب الحياة في الريف.

### مكونات الوحدة المجمة:

وتتضمن الوحدة أربعة أقسام رئيسة هي:

- ١- قسم الشؤون الصحية.
- ٢- قسم التربية والتعليم.
- ٣- قسم الشؤون الاجتماعية.
- ٤- قسم الشؤون الزراعية.

## الأسباب التي دعت إلى إنشاء الوحدات المجمعّة:

وكان من الممكن أن تقوم كل وزارة من الوزارات بتصميم خدماتها في القطاع الريفي بمفردها، ولكن لشعور المسؤولين بحاجة هذه الخدمات إلى التخطيط المشترك وإلى التنسيق فيما بينها أدى إلى التفكير في إنشاء جهاز الوحدات المجمعّة. هذا علاوة على أنه قد وجد أن إنشاء الوحدات الزراعية والاجتماعية والصحية والمدرسية في مبنى يؤدي إلى توفير كبير في تكاليف البناء. (٢٥)

## أهداف الوحدات المجمعّة:

- ١- رسم السياسة العامة للنهوض بالمجتمع الريفي من جميع الجوانب.
- ٢- إثارة وعي الأهالي ونشر الخدمة العامة بينهم وتنظيم صفوفهم للعمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.
- ٣- أن المجتمع وحدة متكاملة لذا يجب أن يكون العلاج شاملاً وأن تقدم الخدمات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار واحد يعمل على تحقيق هدف واحد وهو النهوض بالمجتمع الريفي المحلي ويتطلب ذلك ترابط البرامج وتكاملها بعضها بعضاً. (٢٦)

## جهاز الوحدات المجمعّة:

ولم يكتف المسؤولون عن الوحدات المجمعّة بالتنظيم على المستوى المحلي (القرية) وإنما امتد جهاز الوحدات المجمعّة إلى مستوى المحافظة ومستوى الجمهورية كلها فشكّلت أربعة أنواع من المجالس على مستويات مختلفة كما يلي:

- ١- مجلس إدارة الوحدة المجمعّة على مستوى القرية ويضم الإخصائي الزراعي الاجتماعي والطبيب وناظر المدرسة تم ضم إليهم اثنان من المواطنين لتمثيل الأهالي في منطقة الوحدة وبصودر قانون نظام الإدارة المحلية أصبح مجلس القرية هو المشرف على الوحدة المجمعّة.

٢- المجلس الإقليمي للوحدات الممثلة على مستوى المحافظة (الجنة تنسيق الخدمات بالمحافظة) ويضم رؤساء الإدارات الإقليمية لوزارات الشؤون الاجتماعية والعمل، والتربية والتعليم والصحة العمومية والشؤون البلدية والقروية والخرافة والزراعة والثقافة والإرشاد القومي وثلاثة أعضاء من نوى الكفافية من المحافظة ويرأس هذا المجلس المحافظ أو من ينوب عنه، كما يقوم أحد موظفي المجلس التنفيذي للوحدات بأعمال السكرتارية (السكرتير الإقليمي للوحدات الممثلة).

٣- المجلس التنفيذي للوحدات الممثلة على مستوى الجمهورية ويضم الوزراء التنفيذيين للوزارات السابق الإشارة إليها. ويقوم برئاسة هذا المجلس وزير الشؤون الاجتماعية والعمل للتنفيذ كما يقوم بسكرتارية المجلس وكيل الوزارة لشؤون الوحدات الممثلة.

٤- المجلس الأعلى للوحدات الممثلة على مستوى الجمهورية أيضاً ويضم الوزراء المركزيين للوزارات السابق الإشارة إليها. ويقوم وزير الشؤون الاجتماعية المركزي برئاسة هذا المجلس كما يقوم وكيل الوزارة لشؤون الوحدات الممثلة بأعمال السكرتارية. (٣٧)

### تمويل الوحدة الممثلة:

تعمل الوحدة من الميزانية التي يضعها مجلس القرية وتشمل هذه الميزانية ما تحصل عليه الوحدة الممثلة من إيرادات مقابل منتجاتها وخدماتها. وما قد تحصل عليه الوحدة من وصايا وهبات فضلاً عن مخصصات الوحدة من ميزانية المحافظة.

### الصعوبات التي قابلت مشروع الوحدات الممثلة:

كان يمكن أن يكون مشروع الوحدات الممثلة محاولة ناجحة لتنسيق الخدمة لو سارت الأمور على الأسلوب نفسه الذي اعتبر منهجاً للخدمة

الاجتماعية فى المراكز الاجتماعية ولكن بعض الصعوبات واجهت هذه الوحدة يمكن تلخيصها فى التالى:

١- ضخامة المباني مما لا يشجع أهالى الريف على التردد عليها فضلاً عن أن هذه الضخامة تشغل تفكير الأخصائى بما يجعله قليلاً ما يخرج إلى المجتمع- إلى جانب ارتفاع تكاليف المباني والصيانة مما لا يتماشى مع ظروف المجتمعات النامية.

٢- ضخامة المسؤوليات الملقاه على عاتق الأخصائى.

٣- إهمال تنفيذ البرامج الاجتماعية على أسس إشراك الأهالى واستشارتهم وتحمل مسؤوليات العمل.

٤- ضعف برامج إعداد الموظفين وتدريبهم. (٢٨)

وبالإضافة إلى ذلك، فلقد صادفت هذه الوحدات بعض الصعوبات فى أدائها لمهمتها فى النهوض بالقرية من أهمها:

١- اعتمدت فى أدائها لخدماتها على المجهودات للحكومية وفقدت اتصالها بالأهالى وقد لعب ذلك دوراً واضحاً فى تغيير عادات وسلوك ومفاهيم الأهالى.

٢- نظام الإدارة بواسطة مجلس إدارة لم يحكم الإشراف على أعمال الوحدة لشبوع المسئولية.

٣- أدت الغيرة المهنية بين رؤساء أقسام الوحدة إلى كثير من الفرقة والانقسام بما قلل من الفائدة المرجوة من التنسيق فى أداء الخدمات للقرية.

٤- اقتصرت الخدمات على القرية المقام بها مبنى الوحدة المجمعة وقلت استفادة باقى القرى من خدمات الوحدة وخاصة عند عدم وجود مواصلات أو تعطّلها.

٥- للتوسع المفاجئ فى إنشائها جعل من المتعذر الحصول على الأخصائى الزراعى الاجتماعى الكفاء الذى تتوفر فيه الصفات المرغوبة فيمن يشغل هذه الوظيفة مما اضطر القائمين بالإشراف على هذه الوحدات الاستعانة بمن

عملوا في المراكز الاجتماعية القائمة وقتئذ ولم يكن المنقولون من أداء أعمالهم بالكفاية المطلوبة نظراً إلى اختلاف الفلسفة فالمراكز تعنى بالاتصال بالأهالي لتنفيذ المشروعات والوحدات المجهزة تنفذ مشروعاتها عن طريق العمل الحكومي. (٢٩)

٦- وبسبب الصراع بين الوزارات في داخل الوحدة المجهزة، وقصور لجنة تنسيق الخدمات بمجلس المحافظة- تحولت الخدمات الاجتماعية إلى عمليات إدارية وتوقفت المشروعات نتيجة الصراع بين القيادات مما أفقدها القدرة على تحقيق رسالتها. وإزاء هذا الاضطراب تقدمت وزارة الشؤون الاجتماعية سنة ١٩٦٩ أسوة بباقي أقسام الوحدة بطلب تبعية القسم الاجتماعي لوزارة الشؤون الاجتماعية أسوة بباقي الأقسام التي تبعت من قبل الوزارات المعنية- وتمت موافقة وزارة الإدارة المحلية وصدرت القرارات للوزارية المنفذة وتم نقل الموظفين وأصبحت هذه الأقسام وحدات اجتماعية تقوم بجميع أعمال الوزارة، كما تم إنشاء جمعية تنمية بكل وحدة تحقيقاً لمبدأ مشاركة الأهالي التي تؤمن بها الوزارة. (٣٠)

٧- كان من أهم سمات العمل في هذه الوحدات أنها تتبع الأسلوب الحكومي، وأنها كانت بعيدة عن مشاركة الأهالي ولذا ظلت حبيسه أسوارها الأربعة ولم تحقق الهدف من إنشائها. (٣١)

٨- ولقد خلصت إحدى الدراسات في الخدمة الاجتماعية أجريت على الوحدات المجهزة إلى أن تلك الوحدات تعاني من نقص كبير في عدد الفنيين اللازمين للعمل بها، مع ضيق المكان المخصص لها، ونقص في الإمكانات مثل: ماكينات الخياطة والتطريز وأنوال النسيج والكليم والوسائل السمعية والبصرية، كما أن الأخصائيين لم يتلقوا تدريباً عملياً على ممارسة تنظيم المجتمع أثناء الدراسة. (٣٢)



وعلى الرغم من الصعوبات التي صادفت كلا من المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعّة فإنّها أثّرت في القرية وأفادت في تغيير كثير من القيم والمفاهيم ووفرت الكثير من الخدمات في القرية وأسهمت مع الثورة في توعية الأهالي وتوجيههم والقضاء على تأثير الإقطاعيين على أهل الريف. (٣٢)

### ثانياً: الوحدات الاجتماعية القروية: النشأة:

مسايرة للخطّة الموضوعة عن طريق المجلس الدائم للخدمات لتعميم الوحدات للمجمعة ورغبة من وزارة الشؤون الاجتماعية في تعميم الخدمات الاجتماعية على أوسع مدى. وحتى لا تنفّ ضخامة تكاليف إنشاء وإدارة الوحدة المجمعّة عقبه في سبيل هذه الاستفادة وضعت الوزارة خططها في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى للسنوات الخمس ١٩٦٠/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ متضمنة إنشاء ٢٥٣ وحدة اجتماعية قروية علاوة على استكمال الخدمات الاجتماعية في مناطق عمل المجموعات الصحية وعددها ١٩٤ مجموعة بوحدات اجتماعية على أن تخدم الوحدة عدداً من القرى سكانها حوالي ١٠٠٠٠ نسمة. (٣٤)

### تعريفها واختصاصاتها:

- هي الجهاز الرئيسي لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي يتولى على المستوى المحلي دراسة وحصر وتقديم الاحتياجات واقتراح للخدمات والبرامج اللازمة لمقابلة هذه الاحتياجات ثم تقديم هذه الخدمات بعد إقرارها واعتمادها ضمن التخطيط القومي للخدمات.. وتقوم الوحدة الاجتماعية كذلك بدراسة الموارد المحلية المادية والبشرية وتنظيم استخدامها لتشارك بفاعلية في توفير الخدمات التي يحتاجها المجتمع المحلي الذي يقوم على خدمته. (٣٥)
- وتعتبر الوحدة الاجتماعية مؤسسة محلية يقع على عاتقها تنفيذ البرامج والخدمات في منطقة جغرافية يعيش فيها عدد من (١٠ آلاف) إلى (٣٥ ألف) نسمة وتختلف الوحدات الاجتماعية من حيث بنائها التنظيمي ونوعية الخدمات التي تقدمها باختلاف الهيئات التي تخدمها، لذلك تواجدت وحدات ريفية وأخرى

حضرية والثالثة صحراوية. وتعود نشأة هذه للوحدات إلى عام ١٩٥٤ عندما أخذت وزارة الشؤون الاجتماعية في تطبيق نظام اللامركزية، حيث تقوم الوحدة الاجتماعية بتنفيذ برامج واختصاصات الوزارة على المستوى المحلي.<sup>(٣١)</sup>

### اختصاصاتها:

وتقوم الوحدة الاجتماعية للقروية بجميع أعمال الوزارة بالإضافة إلى نشاط جمعية الوحدة في مجال للتنمية الاجتماعية للرغبة كجهاز مكمل لنشاط الوحدة.

وخدمات الجمعية في هذا المجال هي نفس خدمات المركز الاجتماعي السابق الإشارة إليها مع استبعاد النشاط الطبي ورعاية الشباب حيث تولت الوزارات المختصة هذا النشاط عن طريقها إلا أنه قد استحدثت ميادين أخرى لخدمات جديدة استجابة لاحتياجات المجتمع الريفي مثل:

- أعمال التوعية عامة والأسرية بصفة خاصة.
- إنشاء دور للحضانة لرعاية الأطفال وربطهم وأهلهم بخدمات الوحدة.
- مشروع الأسر المنتجة ويهدف إلى تدريب أفراد الأسرة على صناعة مناسبة وتوفير الأنوات والخامات اللازمة للأسرة تمكينا لها من تحقيق إنتاج يزيد من دخلها عن طريق استغلال الوقت الضائع لأفراد الأسرة فيما يعود عليهم بدخل جديد يرفع من مستواها الاقتصادي بالإضافة إلى ما يحققه المشروع من اتجاهات وقيم اجتماعية تدعم وحدة الأسرة وتحقق تكاملها وتماسكها ووقايتها من عوامل الانحلال.
- الدعوة إلى تنظيم الأسرة وفتح مراكز تنظيم الأسرة بالوحدة الاجتماعية القروية وتوفير الأجهزة الطبية والوسائل بهدف تنظيم النسل وتأمينه وتشجيعه بما يكفل استقرار الأسرة ومعيشتها في مستوى مناسب.
- فتح فصول محو الأمية لنشر التعليم والثقافة كضرورة أساسية من ضرورات التنمية.

- توفير مراكز التدريب المهني للفتيان والفتيات تبعاً للإمكانات المحلية وخاصة البيئية.

هذا بالإضافة إلى العمل على تطوير الخدمات القائمة سواء من حيث توسيع قاعدة الاستفادة منها أو رفع مستواها مما يستلزم تدعيم الأجهزة الوظيفية مع إشراك القيادات النسائية المحلية في نشاط الوحدة لتحقيق رسالتها على أكمل صورة. (٣٧)

### الأساس التخطيطي لمشروع الوحدات الاجتماعية القروية:

جاءت فكرة الوحدة الاجتماعية القروية نتيجة لتطبيق قانون اللامركزية في وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٤ واتخذت من المراكز الاجتماعية ووحدات الضمان الاجتماعي والوحدات المجمع مقرأ لها واتسعت المناطق التي تخدمها هذه الوحدات حيث بلغت من (٣٠-١٥٠) ألف نسمة من السكان وتم إدماج أعمال الوزارة من تعاون وضمان اجتماعي وخدمات في هذه الوحدات. (٣٨)

وأعدت خطة الوزارة على أساس أن يسهم الأهالي في إنشاء الوحدة الاجتماعية القروية بالتبرع بمبلغ ١٥٠٠ جنيه وفدانين من الأرض ولكن الوزارة قررت بعد ذلك إعفاء الأهالي من شرط التبرع بالأرض والتمتع بضمناً لتعميم المشروع في المناطق الأكثر حاجة للخدمات الاجتماعية وليست الأكثر قدرة على التبرع.

وضماناً لمهولة تنفيذ مشروع الوحدات الاجتماعية القروية وتعميمه وقيامه بتأدية رسالته على الوجه الأكمل وضعت له نفس الأسس التي قام عليها مشروع المراكز الاجتماعية من حيث: (٣٩)

- ١- بساطة التكاليف.
- ٢- تكامل الخدمات الاجتماعية وشمولها.
- ٣- مشاركة الأهالي عن طريق تسجيل جمعية للوحدة تدار أهلياً.

٤- تنسيق خدمات اللوزارات المختلفة فى الريف وإثارة وعى الأهالى للاستفادة منها.

٥- تدريب القائمين على المشروع.

### مدى ما نفذ من المشروع:

بلغ عدد اللوحدات الاجتماعية العاملة بالريف (٨٥٦) وحدة اجتماعية، وعدد اللوحدات الاجتماعية بالمناطق الصحراوية (٥٧) وبالمناطق المستحدثة (٩) وحدات. (١٠)

### فلسفة العمل بالوحدات الاجتماعية القروية:

تمثلت الفلسفة من وراء اللوحدات الاجتماعية القروية فى العناصر الآتية:

أ- تعميم اللخدمات الاجتماعية على أوسع مدى مع بساطة للتكاليف حيث يمكن لعامة سكان الريف الاستفادة منها.

ب- الإشراف والتنسيق بين الجمعيات والهيئات الاجتماعية مثل جمعيات التنمية، دور الحضانة.

ج- تعتبر بمثابة مركز متكامل فيه اللخدمات الموجهة للمجتمع الذى تعمل فيه، مع تلافى نواحي القصور التى وقعت فيها الأجهزة التى سبقتها.

### أهداف اللوحدات الاجتماعية القروية:

١- النهوض بالبيئة المحلية فى شتى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية.

٢- تعويد المواطنين على خدمة أنفسهم والمماهمة فى المشروعات التى تعود بالنفع على البيئة المحلية وخلق روح العمل الاجتماعى فى نفوسهم.

٣- تعود الأهالى على المبادئ الديمقراطية واشترائهم فى إدارة الوحدة.

٤- خلق قيادات واعية ومدركة لأهمية الخدمات الاجتماعية تشرف على المشروعات وتراقب تنفيذها.

٥- العمل على زيادة دخل الأسرة عن طريق نشر الصناعات البيئية والمنزلية والعمل على تحسينها وتطويرها.

٦- تقديم خدمات الوزارة المختلفة من معاشات ومساعدات وتأهيل مهني وغير ذلك. (٤١)

### جهاز العمل في الوحدات الاجتماعية القروية:

وتوفر الوزارة لكل وحدة اجتماعية قروية الموظفين الآتى بيتههم:

رئيس وحدة، باحث اجتماعي، مشرفة اجتماعية، مدرسة أشغال، سكرتير، معلم صناعات، مربية، سائق، عمال.

ويقوم هذا الجهاز الوظيفي للوحدة إلى جانب أعماله الرسمية بمعاونة مجلس الإدارة ولجان جمعية الوحدة الاجتماعية القروية بتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وغيرها لأهالي القرى التي تخدمها الوحدة.

### تمويل الوحدة الاجتماعية القروية:

وتقدم الوزارة لجمعية الوحدة القروية إعانة إنشائية لإقامة المباني قدرها ١٠٥٠٠ جنيه فضلاً عن إعانة أخرى لمقابلة للمصروفات للتأثيث، كما تقدم إعانة مالية سنوية قدرها ٩٠٠ جنيه إسهاماً منها في نشاط اللجان، على أن يكون الاتجاه مستقبلاً إلى استكمال مناطق للوحدات الاجتماعية القروية والمجموعات الصحية والمراكز الاجتماعية القائمة بباقي وحدات الخدمات الأخرى بحيث تتحول إلى وحدات مجمعة. (٤٢)

### الصعوبات التي تواجه الوحدة الاجتماعية القروية والدروس المستفادة منها:

١- أدت ضخامة تكاليف إنشاء الوحدات الاجتماعية القروية خاصة بعد ارتفاع أسعار مواد البناء وعدم إسهام المواطنين في هذه التكاليف، إلى قلة عدد

الوحدات الاجتماعية القروية التي أنشئت وبالتالي حرمان المواطنين من خدمات الوزارة رغم احتياجهم الشديد لها.

٢- إن تحديد نطاق عمل الوحدة الاجتماعية للقروية لتخدم (١٠) آلاف مواطن أدى إلى أن تعمل الوحدة في أكثر من قرية، وترتب على ذلك أن تركزت الخدمة في القرية التي بها مبنى الوحدة القروية فقط، أما بقية القرى فحرمت تقريباً من خدماتها.

٣- ضعف مشاركة أهل القرى في أعمال الوحدة الاجتماعية القروية، علاوة على عدم انتظام اجتماعات مجالس الإدارة أو جديتها في بعض الأحيان.

٤- أعضاء مجالس الإدارة المنتخبون، لا يمثلون القاعدة الشعبية العريضة، بل يمثلون أنفسهم أو الطبقة التي ينتمون إليها، واستبعدت باقي الفئات الأخرى من أنشطة اللجان ومجالس إدارة الوحدات.

٥- ومن ثم، قام العمل بالوحدات الاجتماعية القروية على اكتشاف الموظفين دون إسهام فعال من الأهالي (المنتفعين أنفسهم)، وهذا وضع لا يتفق مع الفكر الاشتراكي السائد في هذه المرحلة- والذي يعتبر الإنسان وسيلة وغاية التنمية في نفس الوقت. (١٢)

٦- ولقد أكتفت بعض الدراسات التي أجريت في مجال الخدمة الاجتماعية عن وجود بعض المعوقات التي تعوق هذه الوحدات الاجتماعية عن أداء دورها، يمكن إيجازها في الآتي: (١٣)

(١) وجود بعض التخصصات غير المؤهلة لقيادة العمل بالوحدات الاجتماعية.

(٢) عدم وجود لية خطط مدروسة بالوحدات الاجتماعية، مع محدودية مشاركة الأخصائي في الخطط القومية.

(٣) مشروعات الوحدات الاجتماعية تقتد الشمول والتكامل لإشباع الاحتياجات الأساسية للأهالي.

- ٤) قلة الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة لقيادة أنشطة الوحدات.
- ٥) عدم كفاية الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين.
- ٦) عدم معرفة الكثير من القيادات المهنية التي تعمل في القرية بأهمية التكامل في التنمية، وفهم الدور التنموي للوحدة الاجتماعية.
- ٧) تعدد مسؤوليات القادة الشعبيين وعدم إدراك بعضهم لدور الوحدة الاجتماعية.
- ٨) عدم وجود تعاون بين الوحدات الاجتماعية والمنظمات الأخرى في المجتمع نظراً لعدم مرونة القوانين واللوائح، والتنافس والصراع بين المنظمات، والروتين.
- ٩) قلة التمويل بالنظر للمشروعات التي تقوم بها الوحدات الاجتماعية.
- ١٠) صعوبات ترجع للأخصائي الاجتماعي تمثلت في:  
أ- قلة المهارات والخبرات.
- ب- عدم حصوله على دورات تدريبية تؤهله للعمل في المشروعات التنموية.
- ١١) ومن ثم، فهناك علاقة إيجابية بين توافر برامج مستمرة للتنمية المهنية وقيام الأخصائي الاجتماعي بدوره المتوقع في التنمية المحلية.
- ١٢) علاقة المنظمة التنموية بغيرها من المنظمات العاملة على المستوى الأعلى والرأسى تؤثر على الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي المشغول بالتنمية المحلية الريفية.

### ثالثاً: اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية:

لما كانت الوحدات المجمعية- رغم ما تقوم به من خدمات- تقابل صعوبات في تحقيق رسالتها كما أن خدماتها لا تصل إلى كل قرية لذلك رأت وزارة الشؤون الاجتماعية إنشاء "اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية" كتطعيم يقوم

على أساس اقتناع المواطنين بحاجة مجتمعهم المحلى إلى التطوير والتقدم وحاجته إلى البرامج الإصلاحية اللازمة لعلاج ما يعترض مجتمعهم وتعاونهم فى توفير الجهد والمال اللازمين للتنفيذ بالاشتراك مع الأجهزة الحكومية القائمة على فروع الخدمات بالمجتمع.<sup>(٤٥)</sup>

ولقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٦٧-٦٦ بدراسة لما تقوم به من مشروعات اجتماعية فى الريف، وخرجت من دراستها بضرورة أن تستحدث مشروعاً يجيب على جميع التحديات التى تواجه القرية ويستلهم فلسفته من الميثاق، وينهج الطريق الاشتراكى فى تحقيق ميثاقه.

وعلى هذا وضعت مشروع اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية، ويهدف هذا المشروع إلى تطوير المجتمعات الريفية أخذاً بالقرية إلى المستوى الحضارى الذى بلغته المدينة كضرورة أساسية من ضرورات التنمية، ارتكازاً على أفراد المجتمع المحلى ذاته، وجماعته وتمكينهم من السير بمجتمعهم نحو هذه الغاية. وحتى يمكن التوسع فى المشروع مستقبلاً على أساس سليم، رأت الوزارة التدرج فى التنفيذ وعلى ضوء ما تسفر عنه عمليات المتابعة والتقييم، يكون العمل على مستوى الجمهورية.

### الأساس التخطيطى لمشروع اللجان الشعبية ومدى ما نفذ:

وكان الهدف أن يعمم هذا المشروع بعد عدة سنوات على كافة لقرى إلا أنه كبدائية وتجربة وفى حدود الإمكانيات المتاحة رأت الوزارة أن يبدأ تنفيذ المشروع بإنشاء أربعة لجان شعبية للتنمية الاجتماعية بكل محافظة على سبيل التجربة تشهر طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وتختص بتنمية مجتمع القرية تجاوباً واتصالاً بالاتحاد الاشتراكى العربى بها، وتعاوناً خلافاً مع المجالس والتنظيمات الشعبية الأخرى ووحدات الخدمة الحكومية والشعبية القائمة بها، كل ذلك فى إطار من العمل الجماعى والإيجابية والتنسيق والوعى المرتكزة جميعها على المفاهيم الصحيحة للتنمية الشاملة.



وقد تم فى عام ١٩٦٧-٦٦ حينما شرعت للوزارة لأول مرة فى تنفيذ مشروع اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية إنشاء ٨٧ لجنة شملت ٢٢ محافظة من محافظات الجمهورية على أساس أربعة لجان بكل محافظة.

وفى عام ١٩٧٠-٦٩ تم إنشاء ٥٠ لجنة فى ١٦ محافظة. هذا وقد اقترحت الوزارة بمشروع ميزانيتها للسنة المالية ١٩٧١-٧٠ إنشاء عدد ٥٠ لجنة جديدة.

وقد روعى فى اختيار القرى التى تنشأ بها اللجان توافر الشروط التالية:

١- ألا تكون بالقرية وحدة خدمة من وحدات الوزارة للبدء فى تنفيذ المشروع فى المناطق الأكثر حرماناً من الخدمات للتمكن من قياس نتائج المشروع فى المرحلة الأولى بعيداً عن تدخل جهود وخدمات أخرى.

٢- استجابة مواطنى القرية للمشروع واقتناع لجنة الوحدة الأساسية للاتحاد الاشتراكى العربى بها بفوائده واستعدادهم جميعاً لتنفيذه وتجاوبهم مع الفكرة وسعيهم إلى تحقيقها.

٣- توفر القيادة المحلية النشطة على كافة المستويات بالقرية بما يضمن بداية جدية للمشروع والإسهام فيه.

٤- استعداد أفراد المجتمع المحلى لتمويل المشروع بجانب إعانة الوزارة انطلاقاً من إيمانهم بفوائده.

٥- إمكان تدبير مقر مناسب للجنة بالقرية. (٤١)

السياسة العامة التى تركز عليها اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية:

١- يجب أن تتبع المشروعات الإصلاحية وتستمد من واقع احتياجات الأهالى ورغبتهم ومطالبهم الأساسية.

٢- مراعاة الشمول فى الإصلاح، بمعنى أن تكون برامج التنمية متكاملة ومتراصة.

٣- العمل على استغلال أكبر قدر من الموارد المتاحة الطبيعية والمالية والبشرية والعينية.

٤- ضرورة إسهام الأهالى إسهاماً متزايداً فى تخطيط وتنفيذ وتمويل هذه المشروعات الإصلاحية.

٥- تعد للخطط والمشروعات الإصلاحية باللجان الشعبية على أساس من البحث والدراسة والفهم الصحيح للأوضاع والمشكلات والظواهر السائدة مرتكزة على احتياجات القرية ومواردها.

٦- تعمل اللجان الشعبية على الاستفادة من خدمات الأجهزة التنفيذية والهيئات الشعبية ووحدات الإدارة المحلية على مختلف مستوياتها.

٧- يقوم العمل باللجان الشعبية عن طريق تدريب القادة المحليين وإعدادهم للقيام بدورهم فى خدمة أنفسهم بأنفسهم.

٨- يقرر الأهالى أولوية مشروعات الإصلاح حسب أهميتها.

٩- الاهتمام بالمشاريع التى تبين نتائج ملموسة وسريعة.

١٠- يركز العمل فى اللجان الشعبية على متابعة التنفيذ وتقييم أعمال هذه اللجان على فترات لمعرفة ما حققته هذه اللجان من أهداف. (١٧)

### أهداف اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية:

تهدف هذه اللجان إلى تنمية المجتمعات الريفية عن طريق إدارة البرامج الهادفة إلى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للقرية بحيث تتبع هذه البرامج عن هذه المجتمعات وتنمى مع ظروفها وإمكاناتها وتقاليدها وترتكز على القوى الطبيعية المحلية فكراً وتنفيذاً وتسير بها نحو الارتقاء بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى مع مراعاة التكامل والتسيق بينها وبين الخدمات القائمة. (١٨)

ويمكن تحديد أهداف اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية فى الآتى:

١- التعرف على حاجات القرى، ووضع الخطط المحلية لمواجهة هذه الحاجات.

- ٢- العمل على النهوض بمستوى الحياة بالقرية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية والصحية والترويحية.
- ٣- تنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف للقرية من مشكلات وما يوفر حاجاتها من الخدمات.
- ٤- الاستفادة من الخامات المحلية وتصنيعها.
- ٥- تبني مشروعات الأسر المنتجة وتدعيمها ونشرها في القرية.
- ٦- مكافحة الأمية.
- ٧- تحقيق التكافل الاجتماعي بين المقيمين بالقرية ومساعدة المحتاجين من أبنائها على استعادة قدرتهم على الكسب. (٤٩)

### تشكيل اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية:

تضم اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية جميع أهالي القرية ممن تنطبق عليهم شروط العضوية، وتتبنى عن الاتحاد الاشتراكي العربي، وتعمل على خدمة القرية في كافة المجالات مستعينة في ذلك بطاقات وإمكانات القرية البشرية والمادية، وتعمل على أن يخدم الناس بالقرية أنفسهم نحو تنمية مجتمعهم، وبالتالي رفاهيته وسعادته.

كما أن طابع هذه اللجان - كما يتضح من تشكيلها ووسائلها وغاياتها - أعطاه هذه التسمية، فأعضاؤها المؤسسون هم أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي بالقرية ممثلوا الطليعة بها ووسائلها أساساً هي جهود أبناء الشعب سكان القرية، وغايتها رعاية وتنمية المجتمع المحلي الممثل في القرية وفي الإطار الشعبي بجهودها. ومن ثم فهذه اللجان من الشعب تتبع، وبه تسيير، ولرفاهيته تسعى، فهي بذلك لجان شعبية، دون فرض وصاية أو ولاية عليهم من الأجهزة الحكومية المجنزة لإمداء المشورة والرأى لهم حين طلبها. (٥٠)

## مجالات عمل اللجان:

تشمل أعمال اللجان مجالات العمل التالية: (٥١)

- ١- التوعية والتثقيف والإعلام.
- ٢- إعداد جهود الأفراد والجماعات وتنظيمها وتنسيقها.
- ٣- تخطيط برامج التنمية وتنفيذها.

## الخصائص المميزة للجان الشعبية للتنمية الاجتماعية:

- يتسم مشروع اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية في الريف بما يلي:
- اعتبار القرية هي أصلح وحدة جغرافية لعمليات التنمية لتجانسها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.
  - استفادته بإمكانيات المجتمع المحلي المتاحة، وتنمية هذه الإمكانيات وصقلها وتوجيهها بما يضمن التخلص من تكاليف الإنشاءات المختلفة وضغط تكاليف الخدمة وضمان واقعيتها.
  - اعتماده بصفة أساسية في التمويل على المجتمعات المحلية، مع مد يد العون له عن طريق المؤازرة في صورة إعانات مالية وتوجيه فني إذا ما طلب هذا للتوجيه بما يتفق واضطراد عمل كل لجنة.
  - تدريب وتوجيه للقيادات المحلية لتأخذ دورها الطبيعي في عمليات التنمية واعتبار العمل الاجتماعي واجباً قومياً على كل مواطن، عليه أدائه في خدمة مجتمعه بقدر ما تسمح به قدراته وإمكانياته.
  - ارتكازه الكامل على أفراد المجتمع المحلي المقيمين والمغتربين وتهيئة المناخ الاجتماعي لتدعيم نظام الحكم المحلي.
  - تأكيد المسؤولية المشتركة بين الشعب والحكومة عن عمليات التنمية.
  - معالجة لمشكلة تفتت عمليات التنمية بين أكثر من وزارة ومؤسسة ووحدة خدمة.

- توكيد جماعية القيادة وديمقراطية الإدارة وانبثاق الفكرة وتنفيذها من الناس أنفسهم أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية والتغيير.
  - التخلص من وسائل العمل الاجتماعي التقليدي والاعتماد في أعمال التنمية على الجهود الذاتية.
  - الأخذ بالتخطيط العلمي وإحالة الخطة إلى برامج تتسم بالمرونة وتتفق وظروف وواقع كل مجتمع وإمكاناته وحاجاته وآماله في المستقبل.<sup>(٥٢)</sup>
- هذا ولم تنقيد اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية ببرامج عمل محددة، ولم يفرض عليها مشروعات نمطية بل كان لأهل القرية حرية مناقشة مشاكلهم، واقتراح المشروعات الأكثر إلحاحاً وأهمية العمل على تدبير وسائلها وتنفيذها والإشراف عليها.
- ولم يقتصر العمل على جانب واحد من جوانب الحياة في القرية، بل تناولتها جميعاً، فليس الغرض تحقيق هدف واحد يشغل الناس بتحقيقه عن غيره، بل الأساس إيجاد وعي تام في القرية يكشف عن المشاكل ويثير المواطنين للعمل على تحقيق أهداف متعددة في أولويات حسب ما يشعرون من أهميتها لها.
- وبهذا أتاحت الفرصة للقيادات المحلية في الظهور، واتسع المجال للتجديد والابتكار وكانت مشروعات اللجان مرتبطة بالبيئة، ونابعة من حاجة الناس أنفسهم، كما كانت الحلول الذاتية هي نقطة الانطلاق في القرية نحو مجتمع الكفاية والعدل.
- وعلى هذا الأساس تكون اللجنة الشعبية للتنمية الاجتماعية حلقة الاتصال بين القرية والمحيط الخارجي فهي التي تبحث المشاكل ويقترح ما تراه بشأنها وهي التي تستقبل الخدمات الخارجية فتتظّمها وتنسقها ومعنى ذلك أن تعمل الوزارات المختلفة متعاونة مع اللجنة، إذ الاعتماد عليها سيكون أكمل للنجاح، وأوفر في الاقتصاد، وأضمن لتقاضي الأزواج وسيقرب ما بين النواحي النظرية والتجارب العملية وبين الجانب العملي والناحية التطبيقية.<sup>(٥٣)</sup>

## تمويل اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية:

يتم تمويل اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية من الأبواب الآتية:

(أ) اشتراكات الأعضاء.

(ب) تبرعات نقدية والعينية.

(ج) إعانة الوزارة السنوية التي تبلغ ٥٠٠ جنيه لكل لجنة كإعانة إنشائية في العام الأول ثم تحدد الإعانة السنوية لكل لجنة بعد ذلك على ضوء المبالغ المنصرفة على المشروعات التي تقوم بها.

(د) ما يسهم به أهل القرية في تنفيذ المشروعات. (٥١)

## المعوقات والدروس المستفادة:

مما تقدم يتضح أن فكرة إنشاء هذه اللجان الشعبية وفلسفتها لا تختلف كثيراً عن فلسفة العمل بجمعيات المراكز الاجتماعية، وجمعيات الإصلاح الريفى السابق الإشارة إليها، وكان يمكن أن تكون هذه اللجان هي الوريث والامتداد الطبيعى لها ولكن تحت مسمى آخر - غير أن قيام هذه اللجان كان يركز على قيام التنظيم السياسى بدور أساسى فى تشكيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه - وهذا ما يخالف ما نص عليه القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ من ضرورة عدم تدخل الجمعيات فى الأمور الدينية والسياسية، وهو ما كان سبباً رئيسياً فى توقف إنشاء هذه اللجان بمجرد انتهاء دور الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى بالإضافة إلى ترك أصحاب هذه الفكرة مناصبهم بالوزارة - وبعد أن وصل عددها بمختلف محافظات الجمهورية إلى ٣٦ اللجنة شعبية.

هذا وقد تم توحيد التسمية بالنسبة لجميع أنواع الجمعيات العاملة فى ميدان التنمية الاجتماعية ومن بينها اللجان الشعبية. بعد صدور القرار الوزارى عام ١٩٧٠ والذي ينص على توحيد التسمية بالنسبة لهذه الجمعيات باسم "جمعية تنمية المجتمع" منسوبة إلى اسم القرية أو الناحية التي تخدمها، وقد قامت

مديریات الشئون الاجتماعية بالمحافظات بتعديل مسمیات جميع أنواع الجمعيات العاملة فى نطاق عملها فور صدور هذا القرار. (٥٥)

## ١ - جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى:

البداية:

مع بداية الخطة الخمسية الأولى ٦٠-١٩٦٥ اتجهت الحكومة إلى إنشاء وحدات اجتماعية قروية مبنية ومجهزة كمؤسسة حكومية للتنمية تتطرق منها جهود التنمية الريفية ويكملها جمعيات أهلية للتنمية الاجتماعية بحيث يتكامل الجهد الحكومى مع الجهد الشعبى وكانت الأنشطة والمشروعات التى تقيمها الحكومة من خلال وزارة الشئون الاجتماعية يتم تسليمها لجمعية التنمية لإدارتها والإشراف عليها، إلى جانب ما ترى الجمعية ذاتها إنشاءه من مشروعات أخرى طبقاً لاحتياجات البيئة المحلية، حيث تقوم الوزارة أيضاً بدعمها بالإعانات المادية والفنية اللازمة لها. (٥٦)

### الأساس التخطيطى:

وبعد أن تسلمت وزارة الشئون الاجتماعية الأقسام الاجتماعية بالوحدات المجمعنة عام ١٩٦٩، تقرر تسمية القسم باسم الوحدة الاجتماعية بناحية (٥٧)، كما تقرر إنشاء جمعية تنمية لكل وحدة من هذه الوحدات توحيداً لنظام العمل بالوحدات الاجتماعية، ولقد مرت هذه الجمعيات بمراحل متعددة وارتبطت كل مرحلة بتسميات معينة، إلا أن الهدف الرئيسى لكل منها كان تنمية وتطوير القرية والقضاء على أسباب التخلف فيها، ويمكن أن نلخصها فى الآتى:

١- مرحلة البداية والتى ارتبطت بإنشاء جمعيات الإصلاح الاجتماعى.

٢- مشروع إقامة المراكز الاجتماعية وبدأ فى عام ١٩٣٩.

٣- مشروع جمعيات الإصلاح الريفى.

٤- مشروع للوحدات المجمعنة مع السنوات الأولى لثورة ١٩٥٢.

٥- مشروع إنشاء الوحدات الاجتماعية للقروية.

٦- مشروع إنشاء اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٦٦.

٧- ثم بدأت مرحلة الانتشار، مع توحيد التسمية إلى جمعية تنمية المجتمع حسماً للتعهد في الأسماء طالما أن الأهداف تكون متقنة، وهو الوصول بالقرية إلى المستوى المناسب ثقافياً واجتماعياً وصحياً.

ولقد رأت وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٧٠ إزاء تعدد مسميات الوحدات الاجتماعية على مستوى الجمهورية، توحيد مسمياتها، وسميت جميعها باسم "جمعية تنمية المجتمع" منسوبة إلى اسم للقرية أو الناحية.<sup>(٥٨)</sup>  
المفهوم:

وتعرف جمعية تنمية المجتمع وفقاً للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تتألف من أشخاص طبيعيين، لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص، أو من أشخاص اعتباريين لغرض غير الحصول على ربح مادي.<sup>(٥٩)</sup>

كما تعرف على أنها "إحدى المنظمات الأهلية التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية والتي أنشأها الأهالي في مجتمعاتهم، نتيجة لشعورهم بأنها الوسيلة المناسبة لمواجهة ما يعانونه من حاجات وما يواجهونه من مشكلات عن طريق توحيد الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية".<sup>(٦٠)</sup>

وتعرف أيضاً على أنها "مؤسسة تتولى قيادة العمل الاجتماعي وتنظيمه، وهي تضم مجموعة من القيادات التطوعية التي تتصدى للعمل الاجتماعي، وتساعد الأهالي على التعرف على احتياجاتهم ومعاونتهم على تعبئة طاقاتهم ومواردهم، لتحقيق هذه الحاجات، وهي من المنظمات المميزة في الريف بصفة خاصة، وعلامة من علامات الرغبة الصادقة في تطوير القرية، باعتبارها تمثل قمة العمل الشعبي، كما أنها لا تتشكل بإرادة الحاكم، ولكن برغبة المواطنين الذين يحددون أهدافها من واقع إصساسهم بحاجة البيئة لخدماتها".<sup>(٦١)</sup>



- ولقد تعددت التعريفات، ولما بصدد إحصائها في هذا البحث ولكن نشير إلى أن أغلبها يؤكد على أن جميعات تنمية المجتمع ما هي إلا:
- ١- تنظيم أهلى ينشأ على المستوى المحلى (ريف- حضر) نتيجة إحساس الناس بالحاجة لها.
  - ٢- تشهر بوزارة الشؤون الاجتماعية وفقاً للقوانين المنظمة لذلك.
  - ٣- تتلقى دعماً من الحكومة.
  - ٤- تتولى قيادة العمل الاجتماعى وتنظيمه.
  - ٥- تتكون من أعضاء متطوعين لديهم الرغبة فى العمل الاجتماعى دون مقابل مالى.
  - ٦- لها شخصية مستقلة، وكل منها مجلس إدارة منتخب، ولجان فرعية منبقة من مجلس الإدارة، كما لها جمعية عمومية، ولاحة نظام أساسى.
  - ٧- تؤدى خدمات متنوعة للمواطنين فى المجتمع المحلى.
  - ٨- كما أنها وسيلة المجتمع المحلى- ريفى/ حضرى- فى تطوير ذاته وإشباع احتياجاته.

#### الأهداف:

وتهدف جمعية تنمية المجتمع بالريف إلى:

- ١- دراسة مشكلات واحتياجات المجتمع المحلى للريفى سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية.
- ٢- العمل على تنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف القرية من مشكلات بالاستفادة من الإمكانيات المتاحة.
- ٣- تحسين الأحوال العامة فى القرية من حيث صيانة المرافق وتزويد القرية بالمياه الصالحة للشرب، وزراعة الأشجار ونظافة القرية.
- ٤- إنشاء المؤسسات الترويجية.
- ٥- تقديم برامج الرعاية الاجتماعية اللازمة.

- ٦- القضاء على الأمية بفتح فصول لمحو الأمية.
- ٧- العمل على زيادة الدخل للأسرة الريفية عن طريق المشروعات الزراعية واستغلال الثروة الحيوانية ومشروعات الأسر المنتجة.
- ٨- تنقيف أهالى القرية وتوعيتهم وإلمامهم بالقضايا والأحداث الوطنية والقومية الدولية.

### إدارة جمعيات التنمية:

#### أ- الجمعية العمومية للجمعية:

وهي تتكون من جميع الأعضاء المشتركين فى عضوية الجمعية ولوفوا بالالتزامات المفروضة عليهم، ومضى على عضويتهم سنة شهور على الأقل وتجتمع الجمعية العمومية سنوياً، وتتولى مسئولية مجلس إدارة الجمعية وتشكل اللجان الخاصة بالنشاط وتحدد اختصاصاتها، وتعتمد الحساب الختامى والميزانية وتوافق على المشروعات الجديدة للجمعية. وتتمثل أهم لجانها فى لجنة الشؤون الاجتماعية، الشؤون الاقتصادية، الشؤون الصحية، الشؤون الثقافية، اللجنة النسائية.

#### ب- مجلس إدارة الجمعية:

وهو المسئول عن إدارة الجمعية فنياً ومالياً، وله صلاحيات واسعة فى هذا الشأن. ويشكل مجلس الإدارة من أعضاء لا يقل عددهم عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً، ويجتمع مرة كل شهر على الأقل وكلما دعت الضرورة ويشكل مجلس الإدارة لجاناً دائمة ومؤقتة.

وقد بلغ عدد جمعيات التنمية فى الريف ١٩٩٠ بنسبة ٨٥,٣% من مجموع جمعيات التنمية المنتشرة فى الريف والحضر وعددها ٢٣٣٤ طبقاً لآخر تقدير. (١٢)

## خصائص ومميزات جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي:

وتعد جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي من أكثر الهيئات الاجتماعية تطوراً حيث أنها تتميز بـ:

١- أنها هيئات مستمرة طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وللخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة ولها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وتكتسب الصفة العامة بمجرد إشهارها، وبالتالي تتمتع بعدة سلطات واختصاصات طبقاً للقانون.

٢- تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية وبعض الخدمات الاقتصادية التي يحتاجها الريف بالتعاون والتكامل مع الأجهزة الحكومية وفي إطار سياسة الدولة في الريف المصري.

٣- إن وزارة الشؤون الاجتماعية قد أسندت لهذه الجمعيات مهمة إدارة بعض مشروعاتها الاجتماعية الحكومية لما تمتاز به من سرعة ومرونة في الأداء وانخفاض في تكلفة الخدمة.

٤- إن هذه الجمعيات تعتمد على أعضائها من المتطوعين من أهل القرية والذين يعملون دون قصد، أي ربح مادي يحصلون عليه مقابل عملهم وهم بصفتهم هذه يحرصون على تحقيق رسالة الجمعية باعتبارهم المستفيدين أما بصفة مباشرة أو غير مباشرة من خدمتها.

٥- تتولى هذه الجمعيات دراسة مشكلات واحتياجات المجتمع المحلي الريفي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف القرية من مشكلات مستفيدة من الإمكانيات المتاحة لها، وهي تعمل على زيادة دخل الأسرة الريفية عن طريق المشروعات الزراعية واستغلال الثروة الحيوانية ومشروعات الأسر المنتجة. (١٣)

## الصعوبات والدروس المستفادة:

١- شددت وزارة الشؤون الاجتماعية على مستوى الوحدات الاجتماعية القروية على ضرورة تأسيس جمعيات تنمية في القرى التي تتبعها هذه الوحدات حتى يمكن تنفيذ المشروعات التي تعتقد الوزارة في صلاحيتها. وفي أغلب الحالات كانت الجمعية تؤسس "بضغط" من مسؤولي الشؤون الاجتماعية وليس باقتناع وتغهم من جانب الأهالي، وغالباً ما كانت هذه الجمعيات تقوم على لكثاف قلة قليلة من المواطنين أو شخص واحد فقط، وقد جرى الاصطلاح "جمعية للرجل الواحد" ليصف النسبة الكبرى من هذه الجمعيات، ومن ثم افتقدت جانباً جوهرياً من عوامل نجاحها وخاصة المشاركة الشعبية الواسعة في أنشطتها.

٢- اتسمت اجراءات العمل في غالبية الجمعيات بالصورية الشديدة، فنادر ما تجتمع لها جمعيات عمومية، أو يسدد أعضاؤها اشتراكاتهم الشهرية الزهيدة ولا تمسك أغلب الجمعيات حسابات صحيحة، ونادر ما تجتمع مجالس إدارتها بانتظام لو يتكامل عدد الأعضاء فيها، كما أنها لم تشكل اللجان اللازمة لنشاطها.

٣- كان تمويل هذه الجمعيات يتصف بالاضطراب، حيث إن أكثر من ثلثها لا يحصل على أى إعانات حكومية، وأكثر من ثلاثة أرباعها لا يلتزم بالقواعد القانونية لجمع الأموال والتبرعات من المواطنين.

٤- ويلاحظ أن هذه للتجربة كانت تركز فقط على جانب الأنشطة الاجتماعية التي تتولاها وزارة الشؤون الاجتماعية دون باقى الجوانب الأخرى التي تدخل في نطاق اهتمام واختصاص أجهزة وهيئات أخرى في الدولة مثل الجوانب الصحية والتعليمية والاقتصادية والتعاونية، مما يعنى رجوعاً عن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة والذي كان قد انتشر من خلال تجربة المراكز الاجتماعية قبل ذلك بنحو عشرين عاماً، وأيضاً الذي استمر تحت مظلة الوحدات للمجعة خلال السنوات الخمس السابقة لذلك مباشرة. (١٤)

٥- على الرغم أن جهود جمعيات تنمية المجتمع مع غيرها من المنظمات الحكومية والأهلية موجه إلى التنمية الريفية، إلا أنها غير قادرة بأوضاعها الراهنة على قيادة العمل التنموي بالقرية المصرية، حيث إن معظمها يسيطر عليها العائلية وينقصها الخبرة والمال ونشاطها يقتصر في أغلب الأحوال على أنشطة إجتماعية محدودة وليس لها تأثير على المواطنين.<sup>(١٥)</sup>

٦- ولقد أكدت بعض الدراسات التي أجريت في ميدان الخدمة الاجتماعية عن وجود معوقات تعوق هذه الجمعيات عن أداء دورها، يمكن إيجازها في الآتي: (١٦)

أ- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية.

ب- ضعف المشاركة الأهلية، وقصور دور الممارس المهني بها.

ج- ضعف قدرة برامج جمعيات تنمية المجتمع على تحقيق أهدافها، وعلى تحديد نوعية البرامج والمشروعات التي تتفق مع الحاجات البيئية.

هـ- أن مشاركة الأهالي بجمعية تنمية المجتمع تقتصر على الاستفادة المحدودة منها فقط، دون المشاركة سواء في اقتراح أو تخطيط أو تنفيذ أو متابعة لـبة مشروعات بها.

و- عدم وجود تعاون بين جمعيات تنمية المجتمع وبين المنظمات الأخرى للتنمية الحقيقية للقرية المصرية وقد يرجع ذلك إلى:

• عدم وجود الخبرة الكافية والإعداد الجيد للممارس المهني الذي يعمل في مجال التنمية الريفية.

• انعدام الحافز المادي والمعنوي للأخصائي الاجتماعي.

• عدم حرص القيادات التنفيذية على التعامل بروح الفريق.

• عدم افتتاع القيادات الشعبية والرسمية بأهمية دورهم في القرية.

ط- طبيعة أهداف الجمعيات ذاتها، كأن تكون طموحه غير واقعية، أو تكون أقل من مستوى الاحتياجات الفعلية للمجتمع الريفي.

ي- المعوقات المرتبطة بمجلس الإدارة وقد تكون:

• أغلبية أعضائه من كبار السن، أو من ذوي المستوى الثقافي المنخفض.

• أن يفتقد هؤلاء الأعضاء الخبرات والمهارات الخاصة بتنظيم العمل الجماعي.

- ينفرد شخص أو قلة من الأشخاص بسلطة اتخاذ القرارات داخل المجلس.
- تنقص رئيس للمجلس المعارف والمهارات الخاصة بالعمل الجماعي المشترك وإدارة المناقشات.

ك- التمويل بنوعيه الحكومي والأهلي ويوضعه الحالي يعوق قيام الجمعيات بدورها في التنمية فهو في الجانب الحكومي : غير كاف ومتقلب بالإجراءات الروتينية كما أنه في الجانب الأهلي غير كاف وغير منتظم ويتناقص باستمرار.

## ٢- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية:

النشأة:

أكد برنامج العمل الوطنى الذى أصدره المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى، عند انعقاده فى تموز/ يوليو ١٩٧١، أن حجر الزاوية فى بناء الدولة الجديدة هو القرية المصرية الحديثة بعد أن يعاد تخطيط التنمية فيها على أسس جديدة تحقق الأمال المرغوبة، وبناء على ذلك، صدر عام ١٩٧٣، قرار رئيس الجمهورية بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وقد عهد هذا القرار إلى اللجنة الوزارية للحكم المحلى بمباشرة المهام التالية:

١- وضع السياسة والخطة العامة لبناء وتنمية القرية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فى إطار السياسة العامة للدولة وعرضها على مجلس الوزراء.

٢- اعتماد البرنامج الزمنى لتنفيذ الخطة وتحديد أسلوب العمل المشترك بين كافة الأجهزة المعنية بالقرية، بما يحقق التنسيق والتكامل فيما بينها.

٣- إقرار توزيع الاعتمادات المالية المدرجة للمشروع (بناء وتنمية القرية المصرية) والمعتمدة فى ميزانية الدولة واقتراح مصادر التمويل المختلفة إضافة لها.

٤- تقييم ومتابعة تنفيذ السياسات والخطة العامة والبرنامج الزمنى، وعرض النتائج على مجلس الوزراء.

## ٢- مهام الجهاز واختصاصاته:

ونص ذات القرار، الوارد أعلاه، على أن يقوم جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بالتنسيق مع الوزارات ووحدات الحكم المحلي والجهات المعنية بما يحقق التكامل للمشروع، وله في سبيل ذلك:

١- اقتراح الخطة العامة للمشروع والعمل على تنفيذها طبقاً للبرنامج الزمني الذي تقرره الوزارة (التي يتبعها الجهاز وهي وزارة الإدارة المحلية).

٢- متابعة خطوات تنفيذ المشروع وتقديم تقارير دورية مع اقتراح الحلول الكفيلة بتذليل عقبات التنفيذ.

٣- تقييم الإمكانيات المتاحة لدى وحدات الإدارة المحلية وتحديد المتطلبات الفنية والمادية لدعمها، بما يمكنها من مساندة الجهود الأهلية مادياً وفنياً، مع تشجيع المواطنين تدريجياً على الاعتماد على النفس.

٤- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشروع من كافة النواحي مع الجهات المعنية والمتخصصة.

٥- إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والتدريبية التي يتطلبها المشروع.

ونص القرار الجمهوري المشار إليه، أيضاً، أنه على كافة أجهزة الدولة ووحدات الإدارة المحلية معاونة الجهاز في الدراسات والبحوث وإمداده بالبيانات والتقارير المتوافرة لديها، وأيضاً عليها، كل في اختصاصه، تنفيذ السياسة والخطة العامة لبناء وتنمية القرية المصرية. (١٧)

### الاستراتيجية التي يقوم عليها الجهاز:

وتقوم استراتيجية العمل في هذا الجهاز على أربعة أسس هي:

١- أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها وأن التغيير المادي لا بد وأن يصاحبه تغيير اجتماعي مواز حتى يتهيأ للمواطن الرفي المواجهة مع ما يتم من تطوير، وأن أي جهد يبذل في تنمية الريف دون مساندة جماهيرية هو جهد ضائع.

٢- أن التخطيط للمجتمع الريفي لابد أن يتم في إطار التخطيط القومي الشامل إذ إنه لا يمكن الفصل بين كل من الريف والحضر.

٣- أن التفاعل بين جميع أنواع النشاطات حتى لتحقيق فاعليتها في تنمية المجتمع الريفي.

٤- أن نظام الحكم المحلي هو الوسيلة الفعالة للتنمية المتكاملة حيث يستهدف تحقيق اللامركزية الإدارية.<sup>(١٨)</sup>

**ولتحقيق هذه الاستراتيجية اتخذت الإجراءات التالية:**

(أ) تعديل اختصاصات اللجنة الوزارية للحكم المحلي بما يدعم التنمية الريفية المتكاملة وذلك بتحديد اختصاصاتها على النحو التالي:

١- وضع السياسة والخطة العامة لبناء وتنمية القرية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في إطار السياسة العامة للدولة وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها.

٢- اعتماد البرنامج الزمني لتنفيذ الخطة وتحديد أسلوب العمل المشترك بين كافة الأجهزة المعنية بالقرية بما يحقق التنسيق بينها.

٣- إقرار توزيع الاعتمادات المالية المدرجة للمشروع وتحديد مصادر التمويل المختلفة والجهود الذاتية لتنفيذ الخطة.

٤- تقييم ومتابعة تنفيذ السياسة والخطة العامة والبرنامج الزمني للتنفيذ وعرض النتائج على مجلس الوزراء.

(ب) تشكيل مجموعة من اللجان الاستشارية تضم الخبراء والمتخصصين في مشروعات التنمية الريفية بمجالاتها المختلفة من صحية وتعليمية واقتصادية واجتماعية وثقافية إلى جانب المسؤولين في هذه المجالات والذين تضمهم لجنة تنسيق الخدمات الريفية.

(ج) دعم الوحدات المحلية فنياً واقتصادياً.



(د) تنفيذ برنامج دراسى شامل عن التجارب السابقة والحالية فى ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية لضمان الاستفادة من الخبرات السابقة، وبحث العمالة لتقدير خطة احتياجات الريف من العمالة التى تلزم لمشروعات التنمية. (٦١)

### الأساس التخطيطى للمشروع:

وتحقيقاً للتنسيق بين الجهود والاستعانة بالخبرات العلمية والميدانية ضماناً لتحقيق النكامل فى التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة فقد شكل الجهاز عدة لجان استشارية برئاسة رئيس الجهاز وهى:

١- اللجنة الاستشارية لبناء وتنمية القرية المصرية وتضم المستشارين من الخبراء المختصين فى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والإدارية.

#### وينبثق من اللجنة الاستشارية أربع لجان فرعية هى:

- لجنة التنمية الاقتصادية.
- لجنة التنمية الاجتماعية.
- لجان التنمية العمرانية.
- لجنة التنمية الإدارية.

وتتولى اللجان الفرعية دراسة الموضوعات فى مجال تخصصها للعرض على اللجنة الاستشارية ضماناً للإطار الشامل للدراسة.

٢- لجنة تنسيق الخدمات الريفية وتضم وكلاء الوزارات المعنية لشئون التخطيط وهى:

الشباب- النقل- التربية والتعليم- الصحة- الثقافة- الإعلام- الزراعة- التخطيط- الإسكان- التشييد- الشئون الاجتماعية- أمانة الحكم المحلى- كهربة الريف- مدير الجهاز.

وذلك لتحقيق التكامل والتنسيق بين خطط وبرامج الوزارات المختلفة  
بالقطاع الريفي.

### الفلسفة أو السياسة التي يركز عليها الجهاز:

قامت اللجان بالدراسات حول النهوض بالتنمية الريفية وإعادة بناء القرية  
المصرية، وبعد دراسات عديدة انتهت إلى السياسات الآتية لتكون قاعدة  
لعمل الجهاز.

١- أن مفهوم إعادة بناء القرية هو إعادة بناء المجتمع الريفي من جوانبه  
المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والثقافية وبأسلوب متوازن.

٢- أن الخبرات السابقة هامة لتحقيق الاستفادة من نتائجها الإيجابية والسلبية،  
وأن تراكم الخبرات أمر هام لتحقيق الفاعلية في النمو بالإضافة إلى توفير  
الوقت والجهد للذات بدلاً من جهود سبق أن درست ولم تؤد الهدف منها، إذ  
حققت بعض جوانب النجاح في التنمية الريفية.

٣- وقد أعدت اللجان المعنية بذلك استراتيجية تقوم على ما يلي:  
أ- تحديد معدلات الخدمة التي تراها الأجهزة والوزارات المعنية التي تتواءم  
وحجم المجتمع الريفي.

ب- دعم قدرات الوحدات المحلية للقرى، المالية والبشرية لتنفيذ رسائلها في  
تحقيق التنمية المتكاملة وإمكانية ممارستها وإرساء قواعد المشاركة الشعبية  
في التخطيط والتنفيذ. (٧٠)

وطبقاً لهذه الاستراتيجية فقد تمت بعض الإجراءات التالية:

١- وضع معايير لاختيار رؤساء الوحدات المحلية للقرى وبرامج تدريبهم لتنفيذ  
السياسة الجديدة واستيعابها.

٢- إنشاء إدارات لتنمية القرية في ديوان عام المحافظات لتتولى تنفيذ هذه  
السياسة ضمن إطار جهاز المحافظة وخطة الدولة للتنمية.

٣- تنفيذ البرامج التدريبية لرؤساء المجالس المنتخبة والتفزيونية على مستوى القرية بمركز تدريب على المستوى المركزى لإيجاد رأى موحد وسياسة مفهومة.

٤- إدخال إضافات لقانون الإدارة المحلية تدعم قدرات المجالس المحلية للقرى، حيث أُنشئ بها حساب للتنمية يتكون وينمو من حصيلة بعض الرسوم المحلية وعائد المشروعات التى يُنشئها هذا الحساب فى نطاق القرية وتحقيق عائد للحساب الفائض وذلك كى يستخدم للوفاء ببعض الاحتياجات المحلية للمجتمع فى حالة قصور الموازنات العامة عن الوفاء به.

٥- بدأ تجريب هذه السياسة فى ١٧ قرية فى محافظات تحمل أنماطاً مختلفة للنشاط الاقتصادى إلى جانب الزراعة كالتجارة- الصناعة- صيد الأسماك- السياحة.

٦- ثم قسمت قرى الجمهورية على خطة خمسية بدأت عام ١٩٧٥ فى تنفيذ مشروعات اقتصادية وأخرى اجتماعية لتدعيم ما هو قائم أو إنشاء مشروعات جديدة بالإضافة إلى إعداد الدراسات الخاصة بالتخطيط العمرانى للقرية وشق الطرق الداخلية وإنشاء مساكن ريفية إرشادية لتغطى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للأمر الريفية. (٧١)

#### ٦- جهاز العمل:

والجهاز الحق فى الاتصال بجميع أجهزة الدولة ووحدات القطاع العام ووحدات الحكم المحلى للحصول على البيانات والإحصاءات والتقارير المتوفرة لديها.

وعلى هذه الجهات معاونة الجهاز فى القيام بالدراسات والبحوث اللازمة للعمل والجهاز يتبع الوزير المختص بالحكم المحلى ويرأس الجهاز رئيس يصدر قرار بتعيينه من رئس الجمهورية، وإيضاً له مدير عام يصدر قرار تعيينه من الوزير المختص بالحكم المحلى.

ويتولى جهاز بناء وتنمية القرية مساعدة المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية على القيام بمهامها فى عمليات الإشراف والمتابعة والتنسيق والتنفيذ.

وتقوم أقسام القرية وإدارات بناء وتنمية القرية بعملية الإشراف والمتابعة وإرسال تقارير دورية عن كيفية سير المشروعات - إلى جانب جهاز بناء وتنمية القرية، وذلك حتى يتم تذليل العقبات التى تواجه الجهاز أولاً بأول.

#### ٧- التمويل:

وللجهاز موازنة خاصة به وتدرج الاعتمادات اللازمة للجهاز فى فرع خاص ضمن موازنة الأمانة العامة للحكم المحلى.

وترسل خطة موازنة جهاز بناء وتنمية القرية إلى وزارة التخطيط، حتى تصبح خطة موازنة الجهاز أحد مكونات الخطة والموازنة للدولة. وبعد اعتماد مشروع الخطة والموازنة من مجلس الشعب ورئيس الجمهورية تصبح قانوناً واجب التنفيذ والالتزام به.

ويقوم الجهاز التمويل اللازم لمشروعات التنمية بجانب مصادر التنمية الأخرى لهذه المشروعات. بمعنى أن الجهاز يقوم بتدعيم الإمكانيات المادية للمجلس الشعبى المحلى حتى يمكن للمجلس التنفيذى تمويل المشروعات من حساب الخدمات والتنمية المحلية وفقاً لما يقرره المجلس الشعبى المحلى. (٧٢)

#### ٨- خطوات تنفيذ المشروع:

وعلى ذلك تم التحرك فى تنفيذ المشروع على الوجه التالى:

أ- اختيار قرية فى كل من المحافظات الريفية (١٥) محافظة بعد استيعاب محافظات المواجهة فى المرحلة الأولى للمشروع (٧٢، ٧٣)، على أن تمثل أنماطاً مختلفة للنشاط الاقتصادى والاجتماعى (سياحى - زراعى - صناعى... الخ)

- ب- عمل دراسات ميدانية لاختيار هذه القرى بحيث تتوفر بها بعض الشروط وهي:
- ١- أن تكون قريبة من طرق رئيسية حتى يمكن مباشرة التجربة ومشاهدتها باستمرار.
  - ٢- بها قدر مناسب من الخدمات للتجارب مع ما يتم تطويره.
  - ٣- توفر استعداد الأهالي للإسهام بالجهود الذاتية.
  - ج- أن يحدد الهيكل الأساسى المنتظر للقرية مستقبلاً، شاملاً التعداد وحجم ونوع الخدمات الضرورية والمرافق العامة اللازمة والمكونات الأساسية للسكن الريفى بما يحقق رغبات الأهالى.
  - د- إصدار القرارات اللازمة بما يحقق تنفيذ المشروع وعدم الخروج عن الخطط والأهداف المرسومة له.
  - هـ- أن تحدد كل وزارة دورها بوضوح فى عملية إعادة البناء للقرية بما يضمن التنسيق والتكامل بين خطط الوزارات.
  - و- تم اختيار ١٧ قرية فى خمس عشرة محافظة ريفية سبق التنويه عنها بيانها كالتالى:
- القليوبية (سنديون) - المنوفية (جريس) - الشرقية (العباسية) - الغربية (البندرة) - الدقهلية (شها) - البحيرة (بمنهور) - كفر الشيخ (قريب) - الجيزة (ميت رهينة) - الفيوم (السليين) - بنى سويف (اطراب) - المنيا (معصرة ملوى) - اسيوط (بنى مر) - سوهاج (الامايوه) - قنا (القرايا - نجع البركة) - اسوان (دار السلام - لوندان).
- ز- تم اعتماد مليون جنية لعام ١٩٧٢ مليون جنية أخرى لعام ١٩٧٣، خفضت نظرا لظروف المواجهة إلى ٤٠٠٠٠٠ جنية ثم ٣٠٠٠٠٠ جنية لعام ١٩٧٤. (٧٣)
- ٩- مشروعات الجهاز:**
- مرت مشروعات الجهاز بمرحلتين، هما: المرحلة التجريبية، ومرحلة الانتشار.

## أولاً: المرحلة التجريبية:

وقد تم خلالها تنفيذ مشروعات تنموية في مجموعتين من القرى على النحو التالي:

### المجموعة التجريبية الأولى:

وبدأ العمل فيها خلال عام ١٩٧٣ واستمر طوال عام ١٩٧٤ وشملت ١٧ قرية تمثل أنماطاً مختلفة للمجتمعات المحلية اختيرت في ١٥ محافظة ريفية. وقد نوزعت المشروعات التي تمت على ثلاثة محاور:

### ١- التنمية الاقتصادية:

وشملت إنشاء ٤ مصارف ونكسية جوانب ترعتين، وتجديد ٢ كوبرى وتوفير ٢ مجموعة رى نقالة، إقامة ٨ وحدات صناعات بيئية، ١٥ مشروعاً للدواجن والإنتاج الحيوانى والنحل ومثلل للأشجار الخشبية. وبلغت قيمة الاستثمارات لهذه المجموعة خلال عامى ١٩٧٣، ١٩٧٤ حوالى ١٦٨,٨ ألف جنيه.

### ٢- التنمية الاجتماعية:

تضمنت إنشاء ١٤ مدرسة، ٧ وحدات صحية، ٣ مراكز إسعاف وأسنان ومكافحة بلهارسيا، إنشاء وحدة اجتماعية، ٢ دار حضانة، ١٠ مراكز شباب وبيوت ثقافية. وذلك باستثمارات بلغت حوالى ٤٤٠,٧ ألف جنيه خلال العامين المشار إليهما.

### ٣- التنمية العمرانية:

وشملت ٣٦٠ مسكناً ريفياً، ٥ عمارات سكنية، تحسين الكتلة السكنية فى ١٦ قرية، تقسيم ثلاث مناطق لمتداد عمرانى ، تمهيد مداخل ٩ قرى، إنشاء ٢٠ وحدة مرافق عامة (مكاتب بريد، مراكز إطفاء، جمعيات استهلاكية- نقاط شرطة) وتنفيذ ٨ عمليات مياه شرب نقية. وقد بلغت استثمارات هذه المشروعات حوالى ٨١٤,٨ ألف جنيه خلال العامين المذكورين.

ومن ثم فإن جملة استثمارات هذه المجموعة للتجريبية الأولى بلغت نحو ١,٤٤٢ مليون جنيه خلال عامي ١٩٧٣، ١٩٧٤.

### المجموعة التجريبية الثانية:

وقد تم تنفيذها عام ١٩٧٥، وشملت ١١١ قرية، بحيث اختيرت قرية من كل مركز إداري، باستثناء المراكز التي وقعت فيها قرى المجموعة للتجريبية الأولى . ورغبة في الحصول على نتائج إيجابية تم اختيار القرى التي تتوفر فيها خدمات حكومية وصحية وتعليمية وزراعية واجتماعية، واستكمل مرافقها الأساسية من مياه وكهرباء. ونفذت في هذه القرى مشروعات على المحاور الثلاثة نفسها سائلة الذكر وهي:

١- مشروعات التنمية الاقتصادية: تضمنت إنشاء ٦٢ وحدة صناعة بيئية، ١٦ وحدة صناعة زراعية، ٤٨ مجموعة ميكنة زراعية، ١٠ مشغل فلكية وأشجار خشبية، ٢٣ منزل ووحدة شمع أساس، ٤٤ مشروع بولجن، ٣ مشروعات إنتاج حيواني، ومزرعة سمكية. وقد بلغت جملة استثمارات هذه المشروعات نحو ٨٩٣ ألف جنيه خلال عام ١٩٧٥.

٢- مشروعات التنمية الاجتماعية: تضمنت تدعيم مشغل فتولات، ٣٩ دار حضانة، ٣٤ مركزاً للشباب، وبلغت جملة استثمارات ٨٩ ألف جنيه خلال عام ١٩٧٥.

٣- مشروعات التنمية العمرانية: تضمنت إعداد الرفع المساحي للقرى وتخطيطها عمرانياً وتحسين الكتلة السكنية القائمة بفتح الشوارع في القرى، تشجير الطرق بين القرى، وبعض مشروعات تحسين البيئة وبلغت استثمارات حوالي ١١٣ ألف جنيه في ذات العام.

وعليه، فقد بلغت جملة الاعتمادات الاستثمارية لهذه المجموعة للتجريبية الثانية خلال ١٩٧٥ حوالي ١,١ مليون جنيه.

## ثانياً: مرحلة الانتشار :

بناءً على ما تحقق خلال عام ١٩٧٥ في المجموعة التجريبية الثانية، واتساقاً مع ما يتضمنه قانون الحكم المحلي عام ١٩٧٥ بشأن مسؤولية المجالس المحلية عن تنمية المجتمعات المحلية تنمية شاملة، وإنشاء حساب خاص للخدمات والتنمية المحلية في كل مجلس محلي، فقد وضعت الخطة الخمسية الأولى "الجهاز" خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠) وتضمنت هذه الخطة اتجاه "الجهاز" للعمل مع "المجالس المحلية القروية" البالغ عددها ٧٦١ وحدة محلية عام ١٩٧٦، وزالت بعد ذلك خلال هذه الخطة إلى ٨٠٨ وحدة محلية عام ١٩٨٠، وقد تم إعداد الخطة بحيث يختار ٢٠% من عدد "الوحدات المحلية القروية" في كل محافظة سنوياً، بحيث يكون ثلثها مستكمل الخدمات، وثلثها الثاني متوسط الخدمات، وثلثها الباقي ضعيف في خدماته. وأيضاً بحيث تدرس المشروعات الداخلة في نطاق اختصاص وزارات معينة مع مديريات الوزارات بالمحافظة.

وقد نفذت خلال هذه الخطة مشروعات على النحو التالي:

١- مشروعات التنمية الاقتصادية: تضمنت ٢٠٣ مشروعاً للصناعات البيئية، ٢٩ مشروعاً للصناعات الزراعية، ٦٠٠ مجموعة ميكنة زراعية ومركز لصيانتها، ١٤٦ مشتل أشجار خشبية، ١٦٧ منحللاً ووحدة شمعي أساس، ١٠ محطات لإنتاج الكتاكيت، ١٦٨ مركزاً لتحضين الكتاكيت، ١٥ مزرعة سمكية، ٣ وحدات تربية دود القز، وبلغت جملة استثمارات هذه الخطة حوالي ١٠,٤٨٠ مليون جنيه.

٢- مشروعات التنمية الاجتماعية: تضمنت تدعيم ٢١١ داراً للحضانة، تدعيم ١٢٨ مشغلاً للفتيات، إنشاء ٢١٥ مشغل فتيات جديد، تدعيم ١٢ مركز إعداد مهني للصبيبة، إنشاء ١٠٩ مركزاً للإعداد المهني الجديد، تدعيم ٢٣٧ مركز سنن، تدعيم ٧٥ بيتاً للثقافة. وبلغت جملة استثمارات هذه المشروعات في الحصة ٢,١ مليون جنيه.



٣- **مشروعات التنمية العمرانية:** وذلك من نوعية المشروعات سائلة الذكر نفسها، فى المرحلة التجريبية، باستثمارات جملتها ١٧,٤ مليون جنيه. وعليه، فإن جملة استثمارات المشروعات بأنواعها الثلاثة، خلال الخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) بلغت نحو ٢٣ مليون جنيه أى بمعدل ٤,٦ مليون جنيه سنوياً. وقد أعد "الجهاز" خطة خمسية ثانية (١٩٨٠/١٩٨١-١٩٨٤/١٩٨٥) بلغت جملة استثماراتها ٣٥,٤ مليون جنيه، ولم ينفذ منها سوى برنامج عامين فقط. ثم أعد الجهاز خطة خمسية معدلة (١٩٨٢/١٩٨٣-١٩٨٧) بما يتسق مع الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة، وبلغت جملة استثمارات هذه الخطة المعدلة ٢٠ مليون جنيه، وتضمنت ٦,٩ مليون جنيه لمشروعات اقتصادية وصناعية وزراعية ١ مليون جنيه لمشروعات مرافق خدمية، ٢,٩ مليون لإنشاء عمارات سكنية ٣,٨ مليون جنيه لمشروعات اجتماعية، ٥,٤ مليون جنيه لمراكز التدريب وإدخال الأساليب العلمية والتنظيمية فى الإدارة المحلية. بينما بلغت استثمارات "الجهاز" فى الخطة الخمسية ١٩٨٨-١٩٩٢ نحو ٢٠ مليون جنيه، زادت فى الخطة الخمسية ١٩٩٢-١٩٩٧ إلى ٣٠ مليون جنيه، لتجه أغلبها إلى مشروعات المرافق الأساسية، خاصة الصرف الصحى فى القرى.

وفى غضون عام ١٩٩٤ وضع "الجهاز" تصميماً لمشروع قومى للتنمية الريفية المتكاملة أطلق عليه "شروق" وتم إقراره فى مؤتمر قومى كبير فى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤، وبدأ تنفيذه فعلياً فى عام ١٩٩٥.

#### ١٠- الصعوبات والدروس المستفادة:

أ- لا شك أن إنشاء جهاز بناء وتنمية للقرية كجهة تنسيق وتخطيط ومتابعة لمشروعات وبرامج التنمية الريفية كان يعد نقلة كبيرة للأمام بعد التمسك الكبير لهذه المشروعات فى المستنابات ونفقاتها القطاعى. غير أن الجهاز فى حد ذاته لم يكن قادراً بحكم مستوى تكوينه على أن يكون أمانة فنية تحضيرية

لمستوى وزلى قوى يتمثل فى اللجنة الوزارية للحكم المحلى تلك التى تضم فى عضويتها الوزراء المعنيين بالتنمية الريفية. غير أن اللجنة الوزارية كانت تجرى عليها سنن التقلب ارتفاعاً وهبوطاً بحسب مستوى القوى السياسية للوزير المسئول عن الحكم المحلى، فأحياناً تكون المسئولية من نصيب رئيس الوزراء نفسه أو أحد نوابه وهنا يقوى تأثير اللجنة ومن ثم جهاز بناء وتنمية القرية كتابع فنى لها، وأحياناً أخرى يهبط وزن وزارة الحكم المحلى فيتولاها وزير دولة أو حتى وزير عادى ولكنه ليس بالنقل السياسى للمؤثر فى باقى الوزراء المتصلين بالتنمية الريفية، فينزوى تأثير اللجنة وبالتالي يتبعها الجهاز ويتوارى نشاطه ويقل. وهو ما يؤثر بالسلب على ما يقوم به الجهاز من أنشطة وأهمها التنسيق والتكامل فى مشروعات التنمية الريفية ومتابعتها.

ب- حتى الآن لا توجد استراتيجية شاملة للتنمية الريفية المتكاملة أو خطة قومية لهذه التنمية الريفية تترجم قاعدياً إلى خطط للتنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية وتوابعها. ولعل من أبلغ الدلالات على ذلك أن كثيراً من الأنشطة والمشروعات التى تم تمويلها من خلال جهاز بناء وتنمية القرية سواء من صندوق للتنمية المحلية أو اتفاقية للخدمات الأساسية للمجمعات الأهلية تتكرر وتتفاقم مع أنشطة أخرى تقوم بها أجهزة وزارة الزراعة والتعاونيات الزراعية على مستوى القرى مثل الميكنة الزراعية ومشروعات الدواجن والإنتاج الحيوانى وتنمية الثروة السمكية، دون وجود أى روابط أو تنسيق فيما بينهما وبين مشروعات جهاز بناء وتنمية للقرية.

ج- ومن جهة ثانية، فإن اعتماد جهاز بناء وتنمية للقرية بصفة أساسية فى تخطيط وتنفيذ مشروعاته كان على أجهزة الإدارة المحلية بشقيها التنفيذى والشعبى، فالغالبية العظمى أو الأكثرية الساحقة لمشروعات الجهاز مملوكة للوحدات المحلية التنفيذية وهى فى الأصل وحدات للإدارة السياسية فى القرى ومهامها توفير الخدمات الأساسية والتنسيق بين أنشطة المنظمات المحلية

القائمة فى القرية، غير أنها تدخلت فى أنشطة هذه المنظمات وأصبحت منافسة لها من خلال الكم الهائل من المشروعات الاقتصادية التى تملكها. ولعل هذا ما دفع إلى التساؤل حول المدى الذى يمكن معه اعتبار وحدات الإدارة المحلية وحدات إدارة اقتصادية وما يتوافر بها من مهارات وقدرات ومسهولة الإجراءات التى تيسر لها تحمل عبء الإدارة الاقتصادية للمشروعات، وهل يؤخذ فى الاعتبار عند تعيين رؤساء وحدات الحكم المحلى القروية مستوى قدراتهم فى الإدارة الاقتصادية أم أن اختيارهم يخضع فقط للمواصفة السياسية بحكم طبيعة دورهم فى الإدارة السياسية المحلية؟! أيضاً كيف يمكن أن يصبح المنسق والمشرّف منافساً فى ذات الوقت بين أنشطة للجهات المفترض فيه أن ينسق فيما بينها؟

د- ولعل إثارة مثل هذه التساؤلات وغيرها من أهم الدوافع التى فرضت قرار مجلس الوزراء ببيع جميع المشروعات الاقتصادية التى تملكها للوحدات المحلية القروية وتوقفها عن إقامة هذه المشروعات مستقبلاً وذلك ابتداء من عام ١٩٩٣.

هـ- وعلى جانب آخر فإن المجالس الشعبية المنتخبة باعتبارها الجناح الشعبى للإدارة المحلية تثار حولها تساؤلات كثيرة بعضها يتعلق بمدى كفاءة أعضائها وتوافر مواصفات القيادة المحلية الطبيعية فيهم، وأيضاً كفاءة قيامهم بأدوارهم القيادية، ومدى تمثيلهم الصحيح للقوى الاجتماعية فى المجتمع المحلى المفترض أنهم يمثلونه، وهل الاكتفاء بهذه المجالس كمعبر عن المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار بالتخطيط للتنمى المحلى كاف فى حد ذاته، برغم نواحي القصور المختلفة التى تشوب قدراتها على تمثيل المجتمع المحلى بكافة قطاعاته.

و- وأخيراً وليس آخراً، فإن أكثرية المشروعات التى مولها جهاز بناء وتنمية القرية ركزت بصفة أساسية فى القرى الرئيسية- مقار وحدات محلية قروية-

ولم تستفد منها بصورة جدية القرى التابعة وغيرها من التجمعات السكانية لها مما يثير كثيراً من الشك حول الجدوى الاجتماعية لمثل هذه المشروعات، والتي توجهت - والأمر كذلك - لمن لديهم بالفعل خدمات وإمكانات أكثر، وحرمت منها من هم أشد حاجة وإيضاً من هم أكثر عدداً وانتشاراً.

وهى بلا شك صعبات كثيرة ومتداخلة لا بد من أخذها فى الاعتبار عند النطلع إلى تنمية ريفية متكاملة حقيقية فى القرية المصرية.

ز - ولقد أظهرت بعض الدراسات التى أجريت فى مجال الخدمة الاجتماعية الكثير من الإيجابيات المتوقعة بمشروعات التنمية التى يقوم بها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، إلا أن هناك العديد من السلبيات والمعوقات التى واجهت تلك المشروعات، يمكن تصنيفها على الوجه التالى: <sup>(٧٤)</sup>

#### ١ - معوقات مرتبطة بالإدارة والإشراف على المشروعات وتتمثل فى:

- ضعف الإشراف على العاملين فى المشروعات.
- ضعف مستوى الأداء للمشرفين على الأنشطة داخل المشروعات.
- تعدد الجهات المشرفة على المشروعات.
- عدم وجود متابعة للمشروعات بعد تنفيذها.
- تسلط المسؤولين فى المستويات الأعلى للمشرفة على المشروعات.
- سوء العلاقات - إن وجدت - بين الرؤساء والمؤسسين، بل قد لا يكون هناك علاقة نهائية سوى علاقة العمل فى المشروعات.
- ضعف إشراف المجلس الشعبى المحلى وجمعية تنمية المجتمع على المشروعات التنموية بالقرية.

#### ٢ - معوقات ترجع لطبيعة المشروعات وأهدافها ودرجة الاستفادة منها:

- عدم وجود توعية كافية عن المشروعات بين أهالى القرى.
- صعوبة الحصول على الخدمات التى تقدمها المشروعات.
- بعد المشروعات عن منازل كثير من أهالى القرى.

- العلاقات الشخصية وراء الاستفادة من المشروعات أو شراء منتجاتها.
- أساليب وضع خطط المشروعات غير واضحة للأهالي والعاملين داخل المشروعات.
- أهداف المشروعات لا يمكن تحقيقها في ضوء الإمكانيات الموجودة، مما ينتج عنه بطء في تنفيذ تلك المشروعات.

### ٣- معوقات ترجع للإمكانيات المالية والبشرية ومنها:

- عدم توافر الخامات- المعدات- الآلات- الأثاث والمعدات اللازمة لتنفيذ المشروعات.
- ضعف الاعتمادات المالية (التمويل) المخصصة للمشروعات مع عدم الانتظام في التمويل.
- قلة أعداد العاملين بالمشروعات عما يحتاجه العمل، والموجودون بالمشروعات غير متخصصين.
- عدم توافر إمكانيات التدريب والتعليم الأساسية بالمشروعات.
- عدم الاستفادة من التقدم التكنولوجي في مشروعات التنمية في تغيير أسلوب العمل أو شراء آلات وأدوات ومعدات جديدة بدلاً من البدائية.
- ضيق مساحة المباني الخاصة بالمشروعات، مع عدم مناسبة مكانها، مما لا يسمح بتقديم الخدمات المطلوبة أو زيادتها، أو استقبال أعداد كبيرة من الأهالي.

### ٤- معوقات ترجع لطبيعة العمل والعلاقات داخل وخارج المشروعات:

- ندرة العنصر النسائي بين العاملين في المشروعات وخاصة بين مطهى البرامج.
- عدم انتظام العاملين في العمل، مع ارتفاع معدلات الغياب بينهم، وخاصة بين الفنيين والمنفذين للبرامج والأنشطة.
- عدم حصول العاملين الفنيين على دورات تدريبية.
- عدم تناسب الأجر الذى يحصل عليه العاملون مع طبيعة العمل الذى يقومون به.

- قلة الحوافز التشجيعية أو انعدامها للمدربين والصحية المشاركين فى المشروعات.
- عدم وعى العاملين بالمشروعات بالقواعد والتعليمات واللوائح للمنظمة للعمل بالمشروعات.
- ضعف التنسيق بين المشروع والمشروعات الأخرى الموجودة فى المجتمع.
- روح التنافس لصالح العمل بين العاملين المنفذين للمشروعات غير قائمة وغير موجودة.

#### ٥- معوقات متصلة بمشاركة الأهالى فى مشروعات التنمية:

- عدم استئارة الأهالى للمشاركة فى مشروعات للتنمية بالقرية.
- عدم وجود تعاون بين الأهالى والقائمين على أمور المشروعات.
- ليس هناك دور محدد وواضح لمشاركة الأهالى فى المشروعات.
- مشاركة للشباب والمرأة محدودة جداً فى مشروعات التنمية بالقرية.
- ضعف التمويل الأهلى لمشروعات التنمية بالقرية.
- عدم وعى بعض الأهالى بأهمية المشروعات التنموية بالقرية.

#### ١- البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق":

(١) النشأة: وفى متابعة معالجة النهج المركزى للحكومة المصرية فى مساعيها الدائم نحو اللامركزية وفى محاولة منها لضبط التدفق من المشروعات والبرامج غير المنسقة التى تحاول اجتذاب المشاركة الشعبية، عمدت الحكومة إلى بلورة "البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة" تحت اسم "شروق" الذى تعهنته وزارة الإدارة المحلية وأسند أمر تحقيقه إلى "جهاز بناء وتنمية للقرية المصرية" فى الوزارة وقد اعتمد هذا البرنامج على مبدأ التكامل بين الجهود الحكومية من جهة، وعلى مبدأ المشاركة الكاملة بالجهود الذاتية المحلية، من جهة أخرى. وارتسمت هيكلياً هذا البرنامج فى "عمارة" مفاهيمية ومؤسسية حائقة تربط بين الأطراف الرسمية والمحلية والأجنبية ربطاً محكماً على صعيد الأدوار والإسهامات، بحيث تظهر القراءة الأولى للبرنامج صعوبة تحديد الثغرات فى آليات اشتغاله وضبطه الذاتى. (٧٥)

\* ولقد انعقد في ١٥-١٦ أكتوبر ١٩٩٤ المؤتمر القومى للتنمية الريفية برئاسة السيدة سوزان مبارك بحضور السيد رئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين وعدد كبير من قيادات الدولة الشعبية والتنفيذية باعتباره البرنامج القومى للدولة لتنمية القرية المصرية، بحيث يبدأ تنفيذه عام ١٩٩٥/٩٤ ويمتد بصورة متدرجة كى يغطى جميع القرى المصرية خلال سبع سنوات أى فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثم يستمر على نفس المنهج فيما يلى ذلك من سنوات .

## ٢- مبررات وضع برنامج "شروق" للتنمية الريفية المتكاملة:

١- غياب استراتيجية عامة للتنمية الريفية تتسق عضوياً مع الاستراتيجية الشاملة للتنمية القومية.

٢- افتقاد روابط قوية للتنسيق والتكامل بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية الموجهة للتنمية الريفية.

٣- ضعف دور المشاركة الشعبية المنظمة مؤسسياً فى التنمية الريفية.

٤- انخفاض مستوى وعى المواطن الريفى بمسئوليته الفردية والجماعية عن التنمية للريفية.

٥- استمرارية ما ورثه المواطن الريفى من سمات شخصية وخصائص نفسية وسلوكيات عملية غير مواتية للتنمية نتيجة للإهمال والظلم الذى تعرض له الريف خلال قرون ممتدة.

٦- استمرارية العديد من المحددات التشريعية والتنظيمية والإدارية التى تحد من انطلاق التنمية للريفية على أسس شعبية.

## ٣- الفلسفة الأساسية لبرنامج "شروق":

١- الاعتماد على الجهود الشعبية فى صياغة الاختيارات التنموية وتخطيطها وتمويلها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها.

٢- يقتصر دور الدولة على المساعدة الفنية والدعم المالى للمساعدة فى تحقيق ما صاغته الاختيارات الشعبية. (٣٦)

#### ٤- أهداف برنامج شروق:

##### (أ) الهدف الاستراتيجي:

يتضمن الهدف الاستراتيجي لبرنامج "شروق" شقين ينبغي أن يتحققا معاً في تزامن وهما:

١- التقدم المستمر في نوعية الحياة الريفية لجميع أبناء المجتمع الريفي اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً.

٢- الارتقاء المتوالى بمستوى مشاركة مواطني الريف في إحداث التقدم المنشود خلال تعميق متصل لمشاركتهم في عمليات التنمية تفكيراً وتخطيطاً وتمويلًا وتنفيذاً وتقييماً.

##### ب- الأهداف العامة:

للوصول إلى هذا الهدف الاستراتيجي المزدوج فقد صيغت الأهداف العامة لبرنامج شروق كي تتحقق :

١- التنمية البيئية المحلية: بما تشمله من زيادة المستغل من الموارد البيئية ورفع كفاءة استخدامها.

٢- التنمية الاقتصادية المحلية: وذلك بزيادة فرص العمل المستقر المنتج وزيادة الدخل الريفي وتنويع مصادره.

٣- التنمية البشرية المحلية: بما تتضمنه من تحقيق التوازن بين معدلات السكان ومعدلات تنمية الموارد وإعادة توزيع السكان جغرافياً بما يسهم في الاستفادة من الموارد الطبيعية الوطنية.

٤- التنمية المؤسسية المحلية: وهو ما يشمل لزيادة المستمرة في الاعتماد على المشاركة الشعبية المنظمة في كافة مراحل العملية التنموية تفكيراً وتخطيطاً وتمويلًا وتنفيذاً وتقييماً.<sup>(٧٧)</sup>

##### ٥- منهاج العمل في البرنامج: <sup>(٧٨)</sup>

يتم تدخل البرنامج في المجتمع المحلي على خمس مراحل متتابعة هي:



- ١- المرحلة الأولى: التعرف والاستكشاف.. وذلك برسم خطة اقتصادية اجتماعية للقرية اعتماداً على المعلومات الموضحة لحجم الموارد المتاحة، أساليب استغلالها والمشاكل التنموية التي تواجه القرية.
- ٢- المرحلة الثانية: التحريك.. استئثار وتعبئة المشاركة الشعبية من خلال المنظمات الأهلية كي تسهم بالرأى والفكر فى رسم الصورة للمستقبلية للقرية وترتيب أولويات الأنشطة التنموية.
- ٣- المرحلة الثالثة: التخطيط.. وضع خطة تنمية للقرية على مراحل زمنية تتفق مع خطط التنمية القومية شاملة الأنشطة للتنمية المرغوبة محلياً فى شكل مشروعات محددة فنياً وتمويلياً وتنظيمياً وزمنياً، موضح بشأنها ما ستكفل به المشاركة الشعبية من مسئوليات وأدوار.
- ٤- المرحلة الرابعة: التنفيذ.. التنفيذ العملى للمشروعات الواردة فى خطة تنمية القرية من خلال قيام المنظمات الأهلية والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية بأدوارها التى تحدتت سلفاً فى مرحلة التخطيط.
- ٥- المرحلة الخامسة: التقييم.. بمتابعة وتقييم ما يتم تنفيذه من مشروعات تنموية وإعلام مستمر لمواطنى القرية بما تم اتجازه وما قد يكون هناك من عقبات وأسبابها.

#### ٦- المستويات التنظيمية والعلاقات المؤسسية فى برنامج شروق:

يتم العمل فى برنامج "شروق" للتنمية الريفية من خلال أربعة مستويات تنظيمية على النحو التالى:

##### **أ- مستوى القرية:**

- حيث تتشكل لجنة القرية بقرار من المحافظ وبرئاسة رئيس الوحدة المحلية القروية وتضم فى عضويتها ممثلين عن :
- المجلس الشعبى المحلى المنتخب.
  - جميع المنظمات الأهلية .

- للقيادات الطبيعية من مختلف التوابع الجغرافية.

- المجلس التنفيذي الممثل للأجهزة الحكومية.

ب- مستوى المركز الإداري:

حيث تتشكل لجنة المركز بقرار من المحافظ برئاسة رئيس الوحدة

المحلية للمركز وتضم في عضويتها ممثلين عن:

- المجلس الشعبي المحلي المنتخب.

- المنظمات الأهلية .

- المجلس التنفيذي.

- شخصيات عامة.

ج- مستوى المحافظة:

حيث تتشكل لجنة المحافظة بقرار من المحافظ وبرئاسته وتضم في عضويتها

ممثلين عن:

- المجلس الشعبي المحلي المنتخب.

- المنظمات الأهلية .

- المجلس التنفيذي.

- شخصيات عامة.

د- مستوى الجمهورية:

حيث تتشكل لجنة برنامج "ثروق" على المستوى الوطني بقرار من

وزير الإدارة المحلية وبرئاسته وتضم في عضويتها ممثلين عن:

- جميع الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة بالتنمية الريفية.

- المنظمات الأهلية .

- شخصيات عامة.

- قيادات برلمانية.

## هـ- مسئولية جهاز بناء وتنمية القرية المصرية:

يقوم بمهمة الأمانة الفنية للبرنامج وأنشطة تنفيذه إذا ما تطلب الحاجة معتمداً على كوارده الوظيفية مع الاستعانة بخبرة الأساتذة والعلماء من الجامعات ومراكز البحث العلمى حيث يتكون منهم الفريق العلمى الذى يقدم المساعدة الفنية لجميع لجان البرنامج على كافة مستوياتها من خلال ٢٦ فريقاً علمياً وإقليمياً (بمعدل فريق لكل محافظة) بالإضافة إلى مجموعة علمية على المستوى الوطنى لتغذية ومتابعة الفرق العلمية للمحافظات.

وقد حرص جهاز بناء وتنمية القرية على أن تتكون الفرق العلمية بالمحافظات من أساتذة الجامعات الإقليمية التى تقع فى نطاقها تأكيداً لنزعة اللامركزية ومحلية التنمية حتى فى جانبها الفنى، كذلك يقوم الجهاز بدور المنسق والمروج لمشاركة جهات المعاونة الأجنبية التى يمكن أن تسهم فى أنشطة البرنامج.

## ٧- أساليب تنفيذ البرنامج: (٧٩)

يصعب وضع قائمة محددة للأساليب التى يمكن اتباعها لتحقيق الأهداف التنموية فى "جميع" المجتمعات المحلية المستهدفة، وذلك نظراً لأن "المشاركة الشعبية" تعد هدفاً استراتيجياً للتنمية الريفية، وهى تختلف فى أنماطها المقبولة مجتمعياً من مجتمع ريفى لآخر حسب حجم ومستوى خبرته وثقافته المحلية وتركيبه الاجتماعية لذلك، يمكن فقط وضع "إطار عام" يحقق لتساق هذه الأساليب مع تلك الأهداف أى تتسق للوسائل مع الغايات.

### الإطار المحدد للأساليب للتنمية:

أ- الاعتماد على استتارة القوى والدافعيات الداخلية المحلية، كى نطالب بالتغيير التنموى وتحقيقه ومراعاة عدم فرض هذا التغيير من خارج المجتمع المحلى، ويشمل ذلك الحالات التى تتطلب تدخلاً تشريعياً أو تنظيمياً من مستويات

مركزية، حيث يجب أن يأتي هذا التدخل المركزى من خلال استشارة مطالبية محلية واعية بمدها وأهدافه.

ب- الاعتماد فى استشارة المجتمع على الإقناع العقلى والمنطقى القائم على أسس موضوعية، وليس الإرغام أو القهر أو المصادرة أو الاستمالة العاطفية المجردة وغير المؤيدة بالمعايير الموضوعية.

ج- الاعتماد على المشاركة الشعبية المحلية المبنية على إنكاء الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية عن التنمية الريفية لدى مواطنى المجتمع المحلى، وذلك من خلال ممارسته الفعلية لهذه المسئولية عند اختيار وتخطيط وتمويل وتنفيذ وتقييم برامج وأنشطة التنمية المحلية.

د- الاعتماد على العمل المجتمعى المؤسسى من خلال منظمات أهلية، تطوعية، (اختيارية)، ذاتية الاعتماد، لتقوم بتعبئة وحشد موارد المجتمع المحلى وتنظيم المشاركة الشعبية فى جهود تنميته، وتحقيق عدالة اقتسام فرص وأعباء التنمية، وأيضاً عدالة توزيع عوائدها بين كافة أبناء المجتمع المحلى بمختلف فئاتهم، وتراعى العدالة بين حقوق الجيل الحاضر والأجيال القادمة فى الفرص للتنمية.

هـ- الاعتماد على التكامل العضوى والتساند الوظيفى بين جميع أنشطة التنمية الريفية أيا كانت مصادرها والأطراف المسئولة عنها، شعبية أو حكومية، وتأكيد الإدراك المتبادل لهذا التكامل وجوهريته لدى كافة المشاركين فى تلك الأنشطة.

و- الاعتماد على المنهج العلمى فى كافة مراحل إعداد وتخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة التنمية الريفية، وذلك من خلال معونة فنية تقدم للمجتمع المحلى بمفهوم تبادل الخبرة وليس فرضها.

ز- إن الجهود الحكومية فى أنشطة التنمية الريفية هى جهود مكاملة ومساعدة للجهود الأهلية غير الحكومية المنظمة، وتحقيق تعميق اللامركزية، وعدالة

توزيع الموارد القومية بين المجتمعات المحلية. وتقوم الجهود الحكومية بأدوار تنفيذية فعالة في الأنشطة للتنمية ذات الطبيعة العامة، وتعمل باعتبارها سلطة اجتماعية مفوضة قابلة للمساءلة أمام المجتمع المحلي، وترعى ضبط توجهات وفاعليات التنمية المحلية في إطار التنمية القومية والتشريعات والقوانين السارية.

ح- مهما كانت الأساليب للتنمية المستخدمة، فإنها يجب أن تحافظ على فرص استدامة وتواصل واستمرارية التنمية مراعية بين حقوق الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.

ط- مهما كانت الأساليب للتنمية المستخدمة، فإنها يجب ألا تتعارض مع القيم الاجتماعية الأساسية للمجتمع المستمدة من عقيدته الدينية النقية والتقاليد الاجتماعية الراسخة التي تحافظ على صلابته وتماسك ووحدة المجتمع.

ي- إن التعبير التنموي هو عملية تراكمية تجرى خلال مدى زمني يختلف طوله بحسب الظروف الخاصة بكل مجتمع محلي، ومن الضروري تقدير هذا المدى الزمني للتنمية وقوله دون تسرع يجهض فرصها.

#### ٨- استراتيجية برنامج "شروق" : (٨٠)

رسمت استراتيجية برنامج "شروق" بما يتسق مع الخطط الخمسية للدولة حتى عام ٢٠١٧ ذلك على النحو التالي: خطة الإرساء (١٩٩٢-١٩٩٧) ، (١٩٩٧-٢٠٠٢) خطة الإنطلاق (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، خطة التوسع (٢٠٠٧-٢٠١٢)، وخطة الاستدامة (٢٠١٢-٢٠١٧).

#### أ- خطة الإرساء (١٩٩٤-٢٠٠٢) :

لقد اتخذت الدولة قرارها بإدراج "شروق" ضمن خطة التنمية القومية (١٩٩٢-١٩٩٧) في منتصف سنوات هذه الخطة، وتحديداً بعد إقرار "البرنامج" في المؤتمر القومي للتنمية الريفية (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤) وتضمن ذلك بدء تدخل "البرنامج" في ٢٦ وحدة محلية قروية بمعدل وحدة واحدة بكل محافظة

يتم اختيارها على أساس: أن تكون الأكثر حرماناً من الخدمات، وأن تكون الأكثر استعداداً للمشاركة الشعبية في التنمية على أن يزداد تدريجياً عدد "الوحدات القروية" التي يتدخل فيها "البرنامج" بحيث يطبق في جميع قرى البلاد خلال مدة سبع سنوات.

ونظراً للأضرار الناجمة عن السيول التي اجتاحت عدداً كبيراً من قرى صعيد مصر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (بعد إقرار البرنامج من المؤتمر القومي بنحو أسبوعين فقط) فقد وجه سيادة رئيس الجمهورية تعليماته لإعطاء أولوية للقرى المتضررة بالسيول كي يتضمنها برنامج "شروق" في عامة الأول دون انتظار لدورها المرسوم في البرنامج. وبذلك فقد أعيد تصميم المتابع للزمني لبدء عمل برنامج "شروق" في مختلف قرى الجمهورية وفق المتابع الذي يوضحه الجدولان (١، ٢).

وبالإضافة إلى إعادة بناء القرى المضارة بالسيول على أسس عصرية، فإن استراتيجية "الإرساء" لبرنامج "شروق" على مدار سنوات الخطة الخمسية (١٩٩٢-١٩٩٧)، وكذلك سنوات الخطة الخمسية (١٩٩٧-٢٠٠٢)، تضمنت تنفيذ جميع الجهود الحكومية والشعبية الموجهة للتنمية الريفية في كافة قرى مصر من خلال البرنامج القومي "شروق" بما يعنى أن يكون الجهد الشعبي التنموي هو الأصل والأساس في كافة عمليات التنمية تفكيراً وتخطيطاً وتمويلًا وتنفيذاً وتقييماً، وأن تتكاتف جميع الجهود الحكومية لمساندة الجهود الشعبية ودعمها فنياً ومادياً في منظومة كلية متناسقة تكفل تواصل هذه التنمية واستدامتها في إطار خطط تنموية صاغتها القواعد الشعبية برويتها ورغبتها بما يسهم في تأكيد واقعية الخطة القومية وضمان أعلى مستويات في إنجازها.

جدول رقم (١) التتابع الزمني لدخول برنامج "شروق" في مختلف قرى الجمهورية

العالم	عدد الوحدات التي يشملها البرنامج		وحدة نفذ بها مشروعات	وحدة نفذ بها خطط للمشروعات	ملاحظات
	وحدة محلية قروية	قرى			
١٩٩٤ / ١٩٩٥	٨٣	٤٠٧	٥٧	٢٦	من بينها ٥٧ وحدة مضمرة بالمسؤول ووحدة بكل محافظة في الجمهورية.
١٩٩٥ / ١٩٩٦	١٦١	٧٨٠	٨٣	٧٨	أضيفت ثلاث وحدات بكل محافظة.
١٩٩٦ / ١٩٩٧	٢٦٥	١٢٩٠	١٦١	١٠٤	أضيفت أربع وحدات بكل محافظة.
١٩٩٧ / ١٩٩٨	٤٧٣	٢٣١٠	٢٦٥	٢٠٨	أضيفت ثماني وحدات بكل محافظة.
١٩٩٨ / ١٩٩٩	٦٨١	٣٣٤٠	٤٧٣	٢٠٨	أضيفت ثماني وحدات بكل محافظة.
١٩٩٩ / ٢٠٠٠	٨٨٩	٤٣٥٠	٦٨١	٢٠٨	أضيفت ثماني وحدات بكل محافظة.
٢٠٠٠ / ٢٠٠١	١٠٦٠	٤٨٠٠	٨٨٩	١٧١	أضيفت للوحدات المتبقية في جميع المحافظات مع الزيادة المحتملة في عددها خلال السنوات القادمة.

المصدر: وزارة الإدارة المحلية، البرنامج القومي، حزيران/ يونيو ١٩٩٦، ص ٢٥.

جدول رقم (٢) لتوزيع الوحدات المحلية القروية لبرنامج شروق وفق سنوات الخطة

المحافظة	سنوات الخطة							الإجمالي
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠٠/٩٩	
الإسماعلية	١	٢	٤	٤	٤	-	-	١٥
القليوبية	١	٣	٥	٨	٨	١٢	٨	٤٥
الشرقية	١	٥	٦	١٧	١٧	١٧	١٧	٨٠
الدقهلية	١	٩	١٠	٣٥	٢٥	٢١	٨	١٠٩
دمياط	١	٣	٤	٦	٥	٥	٥	٢٩
المنوفية	١	٤	٥	٢٠	١٨	١٥	٦	٦٩
الغربية	١	٤	٤	١٠	١٠	١٤	١٠	٥٣
كفر الشيخ	١	٣	٥	٧	٨	١٠	١٠	٤٤
البحيرة	١	٤	٥	٧	١٨	١٥	٦	٦٩
الجيزة	١	٤	٥	٢٠	٧	١١	١١	٤٦
الفيوم	١	٣	٥	٧	٨	٨	٨	٤٠
بنى سويف	١	٣	٤	٧	٧	٩	٩	٣٨
المنيا	٣	٤	٤	٥	١٢	١٣	١٥	٥٧
أسيوط	٢٠	٣	٤	٦	٥	٦	٦	٤٩
سوهاج	٢٥	٣	٤	٥	٥	٤	٦	٥١
قنا	١٣	٣	٤	٤	١٠	١٣	٢	٥١
الأقصر	١	١	٣	٦	-	-	-	٧
أسوان	١	٢	٣	٢	٨	٦	٥	٣٠
مطروح	١	٣	٥	٥	٨	١٠	٩	٤٣
شمال سيناء	١	٥	٥	٧	١٨	١٧	١٨	٨١
جنوب سيناء	١	١	٣	١٧	-	-	-	٨
الوادى الجديد	١	٢	٤	٣	٥	-	-	١٧
البحر الأحمر	١	١	٢	٥	٢	٢	٢	١٢
الأسكندرية	١	١	١	٢	-	-	-	٣
بورسعيد	١	١	-	-	-	-	-	٢
السويس	١	١	-	-	-	-	-	٢
وحدات قروية ينتظر إتشاؤها خلال الفترة القائمة في محافظات يتم تحديدها								
الإجمالي	٨٣	٧٨	١٠٤	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	١٧١	١٠٦٠

المصدر: وزارة الإدارة المحلية، البرنامج القومي، حزيران/يونيو ١٩٩٦، ص ٢٦.



## ب- خطة الانطلاق: (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

وتأتى خطة الانطلاق لبرنامج "شروق" بعد استكمال خطة البدء السابقة، وخلال فترة الخطة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) سيكون برنامج "شروق" منقاداً فى جميع قرى البلاد دون استثناء.

ويتم خلال هذا البرنامج تكثيف كل الجهود الحكومية الموجهة لتنمية الريف بصورة متكاملة ومساندة للجهود الشعبية التى سيكون لها القيادة تفكيراً وتخطيطاً. ومن المتوقع أن تكون الثمار الأولى لما بذل من جهود فى التنمية الاقتصادية الريفية المخططة قد بدأت فى الظهور، ومعها ترشيد مطالب الجماهير بتحويلها من المصالح العاجلة إلى الاحتياجات الحقيقية للتنمية. هذا بالإضافة لتوقع ازدياد قدرة الجهود الشعبية على المشاركة واكتساب الثقة فى طاقتها الذاتية المحلية، وبناء مصداقية للجهود الحكومية المكاملة والمساندة.

وسوف يستمر برنامج "شروق" فى اهتمامه بالمجالات الأربع للتنمية (البنية الأساسية، التنمية البشرية، التنمية المؤسسية، التنمية الاقتصادية) مع الاتجاه إلى تكامل التخطيط التنموى فيما بين مستوى القرية والمركز والمحافظة والإقليم التخطيطى والمستوى القومى. وسوف يعطى الاهتمام أيضاً باستكمال شبكة البنية الأساسية ورفع مستواها فى كافة القرى والتجمعات السكانية الصغيرة. وسوف تشمل تغطية خدمات التنمية البشرية كافة التجمعات حتى مستوى "النجم أو العزبة" فى حدود اقتصادية التشغيل لهذه الخدمات. وسيستمر ضخ المزيد من الاستثمارات فى الأنشطة الاقتصادية ذات الطبيعة المتكاملة فى الريف، لإتاحة المزيد من فرص العمل وزيادة الانتاج والانتاجية وتحسين مواصفات المنتج بما يحسن فرص تسويقه خارجياً مع دعمه فنياً ومعلوماتياً.

## ج- خطة التوجه (٢٠٠٧-٢٠١٢)

تأتى خطة التوجه لبرنامج "شروق" للتنمية الريفية بعد استكمال خطة الانطلاق السابقة، وسوف يستمر تنفيذ البرنامج خلال سنوات الخطة (٢٠٠٧-٢٠١٢)

٢٠١٢) في جميع قرى الجمهورية. وخلال هذه الفترة سوف تتكشف الجهود الحكومية الموجهة للتنمية الريفية بصورة متكاملة مع جهود التنمية الشعبية التي تستمر في وضعها القيادي لهذه التنمية تفكيراً وتخطيطاً، وأيضاً تمويلاً حيث يتوقع أن تزداد قيمة الجهود الشعبية المباشرة عن قيمة إسهامات للدولة، لأول مرة في هذه الخطة. تأكيذاً لمفهوم شعبية التنمية ولكون جهد الحكومة هو جهد مكمل ومساند. ومرد ذلك بالدرجة الأولى توقع أن التنمية الاقتصادية وجهود تنمية البنية الأساسية والبشرية والمؤسسية، التي بذلت خلال الخطتين السابقتين، قد أثمرت بازدياد قدرة الجهود الشعبية على المشاركة في التنمية واحتلال موقع القيادة لها. وسوف يستمر برنامج تشويق في اهتمامه بالتنمية في البنية الأساسية، ولكن بدرجة أقل بحسب ما تم ضخه فيها خلال الخطتين السابقتين، وذلك مقابل الزيادة النسبية في الاهتمام بالتنمية البشرية والمؤسسية مع استمرار تكثيف الاهتمام بالتنمية الاقتصادية ولكن مع زيادة حجم الإسهام الشعبي في تحقيقها والتغلب للنمبي من الاعتماد على الاقتراض لتمويل أنشطتها.

#### د- خطة الاستدامة: (٢٠١٢ - ٢٠١٧)

ستكون خطة الاستدامة والتواصل عبر استمرار تنفيذ برنامج تشويق في جميع قرى الجمهورية بعد استكمال احتياجاتها من البنية الأساسية وخدمات التنمية البشرية وأنشطتها الاقتصادية المتكاملة. وبعد أن تكون الجهود الشعبية قد نبأت موقع قيادة التنمية فكراً وتخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً وتقييماً. وسوف يزداد في هذه الخطة، نصيب الإسهامات الشعبية من إجمالي حجم استثمارات مقارنته بنصيب الدولة الذي سيميل إلى النقص النمبي بما يؤكد للقيادة الشعبية للتنمية. كذلك تزداد أهمية أنشطة التنمية الاقتصادية بصفة عامة لتؤكد على استيعاب أكبر حجم ممكن من القوى العاملة في الريف. ومن ناحية أخرى ستزداد استثمارات التنمية البشرية والمؤسسية في مقابل انخفاض نمبي في معدل زيادة

مخصصات البنية الأساسية والتي ستتركز هذه الخطة بدرجة رئيسية، على إحلال وتجديد تدريجي لما تم إرساؤه من هذه البنية الأساسية فى الخطط السابقة. ومن ثم تتطرق جهود التنمية الريفية اعتمادا على للمشاركة الشعبية المحلية المتزايدة والمتسعة المدى، بما يعنى تركيز هذه الخطة على إطلاق قوى للنمو الذاتى المنظم فى المجتمع المحلى منتقلة بالقرية الى عصر الازدهار والرخاء فى إطار تنمية متواصلة ومستدامة تحقق التجدد المستمر للموارد الطبيعية والمادية والبشرية، كما تحافظ عليها لصالح الأجيال المستقبلية، وترعى تكاملها مع تنمية المجتمع القومى الكبير عبر التكامل الإقليمى.

#### ٩- قواعد أحقية القرى بخول البرنامج: <sup>(٨١)</sup>

تمثلت بداية البرنامج فى اختيار (٢٦) وحدة محلية قروية لبدء تنفيذ البرنامج بها مما استدعى وجود معايير على أساسها يتم اختيار هذه القرى، حيث يتم توزيع هذا العدد على محافظات مصر بمعدل وحده واحدة بكل محافظة ريفية (أو ظهور ريفى بالمحافظة على حسب الأحوال بما فيها مدينة الأقصر ذات الطابع الخاص)، وقد قام السادة المحافظون بهذا الاختيار فى ضوء معايير:

- اختيار القرى الأكثر حرماناً من الخدمات.
- اختيار القرى التى تتوفر فيها درجة أعلى من الاستعداد للمشاركة الشعبية.

وبالنظر لهذين المعيارين نجدهما يتفقان مع طبيعة البرنامج الذى يحاول من خلال أهدافه تحسين مستوى نوعية الحياة لأبناء المجتمع المحلى الريفى والارتقاء المستمر بمستوى مشاركتهم مما يعطى للبرنامج طبيعة تكاملية صمم فى الأساس لتحقيقها، ولذلك يمكن القول بعدم احتمال خروج هذه المعايير عن أهداف البرنامج ولكن من الممكن أن تتحكم التوجهات السياسية فى اختيار أولى القرى التى تدخل البرنامج.

## ١٠- طرق التمويل: (٨٢)

نظراً لاعتماد البرنامج أساساً على اللامركزية، أى محلية تخطيطه، وتأكيده على المشاركة الشعبية فى توفير متطلباته، واعتبار الجهود الحكومية مكاملة ومساندة وليست الأصل والأساس فيه، فإنه يصعب تقدير رقم محدد بالتكلفة المتوقعة لتنفيذه، ويمكن على الأقل اعتبار ما تخصصه الحكومة من اعتمادات لتوفير خدمات محددة للريف خلال الميزانيات السنوية للوزارات والمحافظات فى مجملها، هى قيمة ما يمكن أن تسهم به الحكومة فى البرنامج، حيث يتم من خلال آليات التنسيق والتكامل التى سيعمل بها البرنامج فى حشد وتعبئة هذه الاعتمادات الحكومية بما يخدم فرص تنفيذه خلال مراحل الزمنية المتتابة وعلى سبيل المثال، فإن الموازنة العامة للدولة عن العام المالى ١٩٩٥/٩٤ تضمنت فى اعتمادات الباب الثالث نحو (١١,٥) مليار جنيه استثمارات موزعة على مشروعات معينة سيتم تنفيذها فى محافظات الجمهورية، وقد أتيج من هذه القيمة نحو (٠,٦) مليار جنيه فقط للمحافظات مباشرة أى بنسبة (٥,٨%) تقريباً من جملتها، فى حين تم الاحتفاظ بالباقي أو (١٠,٩) مليار جنيه تقريباً بما يعادل (٩٤,٢%) من جملتها كى تنفذ مركزياً من خلال الوزارات والجهات المركزية فى المحافظات، وذلك دون تحديد أو توزيع مخصص معلوم لأى من هذه الاستثمارات على المستوى المحلى القروى حيث يترك ذلك لجهات التنفيذ (سواء للوزارات أو للمحافظات) وسيكون ضرورياً لتوفير فرصة حقيقية لنجاح البرنامج أن يتم تخصيص معلوم ومحدد من هذه الاستثمارات الحكومية للوحدات المحلية القروية التى سينفذ بها البرنامج خلال مراحل المتدرجة والتى تبدأ فى العام الأول لتنفيذه وبعدد (٢٦) وحدة محلية قروية وبحيث يأخذ فى الاعتبار عند وضع الموازنة التخطيطية للدولة فى العام الثانى ١٩٩٦/٩٥ تخصيص اعتمادات محددة للاستثمارات الحكومية فى الوحدات المحلية القروية التى يبدأ التنفيذ فيها فى العام الثانى وعددها نحو (٥٢) وحدة، ويتم تخطيطها

تخصيص اعتمادات محددة لاستثماراتها وذلك وفق للتابع الزمنى لتنفيذ البرنامج القومى.

## ١١- إنجازات برنامج "شروق" ١٩٩٤-١٩٩٦ (٨٣)

### أ- إنجازات "البرنامج" عام ١٩٩٤-١٩٩٥

وفق ما قرره المؤتمر القومى للتنمية الريفية الذى انعقد فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، فقد كان مخططاً أن يتم حتى نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٥ إنجاز ما يلى: اختيار ٢٦ "وحدة محلية قروية" بمعدل قرية واحدة بكل محافظة؛ وتنفيذ المراحل الثلاث الأولى من منهجية العمل (التعرف، التحريك، والتخطيط) فى هذه الوحدات المختارة. بحيث يكون عام ١٩٩٤-١٩٩٥ عاماً للتجهيز والإعداد والتخطيط، ويكون عام ١٩٩٥-١٩٩٦ هو العام الأول للتنفيذ العيني للمشروعات.

بعد أقل من أسبوعين فقط من إقرار "البرنامج" فى المؤتمر القومى، وقعت أحداث السيول التى ألهمت بالعديد من قرى الصعيد مصر. وصدرت توجيهات سيادة رئيس الجمهورية بضرورة إعطاء الأولوية للقرى المضارة بالسيول كى تدخل برنامج "شروق" فوراً، وأن يبدأ تنفيذ عيني لأنشطة تنموية بهذه القرى لإعادة أعمارها. لذلك فقد أعيد، بأقصى سرعة ممكنة وتحت ضغط العمل فى ظل كارثة السيول، تخطيط مستهدفات عام ١٩٩٤/١٩٩٥ بما يحقق توجيهات القيادة السياسية. وقد أمكن تحقيق الإنجازات التالية، عام ١٩٩٤/١٩٩٥:

### فى القرى المضارة بالسيول

بلغ عدد هذه القرى ٣١٠، وذلك فى نطاق ٥٧ "وحدة محلية قروية" فى محافظات (الصعيد)، وقد تكاثفت جميع الوزارات وأجهزة الدولة، وفى مقدمتها القوات المسلحة، لإنجاز إعادة بناء ١٠,٦٢٦ منزلاً فى القرى المضارة وفق

أنسب التصميمات الفنية. وقد شارك المواطنون المضارون بأنفسهم فى اختيار النموذج الملائم لكل منهم من بين العديد من النماذج التى عرضتها الدولة، كما شارك عدد كبير منهم فى العمل اليدوي المطلوب لإعادة البناء (خاصة فى القرى التى عهد بمسؤولية إعادة البناء فيها إلى الإدارة المحلية). وهو الأمر الذى حقق، على الطبيعة ومنذ البدايات الأولى، تطبيقاً لمنهج "شروق" فى تعميق المشاركة الشعبية فى التنمية. وقد توافر بهذه المنازل الجديدة خدمات البنية الأساسية، خاصة مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء ورصف الطرقات التى جرى تخطيطها بأسلوب ملائم. كذلك أضيفت إلى هذه القرى المضارة خدمات جديدة للتنمية البشرية، منها، الخدمة التعليمية والصحية والدينية والشبابية والاجتماعية وتنظيم الأسرة، مما حقق، وبسرعة غير متوقعة جانباً كبيراً من الهدفين الأول والثاني من الأهداف العامة لبرنامج "شروق".

وتقدر التكاليف الاستثمارية لعملية إعادة بناء وتنمية القرى المضارة بالسيول حتى الآن بنحو ٦٥٠ مليون جنيه، تحملت الدولة حوالى ٧٥ فى المائة منها، والإسهامات الشعبية ١٥ فى المائة، بينما أسهمت للمعونات الخارجية بنسبة ١٠ فى المائة.

كذلك أجرى "صندوق التنمية المحلية" التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية "دراسات جدوى لنحو ١٢٠٠ مشروعاً صغيراً مولداً للدخل فى هذه القرى المضارة. وقد تم تمويل هذه المشاريع بقروض قيمتها ١٢,٥ مليون جنيه، بما يسهم فى تحقيق الهدف الثالث من أهداف برنامج "شروق".

## ٢- فى مختلف محافظات الجمهورية

أ- تم اختيار وحدة محلية قروية واحدة بكل محافظة، أى ٢٦ وحدة تضم إجمالى ٩٧ قرية، وقد قام "المحافظون" بهذا الاختيار بالتنسيق مع "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" وفقاً للأسس السابق ذكرها.

ب- تم تكوين أليات "البرنامج على كافة المستويات (اللجنة القومية للبرنامج)، لجنة "برنامج شروق" على مستوى المحافظة، لجنة برنامج شروق على مستوى الوحدة المحلية للمختارة، مجموعات المعونة الفنية ، ومجموعة العمل الفنية المركزية".

قامت لجان برنامج "شروق" على مستوى "الوحدات المحلية لقروية" ومعها مجموعات المعونة الفنية المحلية بإنجاز المراحل الثلاث الأولى من منهجية العمل فى برنامج "شروق" وشمل ذلك ما يلى:

(أ) إتمام مرحلة التعرف بواسطة جمع المعلومات والبيانات عن القرى المختارة وفق نماذج أعدها "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية"، والقيام بتقريفيها وتحليلها، وإعداد تقرير تفصيلي يرسم الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للقرية (٢٦ تقريراً).

(ب) إتمام مرحلة تحريك المجتمع، حيث تم تقسيم كل قرية إلى مجموعة من المربعات السكنية جرى فيها عقد حلقات المناقشة المصغرة وفق منهجية "البرنامج" (وقد تم عقد ١,٣٥٠ حلقة نقاشية حضرها نحو ١٨,٢٠٠ من المواطنين).

(ج) إتمام مرحلة التخطيط، حيث تم رسم خطة تنمية القرية وفق الأولويات التي أقرها مواطنوها وتم إعداد نموذج تفصيلي لتخطيط كل مشروع فى هذه الخطة (نموذج ١ "شروق"، و ٢ "شروق")، وعرضت هذه الخطط على لجان "البرنامج" بالمحافظات حيث تم إقرارها.

(د) وتحديد مندوبي "شروق" (من الذكور والإناث) على مستوى كل مربع سكني من بين القيادات الطبيعية (١٧٦٠) مندوباً.

قامت اللجنة الوطنية للبرنامج، برئاسة وزير الإدارة المحلية، بمناقشة واعتماد ما اقترحه "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" من توزيع الاعتمادات الحكومية المخصصة للبرنامج على المشروعات الواردة بخطة القرى مع

مراعاة مدى إسهام القرية بالمشاركة الشعبية (بحدود إمكانياتها الفعلية المتاحة) في تمويل وتنفيذ هذه المشروعات.

قام "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بإحاطة الجهات الحكومية، المشاركة في تنفيذ "البرنامج" بتفاصيل توزيع اعتمادات "البرنامج"، وكذلك لإبلاغ المحليات بالمشروعات التي سيتم إسهام الحكومة في تمويلها وقيمة هذا التمويل، وأيضًا للتوجيهات المتعلقة بتعبئة الموارد الشعبية للمشاركة وإجراءات استخدام التمويل الحكومي المساعد والمكمل لهذه المشاركة الشعبية. وبناء على ذلك، تم فتح حساب فرعى ضمن حساب الخدمات والتنمية بكل "وحدة محلية قروية" كإطار تجميعي لهذه المشاركة الشعبية في تنفيذ "البرنامج"، كما تم تقييد الصرف من هذا الحساب الفرعى باشتراط موافقة "لجنة برنامج شروق" بالوحدة القروية.

ب - إنجازات البرنامج عام ١٩٩٥-١٩٩٦

لقد تعددت إنجازات "البرنامج" عام ١٩٩٥-١٩٩٦ ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

#### ١- في مجال التنفيذ العيني للمشروعات المحلية

شمل التنفيذ العيني للمشروعات ٨٧ "وحدة محلية قروية" تضم ما مجموعه ٣٣٩ قرية منها ٥٧ وحدة مضارة بالسيول بالإضافة إلى ٢٦ وحدة محلية مختارة. وهي الوحدات القروية التي تم التخطيط لمشروعاتها في العام السابق ١٩٩٤-١٩٩٥، وأضيفت إليها ٤ وحدات بمحافظات (المنيا، الإسماعيلية، والغربية) بناءً على طلب محافظتيها لمواصلة طارئة تطلبت دخولها "البرنامج". وقد اعتمدت الدولة مبلغ ٥٩ مليون جنيه في الموازنة العامة لعام ١٩٩٥-١٩٩٦ مخصصة لبرنامج "شروق" كموازنة استثمارية لتنفيذ مشروعات "البرنامج" موزعة كما هو مبين في الجدول رقم (٣).



جدول رقم (٣) توزيع الاعتمادات المخصصة لبرنامج "شروق" للعلم  
١٩٩٥-١٩٩٦ بحساب الجهات الحكومية

الاعتمادات (مليون جنيه)	الجهة
٢٠	الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي
٦	وزارة الصحة
٤	وزارة الشؤون الاجتماعية
٢	وزارة الأوقاف
١,٥	وزارة الثقافة
٤	المجلس الأعلى للشباب والرياضة
٢١,٥	جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
٥٩,٠	الإجمالي

المصدر: وزارة الإدارة المحلية، البرنامج القومي، حزيران/ يونيو ١٩٩٦، ص ٥٤.

وبموافقة وزارتي التخطيط والتعاون الدولي، فقد وجهت وزارة الإدارة المحلية كافة الموارد المتاحة لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية (من اعتمادات الدولة أو المنح الخارجية) لتعزيز موازنة وبرنامج "شروق" بما أضاف إلى "البرنامج" اعتمادات بمبلغ ٤٥,١٦١ مليون جنيه. وبذلك، بلغ إجمالي المتاح للبرنامج في عام ١٩٩٦/١٩٩٥ مبلغ ١٠٤,١٦١ مليون جنيه، علاوة على المشاركة الشعبية والقروض التي أتاحها "صندوق التنمية المحلية" للتابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية".

ووفقاً لخطط التنمية المحلية التي وضعت من خلال "لجان برنامج شروق" على مستوى الوحدات المحلية القروية، فقد تم توزيع هذه الاعتمادات على المشروعات المحلية بحسب ما يوضحه الجدول رقم (٤).

## ٢- في مجال المعونة الفنية والتدريب

(أ) تم تشكيل لجنة استشارية عليا من كبار الأساتذة والمتخصصين في مجال العمل التتموي تضم ثلاثين عضواً، تجتمع على الأقل مرة شهرياً لمناقشة

مختلف العقبات التي قد تعترض التنفيذ ونقترح أفضل السبل لدفع العمل  
بالبرنامج".

الجدول رقم (٤) ملخص لتوزيع استثمارات برنامج "ثروة" على الأنشطة

والمشروعات بحسب مصادر تمويلها عام ١٩٩٦/١٩٩٥

القيمة بالآلاف جنيه

الإجمالي	توزيع الاستثمارات حسب مصادرها				الأنشطة والمشروعات
	المنح الأجنبية	المشاركة الشعبية	الحكومة	العدد	
٧٨٤١٣	١٢٨٤٤	١٦٨٠٩	٤٨٧٦٠	٢٠١	أولاً: البنية الأساسية
٧٦٦١	-	٢١٣٥	٥٥٢٦	٢٦	مياه شرب وصرف صحي
٣٩٩٤	-	١٤٨٩	٢٥٠٥	٢١	إنارة وكهرباء
١٤٢٩	-	٢٦٢	١١٦٧	٦	كبارى وقناطر
١٠١٥	-	٢١٨	٧٩٧	٣٤	أخرى
٩٢٥١٢	١٢٨٤٤	٢٠٩١٣	٥٨٧٥٥	٢٨٨	مجموع جزئى
٨٥٨٨	-	٢٧٤٠	٥٨٤٨	٢٤	ثانياً: خدمات تنمية بشرية
٧٢٧٦	١١	١٢١٧	٦٠٤٨	٤٩	خدمات تعليمية
٦٨٩٧	٣٥٧	١١٥٣	٥٣٨٧	١٠٣	خدمات صحية
٤٣٩٧	-	٣٩٧	٤٠٠٠	٢٥	خدمات اجتماعية
٣٧٥٠	-	١٧٥٠	٢٠٠٠	٣٦	خدمات شبابية
١٨٢٥	-	٣٢٥	١٥٠٠	٤	خدمات دينية
٥٧٣٩	٣١٩٩	-	٢٥٤٠	١٠	خدمات ثقافية
٢١٣٢	-	٤٦٠	١٦٧٢	٢٢	معوونة فنية وتدريب
٤٠٦٠٤	٣٥٦٧	٨٠٤٢	٢٨٩٩٥	٢٧٣	أخرى
					مجموع جزئى
٥٠٠٠٠	-	١٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٦٨٠	ثالثاً: تنمية اقتصادية
١٨٣١١٦	١٦٤١١	٤٣٩٥٥	١٢٢٧٥٠	١٢١٤	مشروعات اقتصادية متنوعة
					إجمالي عام

المصدر: وزارة الإدارة المحلية، البرنامج القومى، حزيران/ يوليو ١٩٩٦، ص ٥٦.

ب) كما تم تشكيل "مجموعة عمل مركزية" تضم اثنين وعشرين منسقاً ومنسقة من الأساتذة العاملين في حقل التنمية الريفية.

ج) وقد قام "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بالتنسيق مع " المحافظين بإسناد مهمة إدارة أعمال المعونة الفنية لقرى "شروق" والبالغ عددها (٧٨٠) قرية على مستوى الجمهورية إلى عدد من الشخصيات العلمية المشهود لها بالخبرة والكفاءة في العمل التنموي.

د) كما قام جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بمخاطبة جميع الجامعات ومراكز البحث العلمي المصري للمشاركة في إدارة المعونة الفنية اللازمة للبرنامج.

هـ) تم عقد (١٠٨) دورة تدريبية مكثفة للقيادات الشعبية والتنفيذية للقرية، شارك فيها (٣٢٤٠) فرداً لإكسابهم المهارات اللازمة لتنفيذ البرنامج.

و) تم تشكيل لجان القرى المنفذ بها البرنامج باسم "لجان مندوبى شروق" تضم (٤٦٨٠) عضواً بينهم (١٥٦٠) أنثى.

ز) تم الانتهاء من المرحلة الأولى الولودة في منهجية العمل.

ح) تم إنجاز المرحلة الثانية وهي (مرحلة التحريك) من خلال عقد حلقات للمناقشة المتعمقة لمشاكل القرى واقتراح المشروعات وترتيبها وفقاً للأولويات ، وبلغ إجمالي حلقات النقاش (٦٢٤٠) حلقة حضرها نحو (٨١١٢٠) من المواطنين.

ط) تم إنجاز المرحلة الثالثة (رسم خطة التنمية المحلية بالقرية).

ي) تم إصدار عدداً من النشرات الإعلامية أطلق عليها "إصدارات شروق".

ك) أصدر "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" قصصاً قصيرة للنائشة حول متضمنات "البرنامج" وأجريت مسابقة عامة لقرى المشروع وقد شارك فيها (٧٩١٦) فتى وفتاة.

## ١٢- الدروس المستفادة من برنامج "شروق":

يرى الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محرم أنه نظراً لحدثة عهد برنامج "شروق"، الذي بدأ تنفيذه عملياً عام ١٩٩٥-١٩٩٦، فقد يكون من المبكر الحديث عن الدروس المستفادة منه. وبرغم ذلك، فإن موقعه كمسؤول تنفيذي عن "البرنامج" يتيح معاشته المباشرة لظروف التنفيذ، كما يتيح المعرفة الفعلية لمعطيات هذا التنفيذ. وبناءً عليه تفيد النظرة الموجزة والموضوعية بصدد بعض الدروس المستفادة من تطبيق هذا "البرنامج" خلال عامه الأول إلى المسائل التالية:

١- ينبغي أن يسبق تنفيذ "البرنامج" على المستوى القاعدي أو المحلي، فترة "إعداد موجهة إلى جهاز الدولة الرسمي الذي سيتدخل معه "البرنامج" في علاقات مؤسسية، سواء بالتخطيط أو التمويل أو المتابعة أو الرقابة. ونظراً لما يتطلبه ذلك من تعديلات هيكلية وتشريعية ونظامية، فيصعب الإدعاء أن برنامج شروق قد أتيحت له الفرصة الزمنية الكافية كي ينفذ ما وضع من خطط لإعداد جهاز الدولة قبل التطبيق العملي الميداني "البرنامج" لذلك، فقد تراكب التنفيذ الميداني جنباً إلى جنب مع إعداد جهاز الدولة الرسمي لفهم وتقبل وتبني ومساندة "البرنامج"، مما خلق صعوبات متنوعة كانت ستقل بطبيعة الحال لو نفذ "البرنامج" وفق المخطط المسبق بشأن هذا الأعداد.

٢- ضرورة الإعداد الجيد للقيادي الذي سيحمل رسالة "البرنامج" والتأكد من كفاءته قبيل زجه في الميدان باعتباره وكلاً للتغيير المرتقب. ويتم ذلك من خلال برامج مكثفة لإعداد المدربين يليها تدريب مركز على مضمون الرسائل التوعوية وليس مهارات الاتصال والتغيير. إذ ينبغي اختيار هؤلاء الوكلاء (المتدربين) أساساً من ذوي الخبرة والكفاءة والقدرة على نقل الرسائل إلى المجتمع، ويصعب قبول الادعاء بأنه يمكن خلال فترة التدريب، المحدود الساعات، أن يكسب المتدرب معارف ومهارات خاصة "بالبرنامج"،

ويكسب في نفس الوقت مهارات الاتصال والتأثير في المتلقين. لذلك، تجدر الدعوة لتوسيع نطاق المجال البشري لاختيار وكلاء التغيير لكي يشمل كافة قطاعات المجتمع، وبغض النظر عن مواقعهم الوظيفية، لأن المهم أن يكونوا أصحاب كفاءة وقدرة على التوصيل، ومن ثم يركز تدريبهم فقط على مضمون الرسالة المطلوب توصيلها.

٣- أن تحفيز وكلاء التغيير "البرنامج" يجب أن يُعد جزءاً واضحاً ومقبولاً من تكلفته الاستثمارية، ولا ينظر إليه على أنه إضاعة للتمويل المحدود المتاحة، فيوصف (بقدر من الاعتماد عن الموضوعية) أنه تحول "بالبرنامج" كي يكون مصدر ارتزاق للبعض أو مغماً لهم وباختصار، فإن هؤلاء الوكلاء للتمويلين يعدوا أصحاب مهارة احترافية في عملهم، وإذا ما طلب منهم العمل بإخلاص وتجرد في سبيل توصيل رسالة التغيير فإن ذلك يجب أن يرتبط بإثابتهم وتوضيهم العادل عن الجهود التي يبذلونها.

٤- إن الإنفاق المالي على المكون الثقافي في استثمارات " البرنامج" يعد عاملاً محدداً لنجاحه، والمقصود بذلك ما يخصص للأنشطة التعليمية والتدريب والتثقيف والتوعية والإعلام فإذا كان "البرنامج التثقيفي" يستهدف أساساً تعديلاً وتغييراً في الاتجاهات، ومن ثم السلوكيات، فإن الاستثمار في أعمال التشييد والبناء والمعدات والتجهيزات العينية، لن يكون أبداً بديلاً عن الاستثمار في الأنشطة الثقافية المشار إليها. ومن ثم فخطرة جديدة تبدو مطلوبة وبشدة، لتفهم أهمية تخصيص قدر مناسب من استثمارات "البرنامج" لتلك الأنشطة وإلا تحول "البرنامج" إلى مجرد مشروعات استثمارية خدمية لا تحدث تغييراً مستهدفاً في الاتجاهات والمعارف والسلوك.

٥- ترميخ لا مركزية لتخطيط الأنشطة "البرنامج" بما يتسق مع منهج المشاركة الشعبية في كافة مراحلها، بدءاً من وضع أولويات الأنشطة وتفصيلاتها التخطيطية وتنفيذها، بحيث تقتصر مهام المستويات الأعلى ما فوق المجتمع

المحلى، على التنسيق، منعاً للتضارب والتكرار، دون تدخل فى القرار الذى يجب أن يكون شعبياً محلياً.

٦- المرونة فى أُماليب تنفيذ الأنشطة التنموية، بما فى ذلك مرونة تعديل الخطط وفق متطلبات واقع التنفيذ بقرار محلى.

٧- وأخيراً، أهمية توحيد مصادر تمويل النشاط التنموي الواحد على المستوى المحلى. فهما تعددت هذه المصادر، ينبغى تجميعها ضمن إطار واحد يكون بمثابة المورد المالى الموحد سواء كان مصدره الأصيل شعبياً أو حكومياً أو خارجياً. (٨١)

ومع التسليم بأن برنامج 'شروق' يمثل استراتيجية قوية بعيدة المدى لإحداث تنمية شمولية للريف المصرى ومستمرة، وبالرغم من الجهود الضخمة لهذا البرنامج وكفاءة الأجهزة المشرفة عليه، إلا أن هناك بعض الملاحظات التى نرى من الضرورى أن نسوقها لعلها تكون مفيدة.

١- تعدد الأهداف واتساع جبهاتها، فالبرنامج حدد عشرات الأهداف التى يريد أن يحققها، وهى أهداف وإن كانت متناسقة إلا أنها مختلفة ومتباينة، وبالرغم من تكاملها إلا أن كثرتها يجعل مهمة تنفيذها صعبة للغاية، حيث إن تحقيق أهداف يعتمد على تحقيق أهداف أخرى. وهذا يعنى أن فشل أى من هذه الأهداف سيترتب عليه فشل الأهداف المرتبطة به. كما أن الأهداف المتعددة تجعل عملية التمويل مرهقة وكذلك للتنفيذ والمتابعة.

٢- لم يتم تحديد أولويات الأهداف التى حددها البرنامج، ولم توضع فى جدول أولويات، بحيث يسهل تنفيذها ومتابعة عمليات التنفيذ، ويسهل أيضاً توجيه الاستثمارات التى تتوفر إلى المشروعات ذات الأولوية فى البرنامج والتى يرى المخطط أنها أهدافاً حيوية تنفيذها هام للغاية.

٣- لم يتم تحديد الأهداف وتوصيفها بدقة، بل وضعت فى عموميات وفق صياغات فضفاضه لافتة للانتباه، ولكن ليس بالضرورة أن تعبر الكلمات

عن المضمون، فعندما يكون الحديث عن زيادة الدخل مثلاً كأحد الأهداف الهامة، لم يتم تحديد ما المقصود بزيادة الدخل تحديداً، هل سيزيد بمائة جنيه مثلاً؟ أم سينمو بمعدل ٥% مثلاً، أم هل سيكون هناك تناسب بين زيادة الدخل المطلوب وارتفاع كلفة المعيشة؟ فالأمور ليست واضحة.

٤- كثرة الجهات المنوط بها مسؤولية الإعداد أو التنفيذ لبرنامج شروق مما يجعل تحديد المسؤوليات عملية صعبة، وقد يتقضى الروتين، فيوجد ١٢ جهة لها علاقة مباشرة بالبرنامج وتعدد الجهات بهذا الشكل لا يتسجم مع مبادئ الإدارة الحديثة للتنمية، حيث كلما قل عدد الجهات المسؤولة كانت هناك سهولة في اتخاذ القرار وفي تنفيذه ومتابعته وأقرب أيضاً للدقة وأقل كلفه ويوفر الوقت ويقضى على ظاهرة الروتين.

٥- ضخامة عدد القرى التى يشملها البرنامج (٤٨٠٠ قرية) وهذا العدد الضخم يزيد من الأعباء والمسئوليات الملقاة على عاتق البرنامج وإدارته ومصادر التمويل. فكلما كبر حجم الأهداف صعب تنفيذها. وأى فشل فى تنفيذ الأهداف يكون له آثار كبيرة مهما كان حجم الفشل صغيراً. وفى برنامج بهذه الضخامة والذي يعتمد فى تمويله على الأهالى والمنح والقروض الخارجية بدرجة كبيرة، قد يتعثر التمويل لأى سبب من الأسباب، مما سيؤخر من تنفيذ المشروعات المدرجة فى البرنامج، مما قد لا يشجع على الاستمرار فى المشاركة الشعبية بالروح العالية نفسها. لأن المصداقية هامة فى مثل هذه القضايا.

٦- يتضح من حجم التمويل المطلوب أنه فى المتوسط العام يصل نصيب القرية الواحدة إلى ١٢ مليون جنيه، منها ٣,١٢ مليون جنيه على سكان القرية توفيرها كمشاركة منهم فى تنفيذ مشروعات البرنامج الخاصة بقريرتهم، وأعتقد أن توفير هذا القدر ليس سهلاً فى ظل قرى ريفية يرتفع فيها حجم الفقراء وتقل المنخرات.

٧- يصل حجم التمويل اللازم لتنفيذ برنامج "شروق" إلى حوالي ٥٢,٦ مليار جنيه، منها ٢٦% يسهم به أهالي ومكان القرى ومشاركة شعبية محلية، و ٢٦% منح أجنبية ، ٢٢% قروض أجنبية ميسرة والملاحظ هنا ليس فقط أن الاستثمارات المقدره كبيره، بل أيضاً لم تعرف بأى أسعار تم حسابها، هل بالأسعار الجارية أم بالأسعار الثابتة.

فإذا كانت بالأسعار الجارية، فنعتقد أن البرنامج سيواجه بمشكلة التضخم التى سترفع أسعار السلع والخدمات وبالتالي الاحتياجات المقدره للبرنامج كما أنه من ناحية أخرى، الاعتماد على الخارج يصل إلى ٤٨% من حجم التمويل . وهل هذا المصدر مضمون؟ وإلى أى مدى؟ ووفق أى شروط؟

٨- لم يحدد البرنامج الكيفية التى سيواجه بها أى ظروف معاكسة advers وهل هناك مرونة فى مخطط تنفيذ البرنامج وإلى أى مدى، ثم للمرونة فى الجهاز الإدارى والتنفيذى والرقابى، هل ولادة لم لا؟

٩- وفى المرتبة الثالثة من الأهداف يُعَدُّ البرنامج الأهداف المحددة فى مشاريع المجتمع المحلى التى يتم وضعها بالمشاركة، ولتى يجب أن تكون أهدافاً قابلة للقياس من خلال مؤشرات كمية (سواء على صعيد نوعية الخدمة أو على صعيد أدائها).

١٠- وبعد التفصيل فى تنوع الأساليب المثمرة لتنفيذ البرنامج كأشكال الاستشارة ومستويات المشاركة والتميز بين المراحل التجهيزية والتنفيذية والتقييمية ، يحدد "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" الأطراف المعنية والعلاقات المؤسسية: من المستوى المركزى فى اللجنة القومية للمكونة من وزراء ومحافظين وخبراء وممثلى جمعيات غير حكومية، يتولى رئاستها رئيس مجلس الوزراء ويتولى أمانتها الفنية برنامج "شروق" مروراً بلجنة التنمية الريفية بالمحافظة التى يشارك فى تكوينها قيادات شعبية إلى جانب الأطراف الفنية والإدارية الأخرى، وانتهاءً بمستوى لجنة التنمية بالوحدة المحلية



القروية حيث لا يلاحظ فى النص التنظيمى هنا شرط مشاركة قيادات أو فعاليات شعبية محلية فى تشكيلها.

١١- ويلاحظ أن آلية مركزة القرار تستند إلى الغلبة المساحقة للسياسيين وللإداريين والفنيين ومعتلى الجمعيات وإلى تفيد اللجان المترتبة، من المستوى القومى مروراً بالمحافظة وانتهاءً بلجنة الوحدة المحلية فى القرية، بالتوزيعات المالية التى تخصص مركزياً (تتفرع مشاريع الخطط الأدنى منها لتدرجها فى إطار المشاريع الأعلى). وهو شكل مركزى أكثر ضبطاً.

١٢- وبذلك يبدو أن برنامج "مُروق" القائم على مبدأ "الارتقاء بالمشاركة للفعالة فى تحقيق التقدم" لم يظهر بصورة قاطعة لشكل التدرج فى الوصول إلى تحقيق هذا المبدأ. كما يبدو أيضاً بأن البرنامج لم يشر إلى أشكال تجاوز معوقات البيروقراطية الإدارية المركزية منها والإقليمية والمحلية المعاقة بغير تعاكس التقدم وتعيق أشكال المشاركة والمساواة.<sup>(٨٥)</sup>

١٣- وأوضح الدكتور/ إبراهيم إبراهيم ربحان فى الكلمة التى ألقاها فى الجلسة الرابعة لأعمال المؤتمر الأول للتنمية الريفية فى مصر بين الماضى والحاضر والمستقبل، والذى أقامته الجمعية العلمية للمركزية للتنمية المحلية والإقليمية المتكاملة فى الثانى من أكتوبر ١٩٩٨، حيث تحدث حول رؤية تحليلية لبعض جوانب البناء المؤسسى للبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "مُروق" وأوضح سيادته الآتى:

أ- ضرورة تحديد الأطر التنظيمية والأبنية المؤسسية وآليات العمل المناسب لطبيعة البناء الاجتماعى فى القرية المصرية، التى تسمح بانضمام كل القوى الفاعلة والمؤثرة فى المجتمع المحلى والتى تحظى بقبول اجتماعى واسع من المواطنين.

ب- على الرغم من تعدد وتنوع الكيانات التنظيمية التى تعمل فى إطار القوانين والتشريعات القائمة، إلا أنها فى مجملها لم تستطع أن تحدث نهضة حقيقية

فى المجتمع الريفى، بل إن بعضها فى معظم الأحيان لا يمثل سوى كيانات  
هشة ليس لها دور ملموس فى عملية للتنمية.

ج- وأضاف سيادته أنه يعمل بالقرية المصرية العديد من المنظمات الاجتماعية  
بعضها نو طابع شعبى والآخر نو طابع حكومى، وعلى الرغم من أن جهود  
هذه المنظمات جميعها موجه إلى التنمية الريفية وتحقيق الرخاء للمواطنين  
كما ورد فى قوانين تأسيسها وإنشائها، إلا أنها فى معظم الأحوال ومن  
الناحية العملية لا تعكس بناء القوة السائد فى مجتمع القرية، ومن ثم ، لم  
تستطع أن تفى بالغرض الذى أنشئت من أجله. <sup>(٨١)</sup>

١٤- ولقد أجريت بعض الدراسات فى مجال الخدمة الاجتماعية حول البرنامج،  
حيث يمكن ذكر بعض نتائجها فى الآتى: <sup>(٨٧)</sup>

أ- على الرغم من أن للقيادات الشعبية تأثيراً إيجابياً على كفاءة البرنامج القومى  
للتنمية الريفية "شروق" ، من حيث إقناع الأهالى بالبرنامج ومشروعاته،  
للإسهام فى تحديد الاحتياجات وتوفير الإمكانيات للمشروعات ، إلا أنهم  
يعرقلون العمل فى المشروعات أثناء تنفيذها لعدم وضوح دور محدد لهم  
وتفهمهم لهذا الدور، مع ضعف مستوى أداء الوحدات المحلية بالقرى وقلة  
فاعليتها، ورغبة هؤلاء القادة فى تحقيق مصالحهم.

ب- على الرغم من أن مستوى توافر مهارات العمل المجتمعى لدى القيادات  
الشعبية فى برنامج شروق جيد من وجهة نظرهم، إلا أنه يعتبر ضعيف من  
وجهة نظر الأهالى.

ج- وجود معوقات تواجه القيادات الشعبية فى ممارستهم لدورهم قد ترجع إلى  
شخصية القيادات نفسها، وإلى طبيعة العلاقات الاجتماعية بينهم وبين  
المواطنين، ولنقص تدريبهم، وإلى جهاز بناء وتنمية القرية، وإلى طبيعة  
المجتمع ومكوناته.

د- أن أهم معوقات الاتصال بين المنظمات يرجع لضعف الإمكانيات الفنية والمادية للمنظمات، كما أن أهم معوقات التنسيق بين المنظمات في إطار برنامج "شروق" عدم شعور المنظمات بوجود عائد سيعود عليها، مع عدم وضوح المصالح المشتركة بين تلك المنظمات، وضعف الموارد البشرية بها.

هـ- أن أهم أنواع التعاون بين المنظمات في إطار برنامج "شروق" هو التعاون غير المباشر.

١٥- يرى الباحث أن تصميم البرنامج ومياداته بهذا الشكل قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تجاهل الطبقات شديدة الفقر واستبعادهم من الجماعات المستهدفة.

١٦- كما أن برنامج التنمية الريفية المتكاملة شروق يعمل من خلال مدخل تنازلي من أعلى لأسفل من حيث السلطة، وعلى ذلك لا يجد قراء لريف فرصة للمشاركة.

## المراجع

- ١- سيد عويس: الخدمة الاجتماعية ودورها القيادي في مجتمعنا الاشتراكي المعاصر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦) ص ٣٧٦-٣٧٧.
- ٢- محمد كامل البطريق: الخدمة الاجتماعية مهنة ذات علم وفن (القاهرة: مكتبة الانجلو، ط٢، ١٩٦١) ص ٣٦٧.
- ٣- عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع وتنظيمه، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣-٢٥٤.
- ٤- لمزيد من التفاصيل أنظر:  
• إسماعيل رياض، عدلى سليمان: أساليب ومبادئ الخدمة الاجتماعية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠) ص ٢١٩.  
• أنور محمد الزلاقي: تاريخ العمل الاجتماعى فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٧-٢٠٠.
- ٥- سيد أبو بكر حسنين: طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.
- ٦- محمد كامل البطريق: مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٨-٣٦٩.
- ٧- إسماعيل رياض، عدلى سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٠.
- ٨- أنور محمد الزلاقي: ، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦.
- ٩- إبراهيم محرم: التنمية الريفية- المفهوم والقواعد، التجربة المصرية- قضايا جوهريّة- برنامج مستقبلى مرجع سبق ذكره، ص ٥٣-٥٩.
- ١٠- إسماعيل رياض، عدلى سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٠-٢٢٢.
- ١١- محمد رفعت قاسم: تنظيم المجتمع- الأسس والأجهزة (القاهرة، جامعة حلوان كلية للخدمة الاجتماعية، ١٩٩٠) ص ٢٨-٣١.
- ١٢- هدى بدران، مرجع سبق ذكره، ص ٣١١.

- ١٣- أنور محمد الزلاقي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠.
- ١٤- أنظر: أنور محمد الزلاقي: تاريخ العمل الاجتماعي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٨.
- محمد كامل البطريق: مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٢.
- عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع وتنظيمه، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٧-٢٥٨.
- ١٥- سيد أبو بكر حسنين وآخرون: الخدمة الاجتماعية في النظم الاشتراكية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦) ص ٥٦٧.
- ١٦- على فؤاد أحمد: علم الاجتماع الرفي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٨.
- ١٧- عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع وتنظيمه، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٨.
- ١٨- سيد أبو بكر حسنين: طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣-٢٢٧.
- ١٩- المرجع السابق، ص ٢٣٠-٢٣٣.
- ٢٠- يحيى حسن درويش وآخرون: السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٦.
- ٢١- أنور محمد الزلاقي: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٦.
- ٢٢- سعودى عبد الهادى حسين: مرجع سبق ذكره، ص ٢٩-١٩١.
- ٢٣- أنظر:
- أنور محمد الزلاقي: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.
- يحيى حسن درويش وآخرون: السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٧.
- ٢٤- عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع وتنظيمه، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٠.
- ٢٥- أحمد كمال أحمد: العلاقة بين أجهزة الخدمات بالريف، ص ٢٧٨-٢٧٩.
- ٢٦- عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع وتنظيمه، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٠-٢٦١.
- ٢٧- إسماعيل رياض، على سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨-٢٢٩.
- ٢٨- كمال الحسنى: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣-٢٤.
- ٢٩- أنور محمد الزلاقي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١.
- ٣٠- المرجع السابق، ص ٢٤٢.

- ٣١- محمد رفعت قاسم : ممارسة تنظيم المجتمع وصعوباتها بالوحدات  
المجموعة بمحافظة المنيا، دراسة ماجستير غير منشورة،  
كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٧٤.
- ٣٢- كمال الحسنى: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.
- ٣٣- أنور محمد الزلاقي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٢.
- ٣٤- سعودى عبد الهادى حسين: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤٢-٢٤٣.
- ٣٥- المرجع السابق، ص ص ٢٨٨-٢٨٩.
- ٣٦- أنور محمد الزلاقي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٣-٢٢٤.
- ٣٧- وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة للعلاقات العامة والمعلومات: وزارة  
الشؤون الاجتماعية فى ٢٥ عام (القاهرة، ١٩٩٤)،  
ص ٢٣.
- ٣٨- أنور محمد الزلاقي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.
- ٣٩- المرجع السابق، ص ٢٤٩.
- ٤٠- أحمد كمال أحمد :العلاقة بين أجهزة الخدمات فى الريف، مرجع سبق  
ذكره، ص ص ٢٩٤-٢٩٥.
- ٤١- أنور محمد الزلاقي: تاريخ العمل الاجتماعى فى مصر، مرجع سبق  
ذكره، ص ص ٢٢٤-٢٢٥.
- ٤٢- أنور أحمد: العوامل الجديدة المؤثرة فى أساليب الخدمة الاجتماعية  
الريفية، المجتمع العربى الجديد، مرجع سبق ذكره،  
ص ٦٨.
- ٤٣- انظر:
- إبراهيم عصام الدين عبد الرحمن: دراسة استطلاعية لدور الأخصائى  
الاجتماعى فى التخطيط لتنمية القرية من خلال الوحدة  
الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة المعهد العالى

للخدمة الاجتماعية (كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة  
حلوان، ١٩٧٤).

•نبيل محمد صادق: المتغيرات المؤثرة على ممارسة الأخصائي الاجتماعي  
لدوره في التنمية المحلية الريفية، دراسة منشورة في:  
المؤتمر العلمي الثاني لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة  
حلوان، ديسمبر ١٩٨٨.

•محمود محمد محمود محمد: الصعوبات التي تواجه الوحدة الاجتماعية للريفية  
في تأدية وظائفها التنموية، رسالة ماجستير غير  
منشورة، (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية،  
١٩٨٧).

•سحر فتحي محمود مبروك: دور الوحدة الاجتماعية في إنجاز المشروعات  
التنموية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة،  
كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٠).

٤٤- إسماعيل رياض، على سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩.

٤٥- أنور محمد الزلاقي: تاريخ العمل الاجتماعي في مصر، مرجع سبق  
ذكره، ص ص ٢٢٩-٢٣٠.

٤٦- انظر:

•أحمد كمال أحمد: العلاقة بين أجهزة الخدمات في الريف، مرجع سبق ذكره،  
ص ص ٢٨٦-٢٨٧.

•أنور محمد الزلاقي: تاريخ العمل الاجتماعي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص  
ص ٢٢٦-٢٢٧.

٤٧- إسماعيل رياض، على سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

٤٨- محمد كامل البطريق، محمد جمال شديد: تنمية المجتمع المحلي (القاهرة:  
مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩) ص ٢٦٤.

- ٤٩- أنور محمد الزلاقي: تاريخ العمل الاجتماعي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠-٢٣١.
- ٥٠- للاستزادة حول هذا الموضوع انظر:  
 • إسماعيل رياض، على سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢-٢٤.
- ٥١- أنور محمد الزلاقي: تاريخ العمل الاجتماعي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨-٢٢٩.
- ٥٢- انظر إلى:  
 • أنور أحمد: المجتمع العربي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.
- أنور محمد الزلاقي: تاريخ العمل الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣١.
- ٥٣- المرجع السابق، ص ٢٣٢-٢٣٣.
- ٥٤- حسنين توفيق : الدولة والتنمية في مصر (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠) ص ١٦٦-١٧٠.
- ٥٥- المرجع السابق، ص ٢٠٨.
- ٥٦- أنور محمد الزلاقي: تاريخ العمل الاجتماعي في مصر، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤١ (ينصرف).
- ٥٧- مسعد الفاروق حموده: تنمية المجتمع الريفي والحضري ودور الخدمة الاجتماعية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٢) ص ٩٦-٩٧.
- ٥٨- سعودى عبد الهادى حسين: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٣-٢٣٥.
- ٥٩- إبراهيم إبراهيم ربحان: رؤية تحليلية لبعض جوانب البناء المؤسسى للبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق"، فى المؤتمر الأول للتنمية الريفية فى مصر بين الماضى والحاضر والمستقبل، الجمعية العلمية للمركزية للتنمية



المحلية والإقليمية المتكاملة، ١٩٩٨، ص ص ٢٩٩-٣٠٠.

#### ٦٠- لمزيد من التفاصيل انظر:

• محروس محمود خليفة: جمعية تنمية المجتمع في القرية المصرية الجديدة، دراسة وصفية مطبقة بجمعية قرية عمر شاهين، قطاع جنوب التحرير، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة حلوان) كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٧٧، ص ص ٥٦-٦٠.

• فوزى بشرى: دراسة لطبيعة العلاقات بين جمعية تنمية المجتمع وغيرها من المنظمات العاملة في تنمية المجتمع المحلى الريفى، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٠).

• ليلى سليمان محمد: جهود التنمية المحلية الريفية وفاعليتها فى مشاركة المواطنين، دراسة وصفية تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٠).

• محمد إبراهيم بنهان: بناء القوة فى القرية وتأثيره على عمليات تنمية المجتمع المحلى، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨١).

• فوزى بشرى: تنمية المجتمع الريفى بين معطيات البناء ومتطلبات الوظيفة، فى: المؤتمر الدولى السادس للإحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية (جامعة عين شمس، مركز الحاسب العلمى، ١٩٨١).

• محمد رفعت قاسم: العلاقات بين منظمات الرعاية الاجتماعية والمنظمات الأخرى بالمجتمع، بحث منشور في المؤتمر العلمي الثاني لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

• محمود محمد محمود: إسهامات جماعات المجتمع في التنمية الريفية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

• عبد المحيى محمود صالح: دور الممارس المهني للخدمة الاجتماعية في تنمية القرية المصرية، في: المؤتمر العلمي الخامس، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي (جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، المجلد الثاني، أبريل ١٩٩٢).

• مصطفى محمود مصطفى: دور الخدمة الاجتماعية في زيادة كفاءة المنظمات غير الحكومية العاملة في تنمية المجتمع الريفي، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٨).

• محمد رفعت قاسم: تنظيم المجتمع (الأسس والأجهزة)، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٩، ص ٥٢.

٦١- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧١-٧٢.

٦٢- فؤاد الطائر، على عبد العظيم محبوب: دور المجالس المحلية في تخطيط وتنفيذ مشروعات للتنمية، ص ٤٨.

٦٣- أحمد فحتي السيفراوي: تقرير عن جهاز بناء وتنمية القرية في التخطيط للتنمية الريفية، من وثائق للجهاز، ١٩٨٣، ص ٦.

٦٤- مسعد الفاروق حموده: تنمية المجتمع الريفي والحضري، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٩-١٣٠.

٦٥- عادل حسن: الإدارة العامة (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣) ص ١٢٦.

٦٦- أحمد فحتى ألفراوى: تقرير عن جهاز بناء وتنمية القرية، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

٦٧- قانون رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣، الخاص بإنشاء الجهاز، المولد (٢-٥-٧).

٦٨- المرجع السابق: مادة رقم (٨).

٦٩- مسعد الفاروق حموده: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٠-١٣١.

٧٠- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٢-٧٧.

٧١- إبراهيم محرم: للتنمية الريفية- المفهوم والقواعد- لتجربة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٦-٨٨.

٧٢- انظر:

• ملحت محمد محمود أبو النصر: معوقات مشروعات التنمية التى يقوم بها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٠) ص ص ١٣٨-١٤٠.

• ماجدة عبد الوهاب: دراسة للمشروعات الاجتماعية التى يقوم بها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٠).

٧٣- حسنين توفيق: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٦-٢٤٩.

٧٤- الفاروق زكى يونس: السياسة الاجتماعية بين دولة للرعاية وخصخصة الخدمات، (القاهرة: المؤتمر العلمى السابع لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٣) ص ٤٩.

٧٥- محمد رياض القيمي: نظريات واتجاهات الأسلوب التكاملى للتنمية الريفية، فى: مختار حمزة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٧.

- ٧٦- وزارة الإدارة المحلية: جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق"، ١٩٩٥، ص ٩-١٠.
- ٧٧- المرجع السابق: ص ١٤-١٦.
- ٧٨- إبراهيم محرم: "شروق" البرنامج الوطنى المصرى للتنمية الريفية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤-٢٥.
- ٧٩- المرجع السابق: ص ٢٩-٣٧.
- ٨٠- وزارة الإدارة المحلية: جهاز بناء وتنمية القرية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.
- ٨١- المرجع السابق: ص ٢٨-٢٩.
- ٨٢- إبراهيم محرم: "شروق" البرنامج الوطنى المصرى للتنمية الريفية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩-٥٧.
- ٨٣- المرجع السابق: ص ٦٦-٦٧.
- ٨٤- سعد طه علام (باحث رئيسى) وآخرون: التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية- المتطلبات والسياسات (القاهرة: معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٠٣) سبتمبر ١٩٩٦) ص ٢٣٦-٢٣٧.
- ٨٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا: التنمية المحلية فى المناطق الريفية العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠-٤١.
- ٨٦- ممدوح جبريل: التنمية الريفية فى مصر، بين الماضى والحاضر والمستقبل، المجلة الزراعية، السنة (٤٠)، العدد (٤٨٠) (القاهرة: دار التعاون للطباعة والنشر، ١٩٩٨) ص ٢٦.
- ٨٧- انظر:
- أبو النجا محمد على العمري: عائد التدخل المهني للمنظم الاجتماعي مع لجنة تنمية القرية ببرنامج "شروق" لتحقيق التنمية الريفية،

بحث منشور، فى المؤتمر العلمى العاشر لكلية الخدمة  
الاجتماعية، جامعة حلوان، (١٩٩٧).

• إبراهيم محمد أبو الحسن الشيخ إبراهيم: لتكامل بين الجهود الحكومية  
والأهلية لتحقيق أهداف التنمية الريفية، فى إطار  
البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة شروق، رسالة  
ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة  
حلوان، ١٩٩٨.

• سلوى رمضان عبد الحليم: تأثير نماذج تنمية المجتمع على فاعلية مشروعات  
التنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة  
الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ١٩٩٩.

• وفاء يسرى إبراهيم: العوامل المؤثرة على كفاءة برنامج التنمية الريفية  
للمتكاملة شروق، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية  
الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ٢٠٠٠.

٨٨- مصطفى محمد على محمد: تصور مقترح لدور طريقة تنظيم المجتمع  
فى تنمية مهارات العمل المجتمعى للمشاركين فى  
مشروعات التنمية الريفية: دراسة مطبقة على  
المشاركين فى مشروع البرنامج القومى للتنمية الريفية  
للمتكاملة شروق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية  
الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٠.



## **الفصل السادس**

# **عرض تحليلي لتجارب محلية وعالمية في تنمية المجتمعات المحلية**

**أولاً: خبرات وتجارب في تنمية المجتمع المحلي الريفي من سيرلانكا.**

ثانياً: خبرات وتجارب في تنمية المجتمع المحلي الريفي من زامبيا.

ثالثاً: تجربة تنمية المجتمع المحلي الريفي بمصر تجربة شتروال.

رابعاً: تجربة تنمية المجتمع المحلي الريفي بالهند.

خامساً: خبرات من تجربة المشروع المصري الأمريكي لتحسين الخدمات الريفية.

سادساً: تجارب تنمية المجتمع المحلي الريفي من بنجلادش.

سابعاً: تجارب تنمية المجتمع المحلي الريفي بباكستان.

أهم المراجع التي تم استخدامها في الفصل





## الفصل السادس

### عرض تحليلي لتجارب محلية وعالمية في تنمية المجتمعات المحلية

#### تمهيد:

يعرض الباحث في هذا الفصل مجموعة من الخبرات العالمية في تنمية المجتمعات المحلية الريفية، تمثلت في بعض دول شرق آسيا، ثم زامبيا كإحدى دول قارة أفريقيا.

ثم يعرض الباحث خبرات بريطانية في تنمية المجتمع المحلي تمثلت في إحدى مستعمراتها السابقة وهي غانا وباكستان والهند، ثم أنهى الباحث هذا الفصل بالدروس المستفادة من هذه التجارب وإمكانية تطبيقها في المجتمع المصري باعتباره من مجتمعات العالم الثالث، كما يعرض تجارب مصرية في تنمية المجتمع المحلي.

### أولاً: خبرات وتجارب في تنمية المجتمع المحلي الريفي في

#### سيرلانكا:

#### ١. خلفية عن المشروع:

قامت بهذا المشروع حركة "سارفورايشا رمادانا" وهي حركة شعبية غير سياسية ظهرت في سريلانكا عام ١٩٥٨م، وتم تنظيمها بشكل قانوني بواسطة وثيقة برلمانية، وتعتبر أكبر منظمة غير حكومية في سريلانكا ولقد قامت بنشر نفوذها في أكثر من ٣٦٠٠ قرية وتتلوح أنشطة هذه الحركة بين التنمية الاقتصادية المحلية وتقديم الخدمات للنساء والشباب والأطفال.

ويشير المعنى الأدبي لكلمة "سارفورايشا رمادانا" إلى إيقاظ وتنمية جميع من هم في المجتمع من خلال التفكير والعمل المشترك من أجل تحقيق الرفاهية للجميع وليس للأغلبية فقط و"ثامرا" تعني طاقة الفرد البدنية والعقلية وهي المكون الذي يتم اقتسامه "دانا" أي باقي أعضاء المجتمع.

ولقد أسس هذه الحركة مجموعة من التلاميذ والمدرسين بكلية "الإنشاد" في كولومبو" ولقد قامت هذه المجموعة بتنظيم معسكرات في الإجازات في غالبية المجتمعات المحلية الريفية وفي المناطق البعيدة عن المدن ولقد كان الهدف من ذلك يرجع إلى:

- أ. إمداد التلاميذ بالخبرة التربوية والتعليمية في المواقف المجتمعية مع الجماعات المحرومة والتي تعاني من الكساد.
- ب. تقديم الخدمات للمجتمع المحلي في حدود الإمكانيات والقدرات من أجل تنميته وتطويره.

وتنور الفلسفة الخاصة بالحركة على احترام حياة الجميع ورفاهية وخير الجميع All of the Well-being.

ولقد ركزت على مجموعة من الجوانب كانت كالتالي:

- أ- تحسين مستوى المعيشة في المجتمع المحلي، وذلك من خلال تنمية المصادر والموارد المحلية وتحقيق أقصى استفادة منها وذلك باستخدام المهارات الفنية المناسبة بالاعتماد على المجتمع المحلي ذاته.
- ب- حماية الأسرة وتدعيم مكانتها لما لها من دور أساسي وحيوي في المجتمع المحلي الريفي.
- ج- القضاء على التمييز الطائفي أو الطبقي أو العنصري.
- د- القيام بتنمية قبل اقتصادية.

يتم خلالها إيقاظ الوعي بالعوالم التي أدت إلى التخلف الاقتصادي للقربة والعوالم التي أدت إلى تفكك الترابط الأسري وانهيار القيم.

### ٣. التكنيكات التي استخدمتها الحركة:

إن أبرز ما قدمته الحركة من تكنيكات للتنمية الاجتماعية في سريلانكا تكنيك شارمادانا، ولقد طبق هذا التكنيك عندما قامت الحركة بتنظيم معسكرات في المناطق الريفية، من خلالها نتاح الفرصة للريفيين ليفكروا ويخططوا معا

وينفذوا، ثم يقيموا جهودهم بومعنى آخر فإن (الشارمادانا) لم تكن مجرد معسكر علم لإنجاز أهداف معينة، بل كانت تكتيك ثوري لتوعية الناس بقدراتهم الذاتية وقدراتهم الإبداعية وحضارتهم، ومن خلال ذلك يتم تحقيق الكثير من الخدمات مثل تمهيد الطرق التي تؤدي إلى القرى والممرات الآمنة، وتوفير مصادر لمياه الشرب وتحسين الري والمساكن بالقرى، وكذلك للصرف الصحي، ومنع تآكل التربة وتفتتها، وتوفير البيئة الصحية، وتخزين المياه وكهربة الريف، والتشجير والاهتمام بالميكنة الزراعية والإرشاد الزراعي من خلال الإلمام بالمحاصيل الجيدة وطرق زراعتها والبذور المناسبة وكيفية العناية بالتربة.

وكل ما سبق من مهام يتم تنفيذها بالاعتماد على مجهودات ومعارف وموارد المجتمع المحلي المتاحة.

كما استخدمت الحركة تكتيكات أخرى يمكن أن نعرضها بشيء من الإيجاز فيما يلي:

#### أ. استقلال الموارد المحلية المتاحة:

وهي من التكتيكات التي تتبعها الحركة في تنمية المجتمعات الريفية، فمن عمل الحركة في الريف تضاع لها أن من عوائق التنمية الريفية عدم وجود المورد الاقتصادي، ومن ثم أصبح هناك ضرورة لتوفير الموارد بالاعتماد على المجتمع المحلي أو القروض القصيرة لاستخدامها كرأس مال، كما تضاعف أن هناك مهارات ينبغي استخدامها عند تسويق المحاصيل وبيعها، وهكذا وجدت الحركة نفسها أمام العديد من المشكلات التي لا بد من التعامل معها من خلال تدريب أهالي المجتمع على كافة المهارات التي تتعلق باستخدام القروض، وكذلك أعمال التسويق والبيع للمحاصيل المحلية، ومد النقص في أية مهارات إدارية تحتاج إليها المجتمعات الريفية في إكساب أهلها هذه المهارات.

ب. الحشد الكامل للقرية بواسطة الجماعات العمرية (السنية):

#### **Mobilization by Age Group Total Village:**

ومن بين التكتيكات التي تتبعها هذه الحركة في التنمية المحلية الريفية المشاركة الشعبية المنظمة تنظيماً جيداً لكافة أفراد المجتمع المحلي، من خلال تنظيم المجتمع في جماعات مع مراعاة السن والوظيفة لأعضاء كل جماعة ومن خلال هذه الجماعات يتم تشجيع الناس على تخطيط وتنفيذ البرامج التي تهمهم، مع مراعاة عدم إتاحة الفرصة للجماعات الدينية أو العنصرية أو السياسية لبسط نفوذها على الجماعات الأخرى لتحقيق مصالح ذاتية، ومن خلال هذا التكتيك تم تكوين العديد من الجماعات ومنها على سبيل المثال جماعة الأطفال من سن ٧-١٥ سنة، وجماعة الشباب من ١٦ سنة إلى ما فوق ذلك وجماعة الأمهات وجماعات الفلاحين وجماعات كبار السن، وجماعات مهام خاصة ببعض الأنشطة مثل الصحة والأحداث الثقافية ورعاية الأمومة والطفولة.

ج. تدريب أخصائيي المجتمع المحلي:

#### **Workers Community of Training:**

ومن التكتيكات التي تتبعها الحركة أيضاً تدريب أخصائيي المجتمع المحلي لإيمانها بأن القيادة المفروضة من أعلى لا تحل أية مشكلة للمجتمعات الريفية بل ولا بد وأن تتبع القيادة من القرية نفسها، ويتم اختيار هؤلاء الأخصائيين قبل تدريبهم للتأكد من مدى استعداداتهم وقدراتهم والتزامهم بمبادئ الحركة، وروعي في الاختيار عدم التأثر بعائلة الأخصائي أو مؤهله العلمي فقط.

ولقد واجه هذا التكتيك العديد من المشكلات، من أهمها عدم وجود هيئة وظيفية مناسبة ومؤهلة للعمل مع الموظفين في إعداد المناهج والبرامج المناسبة، وتم التغلب على العديد من هذه المشكلات، كما تم إدخال نظام التقييم الذاتي في البرامج، حيث يتم في نهاية كل فصل أو دورة من دورات التدريب عمل التعديلات الملائمة للدورات التالية.

ولقد اتبع في التدريب طرق عديدة مثل المناقشات وورش العمل، وكان يشارك في هذا التدريب العديد من الموظفين الحكوميين ومن تخصصات عديدة مثل المعلمين والزراعيين وأخصائيي التغذية والأطباء، وكان الهدف من ذلك تطوير معارف كل من العاملين والمتدربين على السواء.

د. استراتيجية للتنمية قصيرة الأجل:

### Strategies Short – Term Development:

غالبًا ما تكون العقبات في طريق تنمية القرية عقبات كبيرة، وتحتاج إلى وقت وصبر وقرار كبير من الشجاعة للتغلب عليها ولكن هناك خطوات عاجلة لا بد وأن تتخذ في أي قرية، لتحقيق التنمية تتضمن هذه الخطوات طبقا لتدريبك لسارفودانا ما يلي:

- أ- إعداد قائمة عن كل قرية تحتوي الموارد المتاحة لدى كل أسرة.
- ب- تشجيع قيام بنك للبذور وبنك لتسويق المحاصيل.
- ت- إنشاء سوق قروي لشراء الاحتياجات وبيع المنتجات التي لا يتم تسويقها.
- ث- تنظيم لجنة بالقرية تتولى رعاية السكان صحيا.
- ج- توجيه سكان القرية للاستفادة من مختلف الخدمات الحكومية مثل مراكز الإنتاج التعاوني ومجالس التنمية.
- ح- تشجيع الصناعات المنزلية، والعمل الزراعي في القرية، وذلك من أجل زيادة مستوى دخل القرية وإيجاد أكبر كمية من العمل الذي يمكن أن يدر دخلا لدخل القرية نفسها، ويتم بمساعدة التمويل الدائري للحركة.
- خ- إيجاد مزارع للشباب المتعطّل، وذلك خارج القرية بحيث تكون الأرض متوفرة في شكل منح أو إيجار من الحكومة.

## هـ. التنمية طويلة الأجل:

وفي هذا التنبك يتم إحداث التكامل بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، ويتم للتوصل إلى ذلك من خلال الفهم والتعاون المشترك بين الجهاز الذي يقوم بالتنمية المحلية الريفية ومواطني المجتمع المحلي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال العوامل التالية:

أ- المشاركة الواسعة من جانب أهالي المجتمع المحلي الريفي في كافة عمليات التنمية.

ب- سيادة روح التعاون بين الأهالي بغض النظر عن الدين أو الجنس أو الهوية السياسية.

ج- مشاركة أعضاء المجتمع المحلي في كل عمليات صنع القرار. ويلاحظ أن كل هذه العوامل لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التوزيع العادل للدخول وكذلك للأراضي الزراعية، وكافة وسائل الإنتاج، وتطوير الأنظمة الإدارية وبناءات القوة بالقرية، والهدف النهائي من ذلك هو أن يصل القرويون إلى المرحلة التي يصبحون مسئولين عن تسيير شئون حياتهم وسيادة بيئاتهم.

## و. الرعاية للصحة لأهالي المجتمع المحلي:

لقد اهتم المشروع بالرعاية الصحية باعتبارها تؤثر تأثيراً مباشراً على كل جوانب الحياة في المجتمع الريفي، وكان للمشروع أربعة أهداف رئيسية في ذلك هي:

أ- مساعدة المجتمع المحلي على الاستفادة من الخدمات الصحية للحكومة.

ب- تعديل اتجاهات أهالي المجتمع بالنسبة للوقاية من المرض والتغذية

وصحة الطفل واستخدام المرافق الصحية الموجودة.

ج- إيجاد سلوكيات جديدة مثل غلي الماء قبل شربه وغسل الأيدي قبل الأكل، واستخدام المرافق الصحية السليمة وزراعة الحدائق المنزلية ... إلخ.

د- تقديم الإسعافات الأولية واستخدام الموارد المتاحة في المجتمع لمواجهة الكوارث الطبيعية أو التجمعات التي تضم أعداد كبيرة من الناس.

كما قامت الحركة بتكوين لجنة صحية تضم متخصصين طبيين ومعلمين صحيين وممرضات متطوعين مع أخصائي الإسعافات الأولية يجتمعون بصفة مستمرة لمناقشة الاحتياجات والمشكلات الصحية التي تواجه المجتمع، وكذلك الظروف الطارئة من كوارث ونكبات.

كما كانت هناك جماعة للأمهات تقوم بتدريبهن على مجموعة من الأمور، ويستمر التدريب ستة أشهر ويحتوي البرنامج على المواد التالية:

- الصحة البيئية.
- التمرريض المنزلي.
- الإسعافات الأولية.
- استخدام الخدمات الصحية الموجودة مثل عيادات ما قبل الولادة، وما بعد الولادة، وعيادات رعاية الطفل والتطعيم.
- تقديم معلومات وافية عن التغذية.
- تشخيص أمراض الطفولة البسيطة.

### ٣. ماذا نتعلم من هذا المشروع:

من خلال عرض تجربة سيرلانكا في تنمية المجتمعات المحلية الريفية نخرج بمجموعة من الدروس المستفادة والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

١. ضرورة مشاركة الجماعات والمدارس بإمكانياتها البشرية والمادية في إقامة المعسكرات بالمناطق الريفية المختلفة والبعيدة عن المدن، لإحداث التنمية لهذه المجتمعات من خلال التوعية والمشاركة الواسعة من

- الطلاب في التصدي للمشكلات المحلية وتحديدها وتدريب الأهالي على المهارات الضرورية التي تساعدهم على ذلك.
٢. ضرورة مشاركة كافة فئات المجتمع في عمليات التنمية، وعلى القائمين بالتنمية المحلية مراعاة ذلك بغض النظر عن نوعية المشاركين ومكانتهم الاجتماعية والاقتصادية أو مؤهلاتهم العلمية أو أعمارهم.
٣. ضرورة مراعاة العادات والتقاليد والقيم المجتمعية عند التفكير في إقامة مشروعات تنموية، بحيث لا تتعارض هذه المشروعات مع العادات والتقاليد والقيم، حتى لا تحدث فجوة بين المسؤولين عن التنمية وأهالي المجتمع المحلي.
٤. الاهتمام بالموارد المحلية والعمل على اكتشاف موارد جديدة خاصة البشرية وإكسابهم المهارات الضرورية، وعلى سبيل المثال المهارة في استخدام الأدوات الزراعية الحديثة والمهارة في تخفيف الخسروات الريفية وتسويق المنتجات وطرق الري الحديثة وكل ما يساهم على المستوى البعيد في تنمية المجتمع الريفي.
٥. إن مدخل إقناع المواطنين من أفضل المدخل لتعديل اتجاهاتهم ومفاهيمهم وأنماطهم الثقافية التي لا تتماشى مع ضروريات التنمية.
٦. إن مشاركة الهيئات الحكومية والمنظمات المحلية ومراكز البحوث ضرورية لاكتشاف الموارد المحلية الموجودة وتدعيمها، ووضع البرامج التدريبية الضرورية لها، والتي تمكنها من المساهمة الفعالة في تنمية مجتمعاتها.
٧. ضرورة إعطاء الفرصة لكافة الجماعات الموجودة بالمجتمع للمشاركة في التنمية مع تشكيل جماعات جديدة على أساس التجانس في العمل والمهنة، وعدم إتاحة الفرصة للجماعات ذات المصالح الذاتية والتي



تتعارض مع فلسفة التنمية من فرض سيطرتها وإعاقة غيرها من الجماعات عن العمل.

٨. الإكثار من الندوات والمناقشات بالمجتمعات الريفية مع الاستعانة بأخصائي التنمية في كافة مجالاتها (زراعية، اجتماعية، تعليمية، صحية)، بهدف زيادة مهارة الأهالي والجماعات الموجودة بالمجتمع وتزويدهم بكل جديد.

٩. الاهتمام المستمر بالقيادات المحلية مع الوضع في الاعتبار قاعدة هامة وهي ليس من الضروري أن يكون للقادة المحليين من عائلات مؤثرة في المجتمع المحلي أو من الذين يتمتعون بقسط وافر من التعليم، بل لابد أن يكون لدى كل منهم دافع للعمل وإحساس عميق بمشكلات مجتمعه ولدية الرغبة في العمل لمواجهتها.

١٠. لابد من الاهتمام بمجموعة من الأمور الصحية عند العمل لتنمية المجتمعات الريفية لأهميتها وتأثيرها البالغ على برامج التنمية وهي: التوعية للأهالي بالقيمة الغذائية لعدد من الأطعمة المتوفرة أساساً في القرية واستخدامها.

التوعية بعادات التغذية السليمة للرضع والأطفال والأمهات.

اهتمام بضرورة توفير مصادر المياه الصالحة للشرب.

التوعية بأعراض الأمراض التي تكثر في القرية خاصة الأمراض

الموطنية ومن أمثلتها الأمراض المعدية والطفيلية.

وإذا تم مراعاة النقاط السابقة عند تنمية المجتمعات المصرية يتم تحقيق

الكثير من أهداف التنمية المحلية الريفية التي تسعى إليها هذه المجتمعات.

**ثانياً: خبرات وتجارب في تنمية المجتمع المحلي الريفي من زامبيا:**

**١. خلفية عن المشروع:**

أطلق على هذا المشروع كابوتا المشترك للتنمية نسبة إلى مقاطعة كابوتا البعيدة عن العاصمة والتي تم فيها المشروع، وكان الهدف من المشروع إحداث التنمية في القرية من خلال الاهتمام بالخدمات الصحية كبدلية ومن خلالها يتم بناء نسق من الاتصالات مع البناء الاجتماعي للقرية، ولقد قامت بتنفيذ هذا المشروع الكنيستان لرنويستان في زامبيا بالإضافة إلى الحزب والحكومة.

ولقد كان من مبادئ هذا المشروع العمل على مساعدة القرويين على الاعتماد على أنفسهم وإدارة شؤون حياتهم، وكذلك الاستفادة من المصادر المتاحة محليا والعمل على الحد من استخدام المعونة الخارجية أو استخدامها في أضيق الحدود بهدف القضاء أو الحد من التبعية والاعتماد على الخارج

### ٢. التكنولوجيا التي استخدمها المشروع:

استخدم في هذا المشروع تكتيك لم يتم استخدامه من قبل في المشروعات التنموية، وهو إحداث التنمية من خلال نشر الرعاية الصحية بين سكان المجتمعات المحلية الريفية وبها يمكن الحد من المشكلات التي تقف عثرة أمام عمليات تنمية المجتمع المحلي على أن يتم استخدام الإمكانيات والمجهودات المحلية في نشر هذه الرعاية وعدم الاعتماد على المساعدات الخارجية إلا في أضيق الحدود.

وتم بناء مركز للمشروع في كابوتا، ولقد استخدمت في بنائه الموارد والإمكانات المحلية وبدأ في تدريب العاملين في مجالات الرعاية بالقرية على برامج الصحة الوقائية وتولى تدريبهم موظفون حكوميون، كما تم تدريب أعضاء من القرى كذلك على نفس البرامج وكان الهدف من ذلك قيام المتدربين بنشر الرعاية الصحية الوقائية بين سكان القرى أيضا وحثهم على الاستفادة بالخدمات التي تقدمها المنظمات المحلية بالقرى، ونتج عن ذلك بناء العديد من المراكز الصحية الخاصة بالرعاية بمجهودات أهالي القرى على أن يتولى إدارتها أخصائيو التنمية الذين تم تدريبهم على ذلك.

كما قام هذا التكنيك على تشكيل العديد من اللجان في القرى لتتولى الاتصالات بالمجموعات الأخرى في المناطق الريفية ويتناولوا سوا البحث عن المشكلات الريفية، وإيجاد الحلول لها بالاعتماد على الجهود ذات المتوافرة بالمجتمع أو التي يمكن توفيرها، كما كانت اللجان تقوم بالعديد من الزيارات للقرى وتقوم بإقناع الريفيين وتعليمهم شئون حياتهم والتفكير في مشكلاتهم واحتياجاتهم والوصول إلى حل من خلال استخدام إمكاناتهم الذاتية والمحلية، كما استخدم المشروع تكنيك الاجتماعات بين كافة الأهالي والجماعات والمنظمات المحلية لتحقيق التعاون بين هذه الجماعات وحشد جهود الريفيين واستثمارهم نحو عمل هادف ينمي مجتمعاتهم.

### **ماذا نتعلم من هذا المشروع:**

١. من خلال استعراض تجربة زامبيا نستطيع أن نخرج بالدروس التالية:  
أكد المشروع على أهمية الاستفادة بالمنظمات المحلية وكذلك الاعتماد على الجهود الذاتية والتشجيع المستمر للمبادرات المحلية مع المحافظة على العلاقات الطيبة بين أهالي القرية.
٢. ضرورة أن تتبع الخدمات التي تقدمها المنظمات للتنمية من احتياجات أهالي القرية.
٣. مراعاة القيم والمعتقدات حيث تلعب المنظمات الدينية دورا بارزا في زيادة ثقة الأهالي ومشاركتهم في كافة المشروعات للتنمية، ومن ثم يجب مساعدتها على أن تقوم بهذا الدور.
٤. الاهتمام ببرامج التدريب لأعضاء لجان التنمية التي تشكل بالقرى لمساعدتها على تجنب العديد من المشكلات والصعوبات التي تعترض طريق العمل.
٥. عدم الاعتماد على القروض الأجنبية ومحاولة استخدام الموارد المحلية.

٦. من خلال الاتصال المباشر والمناقشات بين الجماعات في المجتمع يمكن إيجاد العديد من المشروعات للتنمية.

### **ثالثاً: خبرات وتجارب في تنمية المجتمع المحلي الريفي من غانا:**

#### **تمهيد:**

يتعرض الباحث في هذا الجزء لإحدى الخبرات التي تمت في تنمية المجتمعات المحلية والتي نفذتها السلطات البريطانية في إحدى مستعمراتها السابقة، والتي تقع في جنوب إفريقيا والتي كانت تعرف باسم غانا.

#### **١. خطوات التجربة:**

كانت بداية التجربة في الثلاثينيات عندما تعرضت غانا لزلزال مدمر تسبب في تدمير المنازل بشكل عنيف وخاصة في مدينة أكرا وغيرها من المراكز الحضرية الأخرى، ومن هذا التاريخ تم إنشاء إدارة للإسكان كانت مسؤوليتها تنصب على تقديم المنازل للفقراء الذين لم يستطيعوا توفير أماكن للإيواء، ولقد تطورت وظيفة هذه الإدارة بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت مسؤولة عن الإسكان منخفض التكاليف وكذلك إعادة بناء المساكن وتنظيم أماكن للفقراء، كما تكون في هذه الإدارة قسم للرعاية الاجتماعية، واختص بمشكلة جنوح الأحداث وهي من المشكلات الهامة والتي بدأت تتزايد في ذلك الوقت، ثم سرعان ما وجد المسئولون عن هذا القسم أنفسهم يشاركون في مشاكل التربية في المجتمع المحلي وغيرها من المشكلات المجتمعية كما قاموا بتقديم الخبرات والخدمات إلى المناطق الريفية في مجال تكريب قيادات الشباب الريفي، وقد أضيف لهذا القسم قسم ثالث اختص بالتعليم الجماهيري، وتنمية المجتمع المحلي، ولقد تولى هذا أحد المتخصصين في التنمية الاجتماعية وكان من اختصاصاته وضع السياسة وبرامج العمل، وكذلك خطط تكريب الموظفين الجدد الذين سوف يتولون العمل بالقسم الجديد، ولقد وضع القسم شروطاً للذين يقومون بالعمل فيه، وكان التقسيم الإداري للقسم يتكون من مساعدين للمسئول عن التعليم الإقليمي

في كل مقاطعة من مقاطعات غانا وكان في هذا الوقت يتكون من خمس مناطق محدودة ويكون هناك مسئول عن التعليم الجماهيري في المقاطعة وكل مقاطعة يعين بها مسئول أعلى مساعد عن التعليم الجماهيري وموظفين مساعدين، وبعد ذلك وجد أنه من الضروري إضافة طبقة أدنى من العاملين لطلق عليه اسم مساعد جماهيري، وكانوا مسئولين عن الأنشطة في جماعات مكونة من ثلاثة أو أربعة.

وفي أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات تم تحقيق مجموعة من الإصلاحات الإدارية اختلفت في تحديد الدرجات العلمية المطلوبة والأجر المطلوب لكل درجة، وتم عرض المشروع على برلمان غانا في شكل جدول يحتوي على مجموعة من الأنشطة لمدة عام، ولقد حدد فيه التمويل اللازم ثم طور في برنامج عمل منته خمس سنوات يشمل كل أنحاء الدولة.

ولقد قسم التعليم الجماهيري إلى ثلاثة مراحل كالتالي:

أ- الثلاثة أشهر الأولى تختص بحملة جماعية لمكافحة الأمية وتدريب الرواد المتطوعين على دروس محو الأمية.  
ب- والثلاثة أشهر التالية للشهور الأولى تخصص للعمل الفعلي في محو الأمية.

ج- والثلاثة أشهر الأخيرة من العمل المكثف في محو الأمية تجري اختبارات وتقدم شهادات محو الأمية للناجحين وكذلك نيائسين التفوق لمراكز محو الأمية، وكان للتدريس يتم في هذه الفصول باللغة العامية، كما كانت مصاريف الالتحاق بهذه الفصول بالمجان ويقوم المواطن بشراء أدوات محو الأمية والتي كانت عبارة عن مظروف سببك يحتوي على كتاب لمبادئ القراءة وكتابين آخرين للمطالعة، وكتاب للتدريبات وقلم رصاص، كما كان مستوى امتحان محو الأمية تحدده اليونسكو وكان المجلس

المسيحي في غانا يقوم بتقديم المعلمين المتطوعين لمحو الأمية، وقد وافق هذا المجلس على إقامة يوم أحد لمحو الأمية كل عام وفي هذا الأحد بالذات يتحدث الخطيب عن أهمية محو الأمية، ولم ينظر إلى محو الأمية على أنها أهداف في حد ذاتها بل كانت تعتبر وسيلة وأداة للتنمية، ولم يكن تدريب مدرس محو الأمية يقتصر على محو الأمية وتعليم القراءة والكتابة، ولكن كان يتدرب على تكتيك القيام بدور قائد للمناقشة وفي نهاية كل حصة يتحول فصل محو الأمية إلى مجموعة مناقشات تنتظر وتبحث في تنمية القرية وتضع خطط العمل للمجتمع المحلي.

وبعد موافقة البرلمان الغاني على خطة للتعليم الجماهيري وتنمية المجتمع تم إنشاء مدرسة للتدريب وتم إمدادها بالعاملين اللازمين واشترط أن يكون نسبة النساء العاملات بالمدرسة لا تقل عن ٥٠% وقد لاقت هذه الوظائف إقبالا كبيرا لما كانت تمنحه من مرتبات عالية للعاملين بها، ولقد كانت المواد الدراسية التي تقدم في هذه المدارس هي تكتيك محو الأمية وعلم الاجتماع والاقتصاد الزراعي والإدارة كما كان الموضوع الرئيسي في الدراسة هو الاتصال بالمجتمعات المحلية الريفية كما كانت تقدم الوسائل الإيضاحية التي تدعم مفاهيم التنمية الريفية لدى الدارسين.

ولقد دعمت جامعة غانا بعد ذلك هذا النظام وقامت بالعديد من البرامج التدريبية للموظفين في المقاطعات المختلفة ثم يتولى هؤلاء الموظفون نشر أفكار التنمية الريفية كل في مقاطعته، وهكذا كان أثرا مستمرا بين الجامعة والعاملين بالتنمية الريفية، ولقد ظهرت بعد ذلك جماعات للمناقشة وجماعات للمساعدة الذاتية في كل مقاطعات غانا وكان غالبية أعضاء هذه الجماعات ممن تلقوا دروس محو الأمية، ولقد نتج عن ذلك إقامة العديد من المشروعات الناجحة في القرى ومن أمثلتها تجديد المدارس وإضافة فصول جديدة لها وتحسين مصادر

المياه والمساهمة في تشييد الكباري وتطور المشروع بعد ذلك وبدأت كل مقاطعة تطلب مهندسين لاستشارتهم في البناء والطرق.

ويمكن توضيح نتائج أخرى للمشروع في نقاط إضافية هي:

١. تم الاهتمام بالمرأة من خلال إلحاقها بفصول محو الأمية والتدريب على أعمال الاقتصاد المنزلي ورعاية الطفولة.
٢. مشاركة المرأة في جماعات المساعدة الذاتية، وكذلك تحديد المشروعات والمشكلات القروية.
٣. زيادة مراكز للتدريب في كافة أنحاء المقاطعات، وتولي التدريب في هذه المراكز أبناء غانا.
٤. إقناع الريفيين باتباع الإرشاد الزراعي واستخدام المبيدات للقضاء على الحشرات الزراعية.
٥. دخول المياه العذبة غالبية منازل القرية، وكذلك استخدام التيار الكهربائي.
٦. أصبح هناك مجتمعات ريفية في غانا تقبل الأفكار الجديدة وعلى استعداد للعمل من أجل التنمية والتغيير.

**ما يمكن الاستفادة منه من تجربة غانا في المجتمع الريفي المصري:**

بعد هذا العرض يمكن للباحث أن يحدد أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة في النقاط التالية:

١. ضرورة الاهتمام ببرامج محو الأمية وتدعيم كل الخطط والمشروعات التي تهدف إلى الحد منها خاصة الأمية بين الإناث والتي بلغت في المجتمع المصري ٦١,٨% باعتبار أن انتشار الأمية في المجتمع الريفي خاصة بين الإناث من عوائق تنمية المجتمع الريفي.
٢. استخدام دور العبادة بمختلف أنواعها في برامج التنمية لما لها من تأثير فعال على المواطنين يساعد على المشاركة الفعالة في هذه البرامج.

٣. وضع العديد من الأهداف التي يمكن تنفيذها في المجتمع الريفي من خلال فصول محو الأمية مثل التدريب على إدارة المناقشات والإرشاد الزراعي والتوعية الصحية.
٤. ضرورة أن تزيد الجامعات والمعاهد من إسهاماتها في التنمية من خلال إعدادها للبرامج التدريبية للعاملين في مجال التنمية الريفية والقيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بهذا المجال مع فتح قنوات للاتصال بين العاملين في مشروعات التنمية الريفية والأكاديميين في الجامعات.
٥. التأكيد وباستمرار على أن تتبع مشروعات تنمية المجتمع المحلي الريفي من الريفيين أنفسهم حتى يمكن أن يشاركوا فيها مع ملاحظة أن الاحتياجات تختلف من قرية إلى أخرى، مع عدم فرض أية مشروعات من أعلى.
٦. الاهتمام بتكوين جماعات للمساعدة الذاتية، وكذلك جماعات للمناقشة حتى يمكن من خلالها توصيل الأفكار التي تساهم في إحداث التنمية والتغيير إلى القرويين.

### ثالثاً: تجربة تنمية المجتمعات المحلية "شروق"

تعتبر تجربة التنمية المتكاملة الريفية شروق أحدث تجربة للتنمية المحلية في المجتمع المصري، ونظراً لأهمية هذه التجربة، فسوف نعرض لها بشيء من التفصيل.

### المفهوم المحدد للتنمية الريفية المتكاملة:

في إطار هذا البرنامج فإن المفهوم المحدد للتنمية الريفية المتكاملة يتضمن أنها: عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل المتكامل بجميع نواحي الحياة في المجتمع المحلي يقوم بها أبناءه بنهج ديمقراطي وبتكاليف المساعدات الحكومية.



ويشمل هذا المفهوم عشر مكونات متفاعلة آليا، غير قابلة للتفرد أو

الانفصال هذه المكونات تحدد أن التنمية الريفية المتكاملة:

١. عملية: أي سلسلة متتالية من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة.
٢. تغيير: تتنقل المجتمع المحلي إداريا وقصدا من حال إلى حال.
٣. ارتقائي: حيث الحال الجديد للمجتمع أفضل في حاله السابق بمعايير المثل العليا المستمدة من القيم الروحية مثل الحق، الخير، العدل، كل هذا يؤدي إلى طموح جديد لمستوى أعلى، مما يفرض استمرارية واستدامة وتواصل التنمية لصالح الجيل الراهن والأجيال التالية.
٤. مخطط: أي مرتبة ومنسقة الخطى، محسوبة للتوقعات تكلفة وعائد، وتوزع خلالها الأنوار والمستويات في برنامج زمني قابل لقياس النتائج وتقييم الإنجازات.
٥. نهوض شامل: أي تغييرا كليا وليس جزئيا أو قطاعيا، ومن ثم يتناول التغيير النسق المجتمعي المحلي، بمختلف نظمه الفرعية من ناحيتي البناء والوظائف في آن واحد.
٦. نهوض متكامل: أي أن أوجه التغيير متداخلة مترابطة عضويا تكمل عناصرها بعضها البعض في منظومة كلية تمتد كي تكون التنمية الريفية متكاملة مع التنمية القومية.
٧. تغطي جميع نواحي الحياة في المجتمع: اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبينيا في تزامن آني متنسق متوازن الاهتمام.
٨. يقوم بها أبناء المجتمع المحلي: حيث يعتمد التغيير للتنموي أساسا على المشاركة للشعبية الفعالة فكرا وتخطيطا وتنفيذا في إطار منظم يعبئ ويوظف الموارد المتاحة.
٩. تتم بنهج ديمقراطي: بما يتيح إسهام كافة أبناء المجتمع المحلي بالرأي والفعل في جهود تنميته على أساس من تكافؤ الفرص، ومن خلال

القبول والافتتاح، وبما يحقق عدالة المشاركة في تحمل أعباء التنمية وأيضاً عدالة توزيع عوائدها.

١٠. تكلف المساعدات الحكومية: كمساندة للجهود الأهلية، والتي تعد هي الأصل والأساس، كما أن الجهود الحكومية لها كانت أشكالها ومصادرها يجب أن تكون مترابطة ومتكاملة فيما بينهما وتؤكد على تعميق اللامركزية تخطيطاً وتنفيذاً.

#### **الأهداف:**

الهدف الاستراتيجي (بعيد المدى) للتنمية الريفية المتكاملة يتضمن شقين يجب أن يتحققا معا في تزامن آني وهما:

١. التقدم المستمر في نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي.
  ٢. الارتقاء المتوالي بمستوى مشاركتهم الفعالة في إحداث هذا التقدم.
- وللتأكيد: فإن الشق الثاني وإن كان يمثل وسيلة للتنمية فهو أيضاً هدفاً جوهرياً لها لا يمكن التغاضي عنه.

وتحقيقاً لاستمرارية التقدم في نوعية الحياة وتوالي الارتقاء بالمشاركة الشعبية في إحداثه فإن تغييرات جذرية في بناء وظائف للنسق المجتمعي المحلي ونظمه الفرعية يجب أن تتحقق كأهداف وسيطة لو عامة وتشمل هذه الأهداف العامة ما يتعلق بتنمية كل من الموارد المادية والموارد البشرية والموارد المؤسسية في المجتمع المحلي.

#### **الأهداف العامة للتنمية الريفية المتكاملة:**

التنمية البيئية المحلية: والهدف منها ما يلي:

١. استمرارية قدرة الموارد البيئية المتاحة على التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة.
٢. التحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين من خلال إصلاح شامل وعادل لمكونات هذه البيئة وفي مقدمتها مرافق البنية الأساسية.

**التنمية الاقتصادية المحلية: وتهدف التنمية الاقتصادية المحلية إلى:**

زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين وتقريب الفوارق الداخلية بينهم.

١. زيادة فرص العمل المستقر والمنتج.

٢. تنويع مصادر الدخل المحلي اعتماداً على تصنيع الريف.

**التنمية البشرية المحلية، وتهدف إلى:**

١- ضبط معدلات النمو العددي لتتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية

المتاحة.

٢- التوزيع الجغرافي للسكان بما يناسب التوزيع الطبيعي للموارد المادية

المتاحة.

٣- رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطن وخاصة الصحية والتعليمية

والمهارية وغيرها، من خلال رفع كمي ونوعي وعدالة توافر خدمات

التنمية البشرية.

٤- الارتقاء بالنظام القيمي وترسيخ موضوعية التوجهات الفكرية وإعلاء

الشعور الفردي بالمسؤولية المجتمعية وممارسته من خلال المشاركة

الشعبية المنظمة.

٥- المشاركة الفعالة للمرأة في جهود التنمية وتعظيم الاعتماد على الشباب

في كافة مناحيها وتحقيق أمان الطفولة وإمماج الفئات الاجتماعية

الهامشية.

**التنمية المؤسسية: والهدف منها ما يلي:**

١- الزيادة المستمرة في الاعتماد على المشاركة الشعبية في تحقيق للتنمية

المحلية من خلال رفع كفاءة المنظمات الأهلية والاعتماد على تعبئة

وتنظيم هذه المشاركة وعدالة إقتسام أعباء التنمية وعدالة توزيع

عوائدها.

٢- التعسيق المستمر للامركزية المحلية، بالزيادة المضطردة لأدوار ومسؤوليات المنظمات المحلية في هذه التنمية.

٣- تحقيق درجات أعلى للتساند الوظيفي والتكامل العضوي فيما بين الجهود الحكومية وبين الجهود الأهلية المنظمة في أنشطة للتنمية المحلية.

٤- تحقيق درجات أعلى من التكامل القائم على العدالة فيما بين تنمية المجتمع المحلي وتنمية المجتمع القومي.

الأهداف التي سيتم وضعها وتحديدها الكمي والكيفي على مستوى كل مجتمع محلي مستهدف على حدة في إطار الأهداف العامة سالفة الذكر:

سيتم وضع هذه الأهداف المحددة للمجتمع المحلي المقصود، من خلال مشاركة شعبية منظمة أثناء تخطيط برنامجه المحلي للتنمية الريفية المتكاملة، ومن الضروري أن تتضمن هذه الأهداف المحلية مؤشرات تنموية محددة ذات طبيعة كمية كلما كان ذلك ممكناً، تبين المستويات المستهدف تحقيقها، وعلى الأقل بما يعادل أهداف عقد الطفولة، وتغطي مختلف جوانب التنمية الريفية وعلى الأخص ما يتعلق بما يلي:

- |  |                                 |
|--|---------------------------------|
| ١. ترشيد استخدام وصيانة موارد البيئة الطبيعية. | ٢. مياه الشرب والصرف الصحي.     |
| ٣. الإسكان الريفي.                             | ٤. الطرق والمواصلات والاتصالات. |
| ٥. الطاقة للإضاءة والتشغيل.                    | ٦. للدفاع المدني.               |
| ٧. محو الأمية.                                 | ٨. خدمات التعليم للنظامي.       |
| ٩. الخدمات الصحية.                             | ١٠. تحسين المستوى الغذائي.      |
| ١١. خدمات رعاية الأمومة.                       | ١٢. تنظيم الأسرة.               |
| ١٣. الخدمات الروحية والدينية.                  | ١٤. خدمات الإعلام والاتصال.     |
| ١٥. خدمات التأهيل والتدريب.                    | ١٦. الخدمات الثقافية.           |
| ١٧. خدمات التكافل الاجتماعي.                   | ١٨. خدمات الإدارة والأمن.       |
| ١٩. خدمات العدالة.                             | ٢٠. خدمات الترويج.              |

٢١. مشاركة المرأة.  
 ٢٣. زيادة الإنتاج المحلي الطبيعي.  
 ٢٤. زيادة القيمة المضافة للإنتاج المحلي.  
 ٢٥. زيادة القوى البشرية النشطة اقتصاديا.  
 ٢٦. زيادة متوسط الدخل الفردي والأسري.  
 ٢٧. تقريب الفوارق الداخلية الفردية.  
 ٢٨. تنويع مصادر الدخل المحلي.  
 ٢٩. تصنيع الريف.  
 ٣٠. زيادة الاستثمار المحلي.  
 ٣١. إدماج الفئات الهامشية.  
 ٣٢. المشاركة الشعبية في التنمية.  
 ٣٣. اللامركزية.  
 ٣٤. فاعلية المنظمات الأهلية.  
 ٣٥. الممارسة الديمقراطية.

### الأساليب:

يصعب وضع قائمة محددة للأساليب التي يمكن اتباعها لتحقيق الأهداف التنموية في جميع المجتمعات المستهدفة وذلك نظرا لأن المشاركة الشعبية تعد هدفا للتنمية الريفية وهي تختلف في أنماطها المقبولة مجتمعيا من مجتمع ريفي لآخر حسب حجم ومستوى خبراته وثقافته المحلية وتركيبه الاجتماعية لذلك يمكن فقط وضع إطار عام محدد وحاكم بين الحدود التي يجب أن تكون داخلها أساليب وطرق إنجاز الأهداف التنموية، بما يحقق اتساق هذه الأساليب مع تلك الأهداف أي تتناسب الوسائل مع الغايات.

### الإطار المحدد للأساليب التنموية:

١. الاعتماد على استثارة القوى والدافعية الداخلية المحلية كسي تطلب بالتغيير للتنموي وتحقيقه، وعدم فرض هذا التغيير من خارج المجتمع المحلي، ويشمل ذلك الحالات التي تتطلب تشريعا أو تنظيميا من مستويات مركزية، حيث يجب أن يأتي هذا التدخل المركزي من خلال استثارة مطلوبة واعية بمدها وأهدافه.

٢. الاعتماد في استئثار المجتمع على الإقناع العقلي والمنطقي القائم على أسس موضوعية، وليس الإرغام أو القهر أو المصادرة على البديل أو الاستمالة العاطفية المجردة غير المؤيدة بالمعايير الموضوعية.
٣. الاعتماد على المشاركة الشعبية المحلية المبنية على إنكاء الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية عن التنمية الريفية لدى مواطني المجتمع المحلي، ومن خلال ممارستهم الفعلية لهذه المسؤولية عند اختيار وتخطيط وتمويل وتنفيذ وتقييم برامج وأنشطة التنمية المحلية.
٤. الاعتماد على العمل المجتمعي المؤسسي من خلال منظمات أهلية، تطوعية (اختيارية) وديمقراطية ذاتية الاعتماد لتقوم بتعبئة وحشد موارد المجتمع المحلي وتنظيم المشاركة الشعبية في جهود تنمية وتحقيق اقتسام فرص وأعباء التنمية، وأيضاً عدالة توزيع عوائدها بين كل أبناء المجتمع المحلي بمختلف فئاتهم وتراعي العدالة بين حقوق الجيل الحاضر والأجيال التالية في الفرص التنموية.
٥. الاعتماد على التكامل العضوي والتساند الوظيفي بين جميع أنشطة التنمية الريفية أي كانت مصادرها والأطراف المسنولة عنها شعبية أو حكومية وتأكيد الإدراك المتبادل لهذا التكامل وجوهريته لدى كافة المشاركين في تلك الأنشطة.
٦. الاعتماد على المنهج العلمي في كافة مراحل إعداد وتخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة التنمية الريفية من خلال معونة فنية تقدم للمجتمع المحلي بمفهوم تبادل الخبرة وليس فرضها.
٧. الجهود الحكومية في أنشطة التنمية الريفية مكاملة ومساعدة للجهود الأهلية غير الحكومية المنظمة، وتحقيق تعميق اللامركزية، وعدالة توزيع الموارد القومية بين المجتمعات المحلية، وتقوم بأدوار تنفيذية فعالة في الأنشطة التنموية ذات الطبيعة العامة، تعمل باعتبارها سلطة

اجتماعية مفوضة قابلة للمسائلة أمام المجتمع المحلي، وتراعي ضبط توجيهات وفاعليات التنمية المحلية في إطار التنمية القومية والتشريعات والقوانين السارية.

٨. مهما كانت الأساليب التنموية المستخدمة فإنها يجب أن تحافظ على فرص استدامة وتواصل واستمرارية للتنمية مستقبلا مراعية العدالة بين حقوق الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.

٩. مهما كانت الأساليب التنموية المستخدمة فإنها يجب ألا تتعارض مع القيم الاجتماعية الأساسية للمجتمع المستمدة من عقيدته الدينية الخالصة النقية والتقاليد الاجتماعية الراسخة التي تحافظ على صلابته وتماسك ووحدة المجتمع.

١٠. تقدير أن التغيير التنموي عملية تراكمية تجري خلال مدى زمني يختلف طوله بحسب الظروف الخاصة بكل مجتمع محلي، ومن الضروري قبول هذا المدى الزمني للتنمية دون تسرع يجهض فرصها.

### **منهجية العمل:**

#### **أولاً: على المستوى العام: المرحلة التمييزية للبرنامج وتشمل:**

١. بناء رأي عام مستنير وموضوعي يتبنى فكرة البرنامج القومي.
٢. بلورة آليات تحقق تكامل الأنشطة الحكومية والشعبية في التنمية الريفية وذلك على المستوى القومي والإقليمي والمحلي.
٣. إعداد القيادات المسؤولة عن توجيه الجهود الحكومية والشعبية في البرنامج.
٤. الدعم الفني إعداد مخطط البرنامج القومي وبرمجته الزمنية حتى نهاية العقد على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

**ثانياً: على المستوى الخامس في كل وحدة عملية ريفية ينفذ بها البرنامج، وتشمل منهجية البرنامج المراحل الخمس التالية:**

**١. المرحلة الأولى: التعرف:**

وتستهدف رسم خريطة اقتصادية للمجتمع الريفي المحلي ويتضمن ذلك جمع وتحليل معلومات عن:

١. الموارد الطبيعية والمادية المتاحة وأوجه وتقنيات استغلالها الراهن.
٢. الموارد البشرية خصائصها وأنشطتها.
٣. الخدمات المتاحة كماً ونوعاً.
٤. المنظمات الاجتماعية الأهلية (غير الحكومية) ومواردها المادية والبشرية وأنشطتها.
٥. النسق الاجتماعي القائم (القيم، التقاليد، العادات، الفئات الاجتماعية، بناء القوة والاتصال).
٦. الخبرة التنموية السابقة لدى المجتمع المحلي.

**للمرحلة الثانية: تحريك المجتمع:**

وتستهدف تركيز انتباه المجتمع المحلي على إمكانياته وموارده غير المستغلة بكفاءة ومشاكله واحتياجاته التنموية، واستثارة مشاركة أبنائه للتفكير في كيفية تحسين الأوضاع من خلال جهودهم الذاتية بالدرجة الأولى ومساعدة الحكومة بالدرجة الثانية وتشمل المرحلة:

١. عرض نتائج مرحلة التعرف على القيادات المحلية لبلورة توجهات عامة ومشاركة لديهم.
٢. عرض نتائج مرحلة التعرف على القاعدة للعريضة من أهالي المجتمع من خلال لقاءات مصغرة قطاعية وجغرافية.
٣. إحاطة أبناء المجتمع بنماذج وخبرات تنموية مطبقة فعلاً في مجتمعات محلية مشابهة (داخليا وخارجيا).



٤. تنشيط ذاكرة المجتمع بخبراته التنموية السابقة وربطها بفرص جديدة للتنمية المحلية.

#### المرحلة الثالثة: التخطيط:

وتستهدف وضع خطة للتنمية المتكاملة تحقق تطلعات أبناء المجتمع المحلي بكافة تفاصيلها الفنية وبرامجها الزمنية، وتوزيعه لأوارها على المنظمات والأفراد للمشاركة في تنفيذها وتشمل المرحلة:

١. بلورة قائمة متفق عليها للمشاكل والفجوات التي تواجه التنمية المحلية.  
٢. ترتيب أولويات المشاكل وفقاً للإمكانيات الذاتية المحلية المتاحة لمواجهتها.

٣. تحديد طبيعة البرامج التنموية التي يمكن اقتراحها للتغلب على المشاكل وفق أولوياتها، والمشروعات التي يمكن أن تتضمنها هذه البرامج.

٤. دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل مشروع مرشح كي تتضمنه خطة التنمية المحلية.

٥. وضع النصور النهائي لخطة التنمية المحلية متضمنة فقط المشروعات ذات الجدوى.

٦. توزيع أدوار ومسؤوليات التنفيذ على المنظمات والأفراد.

#### المرحلة الرابعة: التنفيذ:

وتستهدف ترجمة خطة التنمية الريفية المحلية وبرامجها ومشروعاتها إلى واقع عملي من خلال قيام كل منظمة وفرد بمهامه وأدواره حسب الخطة، ووفق تتابعها الزمني.

#### المرحلة الخامسة: التقييم:

وتستهدف قياس وتقدير كم ونوعية ما تم إنجازه من أهداف خطة التنمية المحلية، وهي مرحلة لا تقع فقط في نهاية البرنامج أو بعد تنفيذه، بل إنها

مطلوبة لكل مرحلة من مراحل العمل للتنموي السابق، وعلى أساسها يتم تخطيط البرامج التنموية التالية:

### **مجالات المشروعات في خطط التنمية الريفية:**

مع التأكيد على خصوصية ظروف كل مجتمع محلي مستهدف بالبرنامج، وضرورة أن تكون خطة للتنمية الريفية في إطاره محلية البناء والتشكيل، كما أن المشروعات التي ستخرج فيها تكن خاضعة مسبقاً لدراسات جدوى فنية ومالية واقتصادية واجتماعية وبيئية، فإنه يمكن وضع إطار عام لمجالات المشروعات التنموية الريفية وطرح بعض أمثلة لهذه المشروعات على النحو السابق، ويقوم القسم المختص بالتنمية الريفية بالمركز بمهام الأمانة الفنية لها.

### **لجنة التنمية الريفية بالوحدة المحلية بالقرية:**

وهي آلية العمل التكاملي للبرامج على المستوى المحلي القاعدي، وتشكل في كل وحدة محلية قروية (أو ظهير ريفي بالمحافظة حسب الأحوال)، بقرار من المحافظ برئاسة رئيس الوحدة المحلية القروية، وتضم مسئولى الأجهزة التنفيذية وممثلي المنظمات الشعبية والأهلية والقيادات الطبيعية والخبراء ويتولى أمانتها قسم تنمية القرية بالوحدة المحلية القروية.

### **وتختص لجنة التنمية الريفية بالوحدة المحلية بما يلي:**

١. وضع خطة للتنمية الريفية المحلية وفق الأولويات التي يقرها مواطنو القرية ويشمل ذلك تفاصيل البرنامج والمشروعات والأنشطة التنموية المحلية بما يحقق كفاءة استغلال الموارد المتاحة سواء الذاتية منها أو المخصصة من المستوى الأعلى.
٢. توزيع الأدوار والمسئوليات على كافة الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الشعبية والحكومية والمنوط بها تنفيذ البرنامج والمشروعات والأنشطة

الواردة في خطة التنمية الريفية المحلية بما يحقق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين هذه الجهات.

٣. الإشراف على تكبير الإسهامات الشعبية والعينية التي يرتضيها مواطنو القرية للمشاركة في تنفيذ البرنامج.

٤. متابعة وتقييم مراحل تنفيذ البرنامج على المستوى المحلي.

٥. اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتنفيذ البرنامج، وحل ما قد يعترضه من عقبات.

٦. رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح البرنامج إلى لجنة المحافظة.

### **الوزارات والجهات المركزية:**

من خلال التنسيق والتكامل في إطار اللجنة القومية للتنمية الريفية وبالتعاون مع جهاز بناء وتنمية القرية كأمين فنية لهذه اللجنة، تتولى الوزارات والجهات المركزية المهام التالية على الأقل بالنسبة للبرنامج.

١. المشاركة في وضع الخطة العامة للبرنامج على المستوى الإقليمي.

٢. المشاركة من خلال المديريات والفروع الإقليمية في وضع الخطة الإقليمية للبرنامج على مستوى المحافظة.

٣. المشاركة من خلال ممثليها التنفيذيين على المستوى المحلي في وضع خطة التنمية الريفية على المستوى المحلي للقروي.

٤. المشاركة في توفير الدعم والإشراف الفني بما يكفل نجاح تنفيذ البرنامج على كافة المستويات (القومي، الإقليمي، المحلي).

٥. النقل المتواصل للاختصاصات وتنفيذ مشروعات هذه الوزارات والجهات المركزية، والتي لا زالت تحتفظ مركزيا بمسؤولية تنفيذها في النطاق الجغرافي للقرى، وذلك إلى السلطات المحلية بما يحقق التعمق والتواصل للامركزية التخطيط والتنفيذ، وأيضاً بما يدعم فرص جذب

المشاركة الشعبية للإسهام في هذا التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي القروي.

٦. بوجه خاص تتولى وزارات التخطيط والتعاون الدولي والمالية مهام العمل على توفير الاعتمادات المالية والحكومية والموارد الأجنبية الممكن تدبيرها، وذلك لتمويل احتياجات البرنامج في إطار السياسات والخطط التي تقرها اللجنة القومية للتنمية الريفية بما يسمح بتخصيص قدر محدد من هذه الموارد (الحكومية والأجنبية)، وذلك للمستوى المحلي القروي، بما يتيح للجان المحلية للتنمية الريفية وضع خططها للتنمية المحلية في ضوء هذه الموارد المخصصة باعتبارها موارد مكملة، وإن تقرر على مستواها حجم المشاركة الشعبية والموارد والإسهامات الذاتية التي يمكن تعبئتها لتحقيق أهداف التنمية الريفية على المستوى المحلي باعتبارها الموارد الأصلية والأساسية للبرنامج.

#### **الجامعات ومراكز البحث العلمي:**

وتتولى توفير الدعم الفني المطلوب لتنفيذ البرنامج وخططه ومشروعاته على كافة مستوياته وعلى الأخص المستوى المحلي القروي من خلال مجموعات خبرة فنية متكاملة لتخصصات تعمل بالتعاون مع جهاز بناء وتنمية القرية المصرية.

#### **المنظمات الأهلية غير الحكومية:**

مثل التعاونيات الأهلية بأنواعها، وتتولى:

١. الإسهام في تعبئة وتحريك منظم للمشاركة الشعبية في تخطيط وتنفيذ البرنامج وخططه على المستوى المحلي القروي.
٢. التنفيذ الميداني للمشروعات والأنشطة الواردة في خطة التنمية الريفية المحلية التي تقع في نطاق أغراضها القانونية بحسب ما تعهد به إليهما للجان المحلية للبرنامج.

## **صندوق التنمية المحلية:**

التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية ويعمل كآلية إقراض للمشروعات والأنشطة ذات العائد المالي التي يتم تنفيذها في المستوى المحلي حسب للخطط المحلية للتنمية الريفية من خلال المواطنين (مفردات القطاع الخاص) والمنظمات الأهلية غير الحكومية.

ويركز الصندوق على تمويل المشروعات ذات التوجه المجتمعي (التي تحقق مصالح أصحاب المشروع ومصالح المجتمع المحلي أيضا)، وكذلك إلى تحقيق نشر التقنيات الحديثة في التنمية الريفية، والمكثفة لعنصر العمل والمحققة للتكامل العضوي مع باقي مكونات الخطة المحلية والتي نحافظ على البيئة.

## **جهات المعونة الأجنبية:**

يقوم جهاز بناء وتنمية القرية المصرية باجذاب هذه الجهات الأجنبية لكي تسهم في نجاح البرنامج من خلال مشاركتهم في الدعم المادي والفني لتنفيذ مشروعات محددة فيه.

وفي إطار الخطة العامة التي مستعصها اللجنة القومية للتنمية الريفية، يتم طرح مجموعة محددة من المشروعات التي يمكن أن تسهم فيها جهات المعونة الأجنبية، ويتم تنفيذها في الوحدات المحلية القروية التي يطبق فيها البرنامج حسب مراحله الزمنية.

وفي إطار التنسيق الذي ستقوم به اللجنة القومية للتنمية الريفية، ومن خلال التعاون الوثيق بمفهوم تكاملي بين كافة الجهات المصرية الحكومية والأهلية ذات العلاقات بتنفيذ المشروعات الممولة من جهات أجنبية والمنفذة في الريف المصري، يتم بلورة إطار مؤسسي موحد لكل من المشروعات التالية:

## **مشروعات البنية الأساسية ومن نماذجها:**

١. مياه الشرب.
٢. الصرف الصحي.
٣. الطرق.
٤. المعديات والكباري.

٥. الكهرباء والطاقة.
٦. النفاذ المدني.
٧. النظافة والتجميل.
٨. التخطيط العمراني.
٩. البريد والاتصالات.
١٠. الأسواق العامة.
١١. نقاط النسيج.
١٢. معالجة المخلفات البشرية (القمامة).
١٣. خدمات الري والصرف الصحي.
١٤. حماية البيئة.

### مشروعات التنمية البشرية ومن نماذجها:

١. الخدمات التعليمية.
٢. الخدمات الصحية.
٣. الخدمات الثقافية.
٤. الخدمات الروحية.
٥. الخدمات العلاجية.
٦. الخدمات الشبابية.
٧. الخدمات الترويحية.
٨. خدمات المتقاعدين والمعاقين.
٩. خدمات الطفولة.
١٠. خدمات تنمية المرأة.
١١. خدمات المعلومات.
١٢. خدمات محو الأمية.
١٣. خدمات تنظيم الأسرة.
١٤. خدمات التكريب.
١٥. خدمات التكافل الاجتماعي.
١٦. خدمات رعاية الموهوبين.

### مشروعات التنمية الاقتصادية ومن نماذجها:

#### تحسين ورفع خصوبة الأراضي:

١. الصرف المغطى.
٢. تطهير المرلوي والمصارف الخاصة.
٣. الميكنة للزراعية.
٤. الزراعات المحمية.
٥. الإرشاد الزراعي.
٦. الخدمات البيطرية.
٧. المقاومة الزراعية الجماعية للأفات.
٨. تسمين الماشية.
٩. إنتاج داجني.
١٠. تصنيع أعلاف.
١١. تصنيع مخلفات الحقل.
١٢. تجهيز منتجات للتسويق.
١٣. تسويق تعاوني للمنتج.
١٤. إنتاج عسل.
١٥. تربية أسماك.
١٦. إنتاج حرير طبيعي.

١٧.	إنتاج وتصنيع ألبان.	١٨.	تقطير زيوت نباتية.
١٩.	صناعة بيئية (جريد، كلیم، فخار).	٢٠.	إنتاج ملابس.
٢١.	تريكو ونسيج.	٢٢.	صناعات خشبية.
٢٣.	صناعات جلدية.	٢٤.	صناعات بلاستيكية.
٢٥.	صناعات رخام وبلاط.	٢٦.	صناعة تلج.
٢٧.	صناعات هندسية.	٢٨.	صناعات دقيقة وإلكترونية.
٢٩.	مراكز خدمات آلية.	٣٠.	نقل ركاب.
٣١.	نقل بضائع.	٣٢.	منافذ توزيع متنوعة.
٣٣.	محطات وقود وشحم.	٣٤.	مراكز إصلاح وصيانة.
٣٥.	سياحة ريفية.		

### الآثار المتوقعة لبرنامج شروق:

وباستكمال تنفيذ إستراتيجية برنامج شروق من خلال خطته الأربع (الإرساء، الانطلاق، التوجه، الاستدامة)، عام ٢٠١٧م، فمن المأمول أن تتطرق جهود التنمية الريفية متواصلة مستدامة اعتماداً على المشاركة الشعبية المتزايدة والمتسعة المدى بما يحقق أفضل فرص التنمية القومية، ويسهم في تحقيق الآثار المرجوة لبرنامج شروق على المستوى الوطني، وفي مقدمتها:

١. زيادة الدخل القومي من خلال الارتقاء والإنتاجية الريفية وعدالة توزيع الدخل بين المواطنين.
٢. زيادة قيمة الصادرات من خلال الارتقاء بمواصفات الإنتاج وتوفير فائض منه، وإدخال أنواع جديدة في قائمة الصادرات بتصنيع الريف.
٣. خفض قيمة الواردات بما سيتحقق من زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين مواصفات الإنتاج وتوزيعه.
٤. خفض أعباء الدولة المالية في عمليات التنمية بزيادة ما سوف تتحمله الإسهامات الشعبية فيها.

٥. ارتفاع معدلات تشغيل القوى العاملة من خلال إتاحة مزيد من فرص العمل المستقر المنتج بما يسهم جذريا في علاج مشكلة البطالة.
٦. تقليل معدلات الهجرة الريفية الحضرية، وبالتالي الحد من ظهور مشاكل العشوائيات في المدن بكل أعبائها المالية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
٧. الحد من تفاقم مشكلات عديدة خطيرة تواجه التنمية القومية، وفي مقدمتها مشاكل زيادة السكان واختلال توزيعهم الجغرافي وتدني الخصائص النوعية للسكان (صحياً وتعليمياً وثقافياً) والإدمان والاتحراف والتطرف.
٨. تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي السياسي في البلاد من خلال شعور الريفيين وهم أكثر من نصف سكان المجتمع بعدالة ما يحصلون عليه من عوائد للتنمية مقابل ما يتحملونه من أعباء.
٩. تأكيد تواصل التنمية واستدامتها خلال تحولها إلى حركة شعبية مستمرة بزيادة دور المشاركة الشعبية المنظمة مؤسسياً في صنعها.

#### **العلاقات المؤسسية:**

نظرا لقومية البرنامج واتساع نطاق أهدافه بما يدخل في مسئولية جهات عديدة في الدولة، فإنه لا يمكن لفراد طرف واحد بتخطيطه والاضطلاع بمسئولية تنفيذه، وفي نفس الوقت لأن تعدد هذه الجهات التي لا يدخل البرنامج في نطاق مسئولياتها يفرض ضرورة وجود آليات تحقق العمل للتكاملي المنسق بين جهود كافة الجهات، وذلك على المستوى القومي والإقليمي (المحافظات) المحلي والقروي.

بالإضافة إلى اللجنة الوزارية المشكلة للبرنامج بقرار مجلس الوزراء من السادة الوزراء المعنيين، ومتابعة مجلس المحافظين لتقارير دورية عن البرنامج، فإن آليات عمل برنامج "شروق" هي:



## **اللجنة القومية للتنمية الريفية:**

وهي آلية العمل التكاملي للبرنامج على المستوى القومي، حيث تتشكل لجنة برنامج شروق على المستوى الوطني بقرار من السيد وزير الإدارة المحلية وبرئاسته تضم في عضويتها ممثلين لجميع الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة الريفية والمنظمات الأهلية وشخصيات عامة وقيادات برلمانية، ويتولى جهاز بناء وتنمية القرية المصرية مهام الأمانة الفنية لهذه اللجنة القومية.

### **وتختص اللجنة القومية للتنمية الريفية بالمهام التالية:**

١. وضع الاستراتيجية الشاملة للريفية وفق فلسفة واضحة.
٢. وضع الخطة العامة للبرنامج القومي للتنمية الريفية في إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
٣. وضع قواعد تخصيص أنصبة الأقاليم (المحافظات) والقرى من الموارد المالية القومية المتاحة لتنفيذ البرنامج.
٤. تحقيق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين جهود كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ البرنامج القومي.
٥. متابعة مراحل تنفيذ البرنامج وتقييمه المستمر.
٦. اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج وحل ما قد يقابله من عقبات.
٧. اقتراح التعديلات أو التغييرات التشريعية والمؤسسية التي قد تتطلبها حاجة البرنامج وعرضها على السلطات الدستورية المسؤولة عن إصدارها.

### **جهاز بناء وتنمية القرية المصرية:**

يقوم بمهام الأمانة الفنية للجنة القومية للتنمية الريفية، من خلال لجان نوعية وقطاعات يشترك في عضويتها ممثلين للجهات ذات العلاقة ويتولى الجهاز بصفة خاصة:

١. التحضير والإعداد الفني لما يتم عرضه على اللجنة القومية وفق اختصاصاتها.
٢. متابعة تنفيذ قرارات اللجنة القومية ورفع النتائج إليها.
٣. تنسيق خطط التنمية القروية في حدود الموارد المتاحة وفق القواعد العامة التي تقرها اللجنة القومية.
٤. تنفيذ الدراسات والبرامج التدريبية المتعلقة بالبرنامج.
٥. متابعة تنفيذ مشروعات البرنامج على المستوى الإقليمي والمحلي.
٦. القيام بدور المنسق والمروج لمشاركة جهات المعونة الأجنبية التي يمكن أن تسهم في تنفيذ البرنامج.
٧. تنسيق جهود المعونة الفنية المقدمة للبرنامج على كافة مستويات العمل.
٨. ما قد تعهد به آلية اللجنة القومية من مهام أخرى لتنفيذ البرنامج.

#### **لجنة التنمية الريفية بالمحافظة:**

وهي آلية العمل الشامل للبرنامج على المستوى الإقليمي، وتشكل في كل محافظة بقرار من السيد المحافظ برنامجه، وتضم في عضويتها قيادات التنفيذية والشعبية وممثلين للمنظمات الأهلية وعدد من الخبراء، وتتولى إدارة بناء وتنمية القرية بالمحافظة مهام الأمانة الفنية لهذه اللجنة. وتختص لجنة التنمية الريفية بالمحافظة بالمهام التالية:

١. وضع الخطة الإقليمية لتنفيذ البرنامج القومي بالمحافظة في إطار الخطة العامة للبرنامج التي أقرتها اللجنة القومية.
٢. تحقيق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين جهود كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ البرنامج على المستوى الإقليمي.
٣. متابعة وتقييم مراحل تنفيذ البرنامج.
٤. اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج وحل ما قد يعترضه من مشكلات.

٥. رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح البرنامج إلى اللجنة القومية.

### **لجنة التنمية الريفية بالمركز:**

وهي آلية العمل التكاملية للبرنامج على المستوى المركزي الإداري، وتشكل بقرار من المحافظة برئاسة رئيس الوحدة المحلية للمركز، وتضم في عضويتها القيادات التنفيذية والشعبية وممثلين للمنظمات الأهلية وعدد من الخبراء، وتختص بذات مهام لجنة المحافظة ولكن على مستوى المركز الإداري الواحد المتشابهة الأغراض أو المجموعات المستهدفة بغض النظر عن تعدد جهات المعونة الأجنبية لها بما يكفل أقصى استفادة ممكنة من هذه المعونات الخارجية وتوظيفها لتحقيق الاستراتيجية الشاملة والخطة العامة للتنمية الريفية والتي ستضعها اللجنة القومية.

### **متطلبات مؤسسية جوهرية:**

لكي يحقق البرنامج أهدافه الاستراتيجية والعامة، فإن متطلبات مؤسسية جوهرية لا بد من توافرها وتشمل:

١. لا مركزية التخطيط لأنشطته:

بما يتسق مع منهج برنامج شروق في المشاركة الشعبية المحلية بدءاً من وضع أولويات الأنشطة وتخطيطها وتنفيذها، فهذا للتخطيط لا بد وأن يكون محلياً في صنعه وأدواته وأولوياته، وتقتصر مهام أي مستويات أعلى فقط على التنسيق لمنع التضارب أو الازدواج.

٢. المرونة الكاملة في تنفيذ الأنشطة:

بما يسمح للجان البرنامج باتباع أيسر وأسرع الطرق والأساليب في التنفيذ، وكذلك يتيح لها إعادة النظر في المحتوى التخطيطي للنشاط ومكوناته وفق متطلبات التنفيذ الفعلي، (بحجم ونوعية المشاركة الشعبية الواقعية في هذا التنفيذ).

### ٣. تكامل المساعدات الحكومية مع المشاركة الشعبية:

بما يسمح بالمزج الكامل دون أي معوقات بين المساعدات المالية الحكومية وبين المشاركة الشعبية للمالية في وعاء تجميعي واحد يكون هو المورد المالي الوحيد لتنفيذ النشاط المحدد الوارد في خطة للتنمية المحلية.

### ٤. الاستثمار البشري يفوق في أهميته الاستثمار العيني:

إن برنامج شروق ليس برنامجاً استثمارياً عالياً يتفق عليه لمجرد إقامة منشآت ومبان وتوفير معدات وتجهيزات مادية للخدمات، بل إنه يستهدف وبدرجة أكبر تغييراً في أساليب التفكير والعمل التنموي الريفى لتحويل المواطن من متلقي للتنمية إلى صانع لها، وهو ما يتطلب اتفاقاً استثمارياً بشرياً موازياً في التدريب والمعونة الفنية تؤدي عوائده قصيرة المدى مزيداً من المشاركة الشعبية المالية في تمويل الأنشطة بما يخفف أعباء الدولة تجاهها، بينما تكون عوائده بعيدة المدى (ضمان استدامة وتواصل التنمية لصالح الجيل الحاضر والجيل القادم).

### تمويل البرنامج:

نظراً لاعتماد البرنامج أساساً على لامركزية (أي محلية) تخطيطية وتأكيد على المشاركة الشعبية في توفير المتطلبات واعتبار الجهود الحكومية مكمل ومساندة وليست الأصل فيه، فإنه يصعب تقدير رقم محدد بالتكلفة المتوقعة لتنفيذه.

ولكي يمكن على الأقل اعتبار ما تخصصه الحكومة من اعتمادات لتوفير خدمات محددة للريف من خلال الميزانيات السنوية للوزارات والمحافظات في مجملها هي قيمة ما يمكن أن تسهم به في البرنامج حيث يتم من خلال آليات التنسيق والتكامل التي سيعمل بها البرنامج حشد وتعبئة هذه الاعتمادات بما يخدم فرص تنفيذه خلال مراحله الزمنية المتتالية.

وعلى سبيل المثال فإن الموازنة العامة للدولة عن العام المالي ١٩٩٥/٩٤، تضمنت في اعتمادات الباب الثالث نحو ١١,٥ مليار جنيه استثمارات موزعة على مشروعات معينة سيتم تنفيذها في محافظات الجمهورية.

وقد أُنجز من هذه القيمة نحو ٠,٦ مليار جنيه فقط للمحافظات مباشرة أي نسبة ٥,٨% تقريباً من جملتها، في حين تم الاحتفاظ بالباقي أو ١٠,٩ مليار جنيه تقريباً، بما يعادل ٩٤,٢% من جملتها كي تنفذ في المحافظات من خلال الوزارات والجهات المركزية، وذلك دون تحديد أو توزيع مخصص معلوم لأي من هذه الاستثمارات على المستوى المحلي القروي حيث يترك ذلك لجهات التنفيذ (سواء الوزارات أو المحافظات).

وسيكون ضرورياً توفير فرصة حقيقية لنجاح البرنامج أن يتم تخصيص معلوم ومحدد من هذه الاستثمارات الحكومية للوحدات المحلية القروية التي ينفذ بها البرنامج خلال مراحله المتدرجة ويتم التوسع تدريجياً في عدد الوحدات المحلية القروية التي يتم تخطيطياً تخصيص اعتمادات محددة لاستثمارها وذلك وفق التتابع الزمني لتنفيذ البرنامج القومي.

وبنفس المفهوم والمنهج يتم تحديد حجم التمويل الممكن تخصيصه للوحدات المحلية القروية المنفذ بها البرنامج وذلك من الموارد الأجنبية المتاحة سواء في صورة منح أو مشروعات ممولة من جهات أجنبية إما كانت الجهات المصرية المتلقية لها.

ومن ثم يصبح أمام المجتمع المحلي فرصة أن يضع خطة التنمية المحلية في ضوء موارد حكومية وخارجية محددة مقررًا لذاته حجم مشاركته الشعبية والموارد الذاتية المحلية التي سيتمكن تعيئتها ليحقق أهدافه التنموية والتي سيضعها ويقررها محلياً، وستكون الموارد الذاتية المحلية الممكن إتاحتها

محصلة طبيعية لجهود استئارة المشاركة الشعبية ومدى النجاح في تنظيمها وتعبئتها.

ووفقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية تم إدراج البرنامج القومي للتنمية الريفية "شروق" في السنة الرابعة من الخطة الخمسية ٩٢-١٩٩٧م باعتمادات حكومية بلغت ٥٩ مليون جنيه للعام المالي ١٩٩٦/٩٥م، وذلك موزعة على سبعة جهات إسناد حكومية.

وفي ضوء هذا الاعتماد المالي لعام ١٩٩٦/٩٥م، وما تحقق بالفعل من مشاركات شعبية مالية فقد تم وضع تقديرات الاحتياجات التمويلية للبرنامج حتى عام ٢٠١٧م، وأخذاً في الاعتبار للتوسع في إعداد القرى المطبق فيها البرنامج، وكذلك المكونات الاستراتيجية السالف الإشارة إليها.

تعقيب:

لقد أصبحت التنمية المتكاملة هي الصيغة المثلى لتنمية المجتمع المحلي الريفي والتي تستهدف إحداث تغييرات في المجتمع المحلي، تؤدي بدورها إلى تحقيق الرفاهية لسكان هذا المجتمع، وذلك عن طريق مشاركتهم في كل خطوات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لهذه العملية.

ومن خلال العرض السابق للبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة شروق نستطيع أن نحدد بعض الجوانب الهامة التي ركز عليها هذا المشروع:

١- يهتم البرنامج بجميع سكان المجتمع الريفي، فهو ليس مقتصر على فئة دون أخرى، أو جماعة دون أخرى.

٢- يهتم البرنامج بتحسين كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصولاً إلى تحقيق لرفاهية سكان المجتمع.

٣- يهتم البرنامج بإحداث تغييرات في المجتمع الريفي وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة.

٤- المشكلات المجتمعية تعوق برامج التنمية الريفية ومن هنا اهتم البرنامج بحل المشكلات المجتمعية.

٥- البرنامج يقوم على فلسفة معتمدة على حقائق أهمها:

أ- الجهود الذاتية لسكان المجتمع.

ب- مشاركة سكان المجتمع في وضع وتنفيذ وتقييم البرنامج.

٦- البرنامج يتضمن المساعدة الفنية من قبل المسؤولين الرسميين الحكوميين.

٧- لا بد وأن تتضامن وتشارك كل التخصصات الموجودة في المجتمع من أجل إنجاح هذا المشروع.

٨- يهتم البرنامج بتحقيق عدة أهداف أهمها:

أ. أهداف العملية: إحداث تغييرات في سلوكيات سكان المجتمع.

ب. أهداف الإنجاز: إحداث تغييرات مادية في المجتمع.

٩- هذه العملية: هي عملية تعليمية من خلالها يمكن اكتساب سكان المجتمع بعض المعارف التي تساعدهم على المشاركة الفعالة في إنجاح هذا البرنامج وأيضا يمكن من خلالها إكسابهم كيفية المشاركة في صنع وتنفيذ القرار.

١٠- الأساس في هذا البرنامج أنه يقوم على أساس ديمقراطي في مشاركة السكان في وضع وتنفيذ وتقييم البرنامج للتنموي.

١١- صمم البرنامج على أساس احتياجات سكان المجتمع المحلي الفعلية.

رابعا: تجربة تنمية المجتمع المحلي الريفي بالهند:

وهي تجربة قامت بها منظمة فيكاس ماندالز في دلهي وقامت هذه

المنظمة بعمل أنشطة ومشروعات بهدف التنمية المحلية في منظمة ريفية تابعة لدلهي في مجالات متنوعة أهمها:

أ- تحسين الظروف الطبيعية خاصة مياه الشرب والمرافق.

ب- الاهتمام بالرعاية الصحية من خلال تطعيم الأمهات خلال الحمل وبرامج خاصة بكيفية رعاية الطفولة ونشر الثقافة الصحية بين الناس.

ج- الاهتمام ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار.

د- الاهتمام بالثقافة وتدعيم العادات والتقاليد الإيجابية التي تدعم تنمية المجتمع.

هـ- الاهتمام بالنواحي الاقتصادية خاصة المشروعات الصغيرة وكيفية إدارتها وتمويلها.

و- العمل على تنمية الوعي خاصة ضبط المملوك المنحرف وDeviant Behavior والعمل على الحد منه خاصة لانتهاك القانون ولعب القمار وغيرها من الجرائم التي تهدد المجتمع وجهود التنمية المحلية.

ولقد قامت المنظمة بتنفيذ ١٣٤٦ مشروعا وبلغ عدد المشاركين بجهودهم الذاتية منها ٢٣٤٢٢٢ مواطناً ريفياً هندية في المناطق التي نشئ فيها مراكز لتلك المنظمة، ولقد اتبعت المنظمة الأسلوب العلمي في دراسة المشروعات التي تم تنفيذها وكان من أهم أولويات هذه المشروعات ضرورة إجراء تحسينات في المرافق والظروف الطبيعية، بينما جاء الاهتمام بالصحة العامة وصحة البيئة في المرتبة الثانية، أما الاهتمام بالأنشطة الترفيهية والثقافية فقد جاء في المرتبة الثالثة، وإجراء التحسينات الاقتصادية وكان في المرتبة الرابعة.

وعلى ضوء هذه الأولويات تم وضع تخطيط متكامل كما تم تحديد الأنوار المختلفة التي يمكن أن يشارك من خلالها المواطنون بجهودهم الذاتية في كل مجال من هذه الأولويات، بالإضافة إلى ذلك فقد وضعت منظمة فيكاس ماندالز مجموعة من الأسس التي شارك على أساسها المواطنون فيها:



أ. توسيع مساحة اشتراك المواطنين وتشجيعهم على إدراك الاحتياجات وأولوياتها بالنسبة لهم، فقد استعانت المنظمة بجهود المتخصصين في تبصير وتوعية المواطنين بهذه الاحتياجات.

ب. تحديد الاحتياجات المدركة ويتم تشجيع المواطنين على الاشتراك بإمكانيتهم الذاتية وبدون هذه المشاركة، لا يشعر المواطنون خلال التنفيذ بامتلاكهم للمشروعات التي يشاركون فيها.

ج. البعد عن المشروعات التي تتجاوز إمكانات وطاقت المواطنين، لذلك بدأت بعض مراكز هذه المنظمة في إشراك المواطنين في بعض الأعمال البسيطة مثل وضع الأسماء والأرقام على المنازل أو تنظيف ودهان فناءات المنازل أو تهديد وتبليط الأزقة، والتعاون على شراء ماكينات الخياطة والاشتراك في مؤسسات رعاية الأطفال والمساهمة بالمال في شراء أثاث واحتياجات مكتبات القراءة في المناطق التي تساهم فيها المنظمة، وبعد أن تزايد إقبال المواطنين على المشاركة وبمزيد من الجهد والمال بدأت المنظمة في تهيئة المواطنين للاشتراك في أنشطة ومشروعات أكثر تكلفة وتحتاج إلى مزيد من الجهد مثل تنظيم وإنشاء عدد من المدارس والمستوصفات والمتاجر التعاونية والغذائية ورياض الأطفال وتوفير الأدوية وغيرها.

د. الاستعانة بجهود الأخصائيين الاجتماعيين لتقديم المساعدات التربوية لجماعات المواطنين المشاركين بجهودهم الذاتية، وذلك لتنشيط جهودهم ليتعلموا من تجارب الآخرين كيفية المشاركة في تجارب ومشروعات تنموية تنمي ذواتهم، وانتمائهم للمجتمع في إطار ذلك قام الأخصائيون الاجتماعيون بالعديد من الأنوار المهنية كمرشدين وموجهين للسكان، بالإضافة إلى تقديم المشورة الفنية وتسهيل عمليات الاتصال بين إدارة المنظمة وجماعات المشاركين بجهودهم والمستفيدين من الخدمات.

٥. الاهتمام بسلسلة من أنشطة الجهود الذاتية The Activities in Self Help Communication Chain، وذلك لفاعلية الاتصال في إنجاح مشروعات التنمية المنفذة، وخاصة الاتصال بين الإدارة والأخصائيين الاجتماعيين وبين الإدارة واللجان التنفيذية Executive Committees، وبين الإدارة والمواطنين في الأماكن المنفردة التي تنفذ فيها المشروعات، ولقد كانت من أهم الصعوبات التي واجهت المنظمة الافتقار إلى وسائل الاتصال المناسبة وصعوبة الاتصال الكتابي بسبب جهل الناس بالقراءة والكتابة والفقر الشديد الذي أدى لانهماء المواطنين في العمل وعدم اتصالهم بمشروعات المنظمة، وكل ذلك ترتب عليه أضرار كثيرة منها:

١. جهل الناس بالأنشطة التي تقوم المنظمة بالتخطيط لها.

٢. عدم الثقة في المشروعات التي تقوم المنظمة بتنفيذها.

### نظرة عملية لتجارب المجتمع الهندي:

لو نظرنا نظرة متفحصة للتجارب التي تمت في المجتمع الهندي ووضعناها على ميزان علمي يمكن لنا أن نلاحظ ما يلي:

١. أن هذه التجارب لم تغفل في مضمونها العلمي مفهوم التنمية فهي أكتبت على المفهوم القائل بأن التنمية ما هي إلى عملية لنقل المجتمع من حال إلى حال، ومن وضع متخلف إلى وضع أكثر تقدماً أو بمعنى أدق من وضع اقتصادي واجتماعي معين لآخر أفضل منه، ولقد سعت هذه التجارب إلى تحقيق أهداف التنمية المادية وكذا الأهداف المعنوية.

٢. استخدمت هذه التجارب العديد من المبادئ التي لا بد وأن يطبقها الأخصائيون الاجتماعيون العاملون في تنمية المجتمع منها مبدأ التقبل للعادات والتقاليد في المجتمع الهندي في البداية، والتي منها معوق للتنمية، وكذا الحالة المتردية للمجتمع مثل ارتفاع نسبة الأمية والبطالة وتفتشي الأمراض وعدم استخدام التكنولوجيا، ثم العمل فيما بعد من أجل

لحد من هذه المشكلات المعوقة للتنمية، وكذلك مبدأ المشاركة وهي من المبادئ التي لا تستغني عنها تنمية المجتمع، ولا يمكن أن يكتب لعمل تنموي النجاح إلا إذا كانت هناك مشاركة فعالة ومقبولة من جانب أهالي المجتمع المحلي، كما تم الاستعانة بالخبراء سواء العاملين في المنظمات غير الحكومية أو الحكومية أو العاملين الحكوميين في التعليم والصحة والزراعة للمساعدة في المشروعات والبرامج التي تم تنفيذها، كما يتضح من التجارب المستخدم الأمثل للموارد المتاحة سواء المادية أو البشرية، ثم أيضا استخدام مبدأ التعاون وهو أيضا بالنسبة للخبراء يعد استراتيجية ومن خلاله يتم تقييم العمل بين اللجان التنفيذية داخل قرى المشروع، ثم التنسيق بين المنظمات المحلية (جميعيات التنمية داخل القرية والقرى المجاورة).

٣. اتضح من خلال التجارب استخدام التخطيط العلمي بمراحله المتعددة فلقد تم البدء بالمرحلة التمهيدية ولخصت بدراسة الاحتياجات واتصال الخبراء بالأهالي لمعرفة المشكلات والاحتياجات الملحة والموارد المتاحة سواء بشرية أو مادية، ثم المرحلة التخطيطية وتم خلالها وضع الخطط والترتيب للمشروعات بناء على الأولويات التي تم تحديدها بدقة ثم المرحلة التنفيذية وتم خلالها تنفيذ الخطط وتمثلت في المشروعات وكذا الخدمات الصحية والتعليمية والزراعية وتمت من خلال المشاركة الواسعة من جانب أهالي القرى الذين شملهم المشروع والمسؤولين عن المشروع من الخبراء والإداريين، ثم المرحلة التقييمية، وتم من خلالها تقييم الأهداف التي سعت المنظمات إلى تحقيقها أولا بأول، وشارك الأهالي جنباً إلى جنب مع المسؤولين في عملية التقييم.

٤. تم استخدام استراتيجية الإقناع وذلك لبث روح التعاون والاعتماد على الذات لإقناع المواطنين بأهمية العمل الذي تقوم به المنظمات غير

الحكومية في التنمية، وزيادة معدلات مشاركتهم في كلفة الأنشطة والبرامج التي يتم تنفيذها.

٥. تم استخدام العديد من النماذج التنموية في هذه التجارب منها نموذج التخطيط الاجتماعي الذي أشار إليه (جاك روثمان) تم من خلاله تحديد الأولويات ودراسة الاحتياجات، ومن خلال هذا النموذج تم النظر إلى أهالي المجتمع المحلي باعتبارهم مستفيدين من الخدمات والمشروعات التي تقدم ومشاركين في إيذاء الرأي من خلال تحديد المشكلات التي تواجههم وكذا احتياجاتهم والعمل لحلها أو الحد منها ما أمكن، كما تم استخدام نموذج المساعدات الفنية وتمثل في الأطباء والمدرسين والمشرفين الزراعيين والأخصائيين الاجتماعيين كل في مجاله لتنفيذ المشروعات الصحية والتعليمية والزراعية والاجتماعية... إلخ.

٦. استخدمت العديد من الأدوات في هذه التجارب منها:

أ- المقابلات وتمت مع أهالي القرى والمسؤولين وتم من خلالها تحديد الاحتياجات والمشكلات التي تعاني منها القرى ويمكن للمنظمات العمل للحد منها من خلال تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج التي شملت كل المجالات الصحية والتعليمية والزراعية والاجتماعية.

ب- الندوات وتم خلالها عرض الأهداف الخاصة بالمشروعات والبرامج التي سوف يتم تنفيذها وكانت الندوات تستهدف أيضا ضمان مشاركة واسعة وعريضة من أهالي القرى الذين شملهم المشروع.

ج- تم استخدام الوسائل السمعية والبصرية وتمثلت في الأفلام السينمائية والفيديو والملصقات والتي تم من خلالها رصد مميزات

المشروعات التي سوف يتم تنفيذها والفائدة المرجوة منها،  
والأضرار الناجمة عن عدم التنفيذ أو بقاء الوضع كما هو عليه.

٧. تم استخدام العديد من الأنوار في هذه التجارب منها على سبيل المثال:

أ. دور المخطط واقتراح من خلال تحديد الأولويات وتحديد الاحتياجات ووضع  
الخطط لإقامة المشروعات والبرامج.

٨. دور الخبير وتمثل في شرح أهداف المشروعات وبرامجها للأهالي  
والمساعدة في منح المعلومات للمسؤولين عن القرى التي سوف يشملها  
المشروع، ويتضح من خلال عرض هذه التجارب والتي تمت في الهند  
وتحليلها تحليلًا عمليًا أنها يمكن تطبيقها في المجتمع المصري وذلك  
لنشابه خصائص وسمات المجتمع المصري مع المجتمع الهندي في  
العديد من السمات وكذلك المشكلات ومن خلال تطبيقها في مصر يمكن  
أن نصل إلى:

أ- الحد من هجرة الريفيين من القرى إلى المدن وما يسببه ذلك من مشكلات  
عديدة تؤثر على التنمية المتكاملة.

ب- أهمية تدريب العاملين في مجالات التنمية الريفية لإكسابهم الخبرات  
والمهارات الضرورية التي تحتاجها المشروعات والبرامج للتنمية.

ج- أهمية مواصلة البرنامج المتكامل لمحو الأمية وتعليم الكبار لما له من أثر  
إيجابي على جهود تنمية المجتمع المحلي.

د- الاهتمام بالمشروعات الإنتاجية التي تعتمد على الموارد والخدمات في  
المناطق الريفية وذلك لاستثمارها ومنعها من التلف.

هـ- تدريب المواطنين والقيادات الحكومية كي يشاركوا بجهودهم الذاتية في  
إدارة هذه المشروعات والعمل على نجاحها.

و- ضرورة توفير برامج للتوعية والإرشاد لأهالي القرى تحثهم على المشاركة  
بجهودهم ومواردهم في مشروعات وبرامج التنمية الريفية، ويمكن أيضا

من خلال تحليل هذه التجارب أن نوجه نظر العاملين في تنمية المجتمع من الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم إلى العديد من النقاط التي تساعد على نجاحهم فيها يقومون به من جهد تنموي منها:

• استخدام مدخل الرعاية الصحية كمدخل جذاب لدى مواطني القرى يشعرون بأهميته دائماً، وبالتالي يكون حافزاً لمشاركتهم في البرامج التي نعد حوله.

• ضرورة الاستدلال الأقصى للموارد المحلية مهما كانت بسيطة لأن هذا من شأنه أن يساعد المواطنين على ابتكار مصادر جديدة لنجاح برامج التنمية ومشروعاتها حيث يشعرون بملكتهم لهذه المشروعات.

• لا بد وأن يشارك المواطنون أو ممثلوهم في قيادة العمل التنموي ولا يجب أن يستأثر بقيادة هذا العمل المسؤولون فقط.

• لا بد من قيام المسؤولين عن المشروعات والبرامج التنموية بتنظيم خطوات العمل من خلال ميثاق عمل مشترك يوضح كافة التفاصيل التي يتضمنها العمل التنموي ويشارك أهالي المجتمع المحلي في صياغته ويتفقون عليه.

• على فريق العمل التنموي في المجتمعات الريفية البعد عن الصراع العائلي والديني والطائفي الذي تنسم به بعض المجتمعات الريفية، والعمل مع جميع الأهالي بدون الدخول في هذه الموضوعات التي تعوق أي عمل تنموي.

**خامساً: خبرات من تجربة المشروع المصري الأمريكي لتحسين الخدمات**

**الريفية في الفترة من ١٩٥٣-١٩٩٦م**

**The Egyptian American Rural Improvement Services (E.A.R.I.S)**

ترجع بداية هذا المشروع إلى ١٢ مارس ١٩٥٣م وفي هذا التاريخ تم

عقد اتفاقية التعاون بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية لإقامته باعتباره

- مدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك استصلاح الأراضي لإيجاد رقعة زراعية جديدة وتضمنت الأهداف التي سعى إليها المشروع ما يلي:
- أ- استصلاح ما يقرب من ٨٠,٠٠٠ فدان في الأراضي الجديدة.
  - ب- العمل على تنمية قدرات المواطنين ليشتركوا بجهودهم الذاتية في تحسين حياتهم.
  - ج- توطين ما يقرب من ١٦,٠٠٠ من الأسر الريفية على الأراضي المستصلحة.
  - د- تمويل التعاونيات الزراعية أو الريفية.
  - هـ- بناء مدارس مهنية Vocational School والتدريب البيئي Environment Training التي توهم شباب الفلاحين بأساسيات الزراعة العلمية.
  - و- تحسين مستوى عمليات الإنتاج الزراعي.
  - ز- تحسين الصحة العامة Public Heath من خلال الاهتمام بالبيئة وتوفير الخدمات الطبية والتدريب والتعليم الصحي.
  - ح- المساعدة على تنمية الصناعات الصغيرة Small Industries .
- الفلسفة التي قام عليها المشروع:**
- وتضمنت الفلسفة التي قام عليها المشروع العديد من القواعد والأحكام منها ضرورة التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية كتمويض عن مقدار الأرض الزراعية التي تبني عليها المساكن الريفية مما يتسبب في نقص مساحة الأرض الزراعية فبعد أن كانت مساحة ما يقرب من فدان لكل مصري، أصبحت هذه المساحة لكل أربعة من المصريين في بداية الخمسينيات.
- اضطرت الزيادة السكانية ونقص المولد الغذائية المنتجة من الأراضي الزراعية الموجودة، ففي عام ١٩٥١م استوردت مصر ٤٨% من منتجات

الحبوب اللازمة في حين أن ٩٧% من الأراضي للصحراوية ممتدة بغير استصلاح.

### **أماكن تنفيذ الاتفاقية:**

تم تنفيذ الاتفاقية من خلال استصلاح مساحات كبيرة من بحيرة مريوط والأراضي الصحراوية بمحافظة البحيرة، حيث أقيمت ١٣ قرية بمنطقة أبيس متكاملة المرافق، بالإضافة إلى استصلاح مساحات أخرى في منطقة قوتا وكوم لوشيم بمحافظة الفيوم.

### **تمويل مشروعات الاتفاقية:**

تم تمويل مشروعات الاتفاقية من خلال حصول الجانب المصري على ٤٢,٨٠٠ مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى مساهمة الجانب المصري بمبلغ ٢٦ مليون دولار.

### **آثار المشروع على التنمية المحلية:**

كان للمشروع آثار كبيرة على التنمية الريفية يمكن توضيحها فيما يلي:

- أ- فتح المشروع مناطق جديدة جاذبة للسكان مما يخفف الضغط على الهجرة إلى المدن ويحد من تناقص الأراضي الزراعية الجديدة.
- ب- زادت المنظمات الخدمية خاصة في المجال الزراعي ووفرت للمزارعين كل ما يحتاجون من خدمات بالتقاوي المحسنة والأسمدة وخدمات الإرشاد الزراعي.
- ج- زاد المشروع من الصناعات اليدوية والصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية وصناعة الألبان وتربية الماشية وغيرها.
- د- ساعد المشروع على إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في الأعمال المنزلية الإنتاجية كتصنيع الألبان وبعض الأشغال اليدوية التي تحتاجها الأسرة الريفية.



هـ- مساعد المشروع على توفير المياه الصالحة للشرب، وتنمية العادات الصحية السليمة بين سكان هذه المناطق، وأقام المشروع ست مستشفيات ريفية وخمس وحدات صحية ريفية.

### **تحليل التجربة:**

يتضح من خلال التجربة تطبيقها لمفهوم التنمية والذي نادى بضرورة المشاركة بين الهيئات الحكومية والأهلية، وكذلك الهدف التنموي والذي تمثل في رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، والنهوض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وكل ما يساهم على المستوى البعيد في نقل المجتمع من صورة إلى صورة أخرى مطلوبة.

ثم تطبيق العديد من المبادئ للتنمية مثل المشاركة والتشغيل واستثمار الجهود الذاتية، ثم تطبيق أحد نماذج التنمية وهو نموذج المساعدة الفنية وكذا نموذج المساعدة الذاتية.

تم استخدام العديد من الأدوات مثل الاجتماعات والندوات والوسائل السمعية والبصرية، كما تم القيام بالعديد من الأورال المهنية مثل دور الخبير والممكن والنمى والمعالج.

### **سادسا: تجارب تنمية المجتمع المحلي الريفي ببنجلادش:**

عانى الاقتصاد الريفي ببنجلادش من العديد من المشكلات تمثلت في البطالة بكافة أشكالها ويطء النمو في الإنتاج الزراعي، وزيادة عدد السكان، وعدم المساواة في الدخل والثروات وفرص العمل بين الأفراد ومشكلات خاصة بنظام الري والصرف والرقعة الزراعية، وعدم الاستفادة من الإعانات الخارجية والتي كانت تذهب إلى الأغنياء من كبار الملاك أما صغار الملاك وكانوا الأغلبية فواجهوا مشكلات قاسية مثل ارتفاع الأسعار الخاصة بالمنتجات الزراعية وغيرها.

وكان نتيجة المشكلات عدم رغبة المستثمرين في العمل الزراعي خوفاً من المخاطر وعدم تحقيق النجاح.

وكل هذه المشكلات دفعت الحكومة في بنجلادش إلى البحث عن حلول جذرية، فكانت هذه الحلول هي تشجيع الجهود الذاتية والمنظمات غير الحكومية للقيام بجهد في سبيل تنمية المجتمع المحلي، ومن بين المنظمات التي شجعتها الحكومة للعمل منظمة عرفت باسم حركة الاعتماد على الذات Reliance Self Movement، بدأت في عام ١٩٧٥م، ولقد قامت هذه الحركة بإجراء تجاربها في ثلاث مناطق هي منطقة سار Sarathi في مقاطعة جيسور Jessore ، وميهربور Meherpur في مقاطعة كوشتيا Kushtia.

### ١. أساس وطبيعة الحركة Origin and of The Movement

ترجع جذور حركة Swanirvar إلى عام ١٩٧٤م بعد الفيضان المدمر الذي حدث في بنجلادش في أغسطس من نفس العام، وعلى أثره قامت أكاديمية بنجلادش للتنمية الريفية في كومبلا لتنظيم مقابلة للقادة المحليين من ممثلي المجالس المحلية وموظفي الحكومة من أجل بناء اقتصاد ريفي قسوي عوضاً عما أحدثه الفيضان، وذلك بالتعاون كافة المنظمات للحكومية وغير الحكومية في تنفيذ ذلك، وبناء على ذلك بدأت الحكومة عملها وانتشرت في مقاطعات عديدة في بنجلادش وبأسماء مختلفة مثل سواتير فار دلكا وشمالا في مقاطعة يونياتا. وتستند الفلسفة التي تقوم عليها برلمج للتنمية في حركة سواتيرفار على قاعدة هي أن التنمية لا بد وأن تتبع من المواطنين أنفسهم بمساعدة من السلطات الحكومية وتحت إشرافها، وكان مضمون البرنامج للتنموي الذي قامت الحركة بتنفيذه يتضمن تكوين مجلس قروي يتكون هذا المجلس من أهالي القرية ويقسم أعضاءه إلى لجان وكل لجنة تضم داخلها لجان أخرى فرعية تركز على الحالة الاقتصادية لأهالي القرية ومن بين المجموعات الاقتصادية التي تضمناها اللجان أصحاب الأراضي (الملاك) وكذلك المعلمين (الذين لا يملكون أراضي زراعية)

ومجموعة ممثلة لسيدات القرية وكذا الشباب ومعهم أخصائي اجتماعي، كما يتم تشكيل لجنة تنفيذية داخل كل قرية يتولى رئاستها رئيس القرية بحكم منصبه ومسئول عن كل لجنة وقد اتسعت مسؤوليات اللجان فشملت لجنة للغابات، وأخرى للصيد والحياة النباتية، وتضم الأسرة ومحو الأمية، وتتولى اللجنة التنفيذية تنفيذ الخطط التي تصل إليها اللجان بناء على دراسة احتياجات ومشكلات أهل القرية وترتيب هذه الاحتياجات والمشكلات في سلم الأولويات ووضع الخطط التي يتم تنفيذها، ويبدأ عمل اللجان التي قامت الحركة بتشكيلها في البداية باستبيان عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لأهالي القرية ويشمل أيضا كل الأنشطة والمشكلات والاحتياجات، وتقوم هذه اللجان بحصر الموارد البشرية والمادية بالقرية، وكذا المشكلات ومن خلال هذه العملية يتم التخطيط من أسفل إلى أعلى بمعنى أن القائم بالعمل التتويي لا بد وأن يبدأ من القاعدة الجماهيرية عند التخطيط للعمل باعتبار أن الجماهير هي وحدها القادرة على تحديد مشكلاتها واحتياجاتها لمعايشتها هذه المشكلات والاحتياجات ثم يتم تصعيد هذه الاحتياجات والمشكلات إلى قمة الجهاز المسئول عن التنمية ومن ثم تظمن المنظمة على أن الخطط التي تم وضعها معبرة عن احتياجات الأهالي ومشكلاتهم.

ومن مسؤوليات أعضاء اللجنة للتنفيذية الاجتماع الشهري في مكتب رئيس المجلس القروي لتبادل المشورة والخبرة والتنسيق والتعاون فيما بينهم، ويحضر هذا الاجتماع موظف من هيئة التخطيط بالمنظمة ويتم خلال هذا الاجتماع مراجعة ما تم تنفيذه خلال الشهر، بمعنى أنق تقييم شامل للعمل، كل يتم توزيع المسؤوليات الجديدة للشهر القادم.

وبالمثل يعقد اجتماع شهري في مكتب رئيس لجنة التخطيط على مستوى المنظمة يتم خلاله مراجعة ما تم تنفيذه، ويتخذ فيه قرارات تعلن على كل أفراد المجتمع المحلي الذي يتم تنفيذ المشروعات في مجتمعهم، وبهذه

الطريقة يتم التأكيد على التعاون بين المنظمات العاملة في التنمية وأهالي المجتمع المحلي.

وفي عام ١٩٧٥م انتشرت الحركة وقام برعايتها مسؤولون حكوميون، ولكن بعد فترة قل حماس المسؤولين والعاملين في الحركة وتوقفت عن العمل وعادت في عام ١٩٧٧م وواصلت نشاطها وبدأت النشاط بما يلي:

أ. إنشاء قناة للري والصرف بطول ٢,٥ ميل بالجهود الذاتية من قبل القرى التي تعمل بها.

ب. العمل على حث كبار الملاك بتأجير الأراضي الزراعية وأجزاء منها لصغار الفلاحين، وذلك للحد من مشكلة البطالة.

ت. العمل على حث أصحاب العقارات على تأجير أسواق للاستثمار الزراعي وتسويق الحاصلات الزراعية.

### **تحليل علمي لتجربة بنجامش:**

١. التزمت التجربة بمفهوم التنمية الريفية المتكاملة والذي أكد على أنها مجموعة من البرامج والمشاريع والعمليات التي تنفذ لأحداث تغيير اجتماعي في المجتمع الريفي مرغوب فيه متجهة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن.
٢. استخدمت في هذه التجربة العديد من المبادئ منها:

أ- مبدأ المشاركة وتمثل في مشاركة الأهالي الريفيين مع مسؤولي المنظمة في شق الترع وبناء المدارس والقضاء على الأمية من خلال تعليم للكبار والمتسربين من التعليم، كما تمثلت المشاركة في المبالغ المالية التي ساهم بها أهالي المجتمع للحد من المشكلات وإشباع الاحتياجات.

ب- مبدأ الاستعانة بالخبراء، وذلك من خلال التعاون الفعال من جانب الموظفين الحكوميين والقادة المحليين والاستعانة أيضا بالموظفين في

دارسة المشكلات المحلية وتدريب المتطوعين، والإشراف على المشروعات التنموية مثل حفر الترع والمصارف.

ج- مبدأ التكامل، ويتضح من خلال تركيز الحركة على التعاون والتنسيق بين المنظمات المحلية أي جمعيات تنمية المجتمع القروي وبين المجالس المحلية الحكومية، (الحكومات المحلية) وتقسيم العمل داخل اللجان وتنسيق الخدمات والمشروعات بين المنظمات في القرى التي يتم تنفيذ المشروعات بها.

د- استخدمت العديد من الأدوات خلال تنفيذ التجربة تمثلت في عقد المؤتمرات لمناقشة المشكلات التي يواجهها المجتمع الريفي في بنجلادش تمثلت في الفيضانات والمجاعة وسوء توزيع الدخل والثروات وتدهور الإنتاج الزراعي وزيادة السكان وتخفيض أجر العاملين والبطالة، كما تم استخدام الاجتماعات وتمثلت في المجالس القروية واللجان التي تم تشكيلها للتخطيط والتنفيذ والمتابعة التنموية، وكانت تجتمع شهريا.

٢. استخدمت في التجربة العديد من النماذج خاصة نموذج جاك روثمان وتمثل في:

أ. توزيع الجهود الذاتية: وذلك من خلال قيام الأهالي بالتبرع بالمال والجهد لشق قناة الري، وبناء المدارس وتشجير الغابات وإقامة فصول لمحو الأمية وتعليم الكبار.

ب. نموذج التخطيط الاجتماعي: واستخدمته الحركة في تحديد الاحتياجات وعملية تحديد الأولويات ودراساتها في كافة القرى التي تم تنفيذ المشروعات بها.

## أهم الدروس المستفادة من التجربة:

نستطيع أن نخرج بالعديد من الدروس المستفادة من هذه التجربة يمكن أن نطبقها في المجتمع المصري، هي:

أ- حث واستثارة أهالي المجتمعات المحلية على المشاركة الواسعة في البرامج والمشروعات التنموية تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة وتقييماً.  
ب- أهمية استخدام الندوات والمؤتمرات الشعبية في المناطق الريفية لاستثارة الأهالي وحثهم على المشاركة في كافة المشروعات والبرامج.

ج- استخدام البحوث والدراسات عند تحديد الاحتياجات الخاصة بالمجتمع الريفي والبدء من أسفل إلى أعلى عند وضع الخطط التنموية.

د- تنمية وعي الأفراد والجماعات بأهمية تنظيم الأسرة والاستخدام الأمثل للموارد المادية المتاحة في المجتمع.  
هـ- أهمية إنشاء المنظمات التنموية بالقرية وكذلك منظمات الخدمات مثل مراكز الشباب والمدارس.

و- أهمية إنشاء لجنة تخطيطية عند التفكير في إحداث التنمية في المجتمعات المحلية، تتولى هذه اللجان دراسة الاحتياجات وحصر الموارد ووضع الخطط وتحديد الأولويات.

ز- يجب أن تكون المشروعات التي يشارك فيها المواطنون بجهودهم الذاتية مناسبة لإمكاناتهم ومواردهم؛ لأن الطموح الزائد الذي يفوق إمكانيات المواطنين قد يؤدي إلى عدم قدرتهم على استمرار مشاركتهم.

ح- يجب على الأخصائيين الاجتماعيين لتقاء وسائل الاتصال التي تلائم المستوى الثقافي والتعليمي للمواطنين.

## سابعاً: تجارب تنمية المجتمع المحلي الريفي بباكستان:

عانى المجتمع الباكستاني من العديد من المشكلات التي تحد من تنميته تمثلت في الفقر الشديد، والزيادة السكانية والهجرة من الريف إلى المدن، وقلة الإمكانيات المادية وندرة الخبرات الضرورية للتنمية والتخلف الإداري والتقاليد والعادات المعوقة وغيرها.

وعلى الرغم من كل هذه المشكلات لم تقف باكستان مكتوفة الأيدي وتسلم نفسها للمشكلات، لكن بدأت التفكير بعمق في كيفية تحقيق التنمية وكان ذلك بصورة واضحة منذ عام ١٩٥٢م، واعتمدت الحكومة الباكستانية في ذلك على المساعدات الخارجية التي قدمتها الهيئات الأجنبية ومنظمات الأمم المتحدة وبدأت المشروعات التنموية وروعي فيها الاستفادة من الجهود الذاتية واستئثاره المواطنين للاستفادة من مجهوداتهم وتحقيق معدلات عالية من المشاركة.

واستهدفت المشروعات التنموية الباكستانية تحقيق ما يلي:

- أ- للتوسع في برامج تطعيم الكبار ومحو الأمية.
  - ب- التدريب المستمر للمواطنين وكذا القيادات المحلية كي يشاركوا بفاعلية في كافة مشروعات التنمية المحلية.
  - ج- الحد من الهجرة المستمرة للريفيين إلى المدن.
  - د- الاهتمام بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة خاصة التي تعتمد على الموارد المحلية بالقرى.
  - هـ- تنفيذ برامج تدريبية عديدة للعاملين في مجال التنمية الريفيه لإكسابهم المهارات والخبرات التي تساعد على قيامهم بمهامهم على أكمل وجه ممكن.
- وبناء على الأهداف السابقة لتبشرت المشروعات في العديد من المناطق الباكستانية وتركزت في المناطق المحيطة بكراتشي ولاهور.

## الفلسفة التي قامت على أساسها المشروعات:

تركزت الفلسفة التي قامت على أساسها المشروعات في ما يلي:

- أ- ضرورة الاستفادة من الإعانات الخارجية في مشروعات التنمية الريفية.
  - ب- الاهتمام ببرامج وأنشطة للمرأة من أجل قيامها بدورها وممارسة حقوقها المدنية.
  - ج- ضرورة إشراك القيادة المحلية في المشروعات.
  - د- الاستعانة بجهود الشباب في تنفيذ مشروعات التنمية الريفية.
- الدروس المستفادة من إقامة هذه المشروعات ويمكن لخبراء التنمية في مصر مراعاتها في مشروعاتهم نوجزها فيما يلي:
- أ- ضرورة توفير العاملين المتخصصين في مجالات تنمية المجتمع، وأن تتاح لهم فرص للتدريب المستمر على كيفية إقامة المشروعات وتقييمها.
  - ب- ضرورة التنسيق بين المنظمات العاملة بالتنمية لعدم الازدواجية والتضارب في المشروعات التنموية التي تقوم المنظمات بإنشائها.
  - ج- توفير المدربين أصحاب المستوى العالي والمتميز في تنفيذ البرامج التدريبية وتقييمها.
  - د- الاستفادة من الموارد البشرية المتوافرة بالقرى خاصة الشباب وتدريبهم لإسهامهم في المشروعات التنموية.



## خاتمة:

وبعد هذا العرض لخبرات وتجارب تنمية المجتمعات المحلية الريفية في دول مختلفة شملت آسيا وإفريقيا والخروج بالعديد من الدروس المستفادة من هذه التجارب، والتي يمكن تطبيقها في المجتمع المصري والاستفادة بها، يتضح من خلال هذا العرض ضرورة الاهتمام بالقيادات المحلية، وكذلك برامج محو الأمية وفتح قنوات الاتصال بين القائمين بالعمل للتنفيذي في الريف، وبين القائمين بالعمل الأكاديمي لما يحققه ذلك من نتائج إيجابية على تنمية المجتمعات المحلية، كما ينبغي الاهتمام بالمنظمات المحلية باعتبارها منظمات قاعدية لها من السمات والخصائص ما يساعدها في تحقيق التنمية، كما أكدت هذه الخبرات على ضرورة الاهتمام بالمرأة الريفية وتشجيع الجهود الذاتية وجماعات المساعدة الذاتية باعتبارها جماعات تساعد على تحقيق التنمية المحلية الريفية.

## أهم المراجع المستخدمة

- ١- أبو النجا محمد علي العصري: تقويم فاعلية دور المساعدات الخارجية في تنمية الجهود الذاتية، دراسة في مشروعات جهاز بناء وتنمية القرية بمحافظة البحيرة، رسالة دكتوراه غير منشورة (الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ١٩٩٥).
- ٢- محمود محمد محمود: الصعوبات التي تواجه الوحدة الاجتماعية في تأدية وظائفها التنموية، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٧).
- ٣- عليّة حسن حسين: التنمية نظريا وتطبيقا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧).
- ٤- وثائق مشروع مراكز الخدمات الاجتماعية المتكاملة فرع طنطا: ١٩٨٣م.
- ٥- أحمد مصطفى خاطر: طريقة تنظيم المجتمع - مدخل تنمية المجتمع المحلي استراتيجيات وأدوار للمنظم الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٤.
- ٦- قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية: القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص ٦٨.
- ٧- المادة ٦٦ من القانون السابق.
- ٨- وزارة الحكم المحلي: قانون رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣م، الخاص بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية.
- ٩- قرار رئيس جمهورية مصر العربية: رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣ مواد ٨، ٧، ٥، ٢.
- ١٠- جهاز بناء وتنمية القرية: الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة.
- ١١- وزارة الإدارة المحلية: جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) يوليو ١٩٩٦.

## **الباب الثالث**

# **تحديات التنمية في ظل العولمة**

**الفصل السابع: العولمة المفهوم والمضمون.**

**الفصل الثامن: محددات التنمية في ظل العولمة.**

**المراجع المستخدمة في الباب الثالث.**



## **الفصل السابع**

# **العولمة المفهوم والمضمون**

أولاً: العولمة رؤية تاريخية.

ثانياً: مفهوم العولمة.

ثالثاً: الأبعاد الأساسية التي تميز العولمة.

رابعاً: أنواع العولمة.

خامساً: أطروحات العولمة.

سادساً: استراتيجيات العولمة.

سابعاً: مظاهر العولمة.

ثامناً: النتائج المتوقعة للعولمة.

تاسعاً: الموقف من العولمة.



## العولمة المفهوم والمضمون

### تمهيد:

أصبحت العولمة "Globalization" من أكثر الكلمات استخداماً في الأدبيات المعاصرة، وأصبحت الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة، فهي تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات ومراكز البحث ووسائل الإعلام، كما تعاطف دور العولمة وتأثيرها على أوضاع الدول والحكومات وأسواقها وبورصاتها ومختلف الأنشطة الاقتصادية فيها.

ولقد شاع استخدام لفظ العولمة في السنوات العشرة الأخيرة، وبالأذات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ومع هذا فإن الظاهرة التي يشار إليها ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثير أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، كل هذه العناصر يعرفها العالم وعلى الأخص منذ الكشف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر أي منذ عدة قرون.

والعولمة التي نواجهها اليوم هي محصلة للنظام العالمي الذي كان يسود أرجاء الأرض بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انقسم العالم إلى قسمين معسكر شرقي يرفض الملكية الخاصة ومعسكر غربي يحترم الملكية الخاصة واقتصاد السوق، وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي مع بداية التسعينيات في القرن الماضي آلت السيادة إلى المعسكر الغربي.

إذا كانت العولمة قادرة على تحقيق أضرار اقتصادية وسياسية واجتماعية لا يمكن تعويضها وتحويل المواطن في بعض بلدان العالم الثالث إلى مواطن مستسلم مستهلك مستضعف، فإن هذه المرحلة لن تستمر طويلاً، ولقد سبق عصر العولمة عصور كثيرة عاشها الإنسان، ولن تكون العولمة نهاية التاريخ، بل سيكون مصيرها مصير الوضعية والماركسية، ولكن يجب أن نتعامل

معها ولا نندد بأخطارها، وإذا لم نتفاعل معها من المنظور المعرفي الحواري فسوف نضع أنفسنا في حالة سلبية نتيج لأخرين فرض ما يشاعون علينا. والباحث يجد لزماً عليه أن يتطرق إلى مفهوم ومضمون العولمة من منظور تاريخي متتولاً مراحل التطور والأبعاد الأساسية التي تميزها وأنواعها واستراتيجياتها ونتائجها المتوقعة خلال الصفحات القادمة.

### **أولاً: العولمة رؤية تاريخية:**

إن العولمة لم تولد في لحظة تاريخية معينة، وإنما هي حصيلة تراكمات فكرية وعملية وتقنية وأخلاقية بدأت مع الإيمان منذ القدم، ورافقته إلى يومنا هذا، ولكن ظروفاً جديدة وتقدماً غير مسبوق وصل إليه العالم جعل من العولمة موضوعاً بارزاً في حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

ويذهب البعض إلى أن المؤثرين الأساسيين في عولمة الكواكب هما الأمريكيون والأوروبيون إذا أن لهما خلفية تاريخية وثقافية واحدة وهي الإيمان بمبادئ المنفعة والقوة، فالإسكندر الأكبر عندما غزا الشرق كان هدفه جعل للثقافة والفكر اليونانيين هما فكر العالم وثقافته.

كما انغمس الغربيون في عمليات إبادة جماعية لم يعرفها تاريخ البشرية من قبل تمثلت في إبادة سكان الأمريكتين، وفي عمليات نقل السود من أفريقيا إلى أمريكا، ولتحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة خاض الغرب ضد الصين حرب الأفيون الأولى والثانية وقام بنهب ثروات الشعوب بشكل منظم لم يعرف له التاريخ مثيلاً.

وهناك من يختلف عن الرأي السابق قليلاً، ويرى أن المتتبع للنشأة التاريخية للعولمة يجد أن بذورها وجدت منذ آلاف السنين وليست وليدة هذا القرن، ويضيف بأن السوماريين جاؤا إلى العراق من الصين، والآشوريين احتلوا مصر، واليونانيون احتلوا آسيا في زمن الإسكندر المقدوني، والرومان أسسوا عاصمتهم روما مستخدمين العبيد الذين جلبوهم من آسيا وشمال أفريقيا،



وخيرات المناطق التابعة لهم، ثم اكتشاف أمريكا من قبل كريستوفر كولومبوس وجلبت كميات من لآذهب إلى أسبانيا، ثم قامت به شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٦٠٢ وسيطرتها على مقرات عدد كبير من البلدان كاندونيسيا والهند والبرازيل وجزر البحر الكاريبي، كما فرضت سيطرتها على جزء كبير من اقتصاد الصين واليابان.

لأما العولمة حديثاً فيمكن إرجاعها إلى الثورة الصناعية، وبالأحرى منذ قيام المجتمعات الصناعية في أوروبا حيث ظهرت النزعة الشمولية نزعة العولمة ووجدت نمواً وتطوراً، وظهر نظام تقسيم العمل وخرجت رؤوس الأموال من البلدان الصناعية إلى كافة أنحاء العالم وظهرت وسائل النقل الحديثة فاقتربت أجزاء القارات الشاسعة بعضها من بعض فتكونت للقرية العالمية.

وهناك من يرى أن العولمة مرت في نشأتها بخمس مراحل أساسية هي:

أ - المرحلة الجينية: والتي استمرت في أوروبا منذ أوائل القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، وهذه المرحلة شهدت نمواً للمجتمعات القومية وإضعافاً للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت في هذه الفترة الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية.

ب - ١ مرحلة النشوء: والتي استمرت في أوروبا أساساً منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى ١٨٧٠ وما بعده، وخلال هذه المرحلة حدث تحول في فكرة الدولة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، ونشأ مفهوم أكثر تحديداً للإنسانية وزادت إلى حد كبير الاتفاقات الدولية، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

ت - مرحلة الانطلاق: وهي التي استمرت منذ عام ١٨٧٠ وما بعده حتى العشرينيات من القرن العشرين، وظهرت مفاهيم كونية مثل المجتمع القومي والهوية القومية والفردية، وتم إجماع عدد من المجتمعات غير الأوروبية في

المجتمع الدولي، وحدث تطورها في ضوء عدد ومسرعة الأشكال الكونية للاتصال، ونشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم.

ث - مرحلة عدم اليقين: والتي بدأت منذ الستينيات ولدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينيات، وقد تم إجماع العالم الثالث في المجتمع الدولي وتساعد الوعي الكوني في الستينيات، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي، وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني، وظهر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكن الذي زاد من بروز العولمة عدة أمور متسارعة أهمها:

أ- تفكك الاتحاد السوفيتي إلى كيانات عديدة.

ب- توحيد الألمانيين في عام ١٩٨٩ وهم سور برلين.

ج- حرب الخليج الثانية ١٩٩١ والتي انتهت بتحرير الكويت وكان نتيجة ذلك كله الإعلان عن نشأة المنظمة العالمية للتجارة (الجات).

ويرى البعض أن تاريخ نشأة العولمة مر بأربعة مراحل رئيسية تمثلت

في:

أ- التجارة التي قام بها العرب وكان مقرها الرئيسي منطقة الخليج، وقد

استمر ذلك إلى عام ١٦٠٠م، وكان بالتحديد في جزيرة هرمز.

ب- التقنية البحرية التي قام بها البرتغاليون خلال القرن الخامس عشرة

وتمثلت في أسطول يتم فيه تحديد نظام المتاجرة الدولي الذي يهيمن عليه

العرب، ونجح البرتغاليون في صنع سفينة عابرة للمحيطات، وكان هذا

النجاح بداية لعصر الاكتشافات الجديدة لصالح أوروبا، والذي تبعه سلسلة

من التقدمات العلمية والتقنية الأوربية مثل إحلال قوة البخار محل القوة

العضلية واكتشاف توليد الطاقة الكهربائية.

ت- نتائج الحرب العالمية الثانية والتي كانت محطة مهمة في تاريخ العولمة،

لذا كانت هذه النتائج على أهمية الهيمنة الثقافية والاقتصادية وإعطائها

الأولوية عن الهيمنة العسكرية، وتوضح ذلك في المساعدات التي قدمتها

أمريكا بكل من الدول الصناعية واليابان عبر مشروع "مارشال"، كما تم إعادة تنظيم العلاقات النقدية وأسعار الصرف ووسائل الدفع الدولية، وبناءً على ذلك ظهر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ث- انهيار المعسكر الاشتراكي، وتمثل في إعلان (جوربا تشوف) عن قيام ثورة التغيير وإعادة البناء واتجاه السوفييت نحو الغرب في السياسة الاقتصادية، وصار انتقال الأفكار وأنماط العيش ورؤوس الأموال والخبرات والتقنية أكثر سهولة، وهذه المرحلة مازالت مستمرة وفيها انتشر استخدام مصطلح العولمة واكتسب معاني ودلالات جديدة تزداد يوماً بعد يوم.

ويرى من أرخ للعولمة أن الظاهرة قديمة فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة مثل ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، وعلى الأخص منذ الكشف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر أي منذ خمسة قرون، ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول والأمم تزداد قوة.

إذن الظاهرة عمرها خمسة قرون على الأقل، وبدليتها ونموها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة.

ويشير البعض إلى أن العولمة تحققت بفعل مجموعة من العوامل السياسية العالمية عبر العقود الخمسة عشر الماضية، وكان أول مظاهرها إدخال التنسيق على مستوى العالم للساعات لتوقيت جرينتش، وظهور خدمة التلغراف الدولية، وظهور أول إذاعة عالمية بالراديو عبر مسافات وميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، كما نشأ أول نظام إلكتروني لأسعار صرف الأوراق المالية في عام ١٩٧١، ثم البث المباشر للأقمار الصناعية

عام ١٩٧٦، ثم أول استخدام للكابلات المصنوعة من الأنسجة البصرية والتي عملت على زيادة قدرات الاتصالات اللاسلكية عام ١٩٧٧، ثم اتمام ربط كل كابل من الأنسجة البصرية حول العالم في عام ١٩٧٧.

وذهب البعض إلى الربط بين نشوء العولمة والنشاط الاقتصادي ولُرجع ذلك إلى العديد من النقاط منها:

- ١- ازمتنا نفط أوبك في العامين ١٩٧٣، ١٩٧٩ (للتان رفعتا أسعار النفط بصورة هائلة) وأسهمتا في توليد الاضطرابات والتقلبات السريعة في كل الاقتصادات الكبرى على امتداد عقد السبعينيات حتى مطلع عقد الثمانينيات.
- ٢- النمو السريع للتضخم في البلدان المتقدمة، والتأثير العالمي للتورط الأمريكي في حرب فيتنام.
- ٣- تعجيل السياسة الحكومية لتدويل أسواق المال بالتخلي عن نظم صرف العملات وإلغاء الضوابط عن السوق لواخر عقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات.
- ٤- الميل باتجاه التصنيع في بريطانيا والولايات المتحدة، ونمو البطالة طويلة المدى في أوروبا مما عزز المخاوف من المنافسة الأجنبية وبخاصة المنافسة من جهة اليابان.
- ٥- التطور السريع نسبياً لعدد من البلدان المصنفة حديثاً في العالم الثالث وتغلغلها في أسواق العالم الأول.
- ٦- التحول من الإنتاج الجماهيري الموحد إلى طرائق إنتاج أكثر مرونة، والانتقال من فكرة الشركة القومية المحتكرة باعتبارها الفاعل الاقتصادي المهيمن بلا منازع إلى فكرة عالم معقد من المشاريع متعددة القوميات والشركات ذات الهياكل المرنة واتساع بروز الشركات الصغيرة.

ويرى البعض أن ظاهرة العولمة لم تظهر في التسعينيات كما ذهب البعض ولكنها ظاهرة قديمة بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ولكن اعترفتها فترة ضعف طويلة وخصوصاً في فترات الحربين العالميتين وحتى النصف الأول من الثمانينيات ثم أخذت فيها الحياة من جديد.

ومن مظاهر تطور العولمة وازدهارها في بداية القرن العشرين طبقاً لهذا الرأي ما يلي:

- ١- زيادة للتدفقات الرأسمالية بين الدول منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٤ وزيادة حجم التجارة الدولية.
- ٢- زيادة حجم الصادرات في الفترة من ١٩٠٠ - ١٩١٣.
- ٣- تبني العديد من البلدان سياسة تجارة حرة، وزيادة الاستثمار الأجنبي في الدول النامية.
- ٤- زادت معدلات الهجرة والانتقال خاصة بين العمال في كافة البلدان، ولم تكن هناك قيود تذكر، وقد لعبت السياسات الاقتصادية لتحريره دوراً هاماً في ذلك.

### ثانياً: مفهوم العولمة:

تسمى العولمة Globalization وتعني لغوياً تعميم الشئ أو المفهوم أو القيمة أو السلعة أو الموقف وتوسيع دائرته ودائرة تأثيره لتشمل كل الكرة الأرضية على اعتبار أن Globe هي الكرة أو الكرة الأرضية<sup>(٢١)</sup>. كما يشير المصطلح على انتشار الرأسمالية كنظام موق وإنتاج، ويشير أيضاً إلى الابتكارات الخاصة بتكنولوجيا الاتصالات ومسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي.

ويرى البعض أنها: نظام عالمي يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم.

وهناك من ينظر إليها على أنها للتبعية العالمية، ويرى أنها ظاهرة لنظام عالمي جديد ينزع إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون بين جميع دول العالم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، بحيث تختفي في هذا النظام صفة سيادة الدولة، لأن حرية الدولة في التصرف يرتبط باعتبارها دولة فقيرة أو ناقصة في ظل هذا النظام الجديد.

وذهب البعض إلى أن للعولمة مفهومين أحدهما إيجابي والآخر سلبي، والمفهوم الإيجابي للعولمة يعني التعاون المنظم بين الأمم والشعوب وإزالة الحواجز والعوائق التي تعوق الاتصال الحر والمباشر بين الأفراد والهيئات والجماعات، بغض النظر عن القوميات والأجناس والثقافات واستخدام التقدم التقني الهائل في وسط الاتصال والإعلام واستخدام السفر في تسهيل الاختلاط الحر والمباشر بين الأفراد والشعوب وتشابك المصالح وتبادل الخبرات والثقافات واستغلال خبرات العالم (كفيرة كونية) بعمها الخير والسلام والرفاهية والتعاون بين أفراد البشر، تستخلص فيها قوى الشر والعنوان والحرب، وتتهلوى فيها المنازعات العرقية والعنصرية ويتعاون الجميع في إطار حضاري، وتجعله أمراً متاحاً موثيق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان في الحرية والمساواة والتقدم.

ويتضمن المفهوم السلبي للعولمة مجموعة من المبادئ المستقاة من مركزية الحضارة الغربية ومنها النمو الرأسمالي الحر القائم على اقتصاديات وقوانين السوق الحرة، وانتشار الليبرالية الديمقراطية على السبيل الغربي، وفرض العقوبات الاقتصادية السياسية والعسكرية من قبل الدول الكبرى ضد

الدول التي توصف بأنها تنتهك حقوق الإنسان، وإشاعة مفهوم "الإرهاب" من منظور غربي، والتقليل من مبادئ السيادة الوطنية لدول العالم الثالث، والتكرار لمبادئ التعددية السياسية والثقافية.

وهناك من ينظر إلى مفهوم العولمة على أنه يرافف مفهوم "التبؤ" وتعني طبقاً للنقد المعرفي المستحدث هجرة الأفكار من سياق إلى سياق ثقافي مغاير ولو في الزمن الواحد بل تخص أحياناً انتقال النظرية العلمية من مناخ فكري إلى مناخ فكري آخر سواء عن طريق الرحلة الجغرافية أو بالتنقل من حقل علمي إلى حقل علمي آخر.

والبعض يرى العولمة بأنها تعني "الأقصد" فهي تعني اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة، فالعولمة الاقتصادية هي ما تبشر به اتفاقية التجارة الحرة "الجات" وهي سياسة تستهدف ضمان حرية رأس المال وتحرير الأسواق وللتجارة العالمية وتدفقات السلع والمنتجات والأموال المباشرة المصرفية والمواد الإعلامية والإعلانية والدعائية.

فالعولمة وفقاً لهذا المعنى عملية نشر وتصميم للأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية على مستوى العالم كله، نظراً لارتباط هذا المفهوم بمفهوم العالم أو بمعنى آخر التحول من إطار كل دولة على حدة إلى الإطار العالمي ومن ثم يفيد تعبير العولمة في تجاوز الحدود الجغرافية التي تفصل بين الدول ليصبح التعامل في المجالات على مستوى العالم ككل.

وينظر البعض إلى العولمة نظرة سياسية فيراها تمثل إلغاء للقضاء الإقليمي للدولة أو ما يعبر عنه بإلغاء السياسي أو نهاية السياسي وهذا الجانب يتخذ شكلين واضحين هما:

أ - شكل يتعلق بالإجراءات وتغيير مفاهيم النفوذ والقوة ومواقفهما وتنازل الدولة عن العديد من وظائفها للقطاع الخاص بما يعني أن مبدأ السيادة الداخلية أخذ في التقلص والانهيار.

ب - شكل يتعلق بعدم الحاجة إلى الدولة، ويتمثل مظهره في فكرة تحويل العالم كله إلى سوق واحدة خاضعة لميطرة الشركات الكوكبية، ويفسر هذا عمليات خفض نفقات التسليح والتخفيف التدريجي لأعداد الجيوش والتحول إلى جيوش محترفة قليلة العدد نسبياً وذات تكنولوجيا بالغة التعقيد، كما لم تعد الدولة مسيطرة على الكتلة النقدية داخل حدودها، وكلها أمور تدخل في باب العولمة السياسية.

ومنهم من ينظر إلى العولمة على أنها عملية ذات أبعاد اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية متداخلة ومتباينة، وإن كانت مرتبطة على نحو أكثر بالجهود المتصلة بالعولمة الاقتصادية.

ومن خلال ما سبق عرضه من تعريفات يمكن القول إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظراً لتعدد تعريفاتها والتي تتأثر أساساً بانحيازات الباحثين الإيدلوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً وقبولاً، وإن كانت غالبية الكتابات أشارت إلى مجموعة من النقاط الأساسية التي توضح أن هناك اتفاقاً بشأنها يمكن للباحث الإشارة إليها فيما يلي:

١- أن العولمة تتضمن تعميقاً في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات.

٢- أن العولمة أكثر من مجرد علاقة بين دولة وأخرى، ولكنها خارج تحكم الدول، كما أن العولمة ليست حالة ثابتة وإنما هي عمليات تحول عدة في جوانب عديدة خاصة في السياسة والاقتصاد والثقافة.

٣- أن العناصر الأساسية في فكرة العولمة هي ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس



الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم.

٤- إن نظام العولمة قائم على عدم الاكثريات بالخصوصيات المحلية والتراثية والبيئية للدولة والشعوب التي تغزوها- وهذا من منطلق- أن العولمة تضع آلياتها الجبارة الميزات والخصائص والأجور التي تتسجم مع روحها ومصالح القائمين عليها.

٥- إن نظام العولمة سوف يترتب عليه تضلُّول الاعتبار المحلية من فكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية في تشكيل حياة الناس وأتوقعهم ولوضاعهم المختلفة لمصالح إسهامات وانعكاسات دولية عامة.

٦- إن القوة المؤثرة للعولمة تكمن في التطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة في مجال الاتصالات والمواصلات والمعلومات التي شهدتها العالم في العقود الثلاث الماضية.

٧- أن العولمة كنظام سوف يؤدي إلى إلغاء المسافات الطبيعية في الانتقال والتواصل بين البشر.

٨- أن العولمة سوف تؤثر على النظم السياسية للبلدان وكذلك على الهوية الثقافية والمواطنة.

٩- سوف يترتب على العولمة اندماج الأسواق في مختلف بلدان العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة.

١٠- أن العولمة سوف تؤدي إلى تغيير شامل في العديد من المفاهيم مثل النفوذ والقوة للبلدان وسيطرة وميلاد القطاع الخاص على كافة المؤسسات، وضعف خدمات الرعاية الاجتماعية وخاصة للفقراء ومحدودي الدخل.

ويرى الباحث أن العولمة من وجهة نظره تتمثل في النقاط التالية:

- ١- أن العولمة حركة تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كونية.
- ٢- أن العولمة تعني بوضوح شديد تعميم أو توحيد الاتجاهات والسلوكيات لتشمل كل سكان هذا الكوكب.
- ٣- أن العولمة تعني التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو لانتفاء إلى وطن محدد ولدولة معينة دون الحاجة إلى إجراءات حكومية.
- ٤- أن العولمة ما هي إلا سهولة حركة للناس والمعلومات والملع بين الدول على نطاق كوني.

ومن هنا فإن العولمة تعني تكامل الحضارات مع احتفاظ كل منها بخصائصها وليس سيادة حضارة واحدة فقط من هذه الحضارات، وبالتالي سوف تؤدي العولمة إلى توحيد وإزالة الحواجز الجمركية مما يفتح الباب أمام المنافسة وعالمية الإنتاج، وهذا الاتجاه يهدد مصالح دول العالم الثالث التي سوف تعجز عن المنافسة، كما أن العولمة سوف تؤدي إلى صياغة جديدة لنظم الحكم، وكذلك النظم الاجتماعية مما يهدد الثقافة الخاصة بالحضارات غير الغربية ومنها الحضارة الإسلامية.

### **ثالثاً: الأبعاد الأساسية التمييزية للعولمة:**

من خلال عرض المفاهيم السابقة يتبين أن هناك مجموعة من الأبعاد التي تميز مفهوم للعولمة، ولما كان مفهوم العولمة ذاته قد لقي اختلافاً بين الدارسين والباحثين حول تحديد الأبعاد الأساسية التي تميزه، فمنهم من يرى أن للعولمة ثلاثة أبعاد أساسية هي:

- ١- المكان والامتداد الجغرافي الذي يشمل العالم بأسره كما يظهر من التسمية نفسها، فالعولمة هي مجموع النشاطات والعمليات والأحداث

الاقتصادية والثقافية والسياسية والاتصالية، التي تغطي معظم أنحاء الكرة الأرضية.

٢- التفاعل الكثيف عبر العالم في كافة المجالات، فالعالم في ظل العولمة يشبه الشبكة حيث يوجد عدد كبير ومتشابه من الأطراف والعلاقات والارتباطات التي تؤثر بعضها على بعض، فأحد مظاهر العولمة تضاعف المعاملات والاتصالات والعلاقات بين الاقتصادات والشركات، وانتقال الأفراد بين أجزاء العالم المختلفة.

٣- اتجاه البشر في كل أنحاء العالم تدريجياً إلى مزيد من التشابه في النشاطات والمؤسسات، بل وفي القيم والذوق العام وأسلوب الحياة اليومية.

٤- العولمة الثقافية لا تعني مجرد صراع الحضارات أو ترابط الثقافات، بل أنها توحى أيضاً بنشر الثقافة الاستهلاكية عالمياً.  
بينما فريق آخر يرى أن للعولمة خمسة أبعاد رئيسية هي:

١- البعد التكنولوجي، ويقصد به سهولة وسرعة انتقال التكنولوجيا على مستوى العالم.

٢- البعد الفكري، ويقصد به ظهور مفاهيم جديدة عن الديمقراطية.

٣- البعد الإعلامي، ويقصد به انتشار تقنيات عديدة لإنتاج البيانات والمعلومات.

٤- البعد المالي، ويقصد به سهولة انتقال رؤوس الأموال بسرعة كبيرة على مستوى العالم.

٥- البعد الخامس الفيضان البشري ويقصد به الانتقال المكثف للأفراد بين دول العالم واتساع شبكات الاتصال.

ويتبين من تلك الأبعاد أن ظاهرة العولمة تشبه حالة من الفوران المستمر، الذي يذيب في طريقة الجدران والحدود التي كانت تفصل بين الدخول

والخارج، والعالم بصيحاته الجديدة في السيادة والفكر والفن والموضه، وتكنولوجياته الجديدة في الإنتاج والاتصال، بحيث يفرض نفسه على أسلوب حياة للفرد العادي، واهتماماته، ومستوى معيشته وفرصه في الحياة في كل ركن من أركان المعمورة.

### **رابعاً: أنواع العولمة:**

للعولمة ليست فكرة ولا تياراً ولا أزمة ولا اتجاهات، إنها وضعية كونية جديدة تخترق كل مجالات الحياة، وتترك بصماتها على مختلف جوانب العيش والتعامل، ولذا فإن واقع العولمة على الشعوب إن يكون ولحداً، وللوقوف على ذلك لابد من الإشارة إلى أنواع العولمة كما ناقشها العديد من العلماء والدارسين المهتمين بهذا الموضوع، فلقد اتفق البعض على أن أنواع العولمة هي:

أ - العولمة الاقتصادية: حيث بدأت العولمة أول ما بدأت في مجال الاقتصاد، وتعني العولمة في مجال الاقتصاد زيادة للتبادل التجاري بين الدول، نتيجة لتخفيض وإزالة الرسوم والحوجز الجمركية وغير الحكومية أمام انتقال السلع والخدمات.

فالعولمة الاقتصادية هي الاقتصادات المفتوحة على بعضها البعض، والمرتبطة والمبنية على الانتقال الحر للسلع والخدمات ورأس المال بل الخبرات والكفاءات عبر العالم.

ويرى البعض أنها تعني تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي في أيدي مجموعة قليلة العدد، وبالتالي تهيمش الباقي أو إقصاؤه بالمرة وإحداث التفاوت ما بين الدول حتى داخل الدولة الواحدة، وبالتالي تعميم الفقر كنتيجة حتمية للتفاوت من خلال استعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية ونظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية.

وتبدو ملامح العولمة في الاقتصاد من خلال المظاهر التالية:

أ- تحويل المنتجين في البلدان النامية إلى العمل المأجور أي جعل دخولهم تعتمد على السوق مع التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية والقانونية والعرفية التي كانت تضمن للفرد حقاً في دخل ما بمعزل عن اعتبارات السوق.

ب- تزايد البطالة نتيجة لتحويل وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة فيما يقل من الطلب على قوة العمل.

ت- تعميق التخلف الاقتصادي في البلدان النامية وفقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد.

ث- تصدير الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة من المراكز إلى البلدان النامية.

ج- تراجع الصناعات التحويلية في البلدان النامية بسبب عدم قدرتها على المنافسة، وكما سبقت الإشارة فإن الظاهرة الملازمة للعولمة في المجال الاقتصادي هي تسريح العمالة والموظفين فخلال السنوات العشرة الماضية قامت ٥٠٠ شركة من أكبر الشركات العالمية بتسريح ٤٠٠ ألف عامل في المتوسط كل سنة، وهذا على الرغم من ارتفاع أرباحها بصورة هائلة . ولم تقف العولمة الاقتصادية عند هذا الحد على مستوى الأفراد بل أنت

إلى ظهور مجموعة من التحولات التي لم تكن موجودة من ذي قبل وهي:

١- تحرير التجارة العالمية والخدمات.

٢- استثمار رأس المال الأجنبي.

٣- وجود الشركات المتعددة الجنسيات.

٤- دورة تبادل النشاط الإنتاجي المتكافئ.

٥- التقدم التكنولوجي ويتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويمكن للباحث الإشارة إلى أهم الأهداف والنتائج الاقتصادية التي سوف

تحدث في الدول النامية نتيجة للعولمة الاقتصادية وهي:

• تبعية الإنتاج غير الرأسمالي لصالح الإنتاج الرأسمالي وبشرطه.

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.
- تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاطم نفوذها في للتجارة الدولية.
- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر والتنمية المستدامة، والسكان والتنمية، والتنمية البشرية، والتلوث وحماية البيئة.
- بروز ظاهرة القرية العالمية ونقل المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات.
- تعاظم دور الثورة التقنية وتأثيرها في الاقتصاد العالمي والتغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج.

وفي إطار ما سبق يتضح أن الاقتصاد في ظل العولمة يعتمد على الاستثمار الأمثل للوقت بأقل تكلفة عن طريق استخدام المعرفة الجدية وتحويلها إلى سلع أو خدمات جديدة أو التحسن السريع والمستمر في المنتجات وطرق التصنيع والدخول بها إلى الأسواق بطريقة فعالة، ولم تعد للتنمية الاقتصادية كما كانت في الماضي تعني الانتقال من وضع سيئ إلى وضع أفضل منه، بل أصبح الآن المهم هو الوقت الذي يستغرقه هذا الانتقال.

(ب) العولمة الثقافية: تعتبر الثقافة أساس هوية المجتمع وانتمائه وتميزه عن غيره من المجتمعات، والثقافة هي ذلك الكل المركب المتجانس من العقائد والقيم والأفكار والمعايير والرموز والإبداعات وأنماط العيش التي تشكل قوام الحياة لمجتمع من المجتمعات.

والعولمة الثقافية تعني تعميم النموذج الثقافي لمجتمع ما على المجتمعات الأخرى من خلال ما يملك من القيم الثقافية والأنماط السلوكية والمفاهيم الحضارية مستخدماً كل الوسائل المتاحة.

ونشير هنا إلى حقيقة مؤداها أن التجانس الثقافي بين البشر سابق بعصور طويلة على ظهور العولمة الحديثة، لكنه كان محدداً بأقاليم معينة

متميزة ثقافياً وشكلت هذه الأقاليم تجمعات ثقافية فيما بينها سمات مشتركة تميزها عن غيرها سمات أخرى وهذا لا يخلو الدور الذي تلعبه الثقافة في ظل العولمة محلياً وعالمياً وتأثيرات العولمة على كافة القيم الثقافية وطرق التفكير في حياتنا اليومية.

وإن البعض يرفض هذا الرأي على أنه ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام، وإنما وجدت وتوجد وستوجد ثقافات متعددة ومتنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إداري من أهلها على الحفاظ على كياناتها ومقوماتها الخاصة، ومن هذه الثقافات ما يميل إلى الانغلاق والانكماش، ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع، ومنها ما ينعزل حيناً وينتشر حيناً آخر.

ويرى الباحث أن العولمة الثقافية التي نعيشها ونحياها اليوم وليدة تطورين أساسيين أحدهما في نهاية الحرب الباردة بين أمريكا وروسيا، والثاني: التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال العالمية والبنية الإعلامية الفضائي الذي أصبح يربط البشر في كل لحظة وفي كل أنحاء الأرض.

فالعولمة الثقافية وليدة زوال الموانع السياسية من ناحية، وزيادة التفاعل والاتصال العالمي نتيجة للتطور في تكنولوجيا الاتصال والفضائيات من ناحية ثانية.

ومن خلال ما سبق يؤكد الباحث على مجموعة من الاعتبارات تساعدنا على إدراك العولمة الثقافية هي:

١- العولمة الثقافية على قدر من الوضوح مثل العولمة الاقتصادية، فالعالم ليس موحدًا ثقافيًا كما هو موحد تجاريًا وماليًا.

٢- إن الثقافة وعناصرها الرئيسية تظهر استعداداً واضحاً للعولمة وإن كان نسبياً.

٣- تستمد العولمة الثقافية خصوصيتها من عدة تطورات فكرية وقيمية وسلوكية برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينيات من أهمها انفتاح الثقافات العالمية المختلفة.

٤- في ظل العولمة الثقافية قد يزداد تعرف الإنسان على هويته الوطنية.

(ج) العولمة السياسية: تعتبر العولمة السياسية آخر محطات العولمة فالعولمة تصطدم مع السياسة، وأول ما فعلته العولمة بالسياسة هو أنها أفقدتها أهميتها القصوى، وتعني العولمة السياسية أن الدولة لم تعد صاحبة القرار الوحيد، وهي حتماً المسؤولة مسئولية كاملة عن أفرادها وحدودها واقتصادها وبيئتها وأمنها ومصيرها رغم أنها مازالت تدعى ذلك نظرياً.

فالعولمة السياسية تتمثل في تراجع أهمية الدولة وبروز مراكز جديدة للقرار السياسي العالمي، حيث يتم الانتقال الحر للقرارات والسياسات والتشريعات عبر المجتمعات والقارات بأقل قدر من القيود والضوابط.

فالعولمة باعتبارها طموح وتشوق إلى النفوذ والتمدد غير المحدود لم تعد ترتاح لتدخلات الدولة وحضورها في الحياة العامة.

(د) العولمة التقنية: إن ما نعينه بالتكنولوجيا أو التقنية هنا هو التطبيق العلمي لما نقرزه النظريات العلمية، وتطبيق الخبرات المكتسبة في تطوير عمليات الإنتاج والخدمات، وتعتبر العولمة التقنية شمولية للزعة المعرفية بلا وطن بحيث تتجاوز مفهوم المكان وتختصر الزمن وتخدمها وسائل كثيرة كشبكات التلفزة الفضائية والإنترنت، وهناك ثلاث شبكات أساسية تربط كل لحظة بين البشر والمؤسسات والشركات في مختلف مناطق العالم في عصر العولمة التقنية وهي:

١- شبكة الاتصال الإعلامي وتتم من خلال الأطباق الفضائية (الذش) ومن خلالها يرتبط الناس بال قنوات التلفزيونية الموجودة في جميع أنحاء العالم، وتوجد مع الوقت اتجاهات متشابهة في الأفكار والعادات والأدواق.



٢- شبكة للمعلومات الدولية (الإنترنت) وهي شبكة واحدة يشارك فيها الأفراد من مختلف بقاع الأرض، فيأخذون منها ويضيفون إليها بغض النظر عن الدول التي ينتمون إليها.

٣- شبكة للعلاقات الاقتصادية والمالية فالقرارات والعلاقات المالية والاقتصادية في العالم كله أصبحت مترابطة ومتشابكة أكثر من أي وقت مضى حتى أن العالم يصبح تدريجياً بورصة واحدة كبيرة ومصنع واحد كبير وسوق واحد كبير.

وهناك من يرى أن العولمة التقنية مكنت نتاج وخلاصة ثلاث ثورات

هي:

١- ثورة المعلومات وذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في شكل تخصصات ولغات عديدة وإمكانية السيطرة على هذا الانفجار المعرفي والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات.

٢- ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي بدلت بالاتصالات السلكية واللاسلكية ممروراً بالتليفزيون والنصوص المتلفزة وانتهت الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.

٣- ثورة الحاسبات الإلكترونية التي توغلت في كل مناحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندмجت معها.

ويرى الباحث من خلال عرض أنواع العولمة أنها تتحو منحى اقتصادياً سوف يؤدي إلى إحداث تغييرات في الأبعاد الثقافية والتقنية والسياسية، وتؤكد ذلك المؤشرات الرقمية لمعدلات الإنتاج والاستهلاك ودلالات وضعية السلوك والقيم والتوجهات الفكرية الخاصة بالناس على المدى البعيد.

كما أن العولمة التقنية سوف تؤدي إلى تغييرات كبيرة في نظام العمل التقليدي، وتهميش الأسواق المحلية مما يزداد معه الكماد وعدم الأمان

الاقتصادي، كما أن العلوم والمعارف التقنية التي سوف تباح من خلال العولمة قد تؤدي إلى حدوث أضرار بالغة في المفاهيم والمدرجات ونظم القيم.

### خامساً: أطروحات العولمة:

يشير البعض إلى أن هناك العديد من أطروحات العولمة، ويمكن تحديدها في أربع أطروحات رئيسية هي:

(أ) **أطروحة إعادة التوزيع:** ويرى أصحاب هذه الأطروحة: والذي يغلب على فكرهم الاشتراكية أن التنمية الاقتصادية والميسية والاجتماعية لا تتحدد فقط بالهياكل والبنى السياسية والاجتماعية، ولكن تتحدد بدور حاسم آخر هو العامل الإنساني.

(ب) **أطروحة الرأسمالية المقارنة:** وتنطلق هذه الأطروحة من أن الرأسمالية ليست واحدة في كل مكان، وأن الأنظمة الرأسمالية المتعددة ليس من الضروري أن تقترب بعضها من بعض لدرجة تختلط فيها سماتها، فهناك اختلافات بين كل نظام رأسمالي وآخر.

(ت) **أطروحة التحديث:** وترتكز أفكار هذه الأطروحة على انتشار رأس المال والتكنولوجيا والثقافة مع توقع تأثر بعضها للبعض، وعادة ما يتم ذلك من تمثيل المؤسسات الاقتصادية والسياسية الغربية في القطاع العام، والنموذج المحتذى به هذه الأطروحة هو الديمقراطية الغربية والتحديث على الطريقة الأوروبية والأمريكية.

(ث) **أطروحة الثورة التكنولوجية:** وترتكز هذه الأطروحة على فكرة الثورة التكنولوجية والاجتماعية والاتصالية والتي تتضمن تحرير الأسواق وإزالة القيود المحيطة بها وخصخصة الأصول ونشر التكنولوجيا، والتوزيع العابر لحدود إنتاج للمصنع والاستثمار الأجنبي المباشر وتكامل أسواق رؤوس الأموال.

وهناك من أشار إلى أطروحات العولمة وخصها في المجال الثقافي دون غيره من المجالات، وقدم عدة أطروحات للعولمة في هذا المجال منها:

١- ليست هناك ثقافة واحدة بل ثقافات.

٢- للهوية الثقافية مستويات فردية، وجمعية، وطنية.

٣- لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها جماع الوطن والأمة والدولة.

٤- ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي بالدرجة الأولى أيديولوجية تعكس إدارة الهيمنة على العالم.

٥- العولمة شيء والعالمية شيء آخر..

٦- ثقافة الاختراق تقوم على جملة لوهاام هدفها التطبيع مع الهيمنة وتكريس الإشباع الحضاري

٧- العولمة نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ليربط الناس بعالم اللاطن والألمة والاندولة.

إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاثة لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لدخول عصر العلم والثقافة. ويرى الباحث في إطار عرض أطروحات العولمة من وجهات نظر بعض العلماء الذين اقتصوها بالدراسة والتحليل أنه يمكن القول إن هذه الأطروحات مثلت مفاهيم العولمة من وجهات نظر متعددة فمنها ما ركز على البعد التاريخي للعولمة، ومنها ما ركز على الجانب الاقتصادي للعولمة، ومنها ما أشار إلى ما تحدثه العولمة من ثورة تكنولوجية واجتماعية، والأطروحات الأخيرة ركزت على الهوية الثقافية وما يمكن أن يحدث للثقافات والخصوصية للدول من العولمة وآثارها.

### **سادساً: استراتيجيات العولمة:**

من خلال تحليل مفهوم العولمة وأنواعها وأبعادها يمكن أن نصل إلى حقيقة مؤداها أن أنشطة العولمة تدار بمجموعة من الفاعلين وهم أمريكا ودول

الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ولهؤلاء الفاعلين ما يسمى تكنيك العولمة أو استراتيجية العولمة غير المعلنة كما يطلق عليها البعض، ويمكن إيجاز عناصر هذه الاستراتيجية فيما يلي:

١- الإبقاء على ظاهرة الفقر في الدول النامية لضمان استدامة حاجتها إلى مساعدة الفاعلين في حل العولمة.

٢- زعزعة الثقة بالنفس عن طريق الترويج الإعلامي المستفز من دول العالم المتقدم، واستعراض عضلات القوة في البر والبحر والجو وإظهار قوة السلاح والتفوق العسكري.

٣- تمكين سياسة (فرق - تسد) وإثارة النزعات الوطنية بين شعوب ودول العالم النامي للحيلولة دون قيام الاتحادات والتكتلات الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تقوم بين الدول النامية.

٤- إقامة حواجز تكنولوجية وثقافية بين بلدان العالم المتقدم وبلدان العالم النامي مما يجعل التكنولوجيا والثقافة حكراً للعالم الأول وعملاً على تعميق التبعية التكنولوجية لدى العالم الثالث.

٥- فرض الهيمنة الغربية على شعوب العالم فكراً وثقافياً، فالعولمة ما هي إلا (غربة) للعالم جميعاً وجعل الشعوب بلا هوية وبلا استقلال حقيقي ووسيلة تحقيق ذلك تعتمد على الخطاب الإعلامي الموجه دائماً إلى كل شعوب الأرض.

٦- للتوجه إلى بلاد العالم الإسلامي خاصة ولتحتلها ظلاماً وعدواناً وإقامة العالم الإسلامي مقام العدو الأول بعد زوال الاتحاد السوفيتي.

وما يؤكد على ذلك ما حدث في أفغانستان وتعيين حكومة موالية لأمريكا، وما حدث في مارس في العراق، وما حدث في البوسنة والبقية تأتي، وكما قال الرئيس الأمريكي، بوش الآن أنها حرب صليبية، وقد صدق فيما قال فالحضارة الإسلامية تواجه حرباً ضروساً إذا لم تتوحد الجهود العربية

والإسلامية فسوف يصبح العالم العربي بل الإسلامي تحت الهيمنة الأمريكية باسم العولمة.

### **سابعاً: مظاهر العولمة:**

يمكن الإشارة إلى أهم ملامح العولمة فيما يلي:

١- عولمة الإنتاج، وهي تشير إلى كون السلعة الواحدة لا يتم إنتاجها ليس في مكان واحد أو دولة واحدة، وإنما تنتج أجزاء منها في دول مختلفة، كما تجمع هذه الأجزاء في دول متعددة.

٢- عولمة الاستهلاك، وهي تشير إلى توحيد أنماط الاستهلاك في جميع دول العالم حتى أصبح الهامبورجر والبيتزا هات والشيسمي ودجاج كنتاكي وغيرها من المنتجات في جميع العالم.

٣- التوسع السريع للاستثمار الأجنبي المباشر عبر القارات نتيجة لعولمة الإنتاج والاستهلاك، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسية.

٤- اقتران التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات بالثورة في مجال الخدمات حيث ساعد التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات على حدوث ثورة في مجال الخدمات.

### **ثامناً: النتائج المتوقعة للعولمة:**

لقد اختلفت الآراء بين مؤيد ومعارض للنتائج المتوقعة للعولمة، فإرها البعض مدمرة للشعوب والثقافات، بينما ينظر البعض الآخر إليها على أنها آثاراً إيجابية سوف يكون لها مردود كبير متمثلاً في النمو الاقتصادي والتقني والتقدم المذهل في وسائل الاتصال والاستفادة من علوم الحاسب وثورة المعلومات ويعرض البحث هنا بشئ من الإيجاز النتائج السلبية والإيجابية للعولمة من وجهات نظر متعددة ثم ينهي بوجهة نظر خاصة.

## ( أ ) النتائج السلبية للعولمة:

يشير أحد الباحثين إلى أن للعولمة العديد من النتائج السلبية على الدول منها:

أ- اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى الدول والمنظمات والجماعات.

ب- تزايد الاتجاه نحو استخدام الحروب لفك اشتباكات الماضي في حالات الحروب العسكرية والحروب الباردة.

ج- تدخل القوى العظمى في شئون الدول النامية وفتشاً أسلوب الهيمنة والاحتواء.

ح- انتشار الجرائم والمنازعات والصراعات وتدهور أحوال المعيشة.

خ- تحول العالم إلى كتلة من المنتجين وكتل من المستهلكين والمعلمين.

د- تأثر الثقافات الوطنية، وعدم الاهتمام باللغة الوطنية وتدهور الأخلاق.

ذ- انتشار الأمراض في العالم.

ويرى آخرون أن النتائج السلبية للعولمة متعددة منها:

أ- تحكم الشركات المتعددة الجنسيات في الإدارة الاقتصادية العالمية.

ب- إضعاف سيادة القومية للدول التي تتكفل بها هذه الشركات بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي.

ت- تهميش طبقات اجتماعية بكاملها واستبعادها عن نطاق الفاعلية الاجتماعية والمياسية.

ث- ازدياد معدلات الفقر بصورة غير مسبوقة

وأكد البعض على أن للعلومة العديد من النتائج السلبية خاصة على

#### الأسرة منها:

١- في مجال الزواج: أدت العلومة إلى زيادة نسبة الزواج خارج نطاق الأسرة، وبداية حالات من الزواج عبر الإنترنت، وزيادة قدرة الفتاة على الاتصال

بالشباب بصرية ودون رقابة

٢- حجم الأسرة: تغير حجم الأسرة من النمط الكبير إلى النمط الصغير وتغيرت تبعاً لذلك وظائف الأسرة من الوظيفة الإنتاجية إلى الوظيفة الاستهلاكية.

٣- في مجال العلاقات الأسرية: كان من نتائج العلومة قلة الزيارات بين الأقارب وانخفاض التفاعل الاجتماعي بين أعضاء الأسرة إلى أدنى حد.

٤- القيم الاستهلاكية: أدت العلومة التي تغير القيم الاستهلاكية، فازداد الإقبال على شراء السلع الاستهلاكية المرتبطة بالعلومة ومن المظاهر الاستهلاكية

الخاصة بالأسرة ازدياد نسبة مستخدمي الهواتف والأطباق الفضائية (النش)،

وأصبح جهاز الكمبيوتر من الضروريات الأساسية لدى كل أسرة.

ويرى الباحث أن تراجع الحدود وتحرير التجارة كأحد إفرازات العلومة

قد سهلاً النشاطات الإجرامية عبر الحدود الدولية، فانتقلت الجرائم والأنشطة

الإجرامية غير المشروعة من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي، ونشأت إلى

جانب اقتصاد العلومة التجارة الدولية المعلننة شبكات موازية من الاقتصاد الخفي

تعمل في مجالات التهريب وتجارة المخدرات وغسيل الأموال وغيرها من

الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، أي أن للعلومة تأثير مباشر على الجريمة

والعنف والإرهاب.

إن فالعلومة ليست علومة معلومات وأموال فحسب وإنما هي علومة

جريمة أيضاً فاقت كل تصور، وأصبح هناك شبكات واسعة للتجارة بالأعضاء

البشرية، والرق، واغتصاب الأطفال، والاعتقالات لحساب (طرف ثالث)،

وعمليات الابتزاز على نحو لم يسبق له مثيل.

كما لا يمكن إغفال أن العولمة تضعف بشدة من العلاقة بين الفرد ومجتمعه، كما تتضاءل عملية الإحساس بالهوية القومية والفردية، حيث إن الفرد كان خاضعاً لسلطة الدولة قديماً ولكن في ظل المجتمع المعلوماتي الجديد والذي يعمل بقوة على تحرير الفرد من تلك القيود، ولا يمكن إنكار هذا التأثير على مستوى الدولة كذلك حيث أن العولمة تضعف من العادات والقيم التقليدية وكذلك الأيدلوجية السياسية.

ويرى الباحث أنه من خلال ما سبق عرضه من تحليلات نافذة للمظاهر السلبية لظاهرة العولمة يمكن أن نصل إلى الحقائق التالية:

١- أن ظاهرة العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية وباستراتيجياتها وآلياتها العملاقة وما كشفت عنه من آثار وتداعيات تحمل ما يمكن أن يهدد الهويات الثقافية خاصة لمجتمعات العالم الثالث.

٢- أن هذه الظاهرة لها تداعيات متعددة الأبعاد والزوايا يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

أ- فمن الناحية السياسية: استطاعت اختراق السيادة القومية للدولة، وتهديد هذه السيادة بالعديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تقلص من سلطتها.

ب- ومن الناحية الاقتصادية: عملت على تركيز الثروة في يد قلة من الدول وقلة من الأغنياء والأثرياء وتهميش الأغلبية من الشعوب.

ت- ومن الناحية البيئية والطبيعية: فقد بات التدمير لها يأخذ شكلاً منظماً بهدف استغلالها لصالح قوى الاقتصاد والعولمة.

ث- ومن الناحية الثقافية: فإنها تعمل جاهدة على سحق الهويات الثقافية القومية في محاولة لعولمة الثقافة.

ويرى الباحث أن لكثير الآثار السلبية خطورة في عصر العولمة على التنمية بالإضافة إلى ما سبق عرضه هيمنة ثقافة واحدة وسيطرتها على الثقافات الأخرى وخاصة في البلدان النامية مما قد يؤدي إلى ميل الشخصية التنموية في



هذه البلدان إلى التقليد والمحاكاة لعجز الشخصية عن مجاراة الثقافات المهيمنة وظهور ثقافات جديدة أو إضفاء بعض الثقافات والقيم ذات التأثير الملبّي على التنمية.

### (ب) النتائج الإيجابية للعولمة:

ليس من الإنصاف القول إن العالم الذي تأثر سلبياً بإفرازات العولمة كان ينعم بالأمن والأمان والرخاء والتواصل الأخوي والوحدة قبل اشتداد حركة العولمة وخط القضاء الداخلي بالقضاء الخارجي، فالعديد من البلدان تعاني من مشكلات كبيرة مزمنة على كل المستويات حتى البلدان التي بصدد العولمة نفسها أصبحت تعاني من مشكلات أمنية وتحديات خارجية تقف أمامها أحداث الإجراءات الأمنية عاجزة عن درء الخطر - ومع ذلك فإن القواسم المشتركة تجمع الأمم ومن أهمها وحدة الأصل البشري، ومصير هذه القواسم المشتركة تدفعنا إلى ضرورة الاستفادة من إفرازات العولمة الإيجابية، وما تنتجه من إمكانات لا محدودة وفي مقدمتها العلم والثقافة.

واتفق المهتمون بدراسة ظاهرة العولمة على أن إيجابيتها تتضح على

مستويين هما:

١- المستوى الاقتصادي: ويمكن في تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية للبلدان عن طريق استخدام الموارد الاقتصادية العالمية بشكل عقلاني ورشيد بعيداً عن مميزات السياسة بما يزيد في النهاية من الرفاهية الاقتصادية على مستوى العالم.

٢- المستوى الثقافي والاتصالي: ويرى أصحاب هذا الرأي أن عنصر العولمة يعمل على تحرير الدولة وسلطاتها والبشر في جميع أنحاء الأرض، ويساعدهم على التفاعل من خلال وسائل الاتصال الحديث لبناء عالم متماسك يحترم القيمة الإنسانية للفرد.

ويرى البعض الآخر أن للعولمة إيجابيات متعددة منها:

- ١- تحقيق أعلى درجة من الارتباط والترابط الاتصالي بين الأفراد الذين يعيشون في المجتمع العالمي الواحد.
- ٢- تؤدي العولمة إلى تطور اقتصادي هائل من خلال استخدام التكنولوجيا والتقنية الحديثة.
- ٣- تعمل العولمة على الإسراع بتطبيقات التكنولوجيا الحديثة بتطوراتها السريعة والمتلاحقة.

وأضاف آخرون أن أهم إيجابيات العولمة تكمن في:

- ١- الانتقال من عصر الثورة الصناعية إلى عصر المعلومات والمعلوماتية.
  - ٢- تساعد التكنولوجيا التي يتسم بها عصر العولمة على تحسين الفرص الإنسانية، وتحقيق قفزات كبيرة في النمو والتقدم في كافة مناحي الحياة الإنسانية.
  - ٣- من خلال الاستخدام الواعي للتكنولوجيا والمعلوماتية التي تفرزها العولمة يمكن مواجهة العديد من المشكلات التي تولده التنمية في كافة البلدان.
- ويلاحظ على ما سبق أن للعولمة تأثيرات إيجابية على الثقافة تتلخص فيما يلي:

- ١- تحرير الإنسان من المسلمات والغيبيات، والوقوع فريسة لسيطرة للنظم الاجتماعية والأسرية التقليدية البالية.
- ٢- غرس قيم الصدق والجرأة والوضوح.
- ٣- الاعتماد على النفس والتعامل مع الآخرين بلا حساسية.
- ٤- تشجيع المنافسة والمبادرات الفردية والتمايز بين الأفراد على أساس الكفاءات والنبوغ والتفوق.
- ٥- تساعد على الخلق والإبداع.

٦- تعمل على تحرير المجتمعات من الولاء للثقافات والإيديولوجيات المتعصبة الجامدة ضيقة الأفق التي تعوق تقدم المجتمعات والانطلاق إلى ثقافة عالمية واحدة.

ويرى الباحث من خلال ما سبق عرضه من مظاهر إيجابية لظاهرة العولمة من وجهات نظر متعددة أنه يمكن أن يصل باطمتنان إلى المعطيات التالية:

١- أن أهم ما يميز ظاهرة العولمة من الناحية الاقتصادية هي تمتع الاقتصاد بقدر كبير من المرونة مما يساعد على إيجاد فرص التوظيف والعمالة عند انتقال بعض الصناعات إلى الدول منخفضة الأجور.

٢- ظهور ما يسمى بالطريق الثالث ويعني التوفيق بين تراجع الدولة ومولدها في عصر العولمة من ناحية وضرورة استمرار الدور الاجتماعي للدولة والحفاظ على الحدود المناسبة للعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى.

٣- تبني الأمم المتحدة من خلال سكرتيرها العام كوفي عنان ما يسمى العولمة المصغرة *Globla Compact* وتمثلت أهدافها في:

أ- احترام حقوق الإنسان.

ب- احترام حرية التعامل في التنظيم والتعبير عن مصالحهم.

ت- الامتناع عن جميع أشكال التمييز والفقر وإلغاء عمالة الأطفال.

ث- اتباع سياسات إنتاجية لا تضر بالبيئة، ونشر التكنولوجيا النظيفة.

٤- إن أهم ما يميز ظاهرة العولمة لإرساء قواعد عالمية لمحاربة الجريمة، واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحتها.

٥- ساعدت العولمة على الانفتاح الفكري والتفاعل بين الجماعات والمجتمعات المختلفة.

٦- ساعدت العولمة على أن يصبح العالم أكثر شفافية وأصبحت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ملء السمع والبصر في كل أنحاء العالم.

## تاسعاً: الموقف من العولمة:

يشبه الكثير من المحللين نظم العولمة الحالي بالقطار المسرع الذي يعطيك فرصاً محدودة من الوقت للحاق به، والنقش في العالم كله حول العولمة يخل حول تعريفها، ويتصاعد حول بدايتها وأصولها التاريخية، ولكن التناقض يبلغ مداه حول الموقف من العولمة ما بين تأييد ومعارضة وقبول شروط. ونعرض هنا بعضاً من هذه الآراء:

فلقد أشار البعض إلى أن هناك وجهتي نظر من العولمة. الأولى ترفض العولمة، وتنتمى هذه الواجهة ببريق إعلامي لكثير من تلك الآراء التي تؤيدها، ورفض العولمة طبقاً لهذا الرأي يكون في أغلب الأحوال دفاعاً عن البيئة، وحقوق العمال والمستضعفين في الأرض، ودفاعاً عن القيم الإنسانية والروحية في مواجهة القيم المادية والاستهلاكية، ودفاعاً عن الانتماء والهوية والسيادة. أما الواجهة الثانية فيؤيد أصحابها العولمة ويرون أنها بداية الانطلاق إلى الأفق لرحبة للإنسانية، والتحرر من كافة القيود التي تحد من قدرات البشر، والتحرر من الصراعات التي فرضتها الميامة والانتماءات التي طالما أدت إلى الحروب بين القبائل والأمم والدول، والتحرر من سيطرة الدولة على الاقتصاد والمعلومات، بل والتحرر من التعصب والتحيز ضد أي من بني البشر على أساس الانتماء لبلد أو دين أو ثقافة أو طبقة اجتماعية أو فكر مختلف، فالعولمة هي الحرية في أبدع صورها وهي نهاية الأسوار والحدود والقيود.

ومن خلال ما سبق عرضه من مفاهيم ومضامين عن العولمة نلاحظ أن هناك ربطاً لكافة الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وهذا الربط يحكمه ثلاثة مواقف من وجهة نظر الباحث يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

١- الموقف الأول: موقف متخايل يفترض أصحابه أن أمريكا هي المهيمنة، وأن العولمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية باتت الصيغة التي تحكم

العالم والعلاقات الدولية وليس على كل شعب أو أمة إلا أن يبحثوا عن مكان لهم في إحدى عربات قافلة العولمة حتى لا يخرجوا من المعادلة.

٢- **الموقف الثاني:** هو موقف منفعل يرفض كل ما حوله تحت شعار الأصالة والمحافظة على الهوية دون أن يميز بين الحفاظ على الشخصية والهوية والانفتاح على الأمم الذي كان ولا يزال ضرورة أملاها علينا الإسلام كما يملئها واقع حركة الأمة في مسيرة التاريخ.

٣- **الموقف الثالث:** موقف يقدر الانفتاح على العالم بأسره، وإن كان يجب أن يلتزم بثوابت الشخصية والهوية، يتفاعل مع حضارات الأمم يأخذ منها ويعطيها من موقع الندية، وهذا الموقف هو الأكثر واقعية وموضوعية.

ومن ثم يرى الباحث أنه ليس من الحكمة أن نتعامل مع العولمة بمنطق الرفض لأن الرفض، لن يمكن الدول والمجتمعات من تجنب مخاطرها، كما أن القبول المطلق لن يمكنها من الاستفادة التامة منها، فالعولمة أصبحت أمراً واقعاً نعيشه بالفعل ولا نستطيع أن نغفله أو نهرب منه، وإذا كان للعولمة سلبياتها فإن لها إيجابياتها، ورفض سياساتها لن يجدي، بل المهم التفاعل معها والاستفادة بما تقدمه من ثورة علمية وتكنولوجية ومعلوماتية والاستفادة من الآفاق المعرفية التي توفرها، وهي آفاق لا حدود لها، وفي مقدمتها العلم والثقافة، والتعامل مع سلبياتها بتدعيم الهويات الوطنية والمحافظ على الهويات الثقافية.

وهذا يفرض علينا تدعيم الثقافات المحلية ومساعدتها على الحفاظ على خصوصياتها، كما يجب تدعيم الموارد البشرية من خلال التدريب ومواجهة الأمية التكنولوجية للمساعدة في وضع الأسس والأدوات التي تساعد على التعايش مع العولمة.

كما يجب العمل على تدعيم الانتماء، وزيادة إنتاجية الفرد والاهتمام بتكامل أبعاد التنمية (اقتصادي- اجتماعي) ودعم التنمية الذاتية للمجتمعات وتواصلها واستمراريتها، وإيجاد الشخصية التنموية التي تساعد على الاندماج في العالمية وتستفيد من معطيات العصر التكنولوجي الذي توفره العولمة، وتوظفها إيجابياً لصالح التنمية بوعي وإدراك.



## **الفصل الثامن**

### **محددات التنمية في ظل العولمة**

**تمهيد**

**أولاً: المحددات الثقافية**

**ثانياً: المحددات البيئية**

**ثالثاً: المحددات الاقتصادية**

**رابعاً: المحددات الاجتماعية**

**خامساً: المحددات السياسية**





## تمهيد:

من المقولات المهمة التى ظلت لسنوات عديدة تتردد فى كتابات كثير من رجالات الفكر الاجتماعى، وخاصة لدى الاقتصاديين منهم، إن تحديث المجتمع يتوقف على ما يمتلكه من موارد طبيعية مادية أو ما يسمى فى الفكر النقدى الكلاسيكى بموضوعات العمل، بيد أن الواقع وتغييراته أحدث ثورة حقيقية غيرت ثوابت الفكر، ووسعت من مدارك الإنسان، نظراً لما حدث ويحدث من تغيرات عالمية ومتغيرات عصرية، ثورة معلوماتية كثيفة للتأثير، وتقدم علمى وتكنولوجيا هائل، وتحول العالم بأجزائه المترامية إلى قرية كوكبية صغيرة، أدت إلى إلغاء الأسوار بين الشعوب، أو هكذا يتردد، وتحطيم الحواجز بين الدول، وفتح الأبواب والمنافذ على مصراعيها لصالح البشر جميعاً، والانطلاق إلى الانفتاح على العالم بأبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية والمعرفية، كل هذا أحدث انقلاباً فى فكر البشر وحول عقول المتخصصين فى مجالات العلوم إلى عقول مرنة، تقبل الآخر، وتجاوزة، وتأخذ عنه وتعطيه.

وكل هذه التحولات والتغيرات السريعة كان لها تأثيرها بالغ الأهمية على التنمية سواء من حيث الشكل أو المضمون، بمعنى آخر أنه لكافة التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية التى صاحبت العولمة، تأثيرها فى تغيير شكل ومضمون التنمية ليس على المستوى العالمى فحسب، ولكن على مستوى المجتمعات المحلية الجديدة.

ويرى الباحث أن كل هذه المتغيرات والعوامل ما هى إلا محددات للتنمية فى مصر والعالم، وعليه سيتم تناولها بشئ من الإيجاز خلال الصفحات القادمة.

## أولاً: المحددات الثقافية:

تحمل كلمة العولمة بعض المفارقات التي يجب الانتباه إليها نظراً لما تتضمنه من أهداف بعيدة قد تخفى على الكثيرين من المتحمسين لها، على الرغم من أن هذه الأهداف الخفية أو المستترة، الكامنة تتعارض تعارضاً شديداً مع الهدف الظاهر أو المعلن.

فمفهوم العولمة يدعو في ظاهره إلى توحيد الأفكار والقيم وأنماط السلوك وأساليب التفكير بين مختلف شعوب العالم كوسيلة لتوفير مساحة واسعة من الفهم المتبادل، والتقريب بين البشر وإقرار السلام العالمي، وهي كلها أهداف سامية تستحق التقدير والاحترام والعمل على تحقيقها، ولكنه يخفى وراء بريق هذه الأهداف المظنة تبعات أخرى خطيرة ترمي إلى تجريد تلك الشعوب من مقوماتها الثقافية الخاصة التي تعطيها تميزها وتفردها عن الأخرى، وتعمل على إخضاعها لتأثير ثقافة واحدة -موحدة أو عالمية- تقوم بصياغتها وتشكيلها بالضرورة الشعوب والمجتمعات الأكثر قدرة وتقدماً على نشر أفكارها وآرائها نظراً لما تملكه من وسائل وأساليب الإعلام المتقدمة وتكنولوجيات الاتصال المتطورة المعقدة والأشد كفاءة وتأثيراً؛ مما يؤدي في آخر الأمر إلى هيمنة ثقافة واحدة ووحيدة على بقية ثقافات العالم، وتهميش تلك الثقافات أو مسحها وإزالة مقوماتها الخاصة.

ويمكن تلخيص أهم المحددات الثقافية التي انتبخت من العولمة، وكان لها تأثيراتها المتعددة وصياغة محدثات جديدة للتنمية فيما يلي:

### ( أ ) انكماش المكان:

حيث أصبحت حياة الناس ولؤضعهم ومكانتهم ودخلهم وصحتهم، تتأثر بالأحداث التي تجري على الجانب الآخر من الكرة الأرضية، وغالباً ما تتأثر بأحداث لا يعلمون عنها شيئاً.

ومن ثم تم القضاء على ما يعرف بخصوصية المجتمع الثقافية، فلم تعد هناك حدود ولا حواجز بين المجتمعات، وأصبح العالم بمرته مجتمع بلا حدود، وإذا كنا في الماضي نسلم بضرورة مراعاة الخصوصية الثقافية لأى مجتمع عند تطبيق أو ممارسة عمليات التنمية، وأن ما يمارس فى أمريكا مثلاً من نماذج تنموية لا تصلح لأن تطبق فى مصر، نظراً لاختلاف الخصوصية المجتمعية، فالآن وقد ألغيت الحدود وتفتتت الحواجز وضاعت المسافات، فمن المتوقع أن تصبح نماذج التنمية واحدة، وأن ما كان يصلح فى مصر قد يصلح فى أمريكا والعكس.

### التفاوت الثقافى:

ومن التحديات التى تواجه التنمية فى عصر العولمة التفاوت الثقافى، فالإعلام والمعلومات تتركز بشكل كبير فى الدول الغربية المتقدمة، مما يوجد فجوة معلوماتية بين الشمال والجنوب.

فعلى سبيل المثال "الإنترنت" الذى يعتبر منبراً للعولمة الثقافية وفيضاناً للمعارف والمعلومات فى شتى الميادين والمجالات المعرفية، إذ يعد نادياً للصفوة، الذين يمتلكون القدرات المادية اللازمة للاتصال بهذه المجالات، فضلاً عن امتلاكهم للقدرات المعرفية اللازمة مثل المعرفة الأساسية باستخدام الكمبيوتر واللغة الإنجليزية.

### تكنولوجيا الاتصال:

فثقافة العولمة ليست الثقافة المكتوبة، وإنما هى مزيج من إيهار الفضائيات وفيضان المعلومات فى الإنترنت، والتركيز غير المصوبق على النزعة الإعلانية هنا، هذا وسوف يودى ذلك إلى التأثير على التنمية من خلال سيادة الأنماط الاستهلاكية التى تتوافق مع المصالح التجارية للشركات العملاقة، وإعلاء القيم المادية والاستهلاكية على حساب التنمية.

وهنا على الرغم من الفوائد والمميزات التى سوف تعود على المجتمعات من تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كإحدى إيجابيات العولمة فلها العديد من التأثيرات السلبية منها:-

١- تحول المعلومات إلى سوق تجارى يهدف إلى بيع اللهو والمتعة والرفاهية، وبعض أشكال الفساد للناس والقيم المجتمعية.

٢- سيطرة مجموعة على المعلومات بهدف الهيمنة على الثقافات، وتضييع الأيدلوجيات التى تسعى إلى تنميط العادات والثقافات وطرق العيش على نمط واحد.

٣- تحولت أهدافها من توسيع المعرفة البشرية ورفع الجهل وإيصال المعلومات إلى أقصى نقطة فى الأرض إلى استثمار تجارى لتضخيم الثروات.

٤- ظهور قيم جديدة ترفع من قيمة النفعية والفردية والأنانية والاتجاه للغرائزى المجرد من أى محتوى إنسانى.

٥- انعزال الفرد تدريجياً عن المجتمع لتأثير أدوات المعلوماتية عليه بحيث يجتمع إلكترونياً مع الآخرين.

### (ب) اتكماش الزمان:

فالأسواق والتكنولوجيا تتغير بسرعة مذهلة، بحيث يجب التعامل بين الناس عن بعد مما يؤثر سلباً وإيجاباً على حياة البشر، وهذا الاحتكاك الثقافى له أثره الكبير على أفكار الناس وقيمهم وطرائق تفكيرهم، كما أن له أثره على احتياجاتهم ومتطلباتهم سواء من حيث العدد أو الكم .  
وما دامت الاحتياجات والمشكلات تتشابه، فإن نماذج العمل التتموى تتقارب وتتماثل مما يؤثر على عمليات التنمية.

## ( ج ) اختفاء الحدود:

فالحدود الوطنية تنفتت ليس فقط أمام التجارة ورأس المال والمعلومات، بل وأيضاً الأفكار والمعايير والأخلاقيات والثقافة والقيم، وتتهار الحدود أيضاً في السياسة الاقتصادية، وذلك لأن الاتفاقيات المتعددة الأطراف وضغوط المنافسة في الأسواق العالمية تقيد الخيارات المتعلقة بسياسات التنمية الوطنية ولأن الشركات متعددة الجنسيات أو متعددة الجنسية كما يصفها البعض تتمتع عملياتها عالمياً.

ولعل من أخطر الأفكار والمفاهيم الثقافية التي جاءت بها العولمة، وكانت من أشدها تأثيراً هي فكرة التعددية الثقافية، والتي بدأت تفرض نفسها على المحيط الدولي بفعل القوى النافذة، حيث إن المؤتمر الحكومي الدولي الذي عقده اليونسكو في استكهولم في الفترة من ٣٠ مارس حتى ٣ إبريل من عام ١٩٩٨م تحت شعار قوة الثقافة لمناقشة موضوع السياسات الثقافية من أجل التنمية جعل أحد محاوره العشر الأساسية مشكلة التعددية الثقافية.

وتمثل سياسة التعددية الثقافية الآن تحدياً رهيباً لجهود التنمية في العالم كله، وأنه لا بد من قبولها حتى تتعايش الثقافات المختلفة في سلام دلخل الدولة الواحدة التي ينبغي عليها أن تتقبل هذا الوضع عن رضا، وأن تحترم الجماعات الثقافية المختلفة، وتعتبرها كلها على مستوى واحد بحيث يتمتع أفرادها جميعاً بكل حقوق المواطنة بما في ذلك الحقوق السياسية ولأن تقف الأجهزة الإدارية جميعها موقف الحياد منها جميعاً.

وبالرغم من منطقية مثل هذه الأفكار وإيجابيتها، إلا أن المفهوم يحمل مضامين أخرى أشد تأثيراً على برامج التنمية وجهودها ولاسيما ما يتعلق بأنه من حق الجماعات الثقافية المتميزة على أساس الاختلافات العرقية أو الدينية أو اللغوية أن تتمتع بالاستقلال الذاتي، وإن كانت هذه الجماعات تتركز في منطقة واحدة من أرض الدولة أو أرض الوطن، ذلك بأن قبول هذا المبدأ على إطلاقه

يؤدى الى التفكك والصراع، وقد يهدم تماسك الدولة ووحدة الوطن ومن ثم الإطاحة بكل جهود التنمية المراد القيام بها.

وخلاصة القول أن ذلك للتقدم التقافى والتكنولوجى الذى صاحب ظاهرة العولمة كان بمثابة آلية مهمة من آليات التنمية العالمية، وسهل من عمليات التواصل الفكرى والعلمى بين كافة هذه الجهود فى مناطق ومجتمعات متباينة . وجعل جهود التنمية لا ترتبط بثقافة واحدة أو سياسة واحدة، أو مجتمع بعينه، وإنما جعلها تنمية تأخذ من مصادر شتى لتصب فى معين واحد، فهى تنمية بلا حدود .

وإنما تكمن المشكلة الحقيقية فى أن هذه التقنيات الحديثة محملة بمضامين ثقافة واحدة تحاول نشرها والترويج لها أو فرضها على باقى الثقافات الأخرى. وتصبغ الجهود للتنمية ببصغة واحدة وهى للصبغة التى تميز المجتمعات أو الثقافة الأقوى .

### **ثانياً: المهددات البيئية:**

ورث الاقتصاديون المعاصرون عن التقليديين نظرتهم إلى الطبيعة باعتبارها غير منتجة وغير قابلة للهلاك فهى هبة كما أنها دائمة، وقد أوضح التطور وخصوصاً مع زيادة الإنتاج الصناعى عدم صحة هذه المقولات، فالطبيعة ليست معطاه بل هى نتيجة لعمل الإنسان يحفظها ويحميها، فالطبيعة ليست دائمة بل هى قابلة للهلاك، فهى ليست موارد بلا نهاية ولا هى مستودع بلا قرار نلقى فيه عوادمنا ونفايات الصناعة فهناك تلوث للبحر والجو وتراجع فى الغابات وضمور فى الموارد والطبيعة. ولكل هذه الاختلالات البيئية تأثيرها السيئ على جهود التنمية فى أى مجتمع من المجتمعات.

ولقد بدأ الاهتمام بقضايا البيئة باعتبارها إحدى قضايا التنمية فى العالم منذ السبعينيات من القرن العشرين عندما عقد مؤتمر استكهولم للبيئة ١٩٧١، وكانت أهم خطوة أنجزت فى هذا الشأن مؤتمر قمة الأرض الذى أجمع فى ريو

دى جانيرو فى ١٩٩٢ والذى وضع قضية البيئة فى صلب الاهتمامات العالمية، وقد صدرت عن هيئة الأمم المتحدة وثائق عدة للأهتمام بحماية البيئة ولتر ذلك على التنمية، أهمها ما عرف بجدول أعمال القرن الحادى والعشرين، ومع الحديث عن قضية السلع الهامة للدولة باعتبارها إحدى مخلفات ظاهرة العولمة، فإن قضية البيئة تظهر بأوضح معانيها وتعتبر مشاكل الأوزون وارتفاع درجات حرارة الأرض، وتلوث الجو والأنهار من أكبر المشاكل التى تهدد مستقبل التنمية، والتى لا يمكن مواجهتها على المستوى العالمى إلا ضمن عمل جماعى قائم على التعاون الدولى.

وتكمن العلاقة بين البيئة والتنمية، وكيف أن البيئة هى التى تحدد شكل التنمية ومضمونها، فى أن التنمية تعتبر فى حد ذاتها وسيلة للارتقاء بمستوى الإنسان، فالموارد الطبيعية والبشرية هى مخلفات التنمية ومخرجاتها فى الوقت ذاته، وهناك اعتقاد قاصر وهو أن الإمكانية المطلقة للبيئة قادرة على الوفاء باحتياجات الإنسان من الموارد الطبيعية، حيث أدت التنمية التقليدية والتى اعتمدت على تكنولوجيا غير مناسبة إلى استنزاف لموارد البيئة الطبيعية، أو فى العمليات التحويلية لهذه الموارد إلى سلع وخدمات ضرورية للتنمية مما تسبب فى إحداث التلوث بأنواعه المتعددة.

فلم تلتزم هذه التنمية بمحددات فى أساليب التنمية ذاتها من حيث استخدامها لموارد البيئة بشكل غير طبيعى بالإفراط فى استخدام الموارد الطبيعية واستنزافها وكسر الديناميكية الطبيعية للسلاسل الغذائية المسؤولة عن تكوين هذه الموارد . الأمر الذى أدى إلى تضروب الكثير منها وأصبح ما تبقى من الموارد الطبيعية مع استمرار السياسات مهدداً بالانتهاء.

كما أن التنمية بدون حماية للموارد البيئية - القاعدة الأساسية للتنمية - سوف يكون لها مردودات إيكولوجية سيئة تهدد مسيرة التنمية ذاتها، ومن هنا

تتضح أهمية التنمية المتوازنة التي تحقق درجة من الإنتاجية المعقولة والحمائية المعقولة للبيئة في الوقت نفسه.

وبالإضافة إلى ذلك كله، فإن التغيرات والتحولات والتطورات التكنولوجية الحديثة قد أوجدت تحديات بيئية جديدة قيدت إلى حد كبير من الإسراع بخطى التنمية فقد كان للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة آثار سيئة في البيئة الطبيعية فانطلاق الأبخرة والغازات وإلقاء النفايات في البيئة أدى إلى اضطراب السلاسل الغذائية.

وتعكس ذلك على الإنسان الذي هو عصب للتنمية ووسيلتها وهدفها في الوقت ذاته والتي أفسدت للصناعة الحديثة بيئته الطبيعية، وجعلتها في كثير من المناطق غير ملائمة لحياته.

ولقد كان لهذه التحديات البيئية كثير من الدعايات لدى المهتمين بالتنمية على مستوى العالم، والذين سعوا إلى إيجاد مفهوم جديد للتنمية يجمع بين التنمية والبيئة والذي أطلقوا عليه التنمية المتوازنة أو المستدامة، وهي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.

فالتنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون الاستغلال فيها للموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسسي أيضاً في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمصالح الإنسانية.

لذلك فإن التحديات البيئية الحالية تصدر عن الافتقار إلى التنمية، وعن العواقب غير المقصودة لبعض أشكال النمو الاقتصادي على حد سواء، فالإخفاقات في إدارة البيئة والمحافظة على التنمية أصبح خطراً يهدد جميع البلدان في ظل العولمة. فالبيئة والتنمية ليستا منفصلتين بل متلازمتين بشكل لا فكاك عنه، ولا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة من مولد بيئية متداعية، كما لا يمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو من حساباته تكاليف تدمير البيئة.



فهناك العديد من الدراسات التي أجريت في العقدين الأخيرين والتي حاولت تقدير التكلفة الاقتصادية للتلف الناتج عن التلوث البيئي، والتي أثرت من ثم على أرصدة التنمية ومعدلات النمو على مستوى العالم، فعلى سبيل المثال تم تقدير قيمة التلف السنوي الناجم عن تلوث الهواء والماء والفضوضاء في هولندا عام ١٩٨٦ بمبلغ يتراوح بين ٦٠٠ و ١١٠٠ مليون دولار أو ما يعادل ٠,٥ إلى ٠,٩% من الناتج القومي الإجمالي تقريباً، وفي ألمانيا قدر هذا التلف في الفترة ما بين ١٩٨٣ و ١٩٨٥ بحوالي ٣٤٠٠ مليون دولار أو حوالي ٦% من الناتج القومي السنوي، وبصورة عامة تتراوح التكلفة الاقتصادية للتلف الناجم عن تلوث البيئة في البلدان المتقدمة ما بين ٣% و ٥% من الناتج القومي الإجمالي، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التكاليف هي التكاليف التي لم تكن تتميتها مادياً ولا تشتمل الآثار التي يصعب وضع سعر لها، مثل تلف الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية نتيجة التلوث أو موت الإنسان بسبب التلوث.

ومن ناحية أخرى أجريت دراسات مختلفة على تكلفة حماية البيئة من التلوث، ولتضح من جميع هذه الدراسات أن الإتفاق على حماية البيئة هو استثمار ضروري يحقق عوائد ضخمة للتنمية فضلاً عن ذلك فإن برامج حماية البيئة قد أوجد مجالات عمل متنوعة، وأسواقاً تنمو بسرعة كبيرة، فمثلاً بلغ إجمالي الطلب على معدات حماية الهواء من التلوث في العالم حوالي ١٣مليار دولار عام ١٩٩١ وأتاح هذا المجال وحده حوالي ٩٥,٠٠٠ فرصة عمل، وصلت مبيعات معدات مكافحة تلوث المياه إلى أكثر من ٨ مليارات دولار أتاح ٩٥,٠٠٠ فرصة عمل جديدة على مستوى العالم في العام نفسه، ويعد سوق حماية البيئة بأبعادها المختلفة من أهم الأسواق العالمية سوق تنمو بسرعة في المستقبل خاصة في الدول المتقدمة.

وبالرغم من أهمية الموارد البيئة ولأثرها على التنمية إلا أن الظروف العالمية الراهنة والتغيرات الاقتصادية الجامعة لمعظم الدول النامية جعلت كثيراً

من هذه الدول تسعى إلى اتباع سياسات التكيف الهيكلي تلك السياسات التي يشجعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وإلغاء الدعم على الواردات والمواد الغذائية الأساسية والخفض الحاد في الإنفاق الحكومي، وفي ضوء هذه الظروف وضعت كثير من الدول لنامية قضايا البيئة في مؤخرة اهتماماتها الفعلية مما كان له أكبر الأثر في تعويض جهود التنمية وتقليص حجمها على كافة المستويات القومية والوطنية.

### ثالثاً: المهددات الاقتصادية:

لقد سبق أن أوضحنا أن للعولمة تجليات متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية واتصالية، ولما كنا بصدد الحديث عن التجليات الاقتصادية كأحد محددات التنمية فإن هذه التجليات تظهر أساساً في نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية وفي وحدة الأسواق المالية، وفي تعميق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه القواعد الحمائية التجارية بحكم ما نتج عن آخر دورة للجات، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وهذه التجليات الاقتصادية تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية، ونشاط الشركات دولية النشاط والمؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولي وغيره.

وينظر إلى العولمة كمفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوماً سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً حيث أستخدم مفهوم العولمة لوصف بعض الأوجه الرئيسية للتحول الحديث في النشاط الاقتصادي العالمي.

ونتيجة لهذه التجليات فقد بدأت كثير من الدول تعيد في الآونة الأخيرة توزيع الأدوار بين الحكومة والسوق، والاتجاه السائد كان نحو زيادة الدور الذي يضطلع به السوق في إدارة الشؤون الاقتصادية للاعتقاد بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في تخصيص الموارد، وتحقيق النمو الاقتصادي، ولقد تمثل هذا الاتجاه في تخلي العديد من الحكومات عن جزء من ملكيتها وإدارتها للمال

العام وتحويله إلى القطاع الخاص، وإزالته لكثير من القيود المفروضة على نشاط هذا القطاع وعرف هذا الاتجاه بالتخصيصية.

ولقد بدلت موجة الخصخصة بإنجلترا في بداية الثمانينيات تحت زعامة تاتشر عندما قامت الحكومة ببيع شركات النقل والاتصالات والبترول والخدمات للقطاع الخاص، وتبع إنجلترا في ذلك دول متقدمة أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا وكندا وغيرها، كما تبنت دول نامية عديدة برمج للخصخصة كالأرجنتين وبنجلاديش والبرازيل وشيلي وماليزيا وتركيا ومصر وغيرها.

وتثار بالنسبة للتجليات الاقتصادية للعولمة بعض النتائج المباشرة مثل تعميق الفقر، وهو نتيجة حتمية لتعميق التفاوت بين الدول، كما أن للقاعدة الاقتصادية التي تحكم اقتصاد العولمة هي إنتاج أكبر قدر من السلع والمصنوعات بأقل قدر من العمل، إنه منطق المنافسة في إطار العولمة، ومن هنا نلاحظ أن الظاهرة الملائمة للعولمة هي تسريح العمال والموظفين التي تنعكس بأثر سلبي على العنصر البشري الذي يمثل عصب التنمية وهدفها، وعموماً فإن الشواهد الإمبريقية والخبرات التاريخية تشير إلى أن العولمة الاقتصادية تستند إلى التبادل الاقتصادي العالمي غير المتكافئ من خلال تحرير التجارة العالمية واستثمارها وتوظيف رأس المال الأجنبي، ومن ثم في غير صالح الدول النامية.

لما فيما يتعلق بتأثير التجليات الاقتصادية للعولمة على عمليات التنمية فإن الاقتصاديين الكلاسيكيين يرون أن التجارة الدولية تفيد الدولة من خلال التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة لها، حيث إن الدولة يجب أن تتخصص في إنتاج السلع التي لديها ميزة نسبية في إنتاجها، وبالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة معدلات التنمية.

ومن الجدير بالذكر أن فوائد التجارة الخارجية لا تقتصر فقط على الفوائد المباشرة، ولكن توجد أيضاً عدة فوائد غير مباشرة للتجارة الخارجية تستفيد منها الدول وهذه الفوائد غير المباشرة هي :-

( أ ) تؤدي التجارة الدولية إلى إتاحة الفرصة لأسواق أكثر، لتصريف المنتجات مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الاختراعات.

(ب) تؤدي التجارة الدولية إلى زيادة الاندماج والتراكم الرأسمالي الذي يعتبر من أهم العوامل الرئيسية في عمليات التنمية الاقتصادية .

( ج ) تؤدي التجارة الدولية إلى ما يعرف بالأثر التعليمي (Education Effect) حيث يمكن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها في مجال الإنتاج وتنمية المهارات لدى العمال .. الخ.

كما أن الدول التي تحرر تجارتها الخارجية تستفيد من المزايا السابق الإشارة إليها، أما الدول التي تتبع السياسات الحمائية فإنها بعيدة عن الاستفادة من هذه المزايا .

وبالنسبة للعلاقة بين التجارة الدولية والدخل الوطني والتنمية فقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين حجم التجارة الدولية والدخل الوطني مما يؤدي إلى الإسراع بخطى التنمية في كثير من الدول الداخلة في العولمة، فهناك العديد من الدراسات الكمية التي بحثت في أثر نتائج لورجواي التي انتهت عام ١٩٩٤ على الاقتصاد العالمي، وكانت نتائج هذه الدراسات أن الدخل العالمي سوف يزداد نظراً لزيادة الحركات للتنمية.

وبالرغم من إيجابية هذه الدراسات فيما يتعلق، بالعولمة الاقتصادية وأثارها على شكل ومضمون التنمية بين أن هناك فريق من الباحثين رفض هذه النتائج واعتبرها نوعاً من التضليل لصالح الترويج لسياسات العولمة، ويؤكد هؤلاء الباحثون أن العولمة الاقتصادية تعمل على تحكم الشركات متعددة أو متعددة الجنسية في الإدارة الاقتصادية العالمية أو تراكم أرباحها على حساب

شعوب الدول الفقيرة، وذلك من خلال إضعاف السيادة القومية للدول، والتي تتكفل بها وبالإضافة إلى هذه الشركات والمؤسسات المالية الدولية كالبانك الدولي. وفي إطار آثار العولمة الاقتصادية على التنمية التي مردوها أيضاً أنها لن تؤدي بالضرورة إلى رخاء مجتمعات وزيادة الهوية الطبقية بين من يملكون ومن لا يملكون بصورة غير مسبقة بالإضافة إلى تهميش طبقات اجتماعية بكاملها، واستبعادها من نطاق الفاعلية الاجتماعية والسياسية، ويضيفون إلى ذلك بالطبع حججاً أخرى تقليدية، أبرزها مخاطر الغزو الثقافي، التي تضاف إلى مصائب التنمية الاقتصادية والسياسية.

وخلاصة القول إن للعولمة تجلياتها الاقتصادية التي تحدد شكل ومضمون التنمية في العالم، والتي يمكن في سياقها تحليل تلك التأثيرات حيث تتضح معالم هذه المحددات في تزايد الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول على مستوى العالم، ووحدة الأسواق المالية والنقدية، وفتح الحدود أمام للتجارة الحرة بلا قيود.

ويعتبر أبرز رمز للعولمة الاقتصادية المؤثرة على التنمية في العالم هو إنشاء وتأسيس منظمة التجارة العالمية، وإن أخطر ما يرتبط بهذا الموضوع، أنه بعد سنوات قليلة، وبعد نهاية فترة السماح التي أعطيت لبعض الدول، سيفتح الستار واسعاً وعريضاً أمام التنافس العالمي بغير قيود، ويفترض التنافس العالمي أن كافة الدول غنيها وفقيرها ستكون على قدم المساواة في مجال التنمية، ومن هنا ينبغي أن تلتفت الدول الفقيرة إلى أهمية الارتقاء إلى مستوى المنافسة العالمية، وذلك يتطلب من صناعات القرار التنموي والقائمين على العمليات التنموية أن يهتموا بدراسة الآثار الوخيمة للعولمة الاقتصادية على شكل التنمية، وأن مواجهة هذه الآثار يتطلب الابتعاد عن الأشكال التنموية الكلاسيكية، والبحث عن أشكال جديدة للتنمية تتماشى مع متطلبات سوق التنمية، الذي يجعل الجودة للمعيار الأول في التسويق، ولا مكان للسلع التقليدية في المنافسة العالمية.

ويمكن تلخيص أهم التحديات التي فرضتها العولمة الاقتصادية على شكل ومضمون التنمية فيما يلي:

١- تقليص نسبة الأيدى العاملة نتيجة خصخصة آليات الإنتاج والمصانع والشركات الكبرى المصاحبة للإنتاج الاقتصادي واستثمار رأس المال الأجنبي في مجال التنمية، نظراً لقبول الدول النامية الضغوط العالمية للبنك الدولي.

٢- صاحب تقليص الأيدى العاملة وازدياد نسبة البطالة والتمييز العنصرى فى الأجور إلى مشكلات ذات طبيعة اجتماعية أهمها:

- انتشار الفقر.

- زيادة نسبة للطلاق.

- تفكك الأسرة.

- زيادة نسبة الاتحراف والجريمة.

٣- تقلص الانتماء الوطنى.

٤- ازدياد معدلات الجريمة، وهو أمر ملحوظ فى دول غرب أوروبا خاصة تلك

التي تشكل دول الاتحاد السوفيتى سابقاً نتيجة للتغيرات المصاحبة للعولمة

٥- ازدياد معدلات الفقر بدرجات متفاوتة وكونه أكثر وضوحاً فى الدول النامية.

٦- ازدياد نسبة البطالة نظراً للتقدم التكنولوجى فى آليات الإنتاج والتصنيع.

٧- انخفاض أجور العاملين الوطنيين مقارنة بأجور الأجانب لو ما يعبر عنه بالتمييز العنصرى فى سوق العمل.

٨- ظهور طبقات اجتماعية جديدة تؤثر على علاقات بناءات المجتمع.

٩- يودى فتح الأسواق الوطنية لدخول الشركات الأجنبية العملاقة وفروعها إلى

تغيير عادات وأنماط الاستهلاك لأفراد المجتمع الوطنى.

١٠- أصبحت تجارة المخدرات والعمل فيها رغم كونها غير مشروعة مصدراً

رئيسياً فى كثير من الدول لعل من أبرزها أفغانستان وبوليفيا، وكولومبيا

وإيران، وباكستان تايلاند وكندا، وذلك فى إطار النزعة المادية المتزايدة التى

خلفتها ظاهرة العولمة.

## رابعاً : المحددات الاجتماعية:

لا يمكن لأى قوة من القوى التى تتادى بمزيد من العولمة أن تدعى أن العولمة استهدفت نشر الفضيلة، أو ساعدت على تدعيم البناء الأسرى، أو وجهت لقيم النزاهة والتسامح والتعاون، ولكن ثمة تأثير عميق للعولمة على كافة الجوانب الاجتماعية والأخلاقية للمجتمعات والأفراد، وذلك من خلال:

١- أن العولمة قامت على تكديس الأرباح، وتعظيم المكاسب، وزيادة النفوذ بقطع النظر -لدى أغلبية الناضطين فى العولمة- عن مدى مشروعية الأعمال- المشروعية الاجتماعية والأخلاقية التى ستحقق ذلك، وبقطع النظر كذلك عن الآثار التى مستهم بها تلك الأعمال فى ثلوث البيئة أو هدم القيم أو الأخلاق أو تفكك الأسرة.

٢- سرعة التغيرات الهيكلية التى تتطلبها العولمة، وذلك ليس على صعيد التنظيمات الإدارية والأوعية المالية فحسب، وإنما على مستوى الأخلاق والقيم أيضاً، حيث إن الأخلاق والتقاليد وقيم الأسرة، كانت قد تبلورت فى حقب متطاولة، وفى إطار من الأوضاع والحاجات المحلية المغلقة والمعزولة، واليوم يجد الناس أنفسهم فجأة، ومن غير سابق إنذار مطالبين بتغيير الكثير من ذلك على مقتضى ما تفرضه العولمة من شروط جديدة للفهم والكفاءة المهنية، والعيش والتعامل.

ولا ينتهى تأثير العولمة عند هذا الحد، بل أدت إلى ظهور جماعات ضغط أكثر قوة ليس فقط على المستوى المحلى، بل امتد تأثيرها على المستوى العالمى، كمنظمات المجتمع المدنى التى يعول عليها دور مهم فى تشكيل عمليات التنمية، فضلاً عن دورها فى صنع سياسات رعاية الإنسان بشكل أو بآخر وتوجيه آليات وأولويات هذه الرعاية، مما يطرح أهمية صنع سياسات رعاية اجتماعية؛ تساعد على تمكين الإنسان وتفعيل مشاركته، وتطوير وتعزيز قيم المشاركة لديه، وتفعيل الثقافة المدنية، والمواطنة لدى الإنسان، وتعتمد هذه

المشاركات من خلال آليات ونماذج للمشاركة، ووجود بنية أساسية للمجتمع المدني والتفاعلات والأنشطة والروابط بين المنظمات، مما يضع تحدياً أمام سياسات الرعاية الاجتماعية لبناء وتنمية الإنسان.

إن غياب أو اهتزاز الأمن الاقتصادي الذي يتبعه الأمن الاجتماعي ويرتبط به يستلزم بالضرورة سياسات رعاية اجتماعية تحقق العدالة والسلام الاجتماعي والمساواة وتسهم بفاعلية في مواجهة ما تحثه العولمة من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وسياسات رعاية اجتماعية تتوافق والتغيرات الثقافية فتدعم الحقوق الإنسانية خاصة للفقراء والضعفاء.

وعن الدور الذي تلعبه العولمة الاجتماعية في تشكيل عمليات التنمية وضبطها لمحددات اجتماعية صارمة، تؤثر بشكل أو بآخر على محتوى ومضمون العملية للتنمية في البلدان النامية، ويمكن تلخيص هذه المحددات فيما يلي:

١- لما كانت العولمة تعمل على سيطرة وهيمنة ثقافة واحدة على كافة الثقافات ولاسيما في الدول النامية، فإن الشخصية التنموية في هذه المجتمعات تميل إلى التقليد والمحاكاة، تعجز هذه الشخصية عن مجاراة الثقافات المهيمنة أو يجب أن تركز جهود التنمية على بناء وتنمية الشخصية للتنمية بمقوماتها المختلفة والقدرة بوعي على التعامل مع التقنيات الحديثة.

٢- يؤدي التحكم الاقتصادي للعولمة عن طريق السياسات المتبعة على صعيد الأقاليم المحلية، لتقديم الخدمات الاجتماعية إلى المناطق الصناعية، مما يزيد من قدرتها التنافسية العالمية، ويوفر لها قسطاً من الحماية ضد الصدمات الخارجية، وهذا ينعكس على كمية الإنتاج وجودته، بما يؤثر في النهاية في شكل التنمية بوجه عام.

٣- أن التحكم في مناطق اقتصادية واجتماعية واسعة بواسطة كتل التجارة والاستثمار، مثل الاتحاد الأوربي، وناقتا "NAFTA" يحقق قدراً من



الضخامة يكفى للسعى إلى أهداف لاجتماعية وبيئية وتنموية على نحو لا يمكن للدولة القومية متوسطة الحجم بتحقيقه منفردة، وتستطيع هاتان الكتلتان فرض معايير دنيا كافية على سياسات سوق العمل أو أشكال التنمية الاجتماعية.

٤- تؤدي العولمة إلى ضعف الانتماء للجماعة والمجتمع وزيادة التفتت والتفكك، مما يضعف من المقومات الإيجابية للشخصية التنموية من ناحية، والمشاركة فى صنع سياسات التنمية الفاعلة، أو حتى التخطيط التشاركى فى برامج ومشروعات تنفيذها.

٥- لما كانت العولمة تؤدي إلى وجود فجوة بين البعد الاجتماعى والبعد الاقتصادى؛ مما يؤثر على تكاملها فإن ذلك يستلزم من كل المهن الاجتماعية تكريس جهودها المهنية على البعد الثقافى لعمليات التنمية، ودراسة الشخصية التنموية فى المجتمع وتحليلها، والتعرف على أبعادها والاهتمام بربط الحاضر بالماضى فى المستقبل المرسوم وتدعيم لنتماء الأفراد لجماعات مجتمعاتهم المحلية والقومية، والاهتمام بآثار التقنية والتكنولوجيا والخصخصة ودراسة وتدعيم الثقافات المحلية وخصوصيتها، وزيادة إنتاجية الفرد والاهتمام بالتنمية الاجتماعية، على اعتقاد أن العولمة قد تؤثر على أبعاد التنمية خاصة ارتباط التنمية الاجتماعية بالاقتصاد.

٦- ومن أخطر التأثيرات. التى تحدثها العولمة فى أشكال التنمية، أنها تعمل على تعزيز قوى ليست مؤهلة غالباً لصنع سياسات التنمية وتعمل على توجيه هذه السياسات لصالح مصالحها الشخصية.

ولما كانت العولمة تتطلب تغييراً فى الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلدان حتى يمكن التعامل مع إفرازاتها، فإن ذلك لن يتحقق إلا من خلال التوصل إلى نظام جديد يتسم بالمشاركة المؤسسية والتعددية السياسية وإعادة إحياء المجتمع المدنى، فضلاً عن أهمية إطلاق العنان أمام المبادرات

للتنمية الفردية خاصة فى مجال التنمية والتنمية الاجتماعية، بينما أكدت إحدى الدراسات على أهمية تدعيم المشاركة الشعبية والاعتماد على الذات لتحقيق التنمية فى ظل العولمة مع العمل على إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية خاصة للطبقات الدنيا والمتوسطة، والتي من المتوقع أن تكون أكثر الطبقات تضرراً.

كما أشارت دراسة حديثة إلى لثر العولمة الاجتماعية فى تهميش المؤسسات القومية، وأن تراجع مؤشرات التنمية البشرية يعود لتراجع الاهتمام بالجوانب الاجتماعية المتعلقة بالخدمات الأساسية والتركيز فقط، على حل المشكلات الاقتصادية، حيث أدت العولمة إلى تهميش دور الدولة فأصبحت غير قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى أن طبيعة السوق، لا تهتم إلا بالاعتبارات الربحية.

وعلى الرغم من أن الدراسات السابقة قد أكدت على الجوانب السلبية للعولمة على التنمية الاجتماعية إلا أن هناك بعض الدراسات الأخرى التى أكدت على الجانب الإيجابى للعولمة ومنها الدراسة التى أجراها البنك الدولى، حيث أكدت على أن التأثيرات الناتجة عن العولمة، فيما يتعلق بخفض الإنفاق الحكومى على الخدمات الأساسية ليست صحيحة والدليل على ذلك وجود ثلاثة بلايين نسمة من البلدان المتقدمة قد تحسنت فرص العيش لديهم، كما أكدت على أن تزايد عدد الفقراء فى دول العالم الثالث لا يعنى فشل العولمة ولكن يعنى عدم قدرة الأفراد على تحسين فرص حياتهم فى ظل العولمة.

#### **خامساً: المحددات السياسية:**

ثمة شبه اتفاق بين كثير من الباحثين والمهتمين بقضايا العولمة، حول أن مفهوم العولمة مازال يشوبه كثير من الغموض، على الرغم من كثرة ما كتب عنها، وذلك لأسباب عدة، فالناس يختلفون فى إدراك المفهوم باختلاف زوايا رؤيتهم، وباختلاف مدى اطلاعهم على خفايا الظاهرة ودقائقها، إضافة إلى أن الظاهرة ذاتها

سريعة التطور ، متعددة الجوانب وأن خطوطها تحركها أيد خفية، يتجاوز نفوذها الدول والمنظمات الدولية الرسمية.

وترتبط المحددات السياسية للعولمة بالمحددات الاقتصادية لتحديد ارتباطات العولمة السياسية هي المرحلة التالية للعولمة الاقتصادية، وتتمثل في تراجع أهمية الدولة و بروز مراكز جديدة للقرار السياسي العالمي.

حيث تحاول العولمة إيجاد عالم بلا حدود سياسية، وهذا هو جوهر العولمة السياسية، حيث يتم الانتقال الحر للقرارات والسياسات والتشريعات عبر المجتمعات والقارات، بأقل قدر من القيود والضوابط، كما أن سياسات التنمية في المجتمعات المختلفة تتأثر بالقرارات السياسية هذه، ومن ثم فقد يتأثر شكل التنمية ومضمونها بقرارات سياسية ليست نابعة من المجتمع الذي تمارس فيه هذه السياسات ، ولكن تفرض عليها من مجتمعات أخرى بعيدة الصلة عن واقع المجتمع الذي تمارس فيه.

وكما فقدت السياسة أولويتها في مواجهة الاقتصاد اضطرت السياسة أو الدولة لتقديم بعض التنازلات لصالح ثقافة العولمة مع الأهمية المتزايدة التي أصبحت تحتلها بعض القيم المرتبطة بالتنمية وبالسياسات الداخلية للدول، مثل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وكل هذه التغيرات دفعت معظم الحكومات التي حكمت بلادها عقوداً طويلة من الحكم المطلق إلى تبني درجات وأشكال متفاوتة من الديمقراطية والانفتاح السياسي، ولو بالتكريرج من خلال الانتخابات الحرة للنزبهة، وحماية حرية الصحافة وغيرها من قواعد الحكم المطلق.

ولقد رأينا أن الدولة لم تعد قادرة على التحكم في مجريات أمورها اقتصادياً واجتماعياً، كما أن السياسات والخيارات السياسية للقومية تم تنحيها جانباً، بفعل قوى السوق العالمية التي باتت أكثر جبروتاً من الدول ، وبرأس مال متحرك ومتحرر من أى روابط قومية مما يكون له أثره الفعال في تعجيل عمليات التنمية،

وأن هذه العمليات لا ترتبط بمجتمع بعينه، ولكنها متاحة للجميع فى ضوء عقود واتفاقيات دولية، تفرضها الدول للسيطرة اقتصادياً وتكنولوجياً، ومن قدرة كل دولة على المنافسة الحرة.

وعموماً فإننا نقصد بمحددات العولمة السياسية، تحديد المجالات التى يتصارع فيها مختلف الفاعلين، وسواء فى ذلك الدولة أو الشركات الدولية للنشطة أو المؤسسات الدولية، أو بمؤسسات المجتمع المدنى وفقاً للمفاهيم التى يتبنوها للعولمة وفى ضوءها يصوغون استراتيجياتهم، سواء لتعميق العولمة أو لمقاومتها.

بمعنى آخر، تحديد مجالات التنمية التى تحددها سياسات العولمة، وتفرضها على الدول الأقل نمواً وتقدماً، "التنمية المشروطة"، على أن تسيّر سياسات التنمية فى هذه البلدان وفق الشروط التى تفرضها الدول المهيمنة والتى تخدم مصالح الدول المسيطرة، على أن تظل الدول النامية تدور دائماً فى فلك التبعية للدول المتقدمة، وذلك من خلال السيطرة على رأس المال، واحتكار صناعة الآلة، بل والمنتج أيضاً، وصولاً إلى احتكار الأسواق، وسعر البيع، حتى يصل الاحتكار إلى احتكار الأفكار التنموية ذاتها، وكل هذه المحددات ألهمت عمليات التنمية ثوباً جديداً مشوهاً، يجمع بين ثقافتين متناقضتين ثقافة عالمية مهيمنة وثقافة معولمة تابعة، فضلاً عن ذلك فقد ارتبطت العولمة السياسية بوجود قضايا ومشكلات عالمية جديدة، مثل قضايا البيئة، والتلوث البيئى، وقضايا المرأة والانتفجار السكانى، والمخدرات، والتطرف، والإرهاب، والجريمة.

### المراجع المستخدمة في الباب الثالث

- ١- نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦)، ص ٣٠.
- ٢- طلعت مصطفى السروجي: ثلاثة التنمية ونوعية الحياة والتحديث كمدخل لاستراتيجية وآلية التخطيط الاجتماعي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم في الفترة من ١٤-١٥ مايو ٢٠٠٣.
- ٣- إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، (القاهرة، دار الشروق للنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٣.
- ٤- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي: قضايا التنمية في الدول النامية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠١)، ص ١٢٤.
- ٥- محمد شفيق: السكان والتنمية، دراسات في مجال العمل الاجتماعي ومشكلات المجتمع (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣)، ص ١٣.
- ٦- محمد شفيق: المرجع السابق، ص ١٦.
- ٧- فايز زكي قنديل وآخرون: قراءات في التنمية الاجتماعية، (القاهرة، مطبعة الموسكي، ١٩٩٤) ص ٤٤٨.
- ٨- عبد الهادي محمد والي: التنمية الاجتماعية، مدخل لدراسات المفاهيم الأساسية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢)، ص ١٦٥.
- ٩- عبد الباسط محمد حسن: للتنمية الاجتماعية، (القاهرة، مكتبة وهبه للنشر، ١٩٩٧)، ص ٤١.
- ١٠- إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

- ١١- عبد العزيز عبد الله مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥) ص ٩١.
- ١٢- عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع الحضري - دليل علمي، أمانة الحكم المحلي، (القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٧٨)، ص ٤٠.
- ١٣- سعد الدين إبراهيم: التنمية في مصر، الكتاب السنوي للتنمية الريفية، المجلد الثاني، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٢) ص ٢١٤.
- ١٤- إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.
- ١٥- خالد أحمد خالد وآخرون: التنمية البشرية وهدر الموارد والترويج للمزايا للاقتصاد العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥) ص ٣٦١.
- ١٦- جورج القصيفي وآخرون: التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥) ص ١٨.
- ١٧- عبد القادر محمد عبد القادر: اتجاهات جديدة في التنمية، (الإسكندرية، الدار الجامعية الحديثة، ١٩٩٩) ص ٤٩.
- ١٨- عبد الفتاح ناصف: دائرة حول التنمية البشرية، (القاهرة، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٥)، ص ١٤٩.
- ١٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٠، ص ١٣٠.
- ٢٠- إسماعيل صبري عبد الله: التنمية البشرية المفهوم والقياس والدلالة، المؤتمر العلمي السابع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، الفيوم، ١٩٩٤.
- ٢١- جلال أمين: العولمة، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٨)، ص ١٣.

- ٢٢- عبد الكريم بكار: العولمة (طبيعتها- وسائلها- تحدياتها- التعامل معها)، (عمان، دار الإعلام للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠) ص ١١.
- ٢٣- كمال مجيد: العولمة والديمقراطية، (لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٠)، ص ٩-١٠.
- ٢٤- السيد ياسين: العولمة والطريق الثالث، (القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩)، ص ٢٤-٢٦.
- ٢٥- عبد الكريم بكار: مرجع سبق ذكره، ص ١٥-١٨.
- ٢٦- جلال أمين: العولمة، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.
- ٢٧- كمال الدين عبد الغني المرسي: الخروج من فخ العولمة، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٢)، ص ١٣-١٤.
- ٢٨- كمال الدين عبد الغني المرسي: المرجع السابق، ص ١٤.
- ٢٩- بول هيرست: ما العولمة، ترجمة فالح عبد الجبار، مجلة عالم المعرفة عدد ٢٧٣ (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١) ص ١٥-١٦.
- ٣٠- نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١) ص ١٤-١٥.
- ٣١- كمال الدين عبد الغني المرسي: مرجع سبق ذكره، ص ١٣.
- ٣٢- زكريا بشير إمام: في مواجهة العولمة، (عمان، مكتبة روائع، ٢٠٠٠)، ص ١٨٤-١٨٥.
- ٣٣- عبد السلام المسدي: العولمة والعولمة المضادة، (القاهرة، مطابع لوتس بالفجالة، ١٩٩٩)، ص ٣٣٨-٣٣٩.
- ٣٤- حسن قطامش: عولمة أم أمركة، (القاهرة، مكتبة الطبيب، ١٩٩٩)، ص ١٨-١٩.

- ٣٥- الفاروق زكي يونس: سياسة الرعاية الاجتماعية والعولمة، دور المجتمع المدني ومؤسسته، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الحادي عشر لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، في الفترة من ٢-٤ مايو ٢٠٠٠، ص ١٠٧-١٠٨.
- ٣٦- حسن قطامش: مرجع سبق ذكره، ص ٢١-٢٢.
- ٣٧- إبراهيم عبد الرحمن رجب: الخدمة الاجتماعية والعولمة وتحديات العصر، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الحادي عشر لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.
- ٣٨- هناء عبيد: العولمة موسوعة الشبلب السياسية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)، ص ١١-١٢.
- ٣٩- محمد عمر الحاجي: ظاهرة العولمة الاقتصادية، (دمشق، دار المكتبى للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ٢٠-٢٣.
- ٤٠- فضل الله محمد سلطح: العولمة السياسية، انعكاساتها، وكيفية التعامل معها، (الإسكندرية، بستان المعرفة للنشر، ٢٠٠٢)، ص ١٤٥.
- ٤١- محمد عمر الحاجي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣-٢٤.
- ٤٢- هناء عبيد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤-٢٥.
- ٤٣- عبد الخالق عبد الله: العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر عدد ٢، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩)، ص ٣٩.
- ٤٤- السيد عبد الفتاح عفيفي: العولمة بين أحادية الثقافة والتعددية الثقافية، بحث علمي منشور بالمؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية



الخدمة الاجتماعية بالفيوم، مرجع سبق ذكره،

ص ١١٠٨.

٤٥- إبراهيم عبد الرحمن رجب: الخدمة الاجتماعية والعولمة وتحديات

العصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.

٤٦- محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي للممارسات

لعولمة في المجال الثقافي، ورقة مقدمة للندوة الفكرية

التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،

مركز دراسات الوحدة الوطنية، ١٩٩٨)، ص ٣٠٣.

٤٧- محيي محمد سعد: ظاهرة العولمة "الأوهام والحقائق"، (الإسكندرية،

مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ١٩٩٩)، ص ٢٤.

٤٨- السيد ياسين: العالمية والعولمة، (القاهرة، مكتبة نهضة مصر للطباعة

والنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ص ٤٥-٤٨.

٤٩- محمد عابد الجابري: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٩٧-٣٠٧.

٥٠- كمال الدين عبد الغني: مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

٥١- عبد الخالق عبد الله: العولمة نمج العالم، (الكويت، مجلة العربي، العدد

٤٦٥، أغسطس ١٩٩٧)، ص ص ٣٠-٣٥.

٥٢- محمد نبيل جامع: اجتماعات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة

وتعزيز الأمن القومي، (القاهرة، دار غريب للطباعة،

٢٠٠٠)، ص ص ٩-١٠.

٥٣- فريد النجار: العولمة والرعاية الاجتماعية في مصر، الانعكاسات

الاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر

السنوي الحادي عشر لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة

القاهرة، فرع الفيوم، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

٥٤- السيد ياسين: العالمية والعولمة، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

- ٥٥- محسن أحمد الحضري: العولمة مقنعة في فكر واقتصاد وعصر إدارة الدولة، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، ١٩٩٩)، ص ١٢٩.
- ٥٦- كمال الدين عبد الغنى المرسى: الطمأنينة والعولمة والأزهر، (الإسكندرية، لمكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠١)، ص ١٣٢-١٣٧.
- ٥٧- مرسى عطا الله: هل بدأت الثورة ضد العولمة، مقال نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠١، ص ١١.
- ٥٨- أحمد فتحي أبو الخير: الأبعاد السياسية لميمنة الرعية الاجتماعية في ظل متغيرات العصر، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الحادي عشر لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٥-٤٧.
- ٥٩- سامية مصطفى الخشاب: شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة، ورقة عمل مقدمة في الندوة السنوية التاسعة، (الأسرة المصرية وتحديات العولمة)، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو ٢٠٠٢، ص ٤٤.
- ٦٠- عبد العزيز على الخزاعة: العولمة والأسرة المصرية، تحليل سوسيولوجي، ورقة عمل مقدمة في الندوة السنوية التاسعة (الأسرة المصرية وتحديات العولمة)، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.
- ٦١- مجدي قرقر: الإسلام والعولمة (القاهرة، الدار القومية العربية، ١٩٩٩)، ص ص ٧٠-٧٥.
- ٦٢- محسن أحمد الحضري: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.
- ٦٣- مصطفى كمال طلبة وآخرون: البيئة والتنمية، (القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠١)، ص ص ١٨-١٩.

- ٦٤- هناء عبيد: مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.
- ٦٥- كمال الدين عبد الغني المرسي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢-٢٤.
- ٦٦- أسعد الحمراي: صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية، (بيروت، دار النفاس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ص ١٣-١٤.
- ٦٧- السيد ياسين : الثورة الكونية والوعي التاريخي، ( القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦ ) ص ص ١٥-٢٠.
- ٦٨- الشاذلي العيادي : الوطن العربي ومظاهر العولمة " الوهم والحقيقة "، مجلة منتدى الفكر العربي، عمان، أكتوبر ١٩٩٧.
- ٦٩- أحمد مجدى حجازى : التنمية البشرية وتحديث مصر، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى للربع عشر بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم فى الفترة من ١٤-١٥ مايو ٢٠٠٣.
- ٧٠- هريبرت شيلر : المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، ( الكويت، سلسلة عالم الفكر، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦ )، ص ص ٢٤٠-٢٤٢.
- ٧١- مرتضى معاش : المعنوماتية " استباحة الفكر وتدمير التراث "، (القاهرة، مجلة النبأ، العدد ٥١، ٢٠٠٠) ص ٩.
- ٧٢- أحمد أبو زيد : الثقافة الوطنية بين العولمة والتحديث الثقافية، (القاهرة، مجلة الهلال، العدد ١٠٦، ١٩٩٨)، ص ص ٤٠-٤١.
- ٧٣- عمرو صفى الدين : الإعلام العربى والقضايا البيئية، (القاهرة، مجر للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ص ١٨-١٩.

- ٧٤- مجلس الشورى : قضايا البيئة والتنمية، النظافة العامة ومشكلات البيئة، تقرير رقم (٢)، (القاهرة، مطبوعات دار الشعب، ١٩٩٧) ص ٢٥.
- ٧٥- عصام الحناوى : التلويح البيئية للتنمية الحضرية، بحث مقدم للمفندى الفكرى للتنمية الحضرية المتواصلة، (القاهرة، مطبعة الجامعة الأمريكية، ١٩٩٤).
- ٧٦- احمد الجلال : التنمية والبيئة فى مصر، ( القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١ ) ص ص ٣٢-٣٣.
- ٧٧- السيد ياسين : الكونية والأصولية وما بعد الحداثة، الجزء الأول، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٥، ص ١٧.
- ٧٨- على عبدالعزيز سليمان : ثقافية الجات، المكاسب والمخاوف، ( القاهرة، مجلة السياسة الدولية، عدد ابريل ١٩٩٤).
- ٧٩- أحمد أبو كيلة : عالم يتحول... ووطن يستجيب، ( القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، جماعة تحوتى للدراسات المصرية ١٩٩٩)، ص ص ٦٣-٦٧.
- ٨٠- نبيل حشاد : مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٢-٤٤.
- ٨١- عبد السلام رضوان : جيران فى عالم واحد، عالم المعرفة، عدد ٢٠١، (الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥) ص ٣.
- ٨٢- أحمد مجدى حجازى : العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، مجلة عالم الفكر، عدد ٢٨، (الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٢)، ص ٦٤.
- ٨٣- عبد الكريم بكار : مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٨-٧٩.
- ٨٤- طلعت مصطفى السروجى : العولمة والسلام الاجتماعى، من أعمال المؤتمر العلمى السادس عشر بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٢.

- ٨٥- بول هيرست : ما العولمة (الاقتصاد العالمي وإمكانيّة التحكّم )، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٦.
- ٨٦- طلعت مصطفى السروجي : العولمة والسلام الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ١.
- ٨٧- السيد عبدالفتاح عفيفي : العولمة بين أحادية الثقافة والتعددية الثقافية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية الخدمة الاجتماعية بالقيوم، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٠.
- ٨٨- منير الحمش : الجوانب الاجتماعية للإصلاح، (بمشق، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠٢).







Bibliotheca Alexandrina



0690854